مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٤١) جمادى الآخرة ١٤٤٦هـ - ديسمبر ٢٠٢٤م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

مصطفى جوب
أ.د. فوزي محمد بارو (فوزان)
د. محمد المختار لمجيدري
ساره عبد العزيز سالم
د. هارون باه
محمد سلو جالو
د. سمر الباجوري
محمد زكريا فضل
د. نادية عبد الفتاح
سيد عمر معلم عبدالله
د. بدر الدين رحمه محمد علي
د. فاتن فايز الصفتي
أ.د كمال محمد جاه الله الخضر
د. ياسين بن روان

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٤١)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير فصلي يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

الدراسات:

١- **تأثير اللغة العربية في اللغات المحلية السنغالية، (الولوفية أنموذجًا)**
مصطفى جوب، أستاذ وباحث متخصص في اللغة العربية وآدابها بالسنغال، كوكي. ١٠

٢- **مستقبل اللغة العربية في الصومال «دراسة وصفية تحليلية»**
أ.د. فوزي محمد بارو (فوزان)، كاتب وباحث أكاديمي، مقديشو. ٢٨

٣- **مظاهر تواصل الثقافة الحسانية بمجالها الإفريقي**
د. محمد المختار لمجيدري، باحث في الشؤون الافريقية والاجتماعية، العيون..... ٥١

٤- **صعود الهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا: الفرص والتداعيات**
ساره عبد العزيز سالم، باحثة دكتوراة في العلوم السياسية، القاهرة. ٦٢

التقارير:

١- **السنغال والتشريعيات المبكرة عام ٢٠٢٤م وتحديات اجتياز المرحلة**
د. هارون باه، باحث في الشؤون الإفريقية، زيغنشور..... ٤٨

٢- **غينيا: انقسامات حادة حول المسودة الأولى للدستور الجديد**
محمد سلو جالو، مدرّس في جامعة الإعمار وباحث في الشؤون الإفريقية، كوناكري..... ٩٣

٣- **تحديات السياسة النقدية في إفريقيا**
د. سمر الباجوري، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة..... ١٠٢

٤- **الأمن الغذائي وتغير المناخ في إفريقيا: التحديات الجيوسياسية وإستراتيجيات التكيف**
محمد زكريا فضل، باحث دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي والتمويل، متخصص في التمويل الأخضر ودراسات البيئة والاستدامة، بانغي. ١١٠

٥- **التطورات السياسية والأمنية في منطقة القرن الإفريقي في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة**
د. نادية عبد الفتاح، مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة. ١٢٢

٦- **التحالفات الإقليمية الجديدة في منطقة القرن الإفريقي اصطفافات متغايرة وتوترات مستمرة: وجهة نظر صومالية**
سيد عمر معلم عبدالله، مؤرخ ودبلوماسي صومالي، الصومال. ١٣٣

٧- **البريكس وإفريقيا في ظل التنافس الدولي**
د. بدر الدين رحمه محمد علي، استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أم درمان..... ١٤٥

٨- **تأثير النزاع المسلح في السودان على الأمن الإقليمي لدول الجوار**
د. فاتن فايز الصفتي، مدرس العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة. ١٦٣

عروض الكتب:

١- **ماضي العلاقات الغربية الإفريقية ومستقبلها**
أ. د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، القاهرة..... ١٨٠

٢- **الأدب الإفريقي جنوب الصحراء**
د. ياسين بن روان، عضو المجلس العلمي المحلي بالعيون، العيون. ١٨٨

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

تتصدّر المحاور التي تضمّنها العدد الجديد مجموعة من الأوراق، التي تعنى بأثر اللغة العربية في مجموعة من اللغات الإفريقية، سواء منها المنتشرة جنوب الصحراء، أو في القرن الإفريقي. وبهذه الأوراق، تحصل للقارئ رؤية دقيقة عن العلاقات الثقافية التي تشكّلت عبر التاريخ، بين الفضاء الحضاري العربي، والفضاء الإفريقي، في إطار دائرة حضارية أوسع، تشمل العالم الإسلامي. وكان التبادل والتأثير والتأثر الثقافي، بين دوائر هذه «العوالم» الثقافية، يكون بالتواصل بين مراكز علمية وثقافية عامة، فقد تكون عواصم سياسية، وقد لا تكون، لكنّها بالتأكيد متغيّرة حسب عوامل عدّة، ومن أهمّها: التغيّرات السياسية للدول المركزية، والحواضر التجارية...

في الأقسام الأخرى من هذا العدد، يجد القارئ بين يديه مجموعة من المقالات، التي اهتمّت بأوضاع القرن الإفريقي، والبحر الأحمر، والأمن الغذائي الإفريقي، وبعض المحاور الاقتصادية والسياسية الأخرى.

لقد واكبت الموضوعات المتناولة هنا تطوّر الأوضاع الداخلية في بعض الأقطار الإفريقية، وخاصة منها التي تقع جنوب الصحراء؛ فالانتخابات التشريعية في السنغال، والتي أفرزت مشهدًا سياسيًّا مختلفًا تمامًا عمّا كان عليه، تعدّ من أبرز الأحداث التي لها دلالات سياسية ودبلوماسية، وتداعيات على صعيد العلاقات البينية، داخل مجموعة إكواس، ولكن أيضًا مع بعض الدول الغربية، والاتحاد الأوروبي، وذلك أنها أتاحت للنظام الجديد الذي أفرزته الانتخابات الرئاسية الأخيرة الأدوات التشريعية، ومن ثمة التنفيذية لبرنامجه الذي ستكون له تداعيات داخلية وخارجية، بصفته أنموذجًا ديمقراطيًّا، مؤمنًا شديد الإيمان، بمبادئ وأفكار الرابطة الإفريقية.

وفي السياق ذاته، تطرّق أحد المقالات للتحويرات الدستورية في غينيا، وما أثارته من سجالات ونقاشات وانقسامات، في بلد لم يكن التغيير فيه بصناديق الاقتراع، مثلما حدث في السنغال، بل بانقلاب عسكري. لقد أدّت الانقلابات أو محاولات الانقلاب في العديد من الدول الإفريقية إلى أزمات، وحروب أهلية، ستعانيها بلدانها عهودًا طويلة. وفي هذا الاتجاه، اهتُمَّ في هذا العدد بالحرب الدائرة في السودان، وتداعياتها على دول الجوار، والجهود الإقليمية والدولية لإيجاد مخرج لها.

كما تضمّنت دفتا العدد أوراقًا تتعلّق بحجم الحضور الصيني - وخاصة في المجال التكنولوجي – في إفريقيا، وأهمية انضمام عدد من الدول الإفريقية لمنظمة البريكس، في ظل التنافس الدولي المحموم في القارة. وفي السياق عينه، فقد استُشرِفت ملامح السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في ظل العهدة القادمة للرئيس دونالد ترمب، والإدارة الأمريكية الجديدة، وكيفية تعاملها مع مختلف الملفات الإفريقية عمومًا، والأوضاع في القرن الإفريقي.

دراسات

تأثير اللغة العربية في اللغات المحلية السنغالية (الولوفية أنموذجًا)

مصطفى جوب، أستاذ وباحث متخصص في اللغة العربية وآدابها بالسنغال، كوكي.

إن اللغة - أي لغة - كائن حي، تفعل وتنفعل، وتنمو وتزدهر، كما تضعف وتموت، تؤثر في محيطها الحضاري كما تتأثر؛ فاللغة في بيئة خضراء، تختلف عن لغة في بيئة صحراوية جافة، وكل العوامل الحضارية من دين، ولغة، وثقافة، واقتصاد، وسياسة، لها تأثيرها القوي في اللغة. واللغة العربية، وإن تقوّت بالتجارة التي عرفت لدى العرب قبل الإسلام، فإن العامل الذي ضمن لها البقاء والانتشار، والهيمنة على كثير من لغات العالم، هو العامل الديني، الذي أفرز فيما بعد العامل الثقافي، والاقتصادي، والسياسي، فاخترقت بذلك كلَّ الحصون والقلاع اللغوية، طوعًا أو كرهًا. وإذا كان الإسلام دخل مبكرًا في الغرب الإفريقي، في القرن الأول الهجري تحديدًا،[١] - فإن الكثير من المؤرخين يذهبون إلى أن الصلات بين العالم العربي والعالم الإفريقي أسبق من ظهور الإسلام،[٢] وهذا يعني أن الاحتكاك بين العربية واللغات الإفريقية لم يبدأ تاريخه مع الإسلام، لكن بالإسلام ترسخت دعائمه، وبالإسلام تغلغلت العربية في شرايين اللغات؛ تفرض نفسها: تحرِّف وتبدِّل.

لقد دخل الإسلام السنغال - أو الغرب الإفريقي عمومًا - فوجد أمة أغلب سكانها أمة شفهية، إن لم أقل أمية؛ فبدأ الإشعاع الحضاري الإسلامي يدبّ في عروقه عن طريق المساجد والمقارئ، التي تبنى وتؤسس للعبادة والتعليم والتثقيف، وإدارة شؤون المجتمع المسلم، وفق تعاليم الإسلام، سياسة وقضاءً؛ فتحوّلت العربية بذلك من لغة غريبة وافدة إلى لغة إدارة وسياسة وتعليم، يترقى بها كل من يحاول الوصول إلى صناع القرار. يقول الباحث مالك انجاي: «كان الملوك يستعملون المستعربين للكتابة والترجمة، واتخذوا منهم القضاة والمستشارين في الشؤون الدينية، فكانت العربية لغة تدوين الوثائق من معاهدات، وعقود، ورسائل».[٣] ويذهب البروفسور الحاج موسى فال إلى أبعد من ذلك؛ فيرى أن دور اللغة العربية في فترة ما قبل الاستعمار لم يقتصر على التعليم والقضاء، بل جاوزهما إلى تدوين تاريخ البلاد؛ حيث إن جميع مصادر السنغال التاريخية قبل الاستعمار، بل سائر الكتب التي ألّفها السنغاليون، قد كتبت باللغة العربية،

ممّا جعل بعض العلماء يرون أن تاريخ دخول الإسلام واللغة العربية في السنغال، هو نفسه تاريخ السنغال.[٤] والإحصاءات التي أجريت في عام ١٩٦٠م، بعد الاستقلال مباشرة، خرجت بنتيجة أن كل قرية من القرى السنغالية، يوجد فيها - على الأقل - بين كل خمسة وعشرين فردًا، خمسة أفراد، لهم المقدرة على كتابة نص عربي، أو قراءته، أو ما كتب بلغتهم على الحروف العربية، وذلك في المناطق التي تسكنها الولوف أو التكرور.[٥] ولغة هذه حالها، لا بدّ أن تؤثر تأثيرًا قويًّا في محيطها اللغوي، سواء على المستوى الحرفي: الرمزي واللفظي، أو حتى على المستوى الأدبي الفني.

يتناول هذا المقال بعد المقدمة: الولوف عرقًا ومكانًا ومكانة، وعوامل تأثير اللغة العربة في الولوفية، ومستويات التأثير حرفًا ولفظًا وأدبًا، مختتمًا بـاللغة العربية في مشهد الصراع اللغوي الراهن بالسنغال.

١- الولوف

أ- الولوف سؤال الإثنية

الولوف شعب من الشعوب الإفريقية، التي استوطنت أجزاء كبيرة من المناطق السنغامبية،[٦] وأمّا أصل التسمية فيرجعه بعضهم إلى «جلف»، حيث تَشكَّل المجتمع الولوفي في رأيهم،[٧] خلافًا لما يرويه الباحث أحمد التجاني الهادي توري، من أن «جلف» من «ولوف» وليس العكس.[٨] ويذكر الباحث مهدي ساتي، أن التسمية مرّت في الفترة الاستعمارية بأسماء متشابهة ما بين: «دلوفي»، و«جالوف» ، و«جالفس»، و«آلف»، قبل أن يستقر على اسمه الحالي.[٩] وينحدر الولوف - فيما يرى كثير من المؤرخين - من نهر النيل بين مصر والسودان، حيث ما زالت الآثار اللسانية والخصائص الثقافية بين الشعبين، تبرهن على ذلك. كما يذهب إليه العالم والباحث الآثاري شيخ أنت جوب في دراساته العميقة؛ فقد قدّم في الفصل الرابع «الحجج المؤيدة للأصل الزنجي للجنس المصري وللحضارة المصرية» في كتابه: «الأصول الزنجية للحضارة المصرية»، مقارنات لسانية بين اللغة المصرية واللغة الولوفية، في أكثر من خمسين صفحة.[١٠] فيما يرى بعض المؤرخين، أن أصولهم – تاريخيًّا - تنتهي عند «انجاجان انجاي» أمير جلف،[١١] فالمجتمع الولوفي عندهم، ليس مجتمعًا مستقل الهوية من لغة وثقافة، وإنما هو مجتمع نتجت هويته عن الانصهار، الذي حدث بين «الفلب»، و«الماندين»، و«السيرير»، في رحاب مملكة جلف التاريخية، بين القرنين الثاني والثالث عشر الميلادي، بدليل أن الولوف لا يوجد ضمن المكونات التاريخية لشعوب البلاد المجاورة، فلو كانوا موجودين، لتركوا آثارهم في البلاد التي مروا بها، كما فعلت بقية الشعوب.[١٢] وهذا الرأي، هو

الرأي الذي ساندہ كثير من الباحثين المتأخرين؛ فوصلوا إلى نتيجة مفادها: نفي وجود العرق الولوفي، وأنّ (الهوية الولفية – من حيث الثقافة واللغة – تشكلت في جلف، فاشتق اسمهم «ولف» من البلد «جلف»، الذي نشأت فيه هويتهم، كما اشتق اسم «تكرور»، من البلد الذي نشأوا فيه، وهو تكرور).[١٣] وتأكيدًا لهذا الرأي، فقد حاولوا الجمع بين الرأيين؛ فذهبوا إلى أن (الرأي القائل بأنهم جاؤوا من حوض النيل بمصر، أو من الصحراء، فالمقصود به هو أجدادهم الذين تفرعوا عنهم)،[١٤]وقد أصبح هذا الرأي متداولًا في الساحة العلمية والثقافية، وكأنه مسلَّمة تاريخية، حتى في كثير من المتاحف والأماكن السياحية، عندما يذكرون الإثنيات السنغالية، فإنه لا يوجد ذكر للولوفية، بل يذكرون جماعة «ليبو» بدلًا من الولوف، مع أن «ليبو» متفرعة عن الولوف، وقد كتب في إثبات أصلية العرق الولوفي كثير من الباحثين المستشرقين والإفريقيين، قبل شيخ أنت جوب وبعده، لكنه لم يحظ بقبول علمي، كما حظي به الرأي الآخر، فقد بادر جماعة من الكتاب والمثقفين، لسانيين ومؤرخين، إلى إنشاء جمعية باسم «LEPPI WOLF» بمعنى «كل ما يتعلق بالولوف»، حين رأوا – كما قالوا في مؤتمرهم الصحفي التأسيسي-[١٥] أن المسألة أكبر من مجرد رأي تاريخي، وإنما هو محاولة لمحو الولوف من ضمن خريطة الإثنيات المكونة للشعب الإفريقي، وإذا صح انتفاء أصالة العرق الولوفي – افتراضًا – فاللغة من باب أولى، هي خليط مستعار من لغات أخر؛ لذلك اتخذت الدراسات التأصيلية للولوف مسارين: مسارًا لتأصيل العرق، ومسارًا لتأصيل اللغة؛ فالباحث امبوج جيلاني في مقاله: «الجدل حول الولوفية شبهات وردود»، حاول أن يرد الشبهات المثارة حول أصالة الولوفية، فيرى أن الرأي القائل بأن الولوفية ليست لغة، وإنما هي لهجة خليطة من اللغات المحلية في السنغال، أصبح اعتقادًا سائدًا، حتى بين أوساط النخبة المثقفة، وهو رأي ليس مبنيًّا على أساس صحيح، لأن الولوفية في نظرهم، إمّا أنّها لغة هجين، أو كريولية، فاللغة الهجين: هي التي لا ناطقين أصليين لها، وغالبًا ما تنشأ عند اجتماع ناس من خلفيات لغوية مختلفة للتجارة، أو لأغراض أخرى، ويحتاجون إلى لغة للتواصل فيما بينهم؛ فيستخدمون اللغة المهيمنة هناك، مع خلطها بشيء من لغاتهم الأصلية. وتنشأ اللغة الهجين من الجيل الأول، وعندما يولد أطفال، وتتلاحق الأجيال، ستكون هذه لغتهم الأم وعندها تسمى: اللغة الكريولية، كما يقال: الكريولية الهايتية، وكل من يسمعها، يعرف مباشرة، أنها فرنسية محرفة، أو الكريولية الجامايكية، وكل من يسمعها يعرف أنّها إنكليزية محرفة. ولو افترضنا أن الولوفية لغة كريولية، فما اللغة المحلية، التي تستند إليها الولوفية في مفرداتها الأساسية؟ ولو صح هذا القول، فإن من المفترض، أن كل من يسمع الولوفية يعرف مباشرة أنّها محرفة من كذا أو كذا، ولو كانت اللغة الولوفية منبثقة عن أي لغة من اللغات المحلية، لتفاهم أهل تلك اللغة مع الولفية بدون عناء، وواقعنا الحالي على خلاف ذلك تمامًا.[١٦]

ب- الولوف والولوفية مكانًا ومكانة

قد لا يخلو الجدل التاريخي لأصالة الولوف من فوائد علمية تاريخية، وأخرى نفسية اجتماعية، لكن كون الولوف والولوفية واقعًا وفاعلًا في السنغال، والدول المجاورة، فإنه لم يعد محل نقاش؛ فالولوفيون حسب الإحصائيات الأخيرة للواقع الديمغرافي السنغالي، يمثلون أكثر من ٤٣٪، وفي غامبيا يُراوح ما بين ١٢٪ و١٦٪، وفي موريتانيا ٩٪،[١٧] وفي كل دول الغرب الإفريقي، يستوطن عدد كبير من الجالية الولوفية السنغالية.

يتوزع الشعب الولوفي في مناطق: انجامبر، وكجور، ووالو، وسالم، وجلف، وبول. وأكثر المؤسسات التعليمية العربية السنغالية القديمة والحديثة، تقع في هذه المناطق، ممّا يفسر حضور العربية، وأثرها في الولوفية، ويعتنق أغلبهم الدين الإسلامي بالطرق الصوفية، مثل: القادرية، والتجانية، والمريدية، واللاييينية، إضافة إلى الحركات الإسلامية. وتمثل الولوفية اللغة السنغالية الأكثر انتشارًا، والأقوى تأثيرًا في الوسط الدعوي والتجاري والإعلامي؛ حيث ينطق بها أكثر من ٨٠٪،[١٨] فهي الملتقى اللغوي لجميع الأعراق والإثنيات السنغالية، حين تنسدُّ أبواب التواصل اللغوي فيما بينها.

٢- عوامل تأثير العربية في الولوفية

من القوانين الكونية في الحياة، أن التلاقي والتلاقح، أو التأثر والتأثير بين الأشياء والأحياء، لا بدّ فيه من عوامل تفرزه، وتضمن سيرورته، واللغات بطبيعتها، لا تخرج عن هذا القانون الكوني؛ فتأثير اللغة العربية في الولوفية، وجد لعوامل قد يخفى بعضها أو يضعف، لكنّ أبرز العوامل التي يمكن رصدها في هذا السياق، يتمثل في الآتي:

أ-العامل الديني: إن اللغة العربية بحكم كونها الوعاء الحاضن للإسلام وللثقافة الإسلامية، ظلّت في التاريخ المدون، تحظى بقدسية لدى المجتمع السنغالي الولوفي، حيث بدأوا منذ دخولهم في الإسلام إلى بذل النفوس والنفائس لتعلّمها، بغية استكناه النص الديني المغلف بغلاف عربي مبين، وغامروا إلى الأوطان القريبة والبعيدة، حافين ومنتعلين، ليرجعوا ناهلين من معين الثقافة الإسلامية، ما يؤهلهم للتصدر في نشر الإسلام واللغة العربية في الربوع والأقطار؛ فلم يكن المسلم في هذا القطر ينظر إلى العربية على أنها للتواصل والتثاقف، كبقية اللغات، بل إنّها لغة دين مقدسة، يتعبد الله في دراستها، كما يتعبد كذلك في حمايتها من أي تدنيس أو إهانة؛ فحتى الجرائد والصحف، والأوراق المكتوبة بالحرف العربي مقدسة، وإن لم يكن النص المكتوب فيها قرآنًا أو سنة، وهذا ما جعل المستعمر منذ دخوله القطر السنغالي، يعمل جاهدًا في الفصل بين المواطن واللغة العربية، وتضييق الخناق

على المستعرب، وكل ما يمتّ إلى العربية بصلة، وتخصيص امتيازات اقتصادية ومهنية واجتماعية للطالب المتفرنس،[١٩] ممّا خلق صدامًا وصراعًا مريرين بين المدرستين؛ جعل إحداهما في نظر المجتمع السنغالي - فترة من الزمن - تمثّل التدين والالتزام، فيما تمثل الأخرى الانحراف، والخروج عن المألوف العرفي والشرعي.

ب- العامل الثقافي: من المتفق عليه تاريخيًّا، أن الإسلام دخل السنغال لأول مرة من الشمال عبر فوتا، ثم انتشر بسرعة في جميع المناطق السنغامبية، فتأسست المساجد والمدارس على اختلاف أدوارها ومستوياتها. ويسجل المؤرخون مناطق: «كجور» و«انجامبر» و«سالم» و«باول»، ضمن أكبر المعاقل العلمية، التي كانت تخرج العلماء والمثقفين والدعاة في السنغال، وهي مناطق -كما ذكرنا- يسكنها الولوفيون، وتأثير العربية في الولوفية في السياق الثقافي المدرسي، كان يمرّ عبر قنوات، منها:

١- **البيئة:** كانت المدارس تضم أعدادًا كبيرة من طلاب ينتمون إلى أعراق وإثنيات مختلفة، قد تُلزم تنويع لغة التدريس، كما يروى عن جامعة بير العريقة،[٢٠] كما تلزم أحيانًا تذويب بعض المفردات والمصطلحات اللغوية للغة الأم، وتبدلها بما يتفاهم به الجميع، وهي العربية حتمًا؛ لأنها لغة الدراسة والثقافة للطلاب جميعًا؛ فيتخرج الطالب راجعًا إلى قومه إمامًا داعيًا ومعلّمًا، وقد تشرب قدرًا كبيرًا من المفردات والمصطلحات، التي لا يمكن أن يتخلى عنها، فينقلها كما هي.

٢- **الترجمة:** الترجمة هي نقل المعاني من لغة إلى أخرى بصورة من صور النقل؛ فللترجمة صور، منها: ترجمة الألفاظ المفردة، وترجمة التراكيب مع مراعاة لغة الأصل، وترجمة المعاني بغضّ النظر عن الأصل، كما يصطلح عليها الدكتور طه عبدالرحمن في السياق الفلسفي بـ: الترجمة التحصيلية، والترجمة التوصيلية، والترجمة التأصيلية، فالتحصيلية هي: الترجمة الحرفية، أو مسايرة النص الأصلي حرفًا حرفًا، حتى لو ترتّب على ذلك عدم فهم النص المترجم. والتوصيلية هي: تبليغ المضمون بدون تصرف. والتأصيلية: هي: الترجمة الإبداعية التي تتوخى التصرف في نقل النص الأصلي، بما يتلاءم مع عبقرية اللغة المنقول إليها، حتى لكأنها بتأصيليتها، تنفي عملية النقل.[٢١] وقد شهدت حالتنا الثقافية مع اللغة العربية كل هذه المستويات من الترجمة.

١- **الترجمة التحصيلية والتوصيلية:** كان التعليم في المدارس قائمًا على هذين المستويين من الترجمة، حيث كان المنهج المتبع فيها، يقوم على شرح كل كلمة عربية، بما يقابلها في الولوفية، في كل المقررات الدراسية، من لغة، وفقه، وعقيدة، وتفسير، وحساب، وغيره. ومن الصعوبة بمكان، أن تجد لكل كلمة ترجمة حرفية في اللغة الأخرى، ممَّا يؤدي إلى انتقال بعض الكلمات إلى اللغة المنقول إليها، دون ترجمة، بعد معرفة مفاهيمها، وتوليف[٢٢] كلمات أخرى، بزيادة

أحرف أو حذفها، أو تعديل حركات، أو تغيير أصواتها، على غرار التعريب الذي عاشته العربية مع اللغات المجاورة.

٢- الترجمة التأصيلية: كثير من العلماء الذين تخرجوا في المدارس والمؤسسات التعليمية التقليدية الأصيلة، وتضلعوا من بحور علوم الشريعة واللغة، حاولوا ترجمة معارفهم إلى اللغة الأم، لتقريبها إلى السواد الأعظم من أبناء اللغة؛ فألفوا فيها مؤلفات كبيرة وصغيرة، شعرية ونثرية، كما هو معروف عند الشيخ موسى كاه، والشيخ امبي جخت، والشيخ هادي توري.[٢٣] ونقل معارف بهذا الحجم من لغة إلى أخرى، لا يمكن أن يكتمل، دون أن تترك لغة الأصل بصماتها في لغة الفرع.

٣- تأثير العربية في الولوفية: مستوياته ومظاهره

إن مستويات تأثير لغة في أخرى، تختلف من بيئة لأخرى، ومن مستوى لآخر، لكن تأثير العربية في الولوفية، يتجلّى تجلِّيًا أكثر عمقًا ووضوحًا، في المستوى الحرفي/ الرمزي، واللفظي، والأدبي.

أولًا- المستوى الحرفي: يذهب كثير من الباحثين الذين درسوا أثر اللغة العربية في الولوفية، إلى أن من مظاهر التأثير، تأثيره في المستوى الصوتي، وهم يقصدون بالصوت هنا: الحرف الرامز للصوت، وليس الصوت المنطوق، فالحرف: هو الرمز الذي كتبت به اللغة، والصوت: هو المنطوق الذي يدل عليه الحرف المكتوب. فالولوفية لم تتغير أصواتها، ولم تتأثر بالعربية من هذا الجانب، وإنما تأثرت بالعربية في رموزها الصوتية، التي بها تهجّت وتثقـّفت، لم تعرف الولوفية حرفًا غير الحرف العربي طوال تاريخها الثقافي والعلمي، إلّا الحرف اللاتيني، الذي لم يستعمل إلا قبل فترة غير بعيدة.

ورغم أن الدراسة ليست دراسة تقابلية، تهدف إلى النظر في نقاط التلاقي والتنافي، والاتفاق والافتراق، بين العربية والولوفية، لكنها تحتاج إلى شيء من معطيات علم اللغة التقابلي، بالوقوف على النظام الصوتي بين اللغتين، للوصول إلى مدى تأثير العربية في الولوفية في ترميز أصواتها. للغة العربية سبعة وعشرون حرفًا، أما أصواتها فقد أوصلها بعضهم إلى أربعة وثلاثين،[٢٤] فيما أوصلها آخرون إلى ثمان وثلاثين أو أربعين،[٢٥] ما بين صوامت وصوائت، والسؤال التلقائي الذي يطرحه البعض: لماذا لم تكن الحروف بعدد الأصوات؟ والجواب بطبيعة الحال، أن بعض الحروف (الصوامت) قد تتعدد أنماط تصويتها من ترقيق أو تفخيم، ومن إمالة أو إشمام، كما أن الصوائت قد تكون طويلة أو قصيرة، ولا يمكن ترميز كل هذه بالحروف؛ فاللغة في الأساس سماع ومشافهة، فلو لم يكن البعد الحضاري في اللغة من ربط الماضي بالحاضر، والذات بالآخر، لما احتاج الإنسان للكتابة بالحرف.

فسيبويه إمام النحاة، بعد أن ذكر الأصوات الثمانية والعشرين، أو التسعة والعشرين المعروفة في العربية، أشار إلى ستة أصوات يؤخذ بها ويستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي، وألف التفخيم بلغة أهل الحجاز. ثم ذكر أصواتًا لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الجيم التي كالكاف، والكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والطاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء.[٢٦]

وللولوفية واحد وأربعون صوتًا،[٢٧] ما بين صوامت وصوائت، ويذهب بعض الباحثين إلى أنّها واحد وثلاثون صوتًا.[٢٨] والخلاف يأتي في اعتبار الأصوات الفرعية أو عدم اعتبارها. وتشترك الولوفية مع العربية باتفاق في أصوات، هي: (أ، ب، ج، د، هـ، و، ت، ي، ك، ل، ر، م، ن، خ، س، ف)، إضافة إلى الصوائت الطويلة والقصيرة.

والأصوات التي تختص بها الولوفية عن العربية، كما يقرره الباحثون هي: (پ گ ڭ ڃ ڀ ᵐb ᶮj)، وأرى أن منها ما هو موجود في العربية اعتمادًا على الأصوات التي أشار إليها سيبويه شيخ النحاة، كما سنبينه في الجدول الآتي:

الصوت الولوفي	ما يقابله بالحرف اللاتيني	الملاحظة
پ	P	فهذا شبيه بالباء التي كالفاء
گ	ŋ	فهذا شبيه بالكاف التي كالجيم
ڭ	G	فهذا شبيه بالكاف التي بين الجيم والكاف
ڊ	ND	فهذا شبيه بالضاد الضعيفة
ᵐb	MB	لم أجد له شبيهًا
ᶮj	Ñ	لم أجد له شبيهًا
ڃ	C	فهذا شبيه بالجيم التي كالشين

وأمّا الأصوات العربية التي لا توجد في الولوفية فهي: (ش، ز، ث، ظ، ذ، ص) وكلها تنطقها سينًا، فتقول: «سَيْنبُ» و«سيخ»، بدلًا من «زينب» و«شيخ». و(ض) وتنطقها لامًا، فتقول: «لُر» و«لُوف»، بدلًا من «ضُرّ» و«ضُعف». و(ح، هـ، ع) وتنطقها همزة، فتقول: «أَلِمَةُ» و«أَلْكُ»

و«أَلِيُ»، بدلًا من «حليمة» و«هلك» و«علي» و(ط) وتنطقها تا، فتقول: «تَالِبِ» بدلًا من «طالب». و(غ) وتنطقها قافًا، فتقول: «قَابَ» بدلًا من «غَاب». يقول الدكتور عامر صمب في هذا السياق: (يلفظ السنغالي بلغة الضاد على وجه معيب وناقص، حتى لو حضر العربي، لكان عزيزا أن يفهم السنغالي الذي يخاطبه باللسان القرآني؛ إذ ينطق بحرف الضاد كما ينطق بحرف اللام، وحروف السين، والشين، والصاد، والزاي، والذال، يلفظ بها سينا على اختلافها، وأما حرف الخاء، والقاف، والغين، فينطق بها خاء على تباينها).[٢٩] فتلك المسافة الجغرافية التي تفصل بين السنغال والعالم العربي، كانت السبب في الفجوة بين مهارتي «التكلم» و«الكتابة»؛ فمهروا في الكتابة والإنتاج بالعربية، أكثر من الحديث بها سلاقة ومخارج؛ فألفوا مؤلفات علمية بالعربية، وأخرى باللغات المحلية، باستخدام الحرف العربي.

لم تعرف الولوفية حرفًا غير الحرف العربي في تاريخها الثقافي، الذي امتد قرونًا؛ ففيه سجلت آدابها وعلومها ومعارفها، وبه تواصلت في رسائلها مع نفسها، ومع العالم الخارجي؛ فلم تستعمل الحرف اللاتيني إلَّا في القرن العشرين ـــ فيما نعرف ـــ مع أفراد محدودين، وفي بدايات ما بعد الاستقلال في سنة ١٩٧١م، لاحظت الحكومة السنغالية تدني نسبة المنتظمين في المدارس لدى السنغاليين، فأصدرت قرارًا بمأسسة اللغات المحلية الأربعة: (ولف، بولار، مندنكي، جولا) بالحرف اللاتيني، وإدماجها في النظام التعليمي السنغالي،[٣٠]رجاء أن تغري المواطن، فيرغب في الالتحاق بالمدرسة الحكومية. فهذا - كما يقول الدكتور يوري سل - بدل أن يشجع محو الأمية، فقد أدّى إلى محو التعلّم، وخلق فجوة ومساحة بين الشعب وتاريخه، وتراثه العلمي المكتوب بالعربية، فلم يتمكن شيخ أنت جوب من الاستفادة ممّا قدمه الشيخ موسى كمرا، حول علاقة سكان فوتا بمصر، كما لم يتمكن ليبولد سدار سينغور من العثور على أطروحة الشيخ أحمد بمبا حول الزنوجة.[٣١] مع ذلك كله، لم يحظ تدوين اللغة الولوفية بالحرف اللاتيني بالقبول والانتشار الذي نراه الآن، إلَّا في العقدين الماضيين تقريبًا،[٣٢] حين تضافرت جهود من باحثين ودارسين جامعيين ومثقفين في الدعوة والعمل، من أجل ترقية اللغات المحلية إلى لغات منافسة في الحرم الأكاديمي المحلي والعالمي، فأُلِّفت باسم وُلُفَلْ WOLOFAL كتب كثيرة لتعليم اللغة الولوفية للناطقين بها وبغيرها، وترجمت أخرى من لغات عالمية في فنون متعددة، وتأسست منصات أكاديمية وإعلامية لخدمة اللغة الولوفية، وهذا الذي جعل الحرف اللاتيني في الواجهة الآن، إلّا أنّ مدينة مثل «طوبى» عاصمة الطريقة المريدية، ما زالت تحتفظ بأصالة الحرف العربي؛ فحين تطأ أقدام الغريب على أراضيها، يخيل إليه

لأول وهلة أنه في بيئة عربية، فما يراه في الأسواق والمحال التجارية ليست كلمات عربية، لكنها ولوفية كتبت بالحرف العربي.

ثانيًا - المستوى اللفظي: قد تستغني اللغة عن حروف لغة أخرى للكتابة، كما قد تستغني عن القالب الفني لأدب من الآداب الأخرى، أمّا اقتراض ألفاظ من اللغات المحتك بها، فهذا لا تسلم منه لغة من اللغات العالمية؛ فاللغة العربية على سبيل المثال، عرفت (المعرب، والدخيل، والمولد) كأنماط أو مستويات للاقتراض اللغوي، فالمعرب: هو اللفظ الأعجمي الوافد بعد تعديل صرفي أو صوتي، حتى تناغم مع النظام اللغوي العربي، والدخيل: هو اللفظ الوافد بصيغته الأعجمية في زمن الاحتجاج، والفرق بين المولد والدخيل: أن المولد ما كان بعد زمن الاحتجاج. [٣٣]

واللغة الولوفية إذا استثنينا المولد، عرفت الْمُوَلَّفَ (المعرب) والدخيل، في سياق احتكاكها بالعربية، فزادت وحذفت وعدّلت أصواتًا في ألفاظ عربية الأصل، كما اقترضت ألفاظًا كاملة دون تغيير أو تعديل، والجداول التالية، توضح نماذج من ذلك في أكثر من حقل من حقول الممارسة اللغوية.

- في مجال التوقيت

اللغة العربية		اللغة الولوفية	الملاحظة
الاثنين	أيام الأسبوع	أَلْتِنِ	لم تتغير هذه الألفاظ إلا تغيّرًا حاصلًا بانعدام بعض الأصوات في نظامها الصوتي كالثاء في (الاثنين ـ الثلاثاء) والعين (الأربعاء ـ الجمعة) والحاء (صباح) والزاي (الزمن) تنطق الزاي جيمًا قريبًا من المصرية، مع أن الأصل في الزاي أن تنطق سينًا
الثلاثاء		تَلَاتَ	
الأربعاء		أَلَرْبَ	
الخميس		الْخَمِسْ	
الخميس		أَلْجُمَ	
صباح		سُبَ	
فجر		فَجَرْ	
الزمن		جَمُنُ	
وقت		وَخْتُ	

- في المجال المالي والتجاري

اللغة العربية	اللغة الولوفية	الملاحظة
حلال	أَلَلْ	• فـ «أَلَلْ» بمعنى «المال» وليس ضد «الحرام» كما هو في العربية؛ وهذا من التأثير العميق للثقافة الإسلامية في الثقافة المحلية/ الولوفية، فليس كل ما يقتنى بأي طريق من طرق الكسب يسمى مالًا. فالمال الحلال هو المال المعتبر، ولذلك يسمّى «ألل»
الزكاة	أَزَكَة	
هدية	أَدِيَة	
درهم	دَرَمْ	
الصدقة	سَرَخْ	
خسارة	كَسَرَة	• الهاء في أول الكلمة تنطق همزة (هدية) وفي وسط الكلمة تحذف في الغالب (درهم) أو تبدل ألفًا.
حق	أَقْ	
حاجة	آجُ	• مع أن للولوفية صوت الخاء لكنها نطقت الخاء كافًا في (خسارة) كما نطقت الدال راء في (صدقة).
ربا	ربا	

- في مجال الدين

اللغة العربية	اللغة الولوفية	الملاحظة
التحية	تَايَة	• تاية: هنا بمعنى التشهد وليس بمعنى «السلام»، فكأنهم سموا التشهد بأول كلمة فيه وهي: التحيات.
كعبة	كَابَة	
الذكر	سِكَرْ	
التوبة	تُوبْ	
حج	أَجْ	• «سيد» تنطق بإمالة السين والدال معًا.
شاهد	سِيدِ	• ويظهر لي أن كلمة «يل» بمعنى «الله» أصلها «يا الله» فحذفت الهاء مع ألف الإشباع.
بدعة	بِدَا	
الله	يَلَ	

- في المجال الثقافي

اللغة العربية	اللغة الولوفية	الملاحظة
قلم	قلم	تلاحظ أن الولوفية أخذت الكلمة كما هي، والتغيير الحاصل في بعض الكلمات ناتج عن غياب هذه الأصوات في نظامها الصوتي.
اللوح	ألّو	
كاغد (الورق)	كيت	
حرف	أرف	
طالب	تالب	
خبر	خبار	

- في المجال العام

اللغة العربية	اللغة الولوفية	الملاحظة
عادة	آدَة	فهنا تلاحظ تبديل الأصوات المفقودة في الولوفية بأصوات أخرى كتبديل «الهاء والعين « بـ»الهمزة» في مثل «عادة وعيب وهلك» وفي كلمة «خليفة» تلاحظ تبديل الخاء بالكاف وفي كلمة «السماء» تلاحظ تبديل الهمزة بالنون. وكلمة «لَوَلْ» المحرفة من «الأول» تعني بها الولوفية الكأس الأولى من الشاي فقط. وفي كلمة «المنافق» كأن الولوفية جعل الفعل الماضي «نافق» اسم الفاعل لها.
عيب	أَيِبْ	
هلك	أَلْك	
ضر	لر	
ضعف	لوف	
قفطان	قفتان	
فضل	فُلَّ	
فائدة	فايدة	
البركة	برك	
السترة	سترة	
الدنيا	أَدُّن	
الشغل	سُخْلَ	
المنافق	نافقْ	
السماء	أَسَمَانْ	
التهمة	تُومَة	
مصيبة	مُسِبَة	
كفر	كِيفَرْ	
خليفة	كِلِفَة	
البهيمة	بَيِمَة	
البرادة	بَرَادَة	
الأول	لَوَلْ	
دائرة	دايرة	

قد يلحظ القارئ أن الباحث قد أغفل المستوى الصرفي والنحوي، مع ما بين اللغتين من تشابه كبير في هذين المستويين؛ حيث إن الضمائر تتأخر في الفعل الماضي، فتقول في العربية (ذهبتُ، ذهبتَ، ذهبتُم) كما تقول في الولوفية (دمنا dem naa دمـگ demŋa دمـگـين demŋeen). وتتقدم حروف المضارعة فتقول في العربية (أذهب، تذهب، تذهبون) كما تقول في الولوفية (ماگـدم maa ŋi dem ياگـدم yaaŋidem ييـنگدم yee na ŋidem) وفي فعل الأمر تسكَّن الأواخر

فتقول في العربية (اذهبْ) كما تقول في الولوفية (دملْ). صحيح أن هناك نقاطَ تشابهٍ كثيرة بين اللغتين لكن -من باب الأمانة- ليس هنا محل دراستها، فهذا ممّا تعنى به الدراسات التقابلية في علم اللغة التقابلي، الذي يدرس أوجه التلاقي والافتراق بين نظامي لغتين، خارج نطاق التأثر والتأثير؛ فالباحثون الذين تناولوا النظام الصرفي والنحوي، كما هو ملحوظ، في سياق تأثير العربية في الولوفية، ينبغي أن يدركوا أن الولوفي كان يسكِّن أفعال الأمر، وتؤخر الضمائر في الماضي، وتقدم الحروف في المضارع قبل الاحتكاك بالعربي، فليس كل تشابه تأثيرًا من طرف.

ثالثًا - على المستوى الأدبي الشعري: يتجلّى تأثير اللغة العربية في الولوفية تجلّيًا أكثر عمقًا، على المستوى الأدبي، فالمقررات الدراسية في المدارس العربية التقليدية القديمة، أنتجت شعرًا عربيًّا سنغاليًّا على مستوى عال من الرقي والإبداع، لكن طغيان نزعة التقليد فيه، جعل بعض النقاد يرون أن نسبة هذا الأدب إلى السنغال، فيه نوع من التسامح، إذ ليس له من السنغالية إلّا المكان، وإلّا فالمعجم اللغوي، والشخصيات، والأماكن، والتشبيهات، والكنايات، تريك بيئة عربية أكثر منها إفريقية سنغالية، رغم أن في هذا الحكم بعض الصواب، لكنه لا يصدق على نماذج كثيرة من شعراء وقصائد؛ فالشعر الولوفي (وُلُفَلْ) حين نشأ أخذ قالب الإيقاع العربي من وزن وقافية؛ لأن رواده كانوا علماء تخرجوا في المدارس، واصطبغت قرائحهم بالإيقاع العربي، فكان طبيعيًّا أن يتخذ الشعر الولوفي الأوزان الخليلية ميزانًا، يدوّي بها صدى إبداعاته؛ فالشاعر الحكيم «سرج امبي جخت»[٣٤] من الشعراء المشهورين بهذا الفن الشعري، يقول من البحر البسيط التام ذ ي العروض والضرب المخبونين:

يَوْمِيْ نِلَوْ/ تِخَمُو/سَيْـبِـرْنَكَيْ/ نِلَو يَوْمِيْ نِلَوْ/ تِخَمُو /سَكْمُـجْ نَكَيْ/ نِلَو
مستفعلن/ فعلن/ مستفعلن/ فعلن مستفعلن/ فعلن/ مستفعلن/ فعلن
يَوْ مِيْنِ لَوْكْـدِّ جَمْوَخْتُوْ فَجَرْ تِخَمُو نَارِيكَ أَلْجَنَّ فُوفَيْجَمْنَكَيْ نِلَو
مستفعلن / فعلن/ مستفعلن / فعلن مستفعلن / فاعلن/ مستفعلن / فعلن

يقول منبّهًا الإنسان عن الغفلة: يا من ينام، كيف تنام ولا تدري عن أحوالك شيئًا؟ يا من ينام، كيف تنام ولا تدري أين وكيف سيكون مصيرك؟ يا من ينام الليل كله إلى الفجر، كيف تنام ولا تدري إلى الجنة مصيرك أم إلى النار؟

ويقول الشيخ أحمد الصغير لوح، في وصف رحلته إلى مكة المكرمة للحج، من البحر نفسه، إلَّا أنّه اختار العروض المخبونة، والضرب المقطوع:

الحمد لله دِمْ وَطْنَا فُكَعْبَتُهُ نَنْ زَمْزَمَ دَوْ صَفَاْ أَكْ مَرْوَ يَاللهُ
مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلن/ فعلن مستفعلن/ فاعلن/ مستفعلن/ فاعلْ
فَأَيْرَبُورُ دَكَارْ لَا نَاوِيْ دَلْ جِدة دم..... مدين دِمْ مَكة لِيكِيمَا نْلِيَ اللهُ

يقول: الحمد لله أني طفت الكعبة، وشربت زمزم، وسعيت بين الصفا والمروة. غادرت مطار دكار هابطًا في جدة، ثم ذهبت إلى المدينة، فإلى مكة، وهذا من عجائب الخالق سبحانه.
ويقول رائد الشعر الولفي الشيخ موسى كاه،[٣٥] في مدح مام جيرنو إبراهيم امباكي،[٣٦]وتأريخ ولادته من البحر الرجز التامّ، ذي العروض والضرب المقطوعين:

كِركْ بَمي/ تَكُّ لَسُخْ/يي تَكّ لُولُو وَرَلْ /چَمْبَرْلَ مَا/كُ بَكّ
متفعلن/ مستعلن/ مستفعل مستفعلن/ مستفعلن / مستفعل

فكلمة «تكّ» بفتح التاء وضم الكاف مشدّدة بمعنى: صرخة الطفل عند الولادة. و«تكّ» بفتح التاء وتسكين الكاف مع التشديد، بمعنى: اشتعال النار.
يقول: صرخة ولادة الشيخ إبراهيم مام جيرنو، وافق اشتعال نار الحرب في معركة «پات بجان»،[٣٧] وهذا ما يفسر شجاعته.
لم يكتف الشعر الولوفي باستعارة الميزان الإيقاعي العربي، وإنما استحدث التعاقد فنًّا بديعيًّا، تتزاوج فيه الولوفية بالعربية بأشكال متعددة؛ فمنها المصدور: وهو البيت الذي يتألف من صدر ولفي وعجز عربي، ومنها المعجوز: وهو الذي صدره عربي وعجزه ولفي، ومنها المحشو: وهو البيت الذي حشى فيه القسم الولوفي بين جزأين عربيين،[٣٨] ويمكن إضافة المضروب: وهو ما كان ضربه ولفيًّا. ويُعدّ الشاعر القاضي مجخت كل - حسب المصادر التاريخية - أول من طرق هذا الباب، حين أرسل إلى الشيخ الخديم أبياتًا شعرية معاتبًا إياه - مجازًا - بعدم الوصال، ومنها قوله:

وَأَنَّ حَبْلَ وِصَالٍ صَارَ مُنْصَرِمًا أَوْ وَاهِنًا خَالِقًا تَجْدِيدُهُ تَنَمَهْ
مَالِي أَرَانِي إِنْ لَامَسْتُ غَانِيَةً عَصْرَ الشَّبَابِ تَقَبَّلْ أَوْ تَقُلْ يُبُمَهْ
وَالْيَوْمَ إِنْ لَمَسْتْ خُودًا يَدِي لَعِبًا تَأَفَّفَتْ ثُمَّ نَادَتْ يَا أَبِي سُرِمَهْ

حيث ختم البيت الأول بـ (تَنَمَهْ) بمعنى: لا أستطيع، والبيت الثاني بـ (يُبُمَه) بمعنى: اذهب بي. والبيت الثالث بـ (سرمه) بمعنى: ابتعد عني.
فـأجابه الشيخ الخديم على النسيج نفسه، إيقاعًا وإبداعًا:

يَا خِلُّ يَا شَيْخُ طِبْ نَفْسًا وَظُنَّ بِنَا خَيْرًا كَثِيرًا وَلَا فِينَا تَقُـلْ بَكْمَهْ
لِأَنَّنِي كُلَّ حِينٍ أَبْتَغِي أَبَدًا إِتْيَـــــانَ مَنْزِلِكُـمْ لَكِنَّنِي وِرُمَهْ
لَوْ كَانَ عِنْدِي جَوَادُ الْخَيْلِ أَرْكَبُهُ رَكِبْتُهُ الْيَوْمَ لَكِنْ كَلَّ ذِي هَمُمَهْ
مَتَى حَبَانِيَ رَبُّ الْعَـرْشِ عَافِيَةً زُرْنَاكَ يَا خِلُّ فَاعْلَمْ أَنَّنِي وُرُمَهْ

فختم البيت الأول بـ (بَكْمَهْ) بمعنى: لا أريد، والبيت الثاني بـ (وِرُمَهْ) بمعنى: لَستُ على صحة تامَّة. والبيت الثالث بـ (هَمُمَهْ) لا أجد، والبيت الرابع بـ (وُرُمَهْ) لستُ خائنًا. وفي قوله (كلَّ ذي هَمُمَهْ) تجد عمق التزاوج بين اللغتين؛ حيث نصب فعل (هممه) الولفي المؤخر كلمةَ (كلَّ)الولوفي مفعولًا به. وهذا النوع البديعي المصطلح عليه بـ «المضروب»، من إبداعات القاضي، كما قال الشاعر ماجور سيسي معلّقًا على الحوار بين الشاعرين:

أَبْدَى الْكَجُورِيُّ فَنًّا فِي الْبَدِيعِ (كُمَنْ نَدِفْ) قَرِيضًا كَمَا أَبْدَى وَمَا بَدَعَا

والكجوري: هو القاضي مجخت كل. ومعنى (كُمَنْ نَدِفْ): من يستطع يفعلْ.
وحين وقع القاضي في أيدي المستعمر قال مخاطبًا إياهم:

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى دَارِي وَمَسْكَنِيَهْ يَوْلَايْ وَخَلْ وُيُمَ يَوْمِيْ فِتَلْ كَنُيَهْ
يَامَنْ أَبَادَ مُلُـوكَ الْبَرِّ قَاطِبَةً بَسِينِ رِسْيَادِ قُنْتَلْ تَنْيَ أَكْ بُكِيَهْ

يقول مخاطبًا المستعمر البغيض: هل من سبيل إلى داري ومسكني؟ أخاطبك أنت يا من يضرب بالبنادق، يا من أباد ملوك الأرض قاطبة، حتى صارت أكبادهم غذاء وطعامًا للنسور والضباع.

ويقول الشيخ عبدالعزيز سي الدباغ في مدح شيخه الحاج هادي توري:

(دِگَمْدَگا بـَكْ خَمْ خَمْ) نَافِعًا بُـ(رَفِتْ) (دِمَلْچَهَادِگَّأَمْ) مَا أَنْتَ تَبْغِيهِ
(دِگَمْ دَگَابَـكْ دُكْتُورْ) مَاهِرًا (بُلَ فَـچْ) (دُكْتُورَ گِـي) مَنْ أَتَاهُ اللهُ يَشْفِيهِ

يقول: إذا أردت علمًا نافعًا جملا، فاذهب إلى هادي توري ستحصل على ما تريد، وإذا أردت طبيبًا ماهرًا يشفيك، فها هو الطبيب من جاءه، سيشفيه بإذن الله.

فهذه نماذج من مئات روائع الشعر الولوفي والشعر الولف – عربي، اللذين ولدا نتيجة تأثير الأدب العربي بالأدب السنغالي الولوفي.

٤- اللغة العربية في مشهد الصراع اللغوي

رأينا فيما سبق كيف أن اللغة العربية تقدّست في عيون الشعب السنغالي المسلم، تقدّسًا مرتبطًا بقدسية الإسلام، وكيف أن الاستعمار فعل كل المستحيلات الممكنة، من أجل القضاء على العربية، للقضاء على الروح الإسلامية في ضمير المواطن المسلم، وفرض سياسة لغوية فرنسية، وهذه السياسة اللغوية، جعلت الفرنسية تكتسح المشهد اللغوي والثقافي فترة من الزمن؛ فترسيم اللغة الفرنسية تعليمًا وإدارة، كان زحفًا نحو فرنسة المجتمع السنغالي، ومحو كل الآثار والمظاهر العربية الإسلامية، لكن المجتمع ظل أبيًّا معارضًا إلى حد كبير، ممّا أضعف نسبة المنتظمين في المدارس الحكومية – في نظر الدولة – طوال حكم النظام الاشتراكي، الممتد ما بين ١٩٦٠–٢٠٠٠م، وفي بدايات القرن الواحد والعشرين، ومع النظام اللبرالي برئاسة عبدالله واد، رأت الحكومة في برنامجه العشري للتربية والتكوين Programme décennal pour l'éducation et formation (PDEF) أن النسبة لن ترتفع إلا بإدماج اللغة العربية والتربية الدينية في النظام التعليمي الحكومي؛ لأن نسبة عريضة من الآباء لن تدخل أبناءها في مدرسة فرنسية بحتة، فأنشئت مدارس فرنسية–عربية خاصة في جميع الأقاليم السنغالية، مع التركيز على مناطق، مثل: سالم، وانجامبر، وفوتا، وباوول، وحتى «الثانوية الوطنية العسكرية للجودة والعدالة»، التي أنشئت في إقليمي «كفرين» و«سيجو»، يوجد فيها مسار فرنسي – عربي، وهي ثانوية علمية نموذجية، ذات خصوصية إدارية وتكوينية. فاللغة العربية الآن حاضرة بقوة في نظامنا التعليمي، وإضافة إلى تلك المدارس والمناهج، فهناك مدارس عربية إسلامية كثيرة، أهلية الإدارة والتسيير، لكن الحكومة نظمت لها شهادة ثانوية معترفًا بها، معادِلة للشهادة الثانوية الفرنسية، يتمتع حاملها بكل الحقوق والفرص الأكاديمية والمهنية المتاحة، لحامل الشهادة الأخرى، ممّا زادها إقبالًا كبيرًا،

وحضورًا لافتًا للنظر في الوسط العلمي والإداري الآن. وفي ظل التحول النظامي للحكومة الجديدة، تنشأ إدارة جديدة للشؤون الدينية، وإدماج حملة الشهادات العربية، لتفتح آفاقًا جديدة، تستشرف مستقبلًا واعدًا للغة العربية، يستعيد به آثارها وآمالها، لكنها في المقابل تواجه عودة قوية للغة الولوفية إلى ذاتها؛ فاللغة الولوفية الآن تقدمت كثيرًا في حل عقدة الفرنسية، وتسعى جادة في فرض وجودها وحضورها، وكل المؤشرات تنذر بتراجع الفرنسية إلى الوراء يومًا بعد يوم.

فإلى أين سينتهي مدّ الأولفة (فرض الولوفية) بالفرنسية؟ وهل ستواجه الأولفة اللغة العربية يومًا ما، أم ستبقى مسترفدة منها ومتأثرة بها؟ وهل سيأتي يوم تفقد فيه اللغة العربية قدسيتها واعتبارها، لتصبح مثل بقية اللغات؟ أسئلة يطرحها واقع المشهد اللغوي المنادي بالعودة إلى التراث (العربي)، وإلى الواقع العلمي والإداري (الفرنسي)، وإلى الذات (الولوفي)؛ فلن تخلو الأسئلة غدًا من أجوبة، كما لن ينتهي الصراع بين فائز وخاسر.

الهوامش والإحالات

(١) عامر صمب، الأدب العربي السنغالي، (دكار: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨م)، ١-١٨.

(٢) عبد القادر سيلا، المسلمون في السنغال معالم الحاضر وآفاق المستقل، (الدوحة: منشورات كتاب الأمة، ١٤٠٦هـ)، ٤٩.
جورتي سيسي، السنغال والثقافة الإسلامية، (الرباط: دار شمس المعرفة، ١٩٨٩م)، ١٥-١٧.

(٣) مالك انجاي، تأثير اللغة العربية في سنغال، (الرباط: بحث منشور في مجلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مج٨،ع١، ١٩٧١م)، ١٥٣.

(٤) الحاج موسى فال، اللغة العربية في نظام التعليم السنغالي، (دكار، د.ن، ٢٠٠٥م)، ٣١.

(٥) سيسي، السنغال والثقافة الإسلامية، ٢١.

(٦) السنغامبية: هي المنطقة التي تجمع بين السنغال وغامبيا.

(٧) هيئة إحياء التراث السنغالي، فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠٢٤م)، ٦٠.

(٨) أحمد التجاني الهادي توري، تحرير الأقوال في تاريخ السنغال ١٥٠٠-٢٠٠٠م، (القاهرة: دار المقطم، ٢٠٠٩م)، ١٥.

(٩) مهدي ساتي، الإسلام وتداخل الثقافات في السنغال، (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٦م)، ١٧.

(١٠) شيخ أنت جوب، الأصول الزنجية للحضارة المصرية، ترجمة: حليم طوسون، (القاهرة، مؤسسة هنداوي، ٢٠٢٣م)، ١٤٣-١٨٥.

(11) Cheikh Ndiaye, "L'aternance codique wolof – arabe au Senegal : Approche Sociolinguistique" (Thèse De Doctorat De, L'université Rennes 2, 2019), 64.

(١٢) هيئة إحياء التراث السنغالي، فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، ٦٠.

(١٣) هيئة إحياء التراث السنغالي، فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، ٦٠.

(١٤) هيئة إحياء التراث السنغالي، فتح الكبير المتعال في تراجم أعلام السنغال، ٦٢.

(١٥) عقد المؤتمر الصحفي التأسيسي بتاريخ: ٢٥، أكتوبر، ٢٠٢٤م.

(١٦) جيلاني امبوج، «الجدل حول اللغة الولفية؛ شبهات وردود،» دكار نيوز، (٩، يونيو، ٢٠٢٢م)، https://www.dakarnews.sn/ar/الجدل-حول-اللغة-الولفية-؛-شبهات-وردود/.

(١٧) كمال جاه الله الخضر، «الولوف: شعبا ولغة، قراءة في الأصل والأوضاع وجغرافيا الانتشار،» قراءات إفريقية، (٣٠، مايو، ٢٠٢٢م)، https://qiraatafrican.com/5550/الولوف-شعباً-ولغةً-قراءة-في-الأصل-وال/.

(١٨) الخضر، «الولوف: شعبا ولغة، قراءة في الأصل والأوضاع وجغرافيا الانتشار».

(١٩) مهدي ساتي، «اللغة العربية وصراع الثقافات في السنغال،» مجلة دراسات إفريقية، ع ١٢، (الخرطوم: مركز البحوث والترجمة، ١٩٩٥م)، ١٧٢- ١٧٤.

(٢٠) لوح أحمد مختار، كلمة مسجلة له في ندوة «جهود علماء الغرب الإسلامي في خدمة التراث الإسلامي» الدولية، المنظمة من قبل كلية الدعوة الإسلامية، بالتعاون مع جامعة الشيخ أحمد الخديم بتاريخ ٢٥-٢٦، سبتمبر، ٢٠٢٤م.

(٢١) طه عبد الرحمن، الحوار أفقا للفكر، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٣م)، ٦٧-٧٢.

(٢٢) بمعنى: جعلها ولفية بعد تحريفه.

(٢٣) فلكلّ هؤلاء الثلاثة وغيرهم قصائد شعرية كثيرة بالولوفية، موزونة بالميزان الخليلي العربي.

(٢٤) نيفاء حسن، «علم الأصوات العربية؛ تطورها ونظريتها والاستفادة منها لتعليم اللغة العربية،» مجلة التعريب، مج٦، ع٢، (جاكرتا: إدارة التعليم العربي، ٢٠١٨م)، ص١٤٨.
ربما أضاف إلى الأصوات الثمانية والعشرين المعروفة، تلك الأصوات الستة التي أشار إليها سيبويه، فتصبح أربعة وثلاثين.

(٢٥) عليان الحازمي، الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، بحوث كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ع٢، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ)، ٣٥٣-٣٥٤.

(٢٦) الحازمي، الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، ٣٥٣-٣٤٥.

(٢٧) ليس للولوفية حروف (رموز) وإنما تستعير الحرف العربي أو اللاتيني؛ لذلك لم أذكر الحروف الولوفية كما فعلت في العربية.

(٢٨) أحمد جوب، «المشكلات الصوتية التي تواجه متعلمي اللغة العربية للناطقين بالولوفية في السنغال،» (رسالة ماجستير، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ٢٠٠٨م)، ٤٤.

(٢٩) صمب، الأدب العربي السنغالي، ٣١.

(30) Ndiaye, "L'aternance codique wolof – arabe au Senegal : Approche Sociolinguistique," 68.

(31) Mamadou Youry Sall, "Langues sénégalaises en graphie arabe, SAFARA," Revue internationale de langues, litératures, et cultures, 20: 2021, 188.

(٣٢) فالنسبة الكبرى من الكتب والأعمال الولوفية، كتبت بالحرف العربي، أمّا ما كتبت بالحرف اللاتيني فكانت محدودة إلى نهايات القرن العشرين، وبدايات القرن الواحد والعشرين، حيث ازداد عدد المثقفين باللغة الفرنسية، وتجاوب الناس مع الحرف اللاتيني أكثر من ذي قبل، فرأى المهتمون باللغة الولوفية وثقافتها، أن استخدام الحرف اللاتيني أنسب لترويج اللغة الولوفية، فحظي بذلك القبول والانتشار.

(٣٣) كل محمد باسل، «المعرب والدخيل في اللغة العربية،» (رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، ٢٠٠٢م)، ١٦-٢٤.

(٣٤) سرچ امبي القاضي مجختي جخت بن القاضي مجخت، كان أحد علماء زمانه وقضاته لدى الأمير لتجور جوب أمير منطقة كجور، ولد سنة ١٨٧٦م وتوفي ١٩٤٧م. وفي أشعاره حكم بالغة.

(٣٥) الشيخ موسى كاه بن عثمان كاه، شاعر من شعراء المريدية ولد ١٨٩١م، وتوفي عام ١٩٦٦م، كان عالما شاعرًا، وشعره من مصادر التاريخ والحكمة والمعرفة.

(٣٦) مام جيرنو إبراهيم امباكي بن مام مور أنت سل، والأخ الصغير للشيخ أحمد الخديمامباكي، ولد سنة ١٥ من ربيع الأول سنة ١٢٨٣هـ، وتوفي سنة ١٩٤٣م.

(٣٧) هذه المعركة من المعارك التي خاضها القائد المجاهد «مبه جاخو باه» ضد القوات الاستعمارية بتاريخ ٣٠/١١/١٨٦٥م

(٣٨) أخذت هذه المصطلحات الثلاث: المصدور، والمعجوز، والمحشو، من الباحث مالك انجاي، تأثير العربية في سنغال ص ١٥٤.

مستقبل اللغة العربية في الصومال (دراسة وصفية تحليلية)

أ. د. فوزي محمد بارو (فوزان)، كاتب وباحث أكاديمي، مقديشو.

لقد أنشأ الموقع الجغرافي للصومال صلة قديمة، بينها وبين شعوب شبه الجزيرة العربية، وهي صلة ترجع إلى ما قبل ظهور الإسلام، وذلك بسبب التجارة، ومن ثمّ توطّدت هذه الصلة بعد ظهور الإسلام، واعتناق سكان الصومال له، وحرصهم على فهمه عن طريق تعلّم لغته؛ فقد حظيت اللغة العربية باحترام كبير من جانب الصوماليين.

والمتتبّع لتاريخ الشعب الصومالي، يجد أن اللغة العربية عميقة الجذور في تاريخه، وأن التراث الإسلامي والعربي قد تزامنا في أرض الصومال، وقد استخدم الشعب الصومالي اللغة العربية في الماضي وسيلة للمراسلة، والمعاملات التجارية، وتوثيق العقود، وغير ذلك من المعاملات الدينية والدنيوية، وأنّها كانت وسيلة لنشر العلوم الدينية بين أفراد المجتمع الصومالي، بل كانت اللغة العربية لغة التعليم في الصومال قديمًا.

وقد شهدت اللغة العربية فترات من الازدهار إلى الانحسار في ربوع الصومال عبر التاريخ، كما تواجه اللغة العربية تحدّيات جمّة في الصومال، وانطلاقًا من هذه التحدّيات، والأوضاع الراهنة للغة العربية، تتطرّق هذه الدراسة لمستقبل اللغة العربية في الصومال وصفًا وتحليلًا، تنبّؤًا بما سيكون عليه مستقبلها في الصومال، بناء على حاضر اللغة العربية وواقعها الحالي في ربوع الصومال.

ويحاول الباحث معالجة الموضوع في ثلاثة محاور، وكل محور يحتوي على عدّة موضوعات فرعية، لا يمكن تفصيلها في هذه المقدمة، ولكن سنفصّلها في حينها إن شاء الله تعالى.

المحور الأول - خلفية عن أوضاع اللغة العربية في الصومال عبر التاريخ

شهدت اللغة العربية خلال تاريخها في الصومال فترات من الازدهار والانتشار، تمتّعت فيها بوضع ومكانة متميزة في نفوس أبناء الشعب الصومالي. وكان للإسلام الدور الأبرز في انتشار اللغة العربية؛ فقد اكتسبت اللغة العربية من أجله قداسة في نفوس الصوماليين، وازداد إقبال الصوماليين على تعلّمها، رغبة في التعمق في الدين.

إلّا أنّ اللغة العربية أصابها تراجع ملحوظ على الصعيد الصومالي، في أعقاب قدوم الاستعمار الأوروبي إلى الأراضي الصومالية، وما صاحبه من فرض ونشر للغات المستعمر، ومحاربة لنفوذ اللغة العربية وتفوّقها على الساحة الصومالية، بل وانتشارها؛ فتوقف حينئذ الامتداد الكبير الذي حقّقته اللغة العربية خلال العصور، وبدأ انحسارها وتراجعها أمام تقدّم اللغات الأوروبية.

ونحاول رصد أهم أوضاع اللغة العربية، والمراحل التي مرّت بها من الازدهار إلى الانحسار في ربوع الصومال عبر التاريخ، وبصورة لامحة.

أولًا - مرحلة ما قبل الاستعمار

إن المجتمع الصومالي كغيره من المجتمعات، له صلات قديمة مع الشعوب العربية القاطنة في الجزيرة العربية، والتي لا تبعد عنها بعض مناطق الصومال سوى بضعة وثلاثين كيلو مترًا، ممّا جعل أرض الصومال من أولى المناطق، التي كانت تتّجه إليها الهجرات العربية من موطنها الأصلي. والبحوث التاريخية تؤكد أن السبئيين عرب جنوب شبه الجزيرة العربية، هم من أوائل الشعوب العربية التي أتت وهاجرت إلى الساحل الشرقي لإفريقيا بغرض التجارة.[١]

وعليه، فقد أصبحت الحاجة تجبر الصوماليين على تعلّم اللغة العربية، لممارسة التجارة، ثمّ من أجل الزراعة والصناعة، وتحسين مستوى المعيشة، وكان يتبع تزايد الحركة التجارية بين العرب والصومال تزايدٌ في الهجرات العربية. وقد ظهرت جاليات عربية كبيرة في تعدادها في مراكز، منها: زيلع، وبربرة، وغردفوي، ومقديشو، وبراوة، ومركا، والتي هاجرت لأسباب دينية، أو عقائدية، أو شخصية، أو تجارية، وبهذه الهجرات بدأ عهد جديد في «تأفرق» العرب و«صوملتهم»، وانصهارهم في الشعب الصومالي.[٢]

ومن أشهر البعثات التي جاءت تدعو الناس إلى الإسلام في هرر، تلك التي قدمت من حضرموت، في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، وتتألّف من أربعة وأربعين شخصًا عربيًّا.[٣]

وهكذا انتشرت اللغة العربية وثقافتها والتراث الإسلامي في الصومال، وكانت حركة الثقافة العربية والتراث الإسلامي تضرب جذورها في أعماق تاريخ الصومال، ولقد استخدم الصوماليون في الماضي البعيد اللغة العربية كوسيلة للمراسلة، والمعاملات التجارية، وتوثيق العهود، كما كانت أداة نشر للعلوم الدينية، بين أفراد الشعب الصومالي.[٤]

والجدير بالذكر، أن اللغة الصومالية كانت لغة التخاطب اليومي، بينما كانت اللغة العربية لغة الثقافة والدين والعلم، واللغة الرسمية المكتوبة. وقد كانت العلوم الدينية هي العلوم السائدة في البلاد، وكان الصوماليون يُعدّون اللغة العربية وفروعها من نحو، وصرف، وبلاغة، وآداب، وسيلة ضرورية يجب

دراستها لمعرفة علوم الدين، فازدهرت في الصومال جامعات إسلامية شعبية في مدن: هرر، ومقديشو، وزيلع، وبربرة، ومركة، وبراوة، وأصبحت تلك المدن محطات يقف عندها دارسو الفقه، وأصول الشريعة، واللغة العربية، بل ويفد إليها الطلاب من داخل منطقة القرن الإفريقي وخارجها.[٥]

وقد أصبحت اللغة العربية منذ ما قبل الاستعمار لغة رسمية، واستعملها الشعب الصومالي في حياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، ولتأكيد ذلك، نورد بإيجاز أهمّ المجالات التي كانت تستعمل فيها اللغة العربية، قبل دخول الاستعمار إلى الصومال:

١- **التعليم:** كانت اللغة العربية لغة التعليم التي صاحب انتشارها الإسلام، وكانت الكتاتيب أولى مراحل هذا التعليم.

٢- **الشؤون القضائية:** كانت الشريعة الإسلامية أساس التشريع في البلاد، وكان للغة دور كبير في هذا المجال؛ فقد كانت كل الوثائق تحرّر باللغة العربية.

٣- **التجارة:** كانت اللغة العربية تستخدم في الميدان التجاري والاقتصادي، وكانت لغة كتابة الاتصالات، والمعاملات التجارية، وكل أنواع المراسلات، كما كانت لغة تدوين العقود، وتحرير السجل التجاري، وتصنيف البضائع.

٤- **التأليف:** ألّف كثير من علماء الدين الإسلامي كتبًا دينية، وظهر شعراء صوماليون، برعوا في نظم القصائد والمدائح في المجالات الدينية، والروحية، والسياسية، باللغة العربية.[٦]

٥- **النشاط البحري:** كانت اللغة العربية هي المستعملة في العلوم البحرية، وتقديم النصح والإرشاد حول الملاحة للسفن، خاصة في مجال التغيّرات الجوية، والعواصف البحرية، وتحديد الاتجاه.

٦- **الاتصالات الداخلية والخارجية:** كانت الخطابات المتبادلة تكتب باللغة العربية، وكان السلاطين والزعماء الصوماليون، يستعملون اللغة العربية في رسائلهم، التي كانوا يبعثون بها إلى سلاطين الأقطار العربية.[٧]

ثانيًا - اللغة العربية في فترة الاستعمار

لا شكّ أن وضع اللغة العربية ووجودها قد تراجع في عهد الاستعمار، وعندما دخل الاستعمار في الصومال حاول طمس الثقافة الإسلامية، ومسح اللغة العربية عن الصومال، فاستصحب معه إرساليات تبشيرية، لنشر المسيحية والثقافات الأوروبية في البلاد، فأنشأوا مدارس تابعة للكنائس، ولكنّها لم تجد إقبالًا من الشعب المتمسك بعقيدته، ممّا جعل الاستعمار يلجأ إلى وسائل الخداع والتضليل، والإغراء لبعض زعماء القبائل بالأموال، إذا سمحوا لأبنائهم بدخول هذه المدارس. ولكن سرعان ما اكتشفوا أنّها تبثّ النصرانية

وتهاجم الإسلام؛ فهاجموا البعثة التبشيرية، وأحرقوا كنائسها، وكان ذلك سبب اندلاع ثورة السيد محمد عبدالله حسن.[٨]

كانت اللغة العربية في البلاد تتمتّع بالسيادة والريادة في المجالين: التعليمي والإداري، إلّا أن التعليم كان محصورًا في العلوم الدينية، وكلّما حاول الاستعمار إدخال العلوم الحديثة في التعليم الصومالي، قوبل بالمعارضة، واتهم بأنه غزو صليبي سافر، ويجب محاربته.[٩]

أمَّا في فترة الوصاية فقد اشتدّ الصراع بين الثقافتين العربية والأوروبية في الخمسينيات، لّما وضعت الأمم المتحدة الصومال تحت مجلس الوصاية لمدة عشر سنوات. وأوكلت الأمم المتحدة لدولة إيطاليا، الإشراف على هذه الوصاية تحت مراقبة دولية. وعندما بدأت إيطاليا مباشرة أعمالها تقدّمت مجموعة من علماء الصومال، ورؤساء القبائل وأعيانها، وبعض رؤساء الأحزاب السياسية، بطلب محدّد، وهو أن تكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، وقد أوضحوا الأسس التي يستندون إليها في طلبهم هذا، ومن ضمنها النقاط الآتية:

أ- أن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم.

ب- أنها لغة المحاكم الشرعية في جميع أنحاء البلاد.

ت- أنها لغة التجارة والمكاتبات منذ انتشار الإسلام في البلاد.

ث- أنها اللغة التي يتكلم بها أغلب السكان.

ج- وأن الشعب قد اختارها بالإجماع لتكون هي اللغة الرسمية والشعبية في البلاد.[١٠]

وعلى المستوى السياسي، قدّم أعضاء المجلس الإقليمي، الذي كان بمنزلة جمعية تشريعية صومالية تحت إدارة إيطاليا، مقترحًا بشأن اللغة العربية كلغة رسمية للدولة الصومالية المرتقبة، في جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٥١م.[١١]

كانت حركات التحرير الصومالية، وفي مقدمتها حزب وحدة الشباب الصومالي، تستعمل اللغة العربية لكتابة منشوراتها وخطاباتها، لتهييج الجماهير ضد الاستعمار، وذلك لاعتبارات تخصّ اللغة العربية في الصومال، ومنها:

١- كانت اللغة العربية لغة التعليم في كثير من المدارس.

٢- صدور الصحف باللغة العربية توعية للشعب وتوجيهًا له نحو الطريق الصحيح.

٣- كانت اللغة العربية لغة الأناشيد الوطنية والشعارات والهتافات ضد الاستعمار.

٤- ابتعاث أبناء صوماليين للدراسة في الدول العربية.

فلا غرابة في كل ذلك، لأن اللغة العربية كانت لغة مكتوبة، تظهر هوية مستخدميها، وتؤكد ارتباطها الوثيق بالإسلام، وأنّها لا تمتّ بصلة إلى الدول الاستعمارية.[١٢]

وقد أصرّت إدارة الوصاية على أن تكون اللغة العربية رسمية في المدارس، إلى جانب اللغة الإيطالية، على أن تنفرد الأخيرة بالاستعمال في الدواوين الحكومية والإدارة بوجه عام.

ثمّ أغلقت إدارة الوصاية المدارس التي كانت تحت إدارة حزب وحدة الشباب الصومالي، لما رأته ينتهج نهجًا يتنافى مع الثقافة التي تريدها، ممّا دعا قادة الحزب إلى الاتصال بالمندوب المصري، والذي اتصل بدوره بحكومته، كما رفع الحزب مذكرة إلى رئيس الوزراء المصري آنذاك، يطالب فيها بتخصيص منح في الأزهر وغيره لأبناء الصومال. واستجابت مصر لهذا الطلب، وقدّمت للصوماليين أربعين منحة، كما أوفدت بعثة أزهرية إلى البلاد، لتفتح معاهد دينية تابعة للأزهر، ومدارس علمية، وكانت هذه المدارس المنافس الوحيد للّغة الإيطالية في مجال التعليم.[١٣]

وعلى المستوى التعليمي، دخلت اللغة العربية في فترة الاحتلال الأوروبي مرحلة من التراجع والضعف، في القطر الصومالي عامة، وذلك نتيجة الحرب الشرسة التي نظّمها الاحتلال على اللغة العربية، والثقافة الإسلامية، ومحاولته الجادة في تهميش اللغة العربية، وإبعادها عن مراكز القوى، وإحلال ثقافاته ولغاته محلها؛ فاحتلت الإنجليزية منطقة (إن إف دي) المحايدة لكينيا، والمحمية البريطانية في شمالي الصومال، والفرنسية في جيبوتي، والأمهرية في هرر والأوجادين، والإيطالية في جنوب الصومال.

ولدعم هذا المسار، وتضييق الخناق على منظومة الثقافة العربية، اهتم الاحتلال بتأسيس مدارس لنشر المسيحية، وثقافات المستعمر ولغاته في ربوع الصومال، وكان التبشير والثقافة الكنسية يجريان جنبًا إلى جنب في تلك المدارس، مع تعليم اللغة الأجنبية، وتربية الناشئة عليها، والهجوم على اللغة العربية وثقافتها وتراثها، بشتى الوسائل.[١٤]

وعلى الرغم من صمود اللغة العربية أمام الهجمات الاستعمارية، إلّا أنّه كان هناك انتشار بطيء للغتين: الإنجليزية والإيطالية، وكان يرتفع معدّل انتشارها يومًا بعد يوم؛ لأن النخبة المثقفة التي كان الاستعمار يعدّها لتسلم قيادة البلاد، كانت تُعَدّ في إيطاليا وبريطانيا، وفي مدارس حكومية، أقيمت في العاصمة الصومالية مقديشو.

وفي الجانب الآخر، فإن المدارس العربية، كانت تعتمد على جهود بعض المواطنين الصوماليين، ومساعدات متواضعة من الحكومة المصرية والأزهر الشريف؛ فلم تستطع فتح مدارس في مرحلتي الإعدادية والثانوية، كما أن خريجيها لا يجدون فرص الوظائف المناسبة في الدوائر الحكومية.[١٥]

ثالثًا – اللغة العربية في فترة الاستقلال

استعاد الصومال استقلاله في سنة ١٩٦٠م، وشهدت البلاد ازدواجية لغوية صعبة؛ إذ كانت الإنجليزية هي

اللغة الرسمية في الشمال، والإيطالية في الجنوب، وتقهقرت اللغة العربية إلى الوراء، حيث أصبحت اللغة الثالثة في البلاد، وانحصرت في المجالات الدينية التقليدية، ولغة التدريس في المدارس، وخاصة في المرحلة الابتدائية، وأصبحت كل من الإنجليزية والإيطالية لغتي العلم والحضارة.

ويرى باحثون آخرون، أن فترة الاستقلال اتّسمت بالهدوء النسبي، بالنسبة للصراع حول مسألة اللغة، ربما لانشغال الناس في السنوات الأولى بالاستقلال واستعادة الكرامة. وبوجه عام، لم يتغيّر شيء يذكر عن أوضاع اللغة العربية في هذه الفترة، ممّا كانت عليه في فترة الوصاية؛ إذ كانت غالبية النخب السياسية، التي تربّعت على دوائر النفوذ غريبة عن اللغة العربية. وبدأت أولى خطوات الانسلاخ من العربية بعد استقلال الصومال بتدوين دستور الوحدة بين الإقليمين: الشمالي والجنوبي، باللغتين: الإيطالية والإنجليزية، على الرغم من أن الدستور ينصّ على أن اللغة العربية لغة رسمية للصومال.[١٦]

وعلى المستوى التعليمي، أصدرت الحكومة عام ١٩٦٢م مرسومًا حول لغات التعليم في المدارس، نصَّ على اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم في المرحلة الابتدائية، والإنجليزية في المرحلتين الإعدادية والثانوية، وعلى الرغم من أن المرسوم كان خطوة باتجاه اللغة العربية، فإنّه لا يخفى علينا أن اقتصار تعليم اللغة العربية على المرحلة الابتدائية سيحسم الموقف لصالح اللغة الإنجليزية، التي يقضي معها الطالب المرحلتين: الإعدادية والثانوية، ودفع هذا الاتجاه إلى الأمام، اعتماد الإنجليزية لغة للتعليم في معهد تدريب المعلمين، الذي أُسس في مدينة أفجوي عام ١٩٦٣م.[١٧]

وعلى المستوى الإعلامي، ظلّت الصحف الرسمية تصدر باللغة العربية، وعلى رأسها صحيفة حزب وحدة الشباب الصومالي الحاكم.[١٨]

رابعًا - اللغة العربية في العهد العسكري

لم تستطع الحكومات المدنية، التي توالت على السلطة ما بين عامي ١٩٦٠و١٩٦٩م الحسم في قضية اللغة في الصومال، ثمّ قامت القوات المسلحة بانقلاب عسكري في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٩م. واستطاعوا حسم المسألة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٧٢م بقرار عسكري، ودونت اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني.

وبعد ثلاثة أشهر، بدأ استعمال الأبجدية اللاتينية للغة الصومالية في جهاز الدولة، وحلّت محل الإيطالية والإنجليزية، ثمّ أصبحت اللغة الصومالية لغة التدريس في المدارس الابتدائية، بدلًا من اللغة العربية، لتصبح العربية من أول الضحايا في مجال التعليم.

وقد استعادت اللغة العربية شيئًا من عافيتها في عام ١٩٧٤م، عندما انضمّت الصومال إلى جامعة الدول العربية، وشهدت انتعاشًا؛ حيث كان انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية انتصارًا للغة العربية،

فأصبحت الصومال كدولة ملزمة بنشر اللغة العربية بموجب ميثاق وحدة الثقافة العربية، وبذلك أعلنت حملة تقوية اللغة العربية، لتأخذ هذه اللغة مكانها الصحيح في حياة الشعب الصومالي، ولهذا تم وضع إستراتيجية تقوية اللغة العربية ونشرها في الصومال.[١٩]

وفي عام ١٩٧٩م، صدر أول دستور ينصّ في مادته الثانية، على أن اللغة الصومالية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في جمهورية الصومال الديمقراطية. ثم نادى النظام الحاكم في سنة ١٩٨٠م بحملة تقوية اللغة العربية، وأمر مجلس الوزراء بتسخير الإعلام في استنفار القطاعات الشعبية كافة، لتعليم اللغة العربية في المصالح للعمال والموظفين.

هذا التوجه حقّق للغة العربية استعادة اعتبارها في الصومال، وفتح لأنصار اللغة العربية مجالًا لمواصلة دراستهم الجامعية، كما حصل الطلاب العائدون من الدول العربية، بعد تكملة دراساتهم الجامعية والدراسات العليا، على فرص عمل في المدارس والكليات، التي أنشئت بموجب هذا التوجه.

ومع هذا كله، فإن الحملة التي نادت بها الحكومة كانت حملة بدائية؛ إذ لم يكن لديها الإمكانيات اللازمة، ولا الكوادر المتفرغة، كما كان الدعم الخارجي قليلًا جدًّا. وإذا قورن بما قامت به الحكومة في حملة محو الأمية – الحملة الوطنية – على أساس الأبجدية اللاتينية، نجد أنّها جنّدت خمسمائة سيارة، وفرّغ لها ١٢٥ ألف شخص، وطبع لها ١١٥ ألف مطبوع.[٢٠]

وعلى كل، فقد شهدت اللغة العربية في أواخر عهد الحكومة العسكرية بعض التقدم، كما تحسن وضعها أكثر ممّا كان في أول عهدها. ورغم ذلك، فإن تلك الحملة – في نظر كاتب هذا المقال – لم تجد الاهتمام المطلوب من قبل الحكومة الصومالية، مقارنة بالمجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة، في أثناء حملتها لكتابة اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية، هذا من جانب، ومن جانب آخر لم تكن هناك خطة مستقبلية بعيدة المدى للحملة تضمن لها الاستمرارية، حتى يكون لها دور ملموس ومؤثر في نشر اللغة العربية وتقويتها في أوساط المجتمع، والجدير بالذكر – أيضًا – أن الشعب الصومالي كان يعيش آنذاك في فترة غير مستقرة؛ حيث كتبت اللغة الصومالية بالحرف اللاتيني، قبل انضمام الصومال إلى جامعة الدول العربية بقليل، و«تصوملت» المناهج أيضًا، وبعد سنتين، بدأت مباشرة حملة تقوية اللغة العربية في الصومال، مع أن جلَّ اهتمامات الحكومة الثقافية واللغوية ينصب على تطوير اللغة الصومالية كتابة وتعلّمًا، بل ونشروا ذلك وروّجوه في أوساط الفئات المختلفة في المجتمع. وعلى أي حال، فإن الحملة – في نظر الكاتب – لم تترك أثرًا واضحًا، ولم تحقق نتائج إيجابية تذكر.

المحور الثاني - حاضر اللغة العربية في الصومال وأهم تحدياتها

أولًا – حاضر اللغة العربية في الصومال

منذ عام ١٩٩١م، أي بعد انهيار الحكم المركزي في الصومال، بدأ فصل جديد للغة العربية في الصومال، وأخذت طابعًا جديدًا لم يكن موجودًا في الساحة الصومالية، وعليه نبدأ بتاريخ حاضر، وواقع اللغة العربية في الصومال، منذ ذلك العام إلى يومنا هذا.

إن اللغة العربية قد لقيت مجالًا مفتوحًا لا منافس فيه، لتعيد حيويتها ونشاطها بعد انهيار نظام الحكم في الصومال وسقوطه في نهاية عام ١٩٩١م. وقد شهد الصومال طابعًا جديدًا، وذلك بفتح أبواب مدارس نظامية، تدرس فيها اللغة العربية بجميع المواد، وفي المستويات كلها.

وبهذا أصبحت اللغة العربية وسيلة للتربية والتثقيف، وإلى جانب المدارس النظامية، انتشرت المعاهد ومدارس اللغات في أنحاء الصومال، لتتصدر اللغة العربية المواد الدراسية لتلك المعاهد، الأمر الذي أدّى إلى تعلّم اللغة العربية بصورة كبيرة.[٢١]

وفي عام ١٩٩٩م، أُسِّست رابطة التعليم النظامي الأهلي في الصومال بهدف توحيد تلك الجهود وتنسيقها، لإيجاد نظام تعليمي موحد، وامتحانات مركزية، وشهادات معترف بها، والمهم في المسألة، أن الرابطة اتّخذت من اللغة العربية لغتها الرسمية في جميع المراحل.[٢٢]

أمّا الفترة ما بين ١٩٩٩م و٢٠٠٨م، فيمكن اعتبارها مرحلة الازدهار، التي يمكن أن توصف بأنّها العصر الذهبي للغة العربية في الصومال؛ لانتشار المدارس العربية، والمعاهد الشرعية، ومعاهد اللغة العربية، في ربوع البلاد، وقد تأسّست روابط عامة للتعليم الأهلي في الصومال، كما تأسّست جامعات أهلية كثيرة في عواصم المحافظات، وأيضًا تدفّق عشرات الآلاف من الطلاب المتخرجين في تلك المدارس، على الجامعات العربية.[٢٣]

أمَّا ما بعد عام ٢٠٠٩م فقد اعتبرت مرحلة التراجع؛ فبدأ فصل جديد للغة العربية في الصومال، إذ تغيّرت لغة الدراسة في المدارس الأهلية العربية، وحصلت ثنائية لغوية؛ وقرّرت الروابط التعليمية الأهلية، أن تكون اللغة الإنجليزية لغة الدراسة في المرحلة الثانوية، بينما تكون اللغة العربية لغة التدريس في المرحلة الابتدائية والإعدادية فقط، بعد أن كانت اللغة العربية قبل عام ٢٠٠٩م، لغة الدراسة في المدارس بجميع مراحلها.

وأيضًا تحوّلت لغة التعليم في أغلب كليات الجامعات الأهلية إلى اللغة الإنجليزية، بما فيها كليات التربية والتجارة والعلوم الإدارية، وذلك إلى جانب التخصصات العلمية كالطب، والهندسة، والحاسوب، والمختبرات.[٢٤]

هذا ويمكن إجمال حاضر اللّغة العربية في واقع الحياة الصومالية اليوم في الآتي:

١- **على المستوى القانوني والسياسي:** لا يزال مقرّرًا في الدستور الصومالي اعتبار اللغة العربيّة لغة رسميّة ووطنية للبلاد،[٢٥] غير أنّه لم يلتزم بذلك إلّا في حالات نادرة، يكون فيها ترجمة قلة من الوثائق الرسميّة إلى اللغة العربية، للضرورة القصوى، كجواز السفر، والشهادات المدرسية التي تصدر باللغات الصوماليّة، والعربية، والإنجليزية، وأوراق اعتماد ممثلي الصومال لدى الدول العربية، أو جامعة الدول العربية، أمّا فيما سوى ذلك من أعمال فقد جرى إهمال اللغة العربية لصالح اللغة الإنجليزية.

ويرجع النائب السابق في البرلمان الصومالي محمد عمر طلحة ذلك، إلى ما اعتبره «هيمنة حملة الثقافة الغربية على المناصب الرئيسة في البلاد، وإعطاء الأولوية للمتحدثين بالإنجليزية في المؤسسات الحكوميّة والمنظمات الدوليّة.[٢٦]

٢- **على المستوى الديني:** يمكن وصف المجال الدّيني بأنّه المجال الذي احتفظت فيه العربية بمكانتها، حيث لا تزال اللغة العربيّة هي لغة أداء الشعائر الدّينية من إلقاء الخطب الدينية، وإحياء مناسباتها كالمولد النبوي، والإسراء والمعراج، وكذلك عقود القِران. وهي لغة تعليم العلوم الدينية في التعليم النظامي من الابتدائيّة إلى الجامعة، وفي التعليم غير النظامي من الكتاتيب وحلقات المساجد.

٣- **على المستوى التعليمي:** ضعف حضور اللغة العربية في التعليم، الذي كانت مهيمنة عليه ابتداء من انهيار نظام الحكم العسكري، وحتى مجيء حكومة الرئيس الراحل عبدالله يوسف، ودخولها مقديشو، وفي نهايات عام ٢٠٠٦م، تضاءل الاهتمام باللغة العربية تدريجيًّا، بعد تدخّل القوات الإثيوبية عام ٢٠٠٦م لدعم الحكومة الصوماليّة.[٢٧]

ومنذ ذلك الحين، ظهرت موجة عزوف عن اللغة العربية لدى المجتمع، وإقبال على تعلّم اللغة الإنجليزية، مع تغيّر فرص العمل لدى المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، التي جعلت إجادة اللغة الإنجليزية شرطًا للاستفادة من أغلب الوظائف المتاحة لديها.

وتقلّص حيّز اللّغة العربيّة في مناهج التعليم النظامي في البلاد بكل مراحله، وإن كانت اللغة العربية في المراحل المدرسية اليوم، تحظى بكونها إحدى الموادّ الأساسية، التي يبدأ تدريسها منذ السنة الأولى الابتدائيّة، والحائزة على أكثر عدد من الحصص الدراسية، وتستمر حتى نهاية المرحلة الثانوية. إضافة إلى مادّة التربية الدينية، التي تُدرَّس باللغة العربية، والواقعة معها أيضًا ضمن الموادّ الأساسيّة المقررة منذ السنة الأولى، والحائزة على أكثر الحصص، بمعدّل يُراوح بين خمس

وسبع حصص في الأسبوع، فإنّ هناك إزاحة للغة العربية، كلغة تدريس للموادّ المدرسيّة الأخرى، من الرياضيّات، والهندسة، والعلوم، والمواد الاجتماعية؛ حيث تعتمد غالبيّة المدارس – بما فيها المدارس الحكوميّة – تدريسها باللغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية بخاصة، وهناك نسبة معتبرة من المدارس تعتمد تدريس هذه الموادّ باللغة الإنجليزية منذ الابتدائية، وقلّة من مدارس مظلّات التعليم الأهلي، تستثني المواد الاجتماعية، وتدرّسها باللغة العربية.

وفي التعليم العالي، انحصرت اللغة العربية في تدريس تخصصات العلوم الدينية واللغة العربية، مقابل استحواذ اللغة الإنجليزية على سائر التخصصات.

إلاّ أنّ من الملامح الإيجابية لصالح اللغة العربية، تكاثر انتشار المعاهد المتخصصة للعلوم الشرعيّة واللغة العربيّة، والإقبال المتزايد عليها من قبل الطلاب الراغبين في الالتحاق بتخصصات العلوم الشرعية واللغة العربية في الجامعات، بعد استكمال متطلبات تخرجهم في المعاهد المعادلة، بمرحلتي الإعداديّة والثانوية.[٢٨]

٤- **على المستوى الإعلامي:** تختلف حالة اللغة العربية في الإعلام الصومالي حسب الواسطة الإعلامية؛ فهي تشهد حضورًا قويًّا مكثفًا في ناحية وسائل الصحافة الإلكترونية؛ حيث وجدت مراكز إعلامية وبحثية عديدة تنشر باللغة العربية، وتستقطب عشرات الكتاب والكفاءات المتميزين بالكتابة باللغة العربية، بينما يسود الإعلام الصومالي الناطق باللغة العربية ضعف وانكماش ملحوظان، على مستوى الوسائل المرئية والمسموعة من الإذاعة والتلفزيون، سواء الحكومية منها أو الأهليّة؛ فباستثناء الحيّز الضيّق المتاح للبثّ باللغة العربية في التلفزيون والإذاعة الحكوميين، وقلة من إذاعات وقنوات تلفزيونية من القطاع الخاص، والذي لا يتجاوز نشرة إخباريّة واحدة بحدود نصف ساعة تقريبًا، خلال الأربع وعشرين ساعة، وباستثناء هذا، فلا وجود للغة العربية في الإعلام الصومالي المرئي والمسموع.

وقد تراجع الإعلام الصومالي الناطق بالعربية باستخدام الصوماليين اللغة الصومالية، التي تستحوذ على نصيب الأسد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية، كما اعتبر تراجع الدعم المادي العربي سببًا رئيسًا لتراجع اللغة العربية في الإعلام الصومالي.[٢٩]

أمَّا الصورة المأمولة للغة العربية في الصومال فقد يتحدد وضعها اللائق بالنظر إلى مقتضى المعطيات الدينية، والسياسية، والثقافية، والتاريخية، والعلاقات الاقتصادية والجغرافية للصومال، وبهذا الصدد يمكن التقرير، أنّ الصورة المستعرضة أعلاه لا ترقى إلى درجة التعبير عن هوية الأمّة وثقافتها، كجزء من النسيج الحضاري العربي الإسلامي.

إنّ عدم التحديد النهائي لوضع اللغة العربية في هذه البلاد، وغياب صيغة تفصيلية لأدنى مستويات حضورها اللازم في مجالات الحياة المختلفة، والتناقض بين واقع التعامل معها، ووضعيتها المحددة في الدستور كلغة وطنيّة ثانية، حيث تتقدّم عليها اللغة الإنجليزية، لهو مسؤول عن انفصام الشخصية الذي أصيب به المجتمع الصومالي، لتوزع ولائه وانتمائه بين جذوره العربية الإسلاميّة، والحضارة الغربية الوافدة عليه.[٣٠]

وعمومًا، فإن صورة اللغة العربية على أرض الواقع، منذ هذه الفترة، غير لائقة بأهمّيتها الثقافية والتاريخية، وقد تتعرض لأكبر تهديد تواجهه في تاريخ هذا الصومال العريق؛ حيث ظهر جيل جديد لا يعرف اللغة العربية، بل يعدّها رمزًا من رموز التخلف والضعف، متأثرًا برؤية العلاقة المتبادلة بين العالم الإسلامي والغربي.

وممّا زاد الأمر تعقيدًا، وجود منظمات دولية تشجع الشباب على تعلّم اللغة الإنجليزية، وتوفّر لهم وسائل التعليم، ثم تقدّم لهم الحوافز، بما فيها الوظائف بعد التخرّج، بينما في المقابل، لا توجد منظمات عربية، ولا مراكز لتعليم اللغة العربية في البلد، تعمل على التوازن بين اللغتين العربية والإنجليزية.[٣١]

ويرى البعض أنّ اللغة العربية تعيش حاليًّا في وضع سيئ في الصومال، مقارنة بأوضاعها على مدى تاريخها الماضي؛ فكل ما يمكن مصادفته منها، هو مظاهر وجود ضعيفة، وبقيّة تشبث شكلي بها، عجز عن مقاومة سلطان الاعتقاد الموروث، والقائم على نظرة تقديس للغة العربية، رابطة لها بالدين الإسلامي.

ثانيًا - أهم التحدّيات التي تواجه اللّغة العربيّة في الصومال

إن اللغة العربية في الصومال واجهت منذ زمن بعيد تحديات جمّة، ومع أهميتها ومكانتها لدى الصومال، فإنها لا تزال تتعرض لهجمات شرسة في البلاد من قبل المروّجين للغات الأجنبية، بشتى الطرق والوسائل المختلفة، لإزاحة اللغة العربية عن مكانها. ومن أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في الصومال ما يأتي:

١- الغزو الفكري المتمثل في الدور السلبي لحاملي ثقافة المستعمر، حيث يحاربون اللغة العربية نيابة عنهم، ويدعون إلى الأخذ باللغة الأجنبية. وقد تأثر البعض بالغزو الفكري، وبدت آثاره في الشارع، حيث معظم اللافتات مكتوبة باللغة الإنجليزية.[٣٢]

٢- **سوق العمل:** ترتبط فرص العمل بمعرفة اللغة الإنجليزية كشـرط أساس، في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، يقول مدير المركز الصومالي للتربية والبحوث الدكتور عبدالشكور الشيخ حسن: إن تقهقر اللغة العربية في الصومال ناجم عن عوامل عدة، منها اهتمام سوق العمل بالإنجليزية، ممّا يدفع الأهالي إلى تعليمها لأبنائهم، من أجل تأمين مستقبلهم اقتصاديًّا، كما أن المانحين الغربيين للمساعدات، يهتمون أكثر بمن يحمل ثقافتهم؛ فيشجعون الناس على التخلي عن العربية.[٣٣]

٣- **اعتماد اللغة الأجنبية في التعليم:** بدأت اللغة الأجنبية، وخاصة اللغة الإنجليزية، تزحف على مساحة اللغة العربية في الصومال، وتتقاسم حيزها من مناهج التعليم المدرسي والجامعي، التي كانت اللغة العربية تغلب فيها، وذلك مسايرة للواقع الذي يفرض التعلم باللغة الإنجليزية.

٤- **تدنّي نظام الحلقات في المساجد:** تشهد الحلقات العلمية والدروس الدينية في الصومال تراجعًا ملحوظًا، مع مضاعفات الحرب الدوليّة على الإرهاب؛ فبعد دخول القوات الإثيوبية في الصومال، انسحب معظم العلماء الذين كانوا يقومون بمسؤولية نشر الدعوة من الحلقات، بسبب الحالة الأمنية، التي كانت تمرّ بها البلاد.[٣٤]

٥- **إلقاء خطبة الجمعة باللغة الصوماليّة:** في الآونة الأخيرة، بدأت ظاهرة جديدة، هي صوملة خطب الجمعة؛ حيث إن بعض من يقوم بها، يلقونها باللغة الصومالية، بمبرر أنّ الأولويّة لإفهام المستمعين. بيد أن تغيير الخطبة من العربية إلى الصومالية، يؤدي إلى التباعد بين المجتمع واللغة العربية، وإضعاف علاقة المجتمع باللغة العربية أيضًا، وفي هذا مصلحة لمحاربي اللغة العربية.[٣٥]

٦- **مشكلة الهجرة إلى البلاد الغربية:** كثير من الشباب الصوماليين، يفكّرون منذ نعومة أظافرهم بالهجرة إلى البلاد الغربية، وخصوصًا البلاد الأوروبّيّة، ولذلك فهم يحاولون أن يتعلموا قدرًا كافيًا من اللغة الإنجليزية، حتى لا يجدوا صعوبة في التواصل، آملين في الترحيب من قبلهم، بسبب اهتمامهم بلغتهم، في حين أنهم لا يفكرون في تعلم اللغة العربية.[٣٦]

٧- **كون الشعب الصومالي ناطقًا بغير اللغة العربية:** وعدم وجود منهج خاص لهم، والاعتماد على مناهج اللغة العربية من البلدان الناطقة بها، التي تهمل بعض الجوانب والظواهر اللغوية، التي لا تهمّ أبناء العرب، بينما هي في غاية الأهمية بالنسبة لغير الناطقين باللغة العربية.

٨- **الأزمة السياسية في الصومال:** ممّا أدّى إلى ضعف أداء الحكومات المتعاقبة من الناحية الثقافية، بل وإهمال المجال الثقافي، وعدم وجود سياسات تعريبية جادة لدى الأنظمة، وشكلية الجهود المبذولة في ذلك.[٣٧]

كانت هذه أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في الصومال، ولها أثر واضح في إضعاف وجود اللغة العربية ومكانتها، بطريقة أو بأخرى، في أوساط الشعب الصومالي.

المحور الثالث - مستقبل اللغة العربية في الصومال

نظرًا لحداثة هذا الموضوع، وقلّة الدراسات فيه؛ إذ ليست هناك دراسات علمية كافية تناولته، وتطرّقت إلى أبعاده العلمية المختلفة، وبصورة علمية واضحة المعالم والأهداف، فهي عبارة عن تنبّؤات وتحليلات

استنتاجية، وقراءة للواقع التاريخي للغة العربية من قبل علماء ومتخصصين وباحثين، بل وخبراء في المؤسسات الأكاديمية ذات الاهتمام الخاص بنشر اللغة العربية وخدمتها، في أوساط المجتمع الصومالي، تنبثق هذه التنبّؤات والتحليلات عن واقع اللغة العربية في الصومال بين الماضي والحاضر، وعليها تبنى الآفاق المستقبلية للغة العربية في الصومال، للوصول إلى نتائج علمية، تستند إلى منهجية وأساليب علمية، يمكن الاعتماد عليها في مجال البحث العلمي.

وقد أعدَّ الباحث دراسة علمية حول مستقبل اللغة العربية في الصومال، ومعها استبانة وزِّعت على مديري الجامعات الصومالية، وعمداء الكليات، ورؤساء أقسام، ومسؤولين في وزارة التربية والتعليم العالي الصومالية، ومسؤولي الهيئات والمنظمات الخيرية المحلية والدولية، العاملة في الحقل التعليمي في البلاد. وكان الهدف من هذه الدراسة جمع معلومات علمية حديثة وواقعية من المعنيين والمؤهلين، وتوثيق المعلومات بطريقة علمية يمكن الاعتماد عليها، والرجوع إليها كمصدر من مصادر العلم.

كان عدد الاستبانات ٢٩٦ استبانة، تحتوي على خمسة عشر سؤالًا، موزَّعة على محاور تتعلّق بأوضاع اللغة العربية ومستقبلها في الصومال، وقد وزِّعت هذه الاستبانة على مجموعة من المثقفين الصوماليين، ونخبة من الأكاديميين من ذوي الثقافة العربية، والعاملين في أهم المؤسسات المحلية والدولية المهتمة باللغة العربية وخدمتها في الصومال، كما هو موضح في الجدول الآتي، الذي يبيّن طبيعة وضع المستبانيين، وعددهم:

ر م	المنصب	العدد	المؤهل	العمر
١	مدير جامعة	١٤	دكتوراه	٣٤ – ٦٥
٢	عميد كلية	١٣	ما بين ماجستير ودكتوراه	٣٦- ٥٧
٣	رئيس قسم	١٩	ما بين ماجستير ودكتوراه	٤٤ – ٦١
٤	أستاذ جامعي	٢٢	ما بين ماجستير ودكتوراه	٤٢ - ٦٠
٥	مدير مركز للبحوث	١١	ما بين جامعي وماجستير ودكتوراه	٣٢- ٦٣
٦	مدرس اللغة العربية	٢٨	جامعي	٣٠ – ٤٦
٧	باحث وكاتب أكاديمي	١٩	جامعي / ماجستير / دكتوراه	٣٤ - ٧٠
٨	خبير لغوي	٢١	جامعي / ماجستير / دكتوراه	٤٥ – ٦٨
٩	خبير تربوي	١٧	ماجستير / دكتوراه	٤٣ -٦٢
١٠	مسؤول في وزارة التربية	١٦	جامعي / ماجستير / دكتوراه	٤٧ – ٦٦
١١	مستشار وزير	٧	ماجستير / دكتوراه	٥١ – ٦٥
١٢	مسؤول مؤسسة	١٩	جامعي / ماجستير / دكتوراه	٣٩ – ٦١
١٣	داعية ومدرس حلقات	١٨	جامعي / ماجستير / دكتوراه	٤٦ – ٦٤

ر م	المنصب	العدد	المؤهل	العمر
١٤	مدير معهد	٢٠	جامعي / ماجستير	٣٨ – ٥٢
١٥	مدير مدرسة	٣٠	جامعي / ماجستير	٤٨ – ٥٧
١٦	صحفي ومذيع	٥	جامعي / ماجستير	٣٩ – ٥١
١٧	سفير	٧	ماجستير / دكتوراه	٥٤ – ٧٢
١٨	وزير	٦	ماجستير / دكتوراه	٥٩ – ٦٨
١٩	عضو برلماني	٥	جامعي / ماجستير	٤٩ – ٥٨

وبعد القيام بجمع المعلومات، ومن ثم تحليلها تحليلًا علميًّا، أظهرت معلومات الاستبانة، التي نتطرق إليها بصورة ميسّرة موجزة، النتائج الآتية:

أولًا – ظهر من خلال تدقيق المعلومات وتحليلها فريقان أو رأيان، حول مستقبل اللغة العربية في الصومال، الفريق الأول: يرى هذا الفريق، أن مستقبل اللغة العربية في الصومال مظلم ومهدّد، وعلى خطر كبير، ولا يحمد عقباه، بينما يرى الفريق الثاني: أن الآفاق المستقبلية للغة العربية في الصومال، ليست كما ينبغي، ولكنها ليست في خطر يذكر، وكل ما عليه اللغة العربية من ركود، هو مجرد مشكلات مرحلية تنحل وتنفرج.

ثانيًا: إن نسبة كبيرة تزيد على ٨٠٪ من النخبة الصومالية، الذين عبّأوا الاستبانة، يرون أن مستقبل اللغة العربية في خطر، وأنه بحاجة إلى إنقاذ سريع، وتكاتف جهود محلية ودولية، وإلا سيكون للعربية تاريخ مظلم في بلاد الصومال.

ويحاول الباحث إيراد آراء الفريقين، وما يعتمدون عليه من منطق وأسباب ومنطلقات واقعية، لتتضح الرؤى أكثر فأكثر، وهي على النحو الآتي:

الفريق الأول: كما أسلفنا الحديث، فإن هذا الفريق يرى أن مستقبل اللغة العربية في الصومال مظلم، ومهدّد بالزوال والانقراض، ويسير إلى نفق مظلم، وأنّه إذا استمرّ وضع اللغة العربية التعليمي على ما هو عليه، فإن تاريخ اللغة العربية في هذا البلد المسلم العربي الإفريقي سيكون مجرد أحاديث تذكر للأجيال الناشئة، مثلما يحكى لهم اليوم بأن اللغة العربية كانت اللغة الرسمية في بلاد الصومال، وأنها أصبحت لغة الدراسة في المراحل الدراسية المختلفة، وكانت لغة المراسلات والتوثيق وغيرها، في أوساط الشعب الصومالي قديمًا. ومن أهم الأسباب التي يستند إليها هذا الفريق:

١- اهتمام الجامعات الأهلية باللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية؛ فترى أغلب الكليات العلمية، وكذلك بعض الكليات الأدبية، تدرِّس حاليًّا باللغة الإنجليزية، عدا مواد قليلة جدًّا، تُدرَّس باللغة

العربية، كونها من متطلبات الجامعة، وهناك اتجاه في الجامعات الحديثة، يشق طريقه إلى حذف هذه المتطلبات التي تدرّس باللغة العربية، كونها لا تتماشى مع ميول الطلبة ورغباتهم، ما دامت لا علاقة لها بتخصصهم العلمي.

٢- ميل أغلب الجيل الناشئ من الطلبة إلى بعض التخصصات العلمية، التي تدرس باللغة الإنجليزية، وهذا شجع الطلبة منذ البداية على أن يتمكنوا في اللغة الإنجليزية، وعليه فإن أغلب أقسام اللغة العربية لا تجد طلّابًا يلتحقون بها، بل بعض أقسام اللغة العربية في بعض الجامعات أُغلقت لذاك السبب.

٣- ضعف مستوى التحصيل اللغوي؛ حيث يعاني الطلاب ثنائية لغوية في المراحل الدراسية المختلفة؛ فهم درسوا المرحلة الابتدائية والمتوسطة باللغة العربية، أو اللغة الصومالية، بينما يدرسون باللغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية عدا ثلاث مواد، هي: اللغة العربية، واللغة الصومالية، والتربية الإسلامية، كما أن الطلاب يعيشون في مرحلة يسود فيها التذبذب وعدم الاستقرار، من حيث المنهج واللغات، وهذا أثّر سلبًا في مستوى الطلاب اللغوي؛ فباتوا لا يجيدون كلتا اللغتين بصورة جيدة.

٤- استيلاء أصحاب الثقافات الأجنبية على زمام الحكم ومقاليد السلطة في البلاد، في الآونة الأخيرة؛ ممَّا جعل هؤلاء يهتمون أكثر بذوي الثقافة الأجنبية من أمثالهم، وإعطاء فرص سانحة لهم، بل إن بعضهم يرى، أن من لا يعرف اللغة الإنجليزية، لا يعنى بشيء، وهذا قلّل أيضًا من شأن أصحاب الثقافة العربية، في تبوّء مقاليد السلطة العليا في البلاد، وقد أثّر هذا الوضع أيضًا في توطيد العلاقة الوثيقة مع العالم العربي، أو الدول العربية الشقيقة، إلَّا بما فيه مصالح مادية مباشرة.

٥- قلة اهتمام سوق العمل بأصحاب وذوي الثقافة العربية في مجالات مختلفة، بينما تسود اللغة الإنجليزية في جميع مجالات العمل، وفي العمل مع القطاع الخاص، في الهيئات أو المنظمات المحلية والدولية، ممَّا شجع الجيل الناشئ على الاهتمام بتعلم اللغة الإنجليزية، ليواكبوا متطلبات سوق العمل. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا كبيرًا من الطلاب الذين تخصصوا باللغة العربية والعلوم الشرعية، بدأوا يتعلمون اللغة الإنجليزية لمواكبة هذا الوضع.

٦- سيطرة المجتمع الدولي على دعم مشاريع الحكومة الصومالية، إذ إن المسيطرين على أروقة اتخاذ القرار حول هذه المشاريع أغلبهم أجانب غير مسلمين ولا عرب، لذا لا يهتمون ولا يدعمون أي مشروع له علاقة بالعربية، أو ينصبّ في قالب المصالح وخدمة اللغة العربية، بأي حال من الأحوال، وأن المستفيد الأكبر، أو الذين يقومون بالإدارة والإشراف، أو تنفيذ هذه المشاريع، هم ذوو الثقافات الأجنبية من أبناء البلد، لذا يوجّهون المشاريع حسب الاتجاهات التي تتماشى مع رغباتهم، وتخدم مصالحهم.

٧- ضعف الدعم العربي عمومًا، رسميًّا كان أم غير رسمي، للمؤسسات الأهلية الإسلامية، التي تهتم باللغة العربية، وتسعى إلى خدمتها، ونشرها عبر قنواتها ومؤسساتها المختلفة، وهذا لا يعني بالضرورة، أنه ليس هناك منظمات وهيئات عربية أو إسلامية، تدعم المؤسسات المحلية، ولكن دعمها قليل جدًّا جدًّا، مقارنة بالمنظمات الكنسية، والهيئات الأجنبية الأخرى، وهذا ممَّا زاد الطين بلة، وأضعف مكانة اللغة العربية ووجودها الحقيقي، بل وجعل تلك المؤسسات غير فعّالة، ولا أثر ملموسًا لها في الساحة.

٨- وجود المنظمات الأجنبية في الساحة الصومالية، ودعم مشاريعها بصورة قوية وفعّالة، وأن هذا الوجود طال أمده. وللمنظمات أنشطة متعددة، وخدمات متنوعة تقدمها للشعب الصومالي، ومن أهمها الخدمة التعليمية والإنسانية، وفي هذه الخدمة هدف آخر مخفيّ، وهو محاربة اللغة العربية.

٩- عدم تحديث مناهج وأساليب تدريس اللغة العربية، خلق انطباعًا لدى بعض الصوماليين، بأن العربية قاصرة على شؤون الدين، وأن المتدينين هم الذين يتحدثون بها، حتى بات بعض الشباب يفضلون تعلم اللغة التركية، التي تتيح لهم العمل في السفارة والمؤسسات التركية في الصومال، وكذلك اللغة الإنجليزية.

١٠- كثرة الروابط التعليمية التي تهتم باللغة الإنجليزية، ولها مدارس عديدة في أقاليم البلاد المختلفة، وتدرس المواد باللغة الإنجليزية في المراحل الدراسية المختلفة، وهي روابط نشطة، ولها وجود ملموس في الساحة، بل إن لبعضها دعمًا قويًّا من الناحية المادية والمعنوية، وحقيقة الأمر، فإنّها تزاحم وتشدّ الخناق على اللغة العربية في الساحة.

١١- إغلاق عدد كبير من المراكز والمعاهد الخاصة بتعلّم وتعليم اللغة العربية في الصومال في الآونة الأخيرة، وذلك لضعف الإقبال، وتخلّي كثير من المدارس الابتدائية والثانوية، التي كانت تشكل رافدًا أساسيًّا لمراكز تعليم اللغة العربية.

١٢- الأزمة السياسية في الصومال، وعدم الاستقرار السياسي في الصومال لأكثر من عقدين من الزمن، له أثره السلبي في تدهور وضع اللغة العربية، وغموض مستقبلها؛ إذ إن العبء الأكبر من الاهتمام يقع على إيجاد حل للمشكلات السياسية، دون الاهتمام بأي قضية أخرى، وأن هناك قضايا جذرية وذات أهمية، بحاجة إلى دعم متواصل، ووقفة حقيقية معها في الداخل والخارج، ومن أهمها: بناء الجيش الوطني، وإعادة تعمير البنى التحتية التي دمّرتها الحروب الأهلية، وإعادة الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، وقضية الدستور، وإيجاد أرضية للنظام الفيدرالي الجديد وغيرها.

والجدير بالذكر، أن إيجاد حلول جذرية لهذه القضايا كلها ولمرة واحدة، هو شبه مستحيل، ولا يعرف إلى متى سيستمر الوضع على هذا الحال، ومتى يأتي الدور للاهتمام بقضية اللغة العربية ومستقبلها في الصومال، وهذا كله يجعل الغيورين على العربية من أبناء هذا الشعب ييأسون، ويتكهنون لمستقبل العربية سلبًا، بل وخطرًا تصعب مواجهته.

١٣- ضعف التنسيق والتعاون بين القائمين على المؤسسات التعليمية، التي تهتم باللغة العربية وخدمتها، وكل مؤسسة تسعى وحدها، وترى الحل من جانب معيّن، بينما القضية بحاجة إلى وحدة الجهود وتكاتف الآراء، وجمع وجهات النظر من المؤسسات المعنية، لمواجهة الخطر الذي أمامها، وفق رؤية وإستراتيجية واضحة، بل وخطوات مدروسة.

الفريق الثاني: أمَّا الفريق الثاني فيرى أن مستقبل اللغة العربية في الصومال على خير، ولا بأس عليه، وأنه يعاني جمودًا مرحليًّا فقط، وأمامه بعض العقبات التي يمكن إزالتها من وقت لآخر، وليس التعليم العربي أو اللغة العربية، هي الوحيدة التي تعاني هذه العقبات، وإنما هناك جوانب كثيرة ومجالات عديدة تعاني المشكلات نفسها، التي تواجهها اللغة العربية في ربوع الصومال، ومع ذلك، فهناك ركائز وعوامل قوية ومساعدة، لصالح مستقبل اللغة العربية في الصومال على المدى القريب والبعيد، ومن أهم العوامل التي تبشر بمستقبل اللغة العربية في الصومال:

١- أن المجتمع الصومالي كاملًا هو مجتمع مسلم، واللغة العربية وعاء الدِّين الإسلامي، ونظرة الشعب الصومالي للغة العربية، بمنزلة لغة الدين الإسلامي، وهناك منطلق فكري وعقدي راسخ في ذهن القاعدة العريضة من الشعب، على أن اللغة العربية لغة المسلمين، ولغة دينهم الحنيف، وليس لغة قوم فقط، وهذا المنطلق ركيزة أساسية يضمن للعربية في بلاد الصومال مستقبلًا مشرقًا وباهرًا، بغض النظر عن المشكلات والعقبات العالقة حاليًّا، وهي بالنسبة لهم بمكانة مشكلات مرحلية زائلة.

٢- أن وجود اللغة العربية في الصومال له ارتباط شعبي قوي، وأنه كلما يعطى الشعب فرصة سانحة، فإنه يختار لغة دينه، ويرفع شأنها، ويدافع عنها، وتزداد فرصها في المجال العام والخاص، بل ويتقوَّى وجود اللغة العربية في ربوع بلاد الصومال، وخاصة في المجالات الحيوية.

٣- كون الدستور الصومالي ينصّ على أن اللغة العربية تعدّ اللغة الثانية لجمهورية الصومال الفيدرالية، وهو أيضًا سند سياسي وقانوني قوي، يضمن للغة العربية مستقبلها في الصومال.

٤- وجود المؤسسات الدينية التقليدية في ربوع البلاد، والتي تعدّ من أهم مؤسسات اللغة العربية في الصومال، مثل: مدارس تحفيظ القرآن الكريم، والمساجد، والمراكز الإسلامية الشعبية الأخرى،

ودور الطرق الصوفية، وكلّها تشكّل ركيزة أساسية، وكافلة بأن تعيد وجود اللغة العربية ومكانتها قوية في أوساط الشعب، وفي كل الأصعدة.

٥- المستقبل مجهول للجميع، والدنيا دول، والفرصة السانحة اليوم لأصحاب الثقافات الأجنبية قد تكون سانحة غدًا لأصحاب وذوي الثقافة العربية، كما كانت الغلبة للغة العربية في التسعينيات حتى منتصف العام ألفين، من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة، إذا توفرت الأسباب.

٦- مستقبل اللغة العربية مرهون بحل بعض المشكلات السياسية الراهنة وتهدئتها، ومتى انحلت مشكلات تلك القضايا الجذرية، فإنّها تنحل جميع المشكلات الأخرى، والمشكلات المحيطة والعقبات، التي تواجه وجود اللغة العربية في الصومال ومستقبلها، هي واحدة من المشكلات الفرعية، التي يمكن إيجاد الحلول لها بطريقة سهلة وممكنة.

كان هذا موجزًا وخلاصة لنتائج التحليل، حول مستقبل اللغة العربية في الصومال، ولكن استنتاجًا من هذه النتائج، واستقراء للوضع الراهن للغة العربية في الصومال، يوحي بأن مستقبل اللغة العربية غير مبشّر، وأمامه عقبات كثيرة تهدّد وجود اللغة العربية ومكانتها، بل ومستقبلها في ربوع بلاد الصومال. وإذا كانت هناك آراء متباينة حول مستقبل اللغة العربية في الصومال، ولكل رأيه، ومن خلاله يحلل، فإن هناك أمورًا لا يمكن التغافل عنها، وذلك لأهميتها، وأثرها البالغ في القضية، ولا بد من إيجاد حل جذري لها، كي يكون للعربية مستقبل مشرق، ووجود مشرّف، وهناك آراء أخرى، وإن كانت جوهرية، فإنه يمكن اعتبارها مشكلات مرحلية، وليس لها أثر يبقى في الواقع.

إن من أهم المشكلات والعقبات التي تؤثر سلبًا في مستقبل اللغة العربية في الصومال، كما ورد ذكرها سالفًا، هي اهتمام الجامعات الأهلية باللغة الإنجليزية أكثر من اهتمامها باللغة العربية، وميل أغلب الجيل الناشئ من الطلبة إلى بعض التخصصات العلمية، التي تدرَّس باللغة الإنجليزية، وهذا الأمر له أثره الكبير في مستقبل العربية في الصومال؛ حيث إن أغلب الجيل الناشئ، والطلاب الذين يتخرّجون في المدارس الثانوية، يميلون إلى الالتحاق بهذه الجامعات، وتلك التخصصات التي تتماشى مع رغباتهم وميولهم الشخصية، وإن أولياء الأمور من جانبهم أيضًا، يشجعون أولادهم، بل يساعدونهم على ذلك ماديًّا ومعنويا، وهذا ممَّا يقلّل شأن كليات العربية، والتخصصات الأخرى التي يدرَّس فيها باللغة العربية.[٣٨]

ومن النقاط المهمة المثارة أيضًا، ضعف مستوى التحصيل اللغوي لدى الطلاب؛ حيث يعانون ثنائية لغوية في المراحل الدراسية المختلفة، وهذا أيضًا يعدّ من أخطر العوامل، التي تؤدّي إلى انقراض كيان وجود العربية في هذا البلد، حيث تُخرّج المدارس والمعاهد أجيالًا من الطلاب، دون المستوى المطلوب، وأرى أن هذا

الضعف -أيضًا- يعانيه طلاب اللغة الإنجليزية على حدٍّ سواء، ولكن قد يخطّط المهتمون باللغة الإنجليزية منذ البداية، لينضموا إلى المدارس الإنجليزية، ابتداء من المرحلة الابتدائية والثانوية حتى الجامعة، وأن الفرضة تكون مواتية لهم منذ البداية، وهذا يشجع أيضًا على التخلي عن التعليم العربي منذ البداية، والميل إلى التعليم الإنجليزي.

ويعدّ الباحثون أن كثرة الروابط التعليمية، التي تهتم باللغة الإنجليزية، ولها مدارس عديدة تدرس جميع المواد فيها باللغة الإنجليزية، من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، وبعضها إلى المرحلة الجامعية، من أكبر العقبات والمشكلات التي تواجه مستقبل اللغة العربية، لقد وجدت اللغة العربية منافسًا قويًّا في الساحة التعليمية، وهناك عوامل مساعدة من جوانب كثيرة، منها المؤسسات الأجنبية والدولية، والجامعات المحلية، وغيرها من المنظمات والهيئات التي تعمل في المجال التعليمي الأهلي؛ فهي تقلّل شأن اللغة العربية في أوساط الجيل الناشئ، ويبدو أن كفّة ميزان هذا التنافس، بين التعليم العربي والتعليم الإنجليزي، لا تكون متكافئة.

وتجدر الإشارة إلى أن قلة اهتمام سوق العمل بأصحاب وذوي الثقافة العربية في مجالات مختلفة، ما دام تسود اللغة الإنجليزية في جميع مجالات العمل، وهذا أيضًا واقع ملموس في ساحة العمل، وله أثره البالغ في نفسية الدارسين والطلاب عمومًا، ويشجعهم على الاهتمام بالتعليم الإنجليزي أكثر، ويكون خطره أعظم على استمرار وجود اللغة العربية ومستقبلها في هذا البلد.[٣٩]

ورغم تباين رأي الفريقين حول مستقبل اللغة العربية في الصومال، إلَّا أنَّ بعض الباحثين ينظرون إلى قضية مستقبل اللغة العربية في الصومال من منظور آخر، وهو منظور المبشرات والمهدّدات لمستقبل اللغة العربية في الصومال، وهذه المبشـرات ترسم، بل وتضمن للغة العربية مستقبلًا مشـرقًا، بينما المهدّدات تقلل فرص وجود اللغة العربية المستقبلي في داخل القطر الصومالي، وهذه أهم المبشرات والمهددات:

أولًا – المبشرات

إن اللغة العربية لغة خالدة: وذلك بفضل ارتباطها بأعظم مصدرين للدّين الإسلامي، وأنه لا يكون هناك خوف على اللغة العربية من أن تزول، ولكنها قد تضعف بضعف أهلها، وستكون باقية ما بقي القرآن الكريم. وحقيقة فلن تعرف اللغة العربية الأفول والانقراض، ما دام القرآن الكريم حارسًا لها، ومحافظًا عليها،[٤٠] ويشهد على ذلك غير أهلها من الفلاسفة والمستشـرقين، حيث يقول الكاتب الفرنسي جول فرن: «إن العربية لغة المستقبل، ولا شك أنه سيموت غيرها، في حين تبقى هي حية حتى يرفع القرآن نفسه».[٤١] حمل لوائها وحمايتها من قبل جميع المسلمين: إن اللغة العربية تشهد إقبالًا عظيمًا على تعلّمها، سواء من طرف المسلمين غير الناطقين بها، باعتبارها لغة الذكر الحكيم، أو من قبل الدارسين والباحثين، الذين

أدركوا قيمة اللغة العربية، باعتبارها اللغة التي احتضنت حضارة عظيمة، ولها فضل على الحضارات الإنسانية عبر القرون.

وفي الصومال، لم يزل حضور اللغة العربية قويًّا، ومستويات الإقبال على تعلّمها واستخدامها تتنامى تناميًا ملحوظًا، رغم التحديات المذكورة؛ فهناك المعاهد الشرعية والعربية، والمدارس العامة، وبعض الجامعات في البلاد، التي تجتذب أعدادًا هائلة من الطلبة والطالبات الراغبين في تعلم اللغة العربية.[٤٢]

أهميتها الثقافية والعالميّة: انتشرت اللغة العربية بفضل الإسلام في آسيا، وإفريقيا، وأوروبا، وأمريكا، واقتبست لغاتٌ عدة نسبةً عاليةً من مفرداتها، ولم يقف انتشارها عند ذلك الحد، بل إنها تزدهر اليوم في معظم بلدان العالم، من خلال انتشار الإسلام فيها، وتطلُّع المسلمين إلى تعلُّم لغة القرآن الكريم، ليعرفوا دينهم ويتفقهوا فيه.[٤٣]

تمتعها بالقبول لدى أمم العالم: فليس هناك لغة غير العربية، تتلقى القبول من الأمم كلها، وليس هناك لغة غير العربية، تفضل أمة أن تستبدلها بلغتها، والسبب ليس في أنها لغة القرآن الخالدة فقط، بل لما امتازت به أيضًا من الخصائص، والثراء، والمرونة، والخصوبة؛ فالعربية من أفضل لغات العالم؛ وليس من السهل أن تندثر في مجتمعنا، ونفرط فيها.[٤٤]

ثانيًا – المهددات

وأمَّا المهدّدات فقد ركز الباحثون على مهدِّد واحد، فقد قالوا: «إن أكبر تهديد تواجهه اللغة العربية اليوم في بلادنا، يعود إلى توسُّع اللغة الأجنبية على حساب اللغة العربية وإقصائها؛ مما يُشكِّل خطرا على ثقافتنا الإسلامية، ويؤدي إلى إضعاف ثقافة أمتنا، وفقدان هويتها، وضياع تراثها».[٤٥]

ولا يُمكِن للغة العربية أن تحظى بمستقبل زاهر ومشرق في بلدنا، ما لم يتمّ الكشف عن الخطط الاستعمارية الهادفة إلى طمس معالم اللغة العربية ومقوماتها، وفصل الشعب الصومالي عن محيطه العربي الإسلامي، وتجهيله بتعليمه لغة وحضارة أجنبية.

وإذا كان تعلُّم اللغات الأجنبية ضرورةً لا مناص منها، لمواكبة مستجدات العصـر والتقنيات الحديثة، فإن إتقان اللغة العربية شرط أساس للإبداع في مختلف المجالات، والإسهام في رقيّ أمتنا الإسلامية، واستعادة مجدها، واستئناف ريادتها الحضارية.[٤٦]

كان هذا موجزًا عن مستقبل اللغة العربية في الصومال، وقد اعتمدت الدراسة فيه على تحليل وتنبّؤ الباحثين والكتّاب، بما سيكون عليه الوضع، بناء على ما كان عليه ماضيه وحاضره، رغم قلة الدراسات العلمية حول الموضوع، إلَّا أنَّ الباحث حاول جمع وتحليل آراء العلماء والباحثين من أبناء الصومال، الذين كان لهم باع طويل في العمل بالمؤسسات التعليمية والبحثية، قديمًا وحديثا.

خاتمة

وختامًا لدراستنا حول مستقبل اللغة العربية في الصومال، والتي حاولنا التطرق من خلالها إلى أوضاع اللغة العربية في الصومال في محورها الأول، وعن حاضر اللغة العربية في الصومال وأهم تحدياتها في محورها الثاني، وعن الآفاق المستقبلية للغة العربية في الصومال، في محورها الثالث تنبثق وتتمحور حولها النقاط الآتية:

أولًا – إن اللغة العربية في الصومال مرَّت بفترات من الازدهار والانتشار، تمتّعت فيها بوضع ومكانة متميزة، بينما مرّت بمراحل أخرى، اتّسمت بالتقهقر والتراجع، وتعدّ فترة ما قبل الاستعمار، من أفضل الفترات للغة العربية، بل وعصرها الذهبي في الصومال، لأنّها أصبحت لغة رسمية في الصومال، وحينها لم تكتب اللغة الصومالية رسميًّا، وقد استخدم الشعب الصومالي اللغة العربية في حياته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية، وكذلك الفترة التي من عام ١٩٩٩ – ٢٠٠٨م، تعدّ أيضًا من أفضل الفترات للغة العربية في الصومال؛ لانتشار المدارس العربية، والمعاهد الشرعية، ومعاهد اللغة العربية، وأيضًا قد تأسست روابط عامة، وجامعات كثيرة خاصة للتعليم الأهلي.

وأمَّا أسوأ فترتين للغة العربية في الصومال، فهما: فترة الاستعمار، حيث حارب المستعمر اللغة العربية وثقافتها بجميع أشكالها في الصومال، والفترة الثانية هي التي تبدأ من عام ٢٠٠٩م، فقد اعتبرت مرحلة التراجع بالنسبة للغة العربية، حيث تحولت لغة الدراسة أو التعليم في أغلب المدارس الأهلية العربية، وكليات الجامعات الأهلية، إلى اللغة الإنجليزية.

ثانيًا – إن اللغة العربية في الصومال واجهت تحدّيات جمّة منذ زمن بعيد، ولا تزال تتعرّض لهجمات شرسة، من قبل المروّجين للغات الأجنبية، بشتى الطرق والوسائل المختلفة، وأن أكبر تهديد تواجهه اليوم في الصومال، يعود إلى توسُّع اللغة الإنجليزية على حساب العربية وإقصائها، ممَّا يشكِّل خطرًا على الثقافة العربية الإسلامية، ويؤدي إلى إضعاف هويتها وفقدانها، وضياع تراثها في الصومال.

ثالثًا – إن نسبة كبيرة تزيد على ٨٠٪ من النخبة الصومالية، الذين عبّأوا الاستبانة، يرون أن مستقبل اللغة العربية في الصومال في خطر، وأنه بحاجة إلى إنقاذ سريع، وتكاتف جهود محلية ودولية، وإلَّا فسيكون للعربية تاريخ مظلم في بلاد الصومال.

رابعًا – إن هناك مقومات، بل وركائز أساسية للعربية في الصومال، منها: أن الشعب الصومالي مسلم كله، ويرى اللغة العربية لغة دينه، والدستور الصومالي ينصّ على أن اللغة العربية هي اللغة الثانية للبلاد، وما زالت المؤسسات التقليدية كمدارس تحفيظ القرآن الكريم، والمساجد، والمراكز الإسلامية الشعبية الأخرى، ودور الطرق الصوفية، حية وعاملة، وكلها كافلة أن تعيد وجود اللغة العربية ومكانتها قوية في أوساط الشعب، بل وفي كل الأصعدة إذا أدّت دورها بأسلوب فعّال وملموس.

الهوامش والإحالات

(١) محمود الحويري، ساحل شرق إفريقيا من فجر الإسلام حتى الغزو البرتغالي، ط١، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦م)، ص ١٦.

(٢) حمدي السيد سالم، الصومال قديما وحديثا، ج ١، (ط ب)، (القاهرة: الدار القومية للطباعة، ١٩٦٥م)، ص ٣٣٦.

(٣) أحمد عبد الله ريراش، كشف السدول عن تاريخ الصومال وممالكهم السبعة، ط١، (مقديشو: وكالة الدولة للطباعة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م)، ص ١٧٤.

(٤) السكرتارية المركزية، حملة تقوية اللغة العربية في الصومال، مؤتمر تقوية اللغة العربية في الصومال، (مقديشو: اللجنة العليا لوزارة التربية، ١٩٨٦م)، ٣.

(٥) حسن مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، (الخرطوم: دار جامعة إفريقيا العالمية، ١٩٩٠م)، ص ١٩.

(٦) محمود إسماعيل عبد الرحمن، «اللغة العربية كأداة للإعلام والتوعية في النضال الصومالي»، كتاب ندوة اللغة العربية في الصومال (مقديشو: وزارة التربية والتعليم العالي، ١٩٨٦م)، ص ٨.

(٧) علي الشيخ أحمد، الصومال وجذور المأساة الراهنة، (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٢م)، ص ٤٤-٤٥.

(٨) محمد عبد الكريم، وآخرون، تاريخ التعليم في الصومال، ط١، (مقديشو: المطبعة الوطنية، ١٩٧٨م)، ص ٥٨- ٦٠.

(٩) عبد الكريم، وآخرون، تاريخ التعليم في الصومال، ص ٦٢.

(١٠) اللجنة العليا لحملة تقوية اللغة العربية ونشرها، إستراتيجية تقوية اللغة العربية والخطة الخمسية الأولى، (مقديشو، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨١م)، ص ٧.

(١١) عمـــر محـمد ورسمة، أوضاع اللغة العربية في الصومال قراءة تاريخية لعوامل الازدهار والانحسار، كتاب المؤتمر الدولي الرابع للغة العربية، ط١، (لبنان: الاتحاد الدولي للغة العربية، ٢٠١٥م)، ص ٢٨٣.

(١٢) علي الشيخ أبو بكر، الجهود المبذولة في حملة تقوية اللغة العربية، مؤتمر تقوية اللغة العربية في الصومال، (مقديشو: اللجنة العليا لوزارة التربية والتعليم، ١٩٨٦ م)، ٢٧.

(١٣) محمد زهير البابلي، في ربوع الصومال، ط١، (لبنان: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٤م)، ص ٤٦.

(١٤) عمر محمد ورسمة، «أوضاع اللغة العربية في الصومال: قراءة تاريخية لعوامل الازدهار والانحسار،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (١٧، ديسمبر، ٢٠١٥م)،
http://mogadishucenter.com/١٢/٢٠١٥/أوضاع-اللغة-العربية-في-الصومال-قراءة-ت/.

(١٥) فوزي بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ط١، (الرياض: دار الوجوه للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م)، ٥٦.

(١٦) مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، ١٥٨-١٥٩

(١٧) صالح شيخ إبراهيم، «اللغة الصومالية تطورها ومراحل كتابتها وعلاقتها بالحرف العربي،» شبكة الشاهد، (٢٤، نوفمبر، ٢٠١٠م).

(١٨) إبراهيم، «اللغة الصومالية تطورها ومراحل كتابتها وعلاقتها بالحرف العربي،» ١٦٩.

(١٩) وزارة التربية والتعليم، اللغة العربية في الصومال، ط١، (مقديشو: المطبعة الوطنية، ١٩٨٥م)، ٢٨.

(٢٠) وزارة الإعلام والإرشاد القومي، الحملة الوطنية لمحو الأمية والتنمية الريفية، (مقديشو: المطبعة الوطنية، ١٩٧٤ م)، ١٨٢.

(٢١) وزارة التربية والتعليم، اللغة العربية في الصومال، ٢٩.

(٢٢) فوزي بارو، «دراسة تقابلية بين اللغة العربية واللغة ماي الصومالية على المستوى الصوتي،» (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الدولي، ٢٠٠٤)، ٣٥.

(٢٣) ورسمة، «أوضاع اللغة العربية في الصومال: قراءة تاريخية لعوامل الازدهار والانحسار،» ٢٨١.

(٢٤) ورسمة، «أوضاع اللغة العربية في الصومال: قراءة تاريخية لعوامل الازدهار والانحسار،» ٢٩٠.

(٢٥) لجنة مراجعة مسودة دستور جمهورية الصومال الفيدرالية ٢٠١٢م، البند الخامس، ٢،
http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/so/so/so004so.pdf.

(٢٦) قاسم سهل، «اللغة العربية بالصومال تتراجع أمام الإنجليزية،» الجزيرة، (٣٠، أكتوبر، ٢٠١٥م)،
https://www.aljazeera.net/news/2015/10/30/اللغة-العربية-بالصومال-تتراجع-أمام.

(٢٧) عبد الناصر محمد معلم، صورة اللغة العربية في واقع الصومال والصورة المأمولة، ندوة: «اللغة العربية في الصومال بين الواقع والمأمول،» (مقديشو: الجامعة الإسلامية في مقديشو، ٢٠١٨م)، ١٢.

(٢٨) معلم، صورة اللغة العربية في واقع الصومال والصورة المأمولة، ١٤.

(٢٩) عبد الفتاح أشكر، «عقبات بوجه الإعلام العربي بالصومال،» الجزيرة، (١٠، يوليو، ٢٠١٢م)،
https://www.aljazeera.net/news/2012/7/10/عقبات-بوجه-الإعلام-العربي-بالصومال.

(٣٠) معلم، صورة اللغة العربية في واقع الصومال والصورة المأمولة، ١٤.

(٣١) معلم، صورة اللغة العربية في واقع الصومال والصورة المأمولة، ١٢.

(٣٢) مختار شيخ محمود توريري، التحدّيات التي تواجه اللغة العربية في الصومال، ندوة: «اللغة العربية في الصومال بين الواقع والمأمول،» (مقديشو: الجامعة الإسلامية في الصومال، ٢٠١٨م)، ١٩.

(٣٣) سهل، «اللغة العربية بالصومال تتراجع أمام الإنجليزية».

(٣٤) بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ٢٧٥.

(٣٥) تور يري، التحدّيات التي تواجه اللغة العربية في الصومال، ٢١.

(٣٦) مكي محمد، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، ٢٣.

(٣٧) فوزي بارو، «واقع اللغة العربية في الصومال: دراسة تاريخية وصفية،» مجلة جامعة السميط العلمية، ع٢ (زنجبار: جامعة السميط، ٢٠١٧م)، ٣٨.

(٣٨) مقابلة مع الدكتور عبد الشكور شيخ حسن فقيه، مدير قسم التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم العالي بجمهورية الصومال، زنجبار – تنزانيا بمقر إقامته في فندق فيردي، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٨م.

(٣٩) بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ٢٧٠.

(٤٠) عبد الله محمد عيسى، مستقبل اللغة العربية في الصومال، ندوة: «اللغة العربية في الصومال بين الواقع والمأمول،» (مقديشو: الجامعة الإسلامية في الصومال، ٢٠١٨م)، ٢٥.

(٤١) محمد خضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، (دمشق: مكتبة دار الفتح، ١٩٦٠م)، ١٤. نقلًا عن ورقة مستقبل اللغة العربية في الصومال، ٢٥.

(٤٢) عيسى، مستقبل اللغة العربية في الصومال، ٢٦.

(٤٣) عبد الكريم علي المغازي، اللغة العربية في ظل الاحتلال: الواقع والمستقبل، «مؤتمر اللغة العربية وهوية الأمة،» (عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠١٢م)، ١٨.

(٤٤) المغازي، اللغة العربية في ظل الاحتلال: الواقع والمستقبل، ٢٦.

(٤٥) فوزي بارو، «واقع اللغة العربية في الصومال: دراسة تاريخية وصفية،» ٤٣.

(٤٦) عيسى، مستقبل اللغة العربية في الصومال، ٢٧.

مظاهر تواصل الثقافة الحسانية بمجالها الإفريقي

د. محمد المختار لمجيدري، باحث في الشؤون الافريقية والاجتماعية، العيون.

تشكِّل الثقافة الحسانية بجميع مكوّناتها علاقة ترابط بين مجتمعات دول الصحراء الكبرى، ومصدرًا أساسيًّا في انتمائها الثقافي العربي الصنهاجي الإفريقي؛ فالثقافة الحسانية السائدة في تلك الدول هي مزيج بين عدّة مكوّنات ثقافية، وأكثر ارتباطًا بالتاريخ بين العمق العربي، والبعد الإفريقي، والتداخل الأمازيغي الصنهاجي؛ حيث التقت كل هذه الأبعاد في حقب زمنية مختلفة، وقع فيها التأثير الثقافي حسب قوة كلّ مكوّن على حدة، ليحدّد في آخر المطاف معالم الثقافة الحسانية الحالية، بعاداتها وتقاليدها وزيها وشعرها وأمثالها الشعبية... وبمعنى آخر، مجتمعها الحالي الذي يسمى مجتمع البيضان. وتعدّ العربية الفصحى هي اللغة السائدة في اللهجة الحسانية، بالإضافة إلى بعض الكلمات ذات الأصول الإفريقية، والصنهاجية، والأمازيغية.

كما أن التواصل والالتقاء بين بلاد المغرب وإفريقيا، وخاصة دول جنوب الصحراء، يعود لفترة زمنية عريقة، حسب المراجع التاريخية، التي وثَّقها الرحّالة والمستكشفون العرب والأوروبيون عن تلك البلاد، في ترحالهم وزياراتهم، التي شهدوا فيها أنواعًا وفنونًا وتراثًا يكاد يكون مشتركًا بين تلك الحواضر والمدن، وعليه؛ فالعلاقات الثقافية بين المغرب وبلاد السودان عريقة، سبقت حقبة الفتح الإسلامي، وتوطّدت هذه العلاقة بعد انتشار الإسلام فيها.

وانطلاقًا ممَّا تقدّم، سنحاول في هذا البحث سرد مظاهر التواصل الثقافي بين الحسانية كمكوّن ثقافي مهمّ وأساس في مجال البيضان، ومقارنته بأنماط ثقافية إفريقية في بلدان عدة من قارة إفريقيا، وذلك من خلال محورين رئيسين هما: الإطار الزمني لبداية التواصل بين الثقافتين الحسانية والإفريقية، ونماذج التلاقي بين التراث الثقافي الحساني والإفريقي.

أولًا- الإطار الزمني لبداية التواصل بين الثقافتين الحسانية والإفريقية

نتناول في هذا المحور الإطار التاريخي لبداية التواصل، ثم القوافل التجارية، وكذا نماذج لمراكز تاريخية، وأيضًا المدارس الصوفية، لبداية التواصل الروحي والثقافي الحساني والإفريقي.

١- الإطار التاريخي لبداية التواصل بين الثقافتين

شكَّلت الصحراء الإفريقية الكبرى قاطرة بين بلدان الساحل الإفريقي وبلاد البيضان؛ حيث سهولة السطح من جهة، وصعوبة الطبيعة من جهة أخرى، وقساوة المناخ من جانب آخر ، ورغم ذلك التناقض الطبيعي والبيئي، فإن هذه الصحراء لم تقف يومًا حاجزًا أمام المؤثّرات الروحية والتجارية، بقدر ما كانت تعدّ عاملًا رئيسًا، نأت بفضلها عن مختلف المؤثرات السياسية والعسكرية.[١] وإذا ما حاولنا العودة إلى منطلق تلك العلاقات؛ فإننا نجد أنها ترتبط بوجود الإنسان في تلك الأصقاع، وحاجته الشديدة للتنقل بحثًا عن الماء والمرعى، باستخدام الوسائل الممكنة لبلوغ مراده، وفي معرض حديث هيرودوت عن سكان ليبيا القدماء وتنقلاتهم، فإنّه يتحدث عن استخدام الخيول والعربات والجمال في حركة القبائل وهجراتها في الصحراء، بعيدًا عن مجال تأثير الرومان.[٢] وقد وصف سكان الصحراء في المجالين السوداني والصحراوي بالإثيوبيين، أو ذوي البشرة المحروقة، الذين لفحتهم أشعة الشمس، ولا شكّ أن تلك الحركة الدائمة والمستمرة للقبائل بين الضفتين كانت موجودة منذ فترة جدّ مبكرة، وكانت إحدى دعاماتها الأساسية.[٣] ومنذ عهد قديم، استقرّت تلك الجماعات البشرية المغاربية العربية والبربرية في بلاد السودان، وحتى التي قدمت من المشرق العربي، ومن شمال شرق القارة الإفريقية «مصر». ويقابل ذلك هجرات معاكسة من قبائل فلان، والسوننكي، والولوف، إلى أطراف الصحراء الجنوبية لبلاد المغرب.[٤]

٢- القوافل التجارية

بمرحلة تسبق انتشار الإسلام هناك، كان للقبائل البربرية والسودانية المتنقلة بين المجالين دور أساس، في وضع اللبنات الأولى للعلاقة بين بلاد المغرب وبلاد السودان، قوامها المبادلات التجارية، التي أدَّت إلى فتح معابر وخطوط تجارية، تمتدّ من الشمال إلى الجنوب عبر الصحراء، باتجاه نهري السنغال والنيجر، وأخرى تمتد من الجنوب باتجاه شمال الصحراء، إلى حدود السفوح الجبلية الأطلسية، وبانتشار الإسلام ازدادت تلك الطرق، وتضاعفت أهميتها الاقتصادية والثقافية، ومن أبرز تلك الطرق – على سبيل المثال لا الحصر – طريق ينطلق من فاس باتجاه سجلماسة إلى أروان، وصولًا إلى غانا، ومسلك ينطلق من وادي درعة إلى قلب السودان عبر «والته.»[٥]

وقد لعبت المسالك التجارية والقوافل دورًا بارزًا، في نشر الثقافة الإسلامية واللغة العربية في بلاد السودان ودول الساحل، وهي إلى جانب الطرق الصوفية والعلماء والدعاة، فإنّها تعدّ أحد أهم الروافد والوسائل، التي غيَّرت المجال الثقافي والفني في بلاد السودان. وقد أفضت المبادلات التجارية إلى خلق نواة لجاليات بربرية استقرّت بالسودان، وأخرى سودانية استقرّت بصحراء بلاد المغرب، وأنتجت في آخر المطاف تركيبات اجتماعية ذات ثقافات متنوعة، نتاج التزاوج والتصاهر بين الطرفين.[٦]

٣- مراكز تاريخية للتواصل الثقافي

وفي إثر ذلك التمازج التجاري والقبلي عبر الزمن؛ تكوّنت مراكز تجارية، تحوّلت بمرور الوقت إلى محطات حضارية، زال بعضها، وبعضها الآخر ما زال شامخًا ومتحدّيًا لتقلّبات الزمن، ومن تلك المراكز نذكر:

- **سجلماسة:**[٧] وتقع وسط واحة كبيرة جنوب الأطلس الكبير، مقابلة لمدينة الريصاني في تافيلالت جنوب المغرب؛ فقد أوردت بعض المصادر أن سجلماسة بُنيت سنة ١٤٠هـ - ٧٥٧م، وقد أهَّلها موقعها الإستراتيجي في التحكم[٨] مدة طويلة في تجارة القوافل بين بلاد المغرب وبلاد السودان الغربي، وبهذا الصدد يقول ابن حوقل عن ذلك: «...كانت القوافل تجتاز المغرب إلى سجلماسة، وسكنها أهل العراق وتجار البصرة والكوفة والبغداديون... وكان تجار سجلماسة على اتصال دائم من تجار أوروبا وبلاد المشرق، بل وتوجهوا إلى بلاد السودان، وهو ما يؤكده بن فضل هللا العمري بقوله: «إن السجلماسيين كانوا أغنياء، ويتاجرون مع بلاد السودان؛ فهم يصدِّرون إلى هاته البلاد الملح والنحاس، ويستوردون منها بالمقابل الذهب».[٩] وبمرور الزمن، واندماج القبائل المقيمة هناك وهنالك من عرب، وبربر، وزنوج؛ تداخلت الثقافات والعادات المكونة لكل مجتمع، ولم تعد حكرًا عليه، كما هو الوضع نفسه في ميدان الفنون الشعبية.[١٠]
- **تمبكتو:** كانت عاصمة مملكة مالي، ثم عاصمة اقتصادية لإمبراطورية سنغاي، وكانت مأوى للكثير من العلماء والزهاد والشعراء، قصدها الرحالة بغرض اكتشافها، ونقل بعض أخبارها عرب وأوروبيون، ومن الطبيعي أن تكون تمبكتو بتلك الأهمية؛ فقد جمعت بين كونها ملتقى مختلف الثقافات، وملتقى للتجار من المغاربة والسودانيين.[١١]

ويجب أن نشير إلى أنّ تناولنا لهذه النماذج من المدن والحواضر لا يعني أنّها الوحيدة، ولكن لكونها حملت صورًا بارزة من أوجه ذلك التأثير والتأثر لفترات زمنية طويلة، وهي اليوم تعيش ذلك التمازج في مختلف صوره، بين بلاد المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء.

٤- الطرق الصوفية والتواصل الروحي والثقافي

إنّ التطرّق لموضوع الصوفية متشعّبٌ جدًّا ومتشابك، والغرض من هذا البحث – فقط - أن نشير إلى أنّها تندرج ضمن الروابط الثقافية، التي دخلت من حواضر بلاد المغرب إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في سياق اهتمام المغاربة بنشر الإسلام بتلك الديار؛ فقد اهتموا بتأسيس الطرق الصوفية التي وجدت طريقها إلى بلاد السودان؛[١٢] إذ كان لها أثر كبير في تاريخ إفريقيا وحضارتها، دينيًّا وسياسيًّا. وقد أسهمت بنهضة تلك الدول والرقي بها عبر التاريخ؛ فقد صار كل مسلم في هذه القارة يرى ضرورة ارتباطه بإحدى الطرق الصوفية التي شيّدت هناك، من زوايا للعبادة، وكذلك لإيواء الوافدين، والقيام على شؤونهم، وفي الوقت نفسه، فإن الدور الذي أدّته الصوفية في المجال الاقتصادي لا يقلّ بحال من الأحوال عن الدور السياسي في نشر الدعوة الإسلامية.[١٣] وإلى جانب عنايتها بنشر الثقافة الإسلامية، فقد انتقلت معها الثقافة العربية بأدبها ولغتها؛ حيث أثّرت تأثيرًا كبيرًا في التقاليد الموسيقية الغنائية، عن طريق قراءة الأذكار والأوراد والأناشيد الدينية، وسماع المدائح النبوية، ممَّا لا تزال آثاره قائمة في الزوايا والمدارس الدينية المنتشرة في هذا المجال.[١٤]

ثانيًا - نماذج التلاقي بين التراث الثقافي الحساني والإفريقي

ليس من السهل التأريخ لكلّ تلك العناصر التراثية المشتركة بين بلاد البيضان وبلاد السودان أنموذجًا، خاصة في غياب التدوين الخاص بالتراث واللباس، والأغاني والموسيقى والفنون، وغيره من المشترك بين المجالين، لكن يمكن أن نتجرأ ونتطرق لبعض تلك المظاهر المشتركة، فيما يتعلّق بنقط الالتقاء والتواصل الثقافي فيما بينهما، وعلى النحو الآتي:

١- اللباس الحساني والارتباط الإفريقي

تحمل الملابس مرجعية ثقافية متعدّدة تتجاوز وظيفتها الرئيسة، لتتحوّل إلى وسيلة ثقافية، يقف عندها عالم الاجتماع والأنثروبولوجي، وغيرهما من الباحثين، فيقفون على أدق جزئياتها: نسيجها، ولونها، وشكلها، ممّا شأنه أن يوفر رؤية عميقة لروح العصر والتقاليد السائدة؛ فاللباس مرآة لأحوال المجتمع وأوضاعه. واللباس الحساني بشكله الحالي، يعبّر تعبيرًا كبيرًا عن التأثيرات الثقافية المتعدّدة، سواء العربية، أو الأمازيغية، أو الإفريقية. ولقد كان اللباس إلى جانب مواد أخرى، من أهم مواد التبادل التجاري بين بلاد البيضان وبلاد السودان وغربي إفريقيا، منذ قرون مضت، وشكّلت «البيصة»؛ أي القماش، و«لبنيكة»؛ وهي وحدة من نسيج يستورد من غربي إفريقيا أساسًا للتبادل التجاري الذي يشمل الذهب والملح والمواشي...

ومن أمثلة اللباس الحساني، التي تأثّرت بمحيطها الإفريقي في محيط بلاد البيضان عبر التاريخ، بحقب زمنية مختلفة، نذكر ما يأتي:

- **الدرّاعة :** هي الزي التقليدي للرجال عند البيضان؛ وهي ثوب فضفاض له فتحتان واسعتان على الجنبين، وخيط من أسفل طرفيه، وله جيب على الصدر.[١٥] والدرّاعة زي إفريقي في الأصل، انتشر في بلاد شنقيط حوالي النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي، وكانت الدرّاعة في أول أمرها تخاط من كميها، دون أن يكون لها جيب؛ وتسمى الملكية، ثم طوّرت على يد الولاتيين الذين استحدثوا لها جيبًا وطرّزوها، وكانت خمسة عشر ذراعًا، أي سبعة أمتار ونصف، ثم عرفت الدراعة بعد ذلك تطوّرًا على مستوى الخنط «الشكة أو لمظلع»، فكانت بيضاء، أو مصبوغة بالأزرق الفاتح أو الداكن أو الأبيض المنضوخ بالأزرق.[١٦]
- **الملحفة:** على طول الساحل الأطلسي للصحراء الكبرى، ومن سفوح الأطلس إلى ضفاف نهر السنغال، ترتدي المرأة الحسانية قطعة من القماش تحمل التصميم نفسه «الملحفة»، ويقمن بتكييفها بالأسلوب نفسه، وتغطّي كامل جسدها، من خلال إبرام بعض العقد، ووضع بعض منها فوق الرأس والأكتاف، وكان يستورد ثوبها من خارج إفريقيا قديمًا، وكنتيجة للتمازج والتداخل الاجتماعي والثقافي بين القبائل العربية، والقبائل الصنهاجية، وكذا بلاد السودان،[١٧] فقد تطوّر لباس الملحفة في مدد زمنية عديدة، حتى أصبح اللباس التقليدي للمرأة البيضانية، كرمز لأنوثتها وحشمتها، وبألوان زاهية كملحفة «الشكة»، وملحفة «النيلة» ذي صبغة الزرقاء... وباعتبار ظروف المناخ والجغرافيا، وحال الترحال والتنقل التي كان يعرفها المجتمع الحساني آنذاك.[١٨] ومع تغيّر الحيز الجغرافي والزمني، فقد تغيّرت أشكال وألوان الملحفة تغيّرًا متميّزًا، حتى أصبحت على ما هي عليه في الوقت الراهن، ونرى تشابهًا وتلاقيًا في زي الملحفة في مجتمعات إفريقية، سواء في غرب بلاد السودان أو شرقه، كدليل آخر على التواصل التاريخي والاجتماعي لمجتمع البيضان، ونظيره الإفريقي، ليخلف تراثًا مشتركًا متميزًا.
- **اللثام:** يعبّر اللثام عن تراكمات وترسّبات ثقافية متعدّدة، لما له من علاقة وطيدة بمتطلّبات البيئة؛ ولعلّ البيئة الصحراوية المشتركة لسكان ما وراء الصحراء الكبرى فرضت عليهم نوعًا من اللباس يساير بلادهم الحارة، ويوافق البساطة التي تلازم حياتهم، وتتماشى مع طبيعة الحياة البدوية.[١٩]ومع دخول القبائل العربية إلى الصحراء ، فقد التزموا برموز اللباس نفسه الدالة على الجهوزية الحربية، لكن مع مرور الوقت، تخلت بعض قبائل حسان عن اللثام في صراعها التاريخي مع الزوايا، واقتصر التلثّم الكلي على بعض الحالات المعينة المرتبطة بالظروف المناخية،

أو بعض حالات الخوف.[٢٠] كما اجتهد بنو حسان في فرض بعض العادات التي تخالف موروث صنهاجة الصحراويين، من قبيل إطالة شعر الرأس بدل حلقه، وحسر اللثام بدل التزامه. فبقيت ظاهرة التلثم واللسان الصنهاجي منحصرة على الطوارق.[٢١]

٢- الموسيقى الحسانية والمشترك الإفريقي

إن دينامية التداخل العرقي والاختلاط البشري القويين بين العناصر الزنجية الإفريقية، والعناصر التي وفدت من بلاد المغرب، لا شكّ أنّها عامل كبير في تنوع المؤثرات الموسيقية بين الطرفين، وكيف أقبل هؤلاء على ترجيع أهازيج أولئك، ثم كيف انتقلت إلى هذه الأهازيج صنوف من التغيير، أفضت مع مرور الزمن إلى بروز صياغات وقوالب فنية مبتكرة، تحكّمت في صنعها عوامل البيئة، إلى جانب طبيعة الأدوات المحلية، ومواد صناعتها، وطرق تسويتها. ومثلما أفضى تمازج العناصر المتساكن في الجزيرة الأيبيرية بعد انتشار الإسلام فيها، إلى نشوء ما اصطلح عليه اليوم بالموسيقى الأندلسية، فكذلك نستطيع الاستنباط، بأن كثيرًا من النماذج الموسيقية التراثية المتداولة في منطقة غربي القارة السمراء، ومحيطها الجغرافي إلى شمالها، حتى جبال الأطلس، هي بطبيعة الحال نتيجة امتزاج فنونهم الموسيقية، وامتزاج ديموغرافي ثقافي متزامن.[٢٢]

ومن جهة أخرى، يأتي النظر في الآلات الموسيقية، ليؤكد بدوره عمق التفاعل والتواصل بين الموسيقى الحسانية والإفريقية؛ فقد كانت في مقدمة ما تبادله ممارسو الغناء، ثم تناولوها بتعديلات وتحويلات مسّت شكلها، وكيفية صنعها وتركيب أجزائها، وطبيعة موادها، وطريقة تسويتها. ومن خلال الأدوات التي تستخدم في مصاحبة الأغاني الصحراوية، أو التي تستعملها فرقة كناوة، والروايس، وأحواش وغيرها، نقف على مجموعة كبرى من الآلات، التي تحمل مزيجًا من الملامح والسمات، التي نرى لها ملامح التشابه شكلًا وإيقاعًا بالنسبة لأغلبها في ديار الإفريقية، ومن أبرزها على سبيل المثال، نجد:

- **آلة الطبل:** تعدّ أوسع الآلات الإيقاعية انتشارًا في القارة الإفريقية، وقد ذكرها ابن بطوطة بمناسبات عديدة في رحلته، وقرن استعمالها بالمراسيم الملكية، فإذا جلس سلطان مالي في قبّته، ضربت الطبول، وإذا جلس بالمشور أعيد قرعها، وإذا خرج لصالة العيد، حفَّ به الغلمان، ولكل واحد منهم طبل يقرعه. والظاهر أن الطبول الإفريقية، وما كان يرافقها من طقوس، قد انتقل إلى بلاد المغرب منذ عهد المرابطين، فاتخذها هؤلاء بمنزِلة وسيلة لهم، يرهبون بها عدوهم، ويحملونها في أيام سلمهم وحربهم. والطبل أداة مهمة في الموسيقى الحسانية، يعطي أنغامًا متجانسة لإيقاعات الأغاني والقصائد الحسانية.[٢٣]

- **آلة العود:** تؤكد الروايات أصله العربي، ومن الروايات المبكرة التي تشير إليه بغربي إفريقيا، ما ذكره الرحالة الفرنسي Caille René ، من أنه كان للعود العربي في غربي إفريقيا خمسة أوتار.[٢٤] كما يبدو أن أداة العود، عرفت بعد استقرارها في البيئة الإفريقية الجديدة تحوّلات مهمة، مسّت شكلها، والمواد المستخدمة في صنعها. ونجد تمثيلاتها في الموسيقى الحسانية كآلة تيدينت،[٢٥] وأردين[٢٦]، وغيرهما؛ حيث تعطي هذه الآلات توازنات مهمة في نغمات الموسيقية الحسانية.

واللافت للانتباه، أن الإفريقي على وجه الخصوص، تجري الموسيقى في دمه من المهد إلى اللحد، على حد تعبير كيربي. ومهما كانت المناسبة في الحياة الإفريقية فلا بدّ أن تكون هناك موسيقى، وتصحب هذه الموسيقى احتفالات متعدّدة المناسبات والظروف.[٢٧]

٣ - المديح والأغاني والقاسم المشترك بين الثقافتين

وصف الوزان أهل السودان بقوله: «وقد فطر أهل تمبكتو على المرح، وتعودوا على التجول في المدينة بين الساعة العاشرة ليلا والواحدة صباحا، وهم يعزفون على آلات الطرب ويرقصون».[٢٨] وأمّا مارمول كاربخال، فيقول عنهم: «أهل السودان أشخاص يتصفون بالليونة والطرافة، وحسن المعاملة والبشاشة؛ يغنون ويرقصون على نغمات طبول ومزامير».[٢٩] وقال عنهم كذلك القلقشندي بأنّهم: بارعون في الغناء والرقص والموسيقى.[٣٠]

وعلى صعيد آخر، تندرج أساليب الغناء الحساني الشعبي ضمن نمطين، وهما: «لغن»، و«أزوان»، أمّا الأول: فيراد به الشعر المغنى، وهو يقارب في نظمه الزجل، ويضطلع بأدائه طائفة من المغنيين، يدعى الواحد منهم «أنشاد»، وهو شاعر متجول، يرتاد المناسبات الاحتفالية، ويرفع عقيرته بالغناء، مشيدًا بهذه المناسبات وبالمشرفين عليها، ومع احترافه للغناء، فهو يترفع بنفسه عن أن يتخذ منه وسيلة للتكسب وطلب الرزق.[٣١]

وأمَّا النمط الثاني: «أزوان»؛ فهو سلسلة من الأغاني والمقطوعات الغنائية، تقوم على مقاطع من الشعر الحساني، يضطلع بأدائها مغنون يطلق على الواحد منهم اسم «إيكيو» جمع «إيكاون»؛ وأصلها «إيكيو» في لغة الولوف ما وراء نهر السنغال.[٣٢]

وعدَّ الشنقيطي أن أصول هذه التقاليد تسرّبت من البلاد الإفريقية إلى الشمال؛ لتدلّ بذلك على مدى تأثير الموسيقى الإفريقية في المناطق الصحراوية، خاصة منها الترارزة، والحوض، وهو يستشهد هنا بمشهد سجّله ابن بطوطة في رحلته لمملكة مالي، عند وصفه لحاشية منسى سليمان سلطان مالي «وقد وقف بين يديه المغنون إلى جانبه الجواري والمغنيات يرقصن ويلعبن بالقسي».[٣٣]

وقد ساعد انتشار الطوارق في مالي وتشاد على تسرّب ظاهرة الشعراء المغنّين إلى الديار الإفريقية، ولهؤلاء فرق متجولة تغنّي باللغة العربية سمّوها «تيناريون».[٣٤] ويأتي على رأس الفرقة موسيقي محترف، يعرف باسم «كريو»، وهو ناظم على غرار «إيكاون»، يختص بمدح علية القوم من الحكام والأثرياء.

وظاهرة الكريو ضاربة في عمق التاريخ الإفريقي القديم؛ إذ يعتقد الباحثون أن هؤلاء المغنين يمثّلون الذاكرة الحية للشعوب الإفريقية، ولتراثها الغنائي، وأن موسيقاها تستمد أصولها من أغاني الكريو، الذين كان مهدهم الأول في مملكة الماندينغ، التي يرجع تأسيسها إلى عام ١٢٣٠م، وبلغت أوجّ قوّتها في القرن الرابع عشر الميلادي، وإن «استطاعت أن تمتد جنوبا إلى البلدان».[٣٥]

إن ظاهرة التغني بفن «أزوان»، تمكّنت من الامتداد جنوبًا من البلدان الإفريقية، بالتوازي مع استقرار Mauris في هذه الربوع، وهم مزيج من الإثنيات، ذات أصول زنجية وأمازيغية وعربية، اتخذوا من أغاني «أزوان» أداة لتمجيد الأعيان من ذوي النفوذ والمال. [٣٦]

٤- الرقص والفولكلور ونقط الالتقاء بين الثقافتين

من المعروف عن سكان إفريقيا أنّهم محبون للمرح واللهو والرقص، ولقد تطرّقت إلى هذا دراسات معاصرة في أمريكا وأوروبا، بأن ربطت بين الأصول الزنجية لكثير من الفرق الموسيقية المنتشرة في أمريكا وبريطانيا، وأسلوبها في الرقص والغناء.[٣٧] وهذا الأمر يقودنا إلى الوقوف على كثير من أشكال الرقص والفلكلور المتشابه بين شمالي القارة الإفريقية وجنوبها، ارتباطًا ببلاد البيضان المتأثرة بعدّة أوجه بالرقص والفولكلور الإفريقي،[٣٨] وسنقف في هذا المقارنة بوجه خاصّ عند الرقصات الفلكلورية، التي تنتشر انتشارًا أوسع في حوض بلاد البيضان؛ حيث نجد أنّ أغلب تلك الرقصات ذات الأصول الأنثروبولوجية، هي لشعوب بلاد السودان، أو أن مصدرها تلك القبائل بالأساس، ومن تلك الرقصات الفلكلورية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الحضرة:** تعدّ مفهومًا صوفيًّا، أخذ أتباعه والمريدون في أدائهم لبعض المدائح، بحضور الإيقاع على الطبل والتوسل جماعيًّا، وتكون بوقوف مجموعتين متقابلتين، وفي الوسط تتقدّم رؤوس الفرقة، وهي تردّد المدائح، على أن يردّد من ورائهم جميع أعضاء الفرقة المديح وأبياته الرئيسة، وسرعان ما يتغيّر نمط الإيقاع إلى إيقاع خفيف وسريع، ينسجم مع الأعضاء كافة إلى درجة الجذب أحيانًا، وهذا النوع من الفن، انتقل إلى كثير من بلاد السودان بفعل الطرق الصوفية، التي عرفت طريقها إلى هناك. ونجد عدة نقاط التقاء في الثقافة الحسانية لبلاد البيضان من حيث الإيقاع الموسيقي، الذي يستعمل في المديح والترديد الجماعي لتلك القصائد الجماعية، وبواسطة الأدوات الموسيقية التقليدية، وحتى الرقص الذي يصاحبها، هو حركات لها دلالات رمزية ومعانٍ، في تاريخ البيضان.[٣٩]

- **قرقابو:** وهي رقصة ذات جذور إفريقية، وتردّد أناشيد دينية مختلفة، باستعمال أدوات موسيقية تقليدية، وتذكر خصال وكرامات الأولياء والصالحين، وتمرّ الرقصة عبر مراحل تنتهي برقصة سريعة تسمى دنقة.[٤٠]

خاتمة

يتميّز كلّ مجتمع بتراثه وهويّته التي تحدّد ملامح رسوخه في الأرض، وتكامله معها، وللتراث والفنون الشعبية تأثير كبير، ساعد في خلق أبعاد جمالية في الفنون الإنسانية بتلون تصنيفاتها، وتعكس كثير من حركات الراقصين هوية المجتمع، والظروف التي كان يعيشها قديمًا، وتحمل معها مضامين القوة، ولذا فهي مناسبة كمدخل تاريخي لدراسة المجتمع، وفرصة كذلك لدراسة المعالم الفنية لتصميم المباني والأزياء والتطريز والموسيقى... ونمط العيش الذي فرض على مجتمع البيضان، بسبب نمط الحياة في البادية، وظروف مناخ الصحراء، وبحياة الترحال والتنقل من هنا وهناك في فضاء مفتوح، عرف ثقافات ومجالات تأثير في محيطه الإفريقي، كما بصم أثارًا كبيرة بدوره على تلك المجتمعات؛ وهو ما خلّف نقاط التقاء، أو علاقة ارتباط فيما بينهما. وعلى الرغم من قلة المراجع المدونة، التي من شأنها أن تتجاوز حدود التسجيل العابر، لبعض مكونات التراث المشترك في الدول الإفريقية – خاصة منها المجاورة لبلاد البيضان – فإن واقع هذا التراث يؤكد قيام كيان ثقافي واجتماعي متكامل، مليء بمعطيات فنية غنية، تجذّرت أصوله في أغوار التاريخ الطويل لشعوب إفريقيا السمراء، وتهيأ له أن يتنامى عبر الأجيال المتعاقبة، وأن يستفيد من المعطيات التي حملتها الثقافات والمعارف والبنيات الفنية المواكبة للفتح الإسلامي، كما استطاع هذا التراث المشترك أن يتحدى عوامل الزمن، ويغالب تقلّبات الأحوال؛ ليظلّ عالقًا بالذاكرة الشعبية حتى وقتنا الحاضر، ولم يكن غياب وسائل التدوين لينال من ثراء الموسيقى الإفريقية وتنوعها، مثلما لم يكن لنقص الكتابة في إفريقيا أي أثر في حرمانها من ماضيها وتاريخها وثقافتها. والظاهر أن هذا الموروث الثقافي المشترك في أصوله المتنوعة وفروعه كذلك، هو بحاجة إلى جمع وإعادة بعث، لإبراز ذلك التواصل والتناغم في الفنون، بين سكان الصحراء المغربية والإفريقية، واستخدامه، وفق ما عدّها الإفريقي، وجعله أحد أدوات يفيد بلاد المغرب في عمق العلاقات بين الترابط والتواصل، التي تجسدت على أرض الواقع بين الضفتين. ودليل آخر على التراث المشترك المتنوع بين ثقافة بلاد البيضان، وباقي الثقافات الإفريقية؛ فهي إذن علاقة تأثّر وتأثير بين المجالين عبر الزمن، أدّى إلى نشوء المكونات الأساسية المتميزة للثقافتين، التي نراها حاليًّا، والتي ما زالت صامدة إلى حدود اللحظة، رغم الزمان والنسيان، وراسخة في الذاكرة الجماعية للشعوب رغم كل الظروف.

الهوامش والإحالات

(١) عوض محمد عوض، الشعوب والسلالات الإفريقية، ط١، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥م)، ٣٤٥.

(٢) بوبه بن محمد نافع وآخرون، موريتانيا القديمة، (نواكشوط: جامعة نواكشوط، ٢٠٠٠م)، ٨٠- ٨٣.

(٣) احمد جعفري وصالح بوسليم، «التراث الفني المشترك بين ضفتي الصحراء بلاد المغارب وإفريقيا جنوب الصحراء من القرن ١٦ إلى القرن ١٩م – الفنون الشعبية أنموذجا،» مجلة البحوث التاريخية مجلد ٥، ع ٢ (الجزائر: مجلة البحوث التاريخية، ٢٠٢١م)، ١٧٥.

(٤) الفاتح الشيخ، «مظاهر الحضارة الإسلامية في الممالك الإفريقية،» قراءات إفريقية، (لندن: مركز أبحاث جنوب الصحراء، ٢٠١٢م)، ١٣.

(٥) عبد العزيز بن عبد الجليل، التراث المغربي الإفريقي المشترك في مجالي الموسيقى والغناء، (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠١٤م)، ١٢- ١١.

(٦) جعفري وبوسليم، «التراث الفني المشترك بين ضفتي الصحراء بلاد المغارب وإفريقيا جنوب الصحراء من القرن ١٦ إلى القرن ١٩م – الفنون الشعبية أنموذجا،» ١٧٦.

(٧) قال ياقوت في معجمه عن لفظ سجلماسة إنه: بكسر أوله وثانيه وسكون اللام، وسيرد في أثناء البحث مناقشة الكاتب للفروض المحتملة لاشتقاق هذا اللفظ من أصول في اللغة العربية أو غيرها، ولم يذكر ياقوت ولا البكري ولا غيرهما – فيما وقفت عليه – ممن تعرضوا لذكر سجلماسة من أصحاب المعاجم الجغرافية أي شيء عن أصول هذا اللفظ، وقد ذكر البحاثة المؤرخ الأستاذ عبدالسلام بن سودة في كتابه (دليل مؤرخ المغرب الأقصى) نقلًا عن بناني في الرحلة الكبرى، أن الزبيدي شارح القاموس قد ألّف كتابًا في تحقيق أصول هذا اللفظ سمّاه «الحاجة الماسة في تحقيق لفظ سجلماسة». ولكن هذا الكتاب غير موجود الآن، أمَّا عن موقع سجلماسة فقد ذكر البكري «أنها في أول الصحراء»، وذكر ياقوت «أنها في جنوب المغرب»، و«في منقطع جبل درن»، والمعروف الآن، أن سجلماسة كانت على بضعة كيلومترات من مدينة الريساني بتافيلالت. وقد وصف البكري عمران المدينة وما كانت تحتوي عليه في أيامه من النخيل والأعناب شديدة الحلاوة، وأنواع التمر، ومهارة نسائها في صناعة الصوف، وما كانت تدرّه هذه الصناعة على أهلها من الأرباح الباهظة، قال: وأهل هذه المدينة من أغنى الناس، وأكثرهم مالًا، لأنّها على طريق من يريد غانة التي هي معدن الذهب، ولأهلها جرأة على دخولها. وفي مادة (تبر) من معجمه، تجد الوصف الغريب للرحلات التجارية الشاقة، التي كان يقوم بها السجلماسيون لغانة، وقد ذكر ابن حوقل أنه أُري صكًّا بدينٍ لأحد أهل سجلماسة على غيره، مبلغه اثنان وأربعون ألف دينار.

(٨) دانييل ماك كول، الروايات التاريخية عن تأسيس سلجماسة وغانا، تعريب وتعليق: محمد الحمداوي، (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧٤م)، ٣٤.

(٩) ابن حوقل، صورة الأرض، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩م)، ٦٥.

(١٠) ماك كول، الروايات التاريخية عن تأسيس سلجماسة وغانا، ٣٨.

(١١) عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، (باريس: طبعة هوداس، ١٩٨١م)، ٣٠.

(١٢) يونس سعيد، «الطريقة القادرية في السودان الغربي تفاعل ثقافي ورافد للسلم،» التصوف الصحراوي المغربي وامتداده الإفريقي، ٤٦.

(١٣) نيكسون أرنولد، في التصوف الإسلامي، تعريب: أبو العلاء العفيفي، ط١ (الإسكندرية: د.ن، ١٩٤٦م).

(١٤) محمد مرشان، الموسيقى قواعد وتراث، ط١، (طرابلس: مصلحة المطابع، د.ت)، ٤٥.

(١٥) إبراهيم الحيسن، «مظاهر الحياة عند بدو الصحراء... طقوس واحتفاليات اجتماعية،» مجلة العربي، ع ٦٧٣، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤م)، ٤٧.

(١٦) الحيسن،«مظاهر الحياة عند بدو الصحراء... طقوس واحتفاليات اجتماعية،» ٤٧.

(17) Hervé Nègre and Claire Cécile Mitatre, El Melhfa: Traditional Women's Clothing of the Saharan Morocco (Rabat: Malika Edition, 2021) 35.

(18) Nègre and Claire Cécile Mitatre, El Melhfa: Traditional Women's Clothing of the Saharan Morocco (Rabat: Malika Edition, 2021) 45.

(١٩) محمدو بن محمدن، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر، ط١، (الرباط: معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠١م)، ٢٢٦ .

(٢٠) محمد يوسف مقلد، موريتانيا الحديثة أو العرب البيض في إفريقيا السوداء، ط١، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٠م)، ٦٣ .

(٢١) حماه الله ولد السالم، تاريخ موريتانيا، العناصر الأساسية، (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٧م)، ٢٩.

(٢٢) جعفري وبوسليم، «التراث الفني المشترك بين ضفتي الصحراء بلاد المغارب وإفريقيا جنوب الصحراء من القرن ١٦ إلى القرن ١٩م – الفنون الشعبية أنموذجا،» ١٨٠.

(٢٣) ابن بطوطة، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، (بيروت: دار إحياء العلوم، ١٩٨٧م)، ٤٤٨-٤٤٩.

(24) René Caillé, *Journal d'un voyage à Tombouctou* (Paris: Impr. Royale, 1824), 24.

(٢٥) تيدينيت: وهي الآلة الأصيلة في أزوان الحساني؛ وتتكون من حوض صغير مستطيل، يتخذ من شجر آدرس غالبًا، ومن جنبة، وهي جلد رقيق تجتمع أطرافه بعضها إلى بعض كغطاء للحوض بأسلاك من عصب، مأسورة على ظهر الحوض، ومن عود في أعلى الحوض في غلظ الأصبع، وطول الشبر فأكثر، ومن أربعة أوتار، وتصنّع غالبًا من زغب أذناب الخيل، أو من مادة بلاستيكية في هذا العصر. ويسمى الوتران الأوسطان والطويلان: المهرين، وأحدهما: مهر، ويسمى الطرفان، أي الوتران القصيران على طرفي المهرين: تاشبطين، وأحدهما: تاشبط، ويكون الأعلى منهما أقصر من الأسفل (عدد الأوتار أربعة في التيدينيت، أو خمسة عند بعضهم).

(٢٦) آردين: هو الآلة النسائية التي تختص بضربها المرأة، وتتميز هذه الآلة بقدمها، وتتكون من قدح كبير يصنع من مادة خشبية، يلف بجلد مدبوغ، وبعد أن يصبح كهيئة الطبل التقليدي، يؤخذ فيجعل عليه عود ليس بالرقيق ولا بالغليظ. يقسم سطح القدح الدائري إلى نصفين، يثبت فيؤخذ بعد ذلك عود طويل نسبيًّا، فيثبت عند أحد رأسي العود السابق بشكل يجعله شاقوليا، أو مائلًا قليلًا على العود الآخر، وتثقب فيه – أي العود الطويل – ثقوب تزيد في بعض الأحيان على اثني عشر ثقبًا، فتدخل فيها مسامير صغيرة، وتشد الأوتار المثبتة في العود الأول، لتكون أطرافها الأخرى مثبتة في تلك المسامير، وذلك لتستطيع العازفة أن تشدها – والعكس– متى شاءت بمجرد أن تحرك تلك المسامير بأسلوب لولبي، تبعًا لما يتطلبه التحول، وهو (التبرام) من مقام موسيقي إلى آخر.

(27) Caillé, *Journal d'un voyage à Tombouctou*, 14.

(٢٨) حسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج١-٢، ط٢، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٣م)، ٢٠٥.

(٢٩) مارمول كربخال، إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج٣، (الرباط: المعارف الجديدة، ١٩٨٤م)، ٢٠٣.

(٣٠) أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى في كتابة الإنشا، ج٣، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٢م)، ٢٢٤.

(٣١) باب أحمد ولد البكاي، جامع التراث الشعبي لغن وأزوان والأمثلة الحسانية مع مضاربها في كفان، (نواكشوط: المطبعة الجديدة، ٢٠٠٥م)، ١١.

(٣٢) عبد الجليل، التراث المغربي الإفريقي المشترك في مجالي الموسيقى والغناء، ٦٩.

(٣٣) أحمد أمين الشنقيطي، الوسيط في تراجم أدباء شنقيط، ط٣، (الدار البيضاء: مكتبة الوحدة المغربية، ١٩٦٠م)، ٧٥.

(٣٤) نلاحظ أن هذا اللفظ على وزن صيغ لعبارات أمازيغية من قبيل نيماريرن... وتعني كلمة تيناريون: الصحارى والقفار.

(٣٥) عبد الله عيسى، بحوث ودراسات في تاريخ مملكة مالي، ط١، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم،٢٠٢١م).

(٣٦) جعفري وبوسليم، «التراث الفني المشترك بين ضفتي الصحراء بلاد المغارب وإفريقيا جنوب الصحراء من القرن ١٦ إلى القرن ١٩م – الفنون الشعبية أنموذجا،» ١٨٣.

(٣٧) عزالدين إسماعيل أحمد، «الرقص الإفريقي،» مجلة الفنون الشعبية ع٥٦/٥٧، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧م)، ٩٧.

(٣٨) محمد عبد الفتاح إبراهيم، الثقافات الإفريقية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥م)، ١٧١.

(٣٩) أسماء باشيخ، الأنثروبولوجيا والصحراء، ط١، (عمان: دار الأيام، ٢٠٠٠م)، ١٤٩.

(٤٠) باشيخ، الأنثروبولوجيا والصحراء، ١٥١.

صعود الهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا: الفرص والتداعيات

سارة عبد العزيز سالم، باحثة دكتوراة في العلوم السياسية، القاهرة.

أضحى عالم اليوم يموج بالعديد من التطورات التكنولوجية المتسارعة؛ الأمر الذي أحدث اضطرابًا في جميع مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بل والعسكرية أيضًا. وفي مواجهة ذلك النهج المتسارع، أضحى لزامًا على الجميع، وفي مقدمتهم الدول والحكومات، ليس محاولة مواكبة تلك التطورات التكنولوجية، وتأثيراتها المتعددة فقط، بل وأيضًا محاولة تصدّر المشهد التكنولوجي، والإسهام في صياغته. ولا تعدّ القارة الإفريقية بمنأى عن ذلك؛ فالأمر ينطوي على ذات الأهمية بالنسبة لها؛ فقد أضحت التكنولوجيا أكثر أهمية لإفريقيا من أي وقت مضى، لتكون حافزًا للنمو الاقتصادي الأسرع، وكسر الحواجز أمام الدخول إلى قطاعات السوق الأحدث، إلى جانب تحسين نتائج التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز جودة الحياة عمومًا لمواطنيها.[1]

بيد أن التطورات التكنولوجية في القارة الإفريقية، مثلها مثل باقي القطاعات في تلك القارة، التي تخضع للمنافسة العالمية الشديدة بين القوى العالمية، وإن كان ذلك القطاع يشهد نوعًا من الهيمنة الصينية؛ ففي العقدين الأخيرين، شهدت إفريقيا تحوّلات كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكان للصين دور محوري فيها، خصوصًا في المجال التكنولوجي؛ فقد أصبح صعود الهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا ظاهرة بارزة، تؤثر تأثيرًا كبيرًا في المشهد الإفريقي؛ فقد حفّزت هذه التطورات النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، إلّا أنّها أثارت أيضًا مخاوف بشأن السيادة الرقمية، وخصوصية البيانات، والأمن، والنفوذ الجيوسياسي المتزايد للصين على الدول الإفريقية. ومن ثم، ستتناول الدراسة الحالية محاولة استكشاف أبعاد الهيمنة التكنولوجية الصينية في القارة الإفريقية، وصولًا إلى استعراض الفرص والتداعيات المرتبطة بتلك الهيمنة، سواء على المدى القصير أو البعيد، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أولًا - أبعاد الهيمنة التكنولوجية للصين في إفريقيا

برزت الصين في العقود الأخيرة كلاعب رئيس، في تشكيل المشهد التكنولوجي الرقمي لإفريقيا، بالاستثمارات والشراكات الإستراتيجية، التي تركز على تحسين البنية التحتية الرقمية، ووسائل الاتصالات، وتعزيز التنمية القائمة على التكنولوجيا، بتطوير القدرات التكنولوجية في مختلف القطاعات. وتشكّل هذه المبادرات جوهر الإستراتيجية الجيوسياسية والاقتصادية الأوسع للصين في إفريقيا؛ فمؤخرًا، ركّزت قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC summit) لعام ٢٠٢٤م، التي عقدت في بكين من ٤ إلى ٦ سبتمبر على «التكاتف، لتعزيز التحديث، وبناء مجتمع صيني إفريقي رفيع المستوى، بمستقبل مشترك». وسلطت القمة الضوء على كيفية نمو شراكة الصين وإفريقيا، مع إظهار أهدافهما للتعاون في المستقبل، وخاصة في المجال التكنولوجي.[٢] وفيما يلي الأنماط الرئيسة التي تؤثر بها الصين في المشهد الرقمي لإفريقيا:

١- ضخ الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية

تعدُّ الصين مساهمًا رئيسًا في تطوير البنية التحتية الرقمية في إفريقيا؛ فقد لعبت الشركات الصينية الكبرى، مثل: هواوي، و زد تي إي، دورًا رئيسًا في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة، بتوفير البنية التحتية اللازمة، لإنشاء شبكات الهاتف المحمول، وتوسيع خدمات الإنترنت عريض النطاق، وتوفير تكنولوجيا الجيلين الرابع والخامس (4G, 5G) في بعض الدول الإفريقية. وقد أسهم ذلك في إثراء نفوذ الصين في تلك الدول.[٣] فقد دخلت هواوي السوق الإفريقية في كينيا في عام ١٩٩٨م، وابتداء من عام ٢٠١٦م، كان لديها ستة عشر مكتبًا إقليميًّا، وعملت في أكثر من ٤٠ دولة في القارة حتى عام ٢٠٢١م، وهي الآن أكبر مزود للاتصالات في إفريقيا؛ وفي نيجيريا، وتشترك في أكثر من (٩٠٪) من السوق الرقمي مع شركة زد تي إي.[٤] وقد رصدت إحدى الدراسات الصادرة حديثًا في يونيو عام ٢٠٢٤م أماكن انتشار مزودي البنية التحتية الرقمية، وتمركزهم في القارة الإفريقية؛ حيث تبيّن انتشار الشركات الصينية الكبرى، مثل: هواوي، زد تي إي، انتشارًا كبيرًا في معظم دول القارة.[٥]

فالحكومة الصينية تقدّم تمويلًا كبيرًا للمشاريع التقنية في إفريقيا بالقروض والمنح، والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بتطوير البنية الأساسية، ويسمح هذا الدعم المالي للشركات الصينية بتنفيذ مشاريع كبيرة، قد لا تتحملها الحكومات المحلية؛ فنحو (٥٠٪) من أنظمة الجيل الثالث، التي يستخدمها مشغلو الاتصالات الأفارقة، بنتها شركة هواوي، بينما استحوذت شركة (Zhongxing Telecom Ltd ZTE) على نسبة تراوحت بين (٢٠ و٣٠٪)، في حين استحوذت شركة هواوي على نحو (٧٠٪) من شبكات الجيل الرابع، وحقّقت بالفعل تقدّمًا كبيرًا في بناء شبكات الجيل الخامس في إفريقيا.

وبالإضافة إلى شبكات الاتصالات، فقد قدّمت الشركات الصينية الدعم لكابلات الألياف الضوئية، التي تربط الدول الإفريقية بالشبكات الرقمية العالمية. كذلك ساعدت الصين في إنشاء مراكز البيانات، وخدمات الحوسبة السحابية في إفريقيا، ممّا يضمن معالجة البيانات بأسلوب أسرع، والوصول إلى الخدمات الرقمية.[٦]

ومنذ تأسيس منتدى التعاون الصيني الإفريقي رسميًّا في عام ٢٠٠٠م، ساعدت الشركات الصينية الدول الإفريقية في بناء شبكة أساسية للاتصالات، بطول (١٥٠) ألف كيلومتر، وخدمة شبكة تغطي ما يقرب من (٧٠٠) مليون مستخدم، وفقًا للورقة البيضاء بعنوان: «الصين وإفريقيا في العصر الجديد: شراكة بين المتساوين».[٧]

علمًا بأن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد؛ فقد أُكِّد التعاون بين الصين والدول الإفريقية في رؤية التعاون بين الصين وإفريقيا ٢٠٣٥ (the China-Africa Cooperation Vision 2035)، التي مُرِّرت في نوفمبر عام ٢٠٢١م. ووفقًا لتلك الرؤية، أعاد الجانبان التأكيد على استعدادهما لتوسيع التعاون في مجالات جديدة مختلفة، مثل: إدارة الطيف، وتكنولوجيا الجيل الخامس، والإنترنت عبر الأقمار الصناعية، والبيانات الضخمة، والتجارة الإلكترونية، والمدن الذكية.[٨]

وحقيقة الأمر، فإن الصين قد خاضت منافسة شرسة مع الدول الغربية للاستحواذ على تدشين البنية الرقمية التكنولوجية للدول الإفريقية، بتمويل المشروعات بأسعار تفضيلية بواسطة الشركات الصينية. يأتي ذلك في مقابل الاستثمارات الأمريكية، التي بلغت نحو (٣٠٠) مليون دولار أميركي، قُدِّمت من مؤسسة تمويل التنمية (Development Finance Corporation DFC)، في مركز البيانات الإفريقي التابع لشركة (Liquid Telecom) ومقرها جنوب إفريقيا، في حين أطلق الاتحاد الأوروبي نحو (٣٤٠) مليار دولار أميركي في عام ٢٠٢١م، كبديل لمبادرة الحزام والطريق الصينية. كما تتمتع الهند - أيضًا - بخبرة وقدرة هائلة على المساعدة في بناء البنية الأساسية الرقمية في القارة.[٩] وهذا إلى جانب المنافسة العالمية على تدشين الكابلات البحرية.

٢- تدشين مبادرة طريق الحرير الرقمي (Digital Silk Road DSR)

أنشأت الصين طريق الحرير الرقمي، كجزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي أطلقت في عام ٢٠١٣م، وهي مبادرة واسعة النطاق، تشمل مشاريع البنية الأساسية، والاتفاقيات التجارية والمالية، والتعاون الثقافي والدفاعي، مع أكثر من ١٤٠ دولة حول العالم.[١٠] ومن بين ٥٤ دولة إفريقية، وقَّعت ٥٣ دولة بالفعل على مذكرات تفاهم مع الصين، بشأن مبادرة الحزام والطريق حتى الآن، وهو ما يعدّ مؤشرًا واضحًا، على أن المشروع الرائد للسياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين يتغلغل بقوة في القارة الإفريقية بأكملها.[١١]

وفي مارس عام ٢٠١٥م، ابتكرت الحكومة الصينية طريق الحرير الرقمي، كجزء من مبادرة الحزام والطريق، لإنشاء كابلات الألياف الضوئية عبر الحدود، وتحسين ممرّات المعلومات عبر الأقمار الصناعية، لتعزيز التعاون في مجال البيانات. ويهدف طريق الحرير الرقمي إلى تعزيز التجارة الرقمية، ونقل التكنولوجيا في إفريقيا؛ حيث تعمل هذه المبادرة بوجه أساس على تعزيز نفوذ الصين في المشهد التكنولوجي في إفريقيا، بتطوير البنية الأساسية، والشراكات التكنولوجية مع دول القارة. فقد استثمرت بكين (٨,٤٣) مليار دولار في أنجولا، ونيجيريا، وزيمبابوي، وإثيوبيا، وزامبيا، في إطار طريق الحرير الرقمي.[١٢] ومن ثم، تعدّ القارة الإفريقية بالفعل منطقة رئيسة ضمن إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ فقد تجاوز إجمالي العقود التي وقّعتها الشركات الصينية في القارة الإفريقية حاجز الـ(٧٠٠) مليار دولار، بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٣م، وفقًا لوزارة التجارة الصينية.[١٣] ففي عام ٢٠٢٣م وحده، تلّقت الدول الإفريقية (٢١,٧) مليار دولار أمريكي في صفقات مبادرة الحزام والطريق، بما في ذلك الاستثمارات في الموانئ، والسكك الحديدية، والطاقة المتجددة.[١٤] وعمومًا، تعدّ جميع الأبعاد والأنماط الواردة في تلك الدراسة للهيمنة التكنولوجية الصينية، هي مخرجات فعلية لمبادرة طريق الحرير الرقمي، والتي أضحت تركّز على تأسيس المدن الذكية، وتوفير ابتكارات وحلول الطاقة المتجددة، وغيرها.

٣- تأسيس المدن الذكية والنظم البيئية التكنولوجية

توسّعت الصين كذلك في تقديم الخدمات التكنولوجية لدول القارة الإفريقية؛ حيث إن الأمر لم يعد يتوقف عند دعم البنية التحتية التكنولوجية، لتتجاوز ذلك بدعم مشروعات التنمية التي تعتمد على التكنولوجيا، فقد دخلت الشركات الصينية في شراكة مع الحكومات الإفريقية، لبناء البنى التحتية الحديثة للمدن الذكية، والتي تشمل دمج التقنيات المتقدمة، مثل: الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، في تدشين الشبكات الذكية، وأنظمة المراقبة، وحلول الصحة الإلكترونية، ومنصات الحكم الإلكتروني.

وعلى سبيل المثال، تحصل دول مثل: زيمبابوي، وكينيا، وأوغندا، على دعم لبرامج مدينة هواوي الذكية، بينما تركز مشاريع «المدينة الذكية» لشركة هواوي في جنوب إفريقيا، وزامبيا، على تحسين الإدارة الحضرية، والتنمية المستدامة، بدمج التقنيات المتقدمة، مثل: إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي.[١٥] كما تشارك شركة China Communications Construction Company (CCCC) في بناء البنية الأساسية في مدن، مثل: أديس أبابا في إثيوبيا؛ حيث تُستَخدم التكنولوجيا لتحديث مستويات المعيشة الحضرية، وتحسين إدارة المرور، وتقديم المرافق والخدمات العامة الأكثر ذكاء.

وحقيقة الأمر، فإن توفير البنية الأساسية والحلول الرقمية من قبل الصين، من خلال مبادرات، مثل:

مبادرات المدينة الذكية، والمدينة الآمنة (Smart City and Safe City initiatives)، يقدم حلولًا مجمعة، لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا، من الإرهاب إلى الجريمة، إلى فجوات الحكومة الإلكترونية.[١٦]

٤- توفير ابتكارات الطاقة المتجددة

قدَّمت الشركات الصينية حلولًا فعّالة في توفير ابتكارات الطاقة المتجدّدة، من التوسع في استغلال الطاقة الشمسية، وحلول الطاقة النظيفة، للمساعدة في تشغيل البنية التحتية الرقمية في إفريقيا، وخاصة في المناطق الريفية والنائية، حيث يكون الوصول إلى الكهرباء محدودًا. وتشير التقارير إلى أن الصين بنت وموَّلت ما يقرب من (٩٦) مشروعًا للطاقة الشمسية، في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠م.[١٧] وخلال عام ٢٠٢٣م وحده، قدّمت الصين قروضًا بنحو (٥٠٠) مليون دولار لمشاريع الطاقة الكهرومائية، والطاقة الشمسية، وفقًا لبيانات مركز سياسة التنمية العالمية بجامعة بوسطن.[١٨]

وقد توسّعت الشركات الصينية في مبادرات الطاقة الشمسية، مثل: BYD (شركة صينية لتصنيع المركبات الكهربائية والبطاريات)، وLONGi Solar (شركة صينية لتصنيع الألواح الشمسية)، في استخدام الطاقة النظيفة، لتشغيل البنية التحتية الرقمية، مثل: أبراج الاتصالات، ومحطات الأقمار الصناعية، ومراكز البيانات.[١٩]

تتعاون الصين كذلك مع الدول الإفريقية في تعزيز الزراعة، بمساعدة تكنولوجيا الطائرات بدون طيار من الصين، والتي قُدِّمت في تطوير الزراعة الذكية، والتحول الرقمي للزراعة في دول، مثل: موزمبيق، وجنوب إفريقيا، وغانا.[٢٠]

٥- التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية

وضعت الصين بصمة خاصة لها في المشهد الرقمي في إفريقيا، في قطاعات التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية؛ حيث بدأ المستثمرون الصينيون في تمويل الشركات الناشئة، في مجال الخدمات اللوجستية والتكنولوجيا المالية. وتتمتّع الصين بمكانة رائدة في خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم، بفضل عمل أكبر شركة صينية لبطاقات الائتمان Union Pay، وشركة علي بابا التابعة لـ Ant Financial Alipay، وWeChat Pay التابعة لـ Tencent. ففي الماضي، كانت الشركات الإفريقية تستخدم أنظمة تحويل الأموال التقليدية المسماة الحوالة، وبسبب عدم الرضى عن ذلك النظام، فقد تحوّل التجار إلى Alipay وWeChat، وأضحت تلك الشركات تتمتّع بحضور واسع في إفريقيا؛ حيث تعمل على تسهيل عمليات التجارة عبر الإنترنت في القارة، بإنشاء منصات وحلول الدفع الرقمية؛ فقد دعمت شركة علي بابا (Ali pay)

تطوير التجارة الإلكترونية، بالشراكات مع الشركات الإفريقية، والمبادرات، مثل: AliExpress، والتي تسمح للمستهلكين الأفارقة بشراء السلع مباشرة من الصين، ممَّا يسهل التجارة، ويوفر الوصول إلى مجموعة أوسع من المنتجات. ووفقًا لبيانات من (iResearch Consulting Group)، فهناك أكثر من ١٠ ملايين مستخدم لـ WeChat Pay في دول إفريقية، مثل: كينيا، ونيجيريا، وتنزانيا، لذا فإن WeChat Pay لديه بالفعل مستوى معيّن من حصة السوق في القارة، في حين أن Alipay يسير بخطى أسرع بكثير، وهو بالفعل أعمق في إفريقيا من WeChat Pay [٢١].

وفي ديسمبر عام ٢٠١٧م، أعلنت شركة البرمجيات (Opera) التي يقع مقرّها الرئيس في النرويج، والمملوكة لرجل الأعمال الملياردير الصيني «تشو ياهوي»، حيث استحوذ عليها في عام ٢٠١٦م، أعلنت عن إطلاق منصة مدفوعات رقمية جديدة (OPay) في كينيا، تلاها بعد ستة أشهر إطلاقها في نيجيريا. وقد اكتسبت (OPay) شهرة واسعة في نيجيريا، بضمان معالجة تحويلاتها المالية على الفور تقريبًا، وهو عامل جذب رئيس في دولة تتمتع البنوك فيها بسمعة سيئة، بسبب ضعف الموثوقية؛ فقد تسبّبت أزمة العملة التي بدأت في فبراير عام ٢٠٢٣م بنقص السيولة، وعجّلت بابتعاد العديد من النيجيريين عن البنوك التقليدية. ولعلّ أهمّ ما يميّز تلك المنصة هو الاستثمار بكثافة في البنية التحتية للدفع الخاصة بهم، الأمر الذي جعل أوباي واحدة من ست شركات تكنولوجيا مالية، تبلغ قيمتها أكثر من مليار دولار، وفقًا لتقرير شركة رأس المال الاستثماري: كريبتو فالي فينتشر كابيتال (Crypto Valley Venture Capital) في عام ٢٠٢٢م.[٢٢]

وحقّقت شركات ناشئة أخرى في مجال التكنولوجيا المالية المدعومة من الصين نجاحًا في إفريقيا، مثل: (Ethio Telecom, Centrika, M-PESA, Onafriq, Wapi Pay). فقد تم إطلاق (PalmPay) في نيجيريا في عام ٢٠١٩م، بعد تشكيل الشركة مشروعًا مشتركًا باسم Transsnet بين Transsion Holdings وهي شركة صينية مقرها شنتشن، وهي واحدة من أكبر شركات تصنيع الهواتف المحمولة الصينية، التي تزوّد الدول الإفريقية وNetEase، وهي واحدة من أكبر شركات الإنترنت في الصين.

كما اعتمدت شركات التكنولوجيا المالية الإفريقية المحلية على التكنولوجيا والاستثمار الصيني؛ ففي عام ٢٠١٢م، دخلت منصة التكنولوجيا المالية المهيمنة في كينيا، (M-PESA)، في شراكة مع شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي، لتوسيع نطاق عملياتها، وهي الآن تدير معاملات بقيمة تصل إلى (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا.[٢٣]

كما أصبحت Kilimali، التي أنشأتها شركة صينية مقرها تشانغشا في عام ٢٠١٤م في كينيا، أكبر منصة للتجارة الإلكترونية في شرقي إفريقيا، مع عدد كبير من المستخدمين. وتخطط الشركة لفتح خمسة إلى عشرة مواقع تجارية إلكترونية عبر الحدود في إفريقيا، وبناء مستودعات خارجية جديدة في تنزانيا وأوغندا.[٢٤]

٦- الاستحواذ على نسب كبيرة من حصة السوق في الإلكترونيات الاستهلاكية

تهيمن شركات تصنيع الهواتف الذكية الصينية، مثل: هواوي، وتكنو، وشاومي، على سوق الهواتف المحمولة في إفريقيا؛ فقد قدّمت علامات تجارية، مثل: هواوي، وشاومي، وتكنو، هواتف ذكية صديقة للميزانية، ممَّا جعل الوصول إلى الإنترنت والخدمات الرقمية أكثر سهولة لفئة سكانية أوسع، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، أو ذات الدخل المنخفض. مع وجود علامات تجارية مثل تكنو في المقدمة في المبيعات. فقد استثمرت شركة Tecno Mobile الصينية الكثير في الهواتف المحمولة للسوق الإفريقية،[٢٥] مثل تطوير كاميرا تستجيب جيدًا للبشرة الداكنة، والاستثمار في بطاريات تدوم فترة أطول، لاستيعاب الخلل في الوصول إلى الكهرباء في معظم أنحاء القارة.[٢٦]

وفي عام ٢٠٢٠م، كان لدى (٤٦٪) من سكان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اشتراك في الهاتف المحمول، وتشير التقديرات إلى أن هذا الرقم من المتوقع أن يصل إلى (٥٠٪) بحلول عام ٢٠٢٥م.[٢٧]

ويوضح الجدول التالي نسب استحواذ الشركات العالمية، على سوق الهواتف المحمولة في القارة الإفريقية، وفقًا للدولة؛ حيث يتبين سيطرة الشركات الصينية على نسبة كبيرة من ذلك السوق بنسبة مقدارها (٤٦,١٦٪)، يليها كوريا الجنوبية بنسبة (٣٢,٢٧٪)، بينما تستحوذ الشركات الأمريكية على (١٤,٤٨٪)، وتلك الأوروبية (١,٨٣٪) وهي نسب محدودة، ويأتي ذلك بوجه أساس نتيجة لارتفاع أسعارها، مقارنة بتلك الصينية والكورية. هذا إلى جانب نسب متفرقة محدودة، للشركات المنتمية لدول أخرى.

حصة سوق الأجهزة المحمولة في إفريقيا وفقًا للشركات والدول التابعة لها في المدة (٢٠٢١-٢٠٢٤م)

الدولة	النسبة المئوية من حصة السوق (2021-2024م)	الشركات
كوريا الجنوبية	31,88	Samsung
	0,39	LG
	32,27	**الإجمالي**
الولايات المتحدة الأمريكية	13,97	Apple
	0,24	Motorola
	0,02	Caterpillar
	0,25	Google
	14,48	**الإجمالي**

الدولة	النسبة المئوية من حصة السوق (2021-2024م)	الشركات
الصين	11,38	Huawei
	9,68	Tecno
	6,30	Infinix
	5,96	Xiaomi
	5,36	Oppo
	2,84	Itel
	1,64	Realme
	0,98	Vivo
	0,41	Lenovo
	0,33	Infinex
	0,30	Honor
	0,15	ZTE
	0,27	Hisense
	0,13	OnePlus
	0,12	HTC
	0,12	Gionee
	0,10	BBK
	0,04	TCL
	0,03	Meizu
	0,02	White Label
	46,16	**الإجمالي**
أوروبا	1,50	Nokia
	0,11	Vodafone
	0,10	Alcatel
	0,06	Wiko
	0,03	CAT
	0,01	Bq
	0,01	RIM
	0,01	MobiWire
	1,83	**الإجمالي**

الدولة	النسبة المئوية من حصة السوق (2021-2024م)	الشركات
دول أخرى	0,24	Sony
	0,04	Sharp
	0,04	Lava
	0,03	Asus
	0,10	Safaricom
	0,13	Condor
	0,05	Mobicel
	4,46	غير معروف
	0,12	أخرى
	5,21	**الإجمالي**

المصدر: حسابات أجرتها الباحثة بناء على البيانات المتوفرة حول الحصص السوقية لشركات الهواتف المحمولة في إفريقيا، ويمكن الرجوع إلى:
Source: StatCounter, *Mobile Vendor Market Share Africa 2021-2024* (Dublin: StatCounter, 2024), https://gs.statcounter.com/vendor-market-share/mobile/africa/#yearly-2021-2024-bar.

٧- التدريب وبناء القدرات

تعمل الصين على تشكيل المشهد الرقمي في إفريقيا، بتوفير الفرص التعليمية والتدريب في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أقامت الجامعات والشركات والبنوك التنموية الصينية شراكات مع مؤسسات إفريقية، لتقديم برامج تدريبية، وتقديم منح دراسية للطلاب الأفارقة، في المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا والمهارات الرقمية، الأمر الذي يعزّز تطوير الخبرة التكنولوجية المحلية.

وعلى سبيل المثال، تدير شركة هواوي أكاديميات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لها في الدول الإفريقية، وأقامت شراكات مع جامعات في جميع أنحاء إفريقيا، لتدريب الطلاب المحليين على تكنولوجيا الجيل الخامس، وأمن وإدارة الشبكات، وغيرها من مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتساعد هذه المبادرات المهنيين الأفارقة على اكتساب المهارات اللازمة للاقتصاد الرقمي.[٢٨]

كما تدعم معاهد كونفوشيوس الصينية برامج محو الأمية الرقمية، التي تهدف إلى تزويد الأفارقة بالمهارات اللازمة، للمشاركة في الاقتصاد الرقمي.

وفي بعض الدول، مثل: كينيا وإثيوبيا، تستثمر الشركات الصينية في مراكز البحث والتطوير، وتعزز الابتكار والحلول التكنولوجية المحلية، المصممة خصيصًا للسياقات الإفريقية.

ومن الناحية الإيجابية، يمكن أن تساعد استثمارات الصين في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وبرامج التدريب، في نقل المهارات التكنولوجية إلى العمال الأفارقة، ممَّا يسهم في سد فجوة المهارات في إفريقيا، وإعداد جيل جديد من الأفارقة لشغل مهن في مجال التكنولوجيا، وخلق قوة عاملة ماهرة، يمكنها في نهاية المطاف دفع الابتكار المحلي، والمساهمة في نمو الاقتصاد الرقمي في القارة.[٢٩] ومع ذلك، يجب أن يقترن هذا بسياسات تدعم ريادة الأعمال المحلية، والبحث والتطوير التكنولوجي، لبناء الاكتفاء الذاتي التكنولوجي على المدى الطويل.

٨- الأمن السيبراني والدبلوماسية التكنولوجية (Tech Diplomacy)

مع نمو البصمة التكنولوجية للصين في إفريقيا، تنمو مشاركتها في مجال الأمن السيبراني؛ حيث تصدر الصين أيضًا تكنولوجيا الأمن السيبراني وأنظمة المراقبة إلى الحكومات الإفريقية، ويشمل ذلك برامج التعرف على الوجه، وتقنيات المراقبة الأخرى، ممَّا يثير المخاوف بشأن الخصوصية وحقوق الإنسان. فقد نُشِرت أنظمة المراقبة بالذكاء الاصطناعي، التي طوّرتها الشركات الصينية في ١٣ دولة إفريقية حتى الآن. كما تعتمد مشاريع المدن الذكية والمدن الآمنة في إفريقيا على معدات المراقبة، التي تصنّعها شركات صينية، مثل: Hikvision وCloudWalk.[٣٠] ومع المزايا التي تطرحها تلك الأنظمة، إلاَّ أنّها تنطوي على العديد من المخاوف الأمنية؛ فقد تستخدمها الدول للتجسس على منظمات المجتمع المدني، والناشطين السياسيين، وزعماء المعارضة الذين ينظر إليهم على أنهم أعداء للدولة من قبل بعض الأنظمة الإفريقية غير الديمقراطية؛ فوفقًا لتقرير سابق لصحيفة وول ستريت جورنال في أغسطس عام ٢٠١٩م، زعم أن موظفي هواوي ساعدوا المسؤولين الحكوميين في زامبيا وأوغندا في التجسس على أعضاء المعارضة السياسية.[٣١]

كما عدَّت شركة هواوي لاعبًا رئيسًا في مساعدة الحكومات الإفريقية على بناء قدراتها في مجال الأمن السيبراني، بتوفير حلول أمنية، وتدريب الموظفين، وتقديم البنية الأساسية لحماية البيانات. وقد شاركت الصين في إنشاء برامج تدريب على الأمن السيبراني، واتفاقيات تعاون بين وكالاتها والحكومات الإفريقية، بهدف مساعدة الدول الإفريقية على الدفاع بأسلوب أفضل ضد التهديدات السيبرانية، مع تعزيز معايير الصين السيبرانية، ونماذج الحوكمة الرقمية.

ثانيًا- الفرص التي تطرحها الهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا

إن البصمة التكنولوجية المتنامية للصين في إفريقيا تقدم فرصًا كبيرة، ومخاطر محتملة، وتنبع هذه التأثيرات من الاستثمارات الإستراتيجية، التي تقوم بها الشركات الصينية، ومشاريع البنية التحتية التي

ترعاها، والإستراتيجيات الجيوسياسية والاقتصادية الأوسع، التي تشكل العلاقة بين الصين وإفريقيا. وفيما يلي أهم الفرص التي تطرحها الاستثمارات التكنولوجية الصينية في إفريقيا:

١- زيادة الاتصال وتحسين جودة الحياة

أسهم ضخ الاستثمارات التكنولوجية الصينية في معالجة عجز البنية التحتية الرقمية في القارة، وتوسيع شبكات الاتصالات والإنترنت عريض النطاق في القارة؛ وهو ما أسهم في تحسين الاتصال في كل من المناطق الحضرية والريفية، كما فتح طرح شبكات (5G) الباب أمام الخدمات الرقمية من الجيل التالي، بما في ذلك إنترنت الأشياء والمدن الذكية. وبوجه عام، فقد أضحت الصين شريكًا رئيسًا، تعتمد عليه العديد من الدول الإفريقية كمزود رئيس للتكنولوجيا، وراع لمشاريع البنية التحتية الرقمية الكبيرة.[٣٢]

وحقيقة الأمر، فإن توفير التكنولوجيا الرقمية يحمل العديد من الفرص للدول الإفريقية، في دعم تقديم خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الوصول إلى التعليم والخدمات عبر الإنترنت، وتعزيز الشمول المالي.

٢- تمكين حلول التجارة الإلكترونية والشمول المالي

يقدر العديد من الأفارقة تأثير الشركات الصينية، مثل: علي بابا، وعلي باي، في تمكين حلول التجارة الإلكترونية، والأموال المحمولة. وتسمح خدمات مثل AliExpress للمستهلكين بالوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات، في حين تمكّن منصات، مثل: WeChat Pay وAlipay المدفوعات الرقمية، التي تساعد في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم نمو حلول الأموال عبر الهاتف المحمول، وتحقيق الشمول المالي، وخاصة في المناطق التي لا تخدمها أنظمة الخدمات المصرفية التقليدية.

كما فتحت منصات التجارة الإلكترونية الصينية، مثل: AliExpress وAlibaba، الأسواق الإفريقية على السوق العالمية. بما يُمكِّن رواد الأعمال والشركات الناشئة المحلية من الوصول إلى قواعد مستهلكين أوسع، وأصبحت التجارة عبر الحدود أسهل، وخاصة في قطاعات، مثل: الزراعة، والأزياء، والسلع الاستهلاكية.

وعلى الرغم من أهمية تلك التطبيقات، إلّا أنّ وجودها المهيمن، وسهولة استخدامها، قد يؤدي إلى تهميش شركات التكنولوجيا الإفريقية المحلية، التي قد تقود الابتكار، وتخلق حلولًا محلية مخصصة للتحديات الفريدة التي تواجه إفريقيا، خاصة وأن الأنظمة الصينية ستكون أكثر قدرة على مواجهة الاحتيال الإلكتروني، ومن ثم فإن أنظمتهم جديرة بالثقة، وآمنة للغاية، ونتيجة لذلك، سوف ينجذب المستخدمون نحو الأمان، ويرغبون في اختيار التطبيقات الصينية. ونتيجة لذلك، فقد لجأت الشركات الإفريقية إلى الاستعانة بالشركة الصينية، والشراكة معها، لتحقيق نتائج أفضل.[٣٣]

وعلى الرغم من الرواية السائدة، بأن إفريقيا تتخلف عن الركب في الثورة الصناعية الرابعة، فإن القارة أضحت الآن موطنًا لنصف حسابات الأموال، عبر الهاتف المحمول في العالم، ممّا يجعلها رائدة في دمج تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة في صناعة الخدمات المالية، وفقًا لمجموعة 4C وGSMA[٣٤].

٣- النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل

تساعد الاستثمارات التكنولوجية الصينية في دفع التنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل؛ فتوفير البنية الأساسية الرقمية، من شأنه أن يمكن البلدان الإفريقية من استغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيات الرقمية، لتعزيز النمو الاقتصادي. وبالنسبة للعديد من الدول، فإنها تمثل أيضًا فرصة لتنويع اقتصادها، بعيدًا عن الاعتماد على الموارد الطبيعية مثل: النفط والغاز.[٣٥] وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز اقتصاد إفريقيا بمقدار (٢,٩) تريليون دولار، بحلول عام ٢٠٣٠م، وهو ما يعادل زيادة الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة (٣٪).[٣٦] كما تسهم كذلك في خلق المزيد من فرص العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ حيث تساعد الصين إفريقيا على الانتقال من الصناعات التقليدية إلى الاقتصادات الرقمية، ومن ثم، طُرِح العديد من فرص العمل في خدمات تكنولوجيا المعلومات، وعمليات الاتصالات، وتصنيع الأجهزة، وتطوير البرمجيات؛ فعلى سبيل المثال، درَّبت أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التابعة لشركة هواوي في جنوب إفريقيا، وكينيا، الآلاف من الطلاب والمهنيين، في مجال الشبكات والأمن السيبراني، وبذلك معالجة فجوة المهارات في القارة.[٣٧] كما أن هناك اتفاقيات تعاون حديثة، وقِّعت مع كلٍّ من إثيوبيا ومصر، لتنمية المواهب والمهارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء أكاديميات للإسهام في بناء القدرات الرقمية للشباب، وتوفير التدريب على التقنيات المتقدمة، والتدريب على تكنولوجيا الألياف الضوئية.[٣٨]

٤- تحسين الخدمات العامة والحوكمة

يمكن أن يساعد انخراط الصين في الحوكمة الرقمية، وحلول الحكومة الإلكترونية، الحكومات الإفريقية على تحسين كفاءة الخدمات العامة، ويمكن أن يؤدي استخدام تقنيات المدن الذكية، وحلول الصحة الإلكترونية، والهويات الرقمية، إلى تعزيز تقديم الخدمات، مثل: الرعاية الصحية، والتعليم، والضرائب. وأيضًا، وبدعم من الصين، نفَّذت الحكومات الإفريقية منصات الحكومة الإلكترونية، والتي تعمل على تيسير العمليات، مثل: تحصيل الضرائب، وتسجيل الأعمال، وتقديم الخدمات العامة، والحد من الفساد، وتحسين الشفافية. كما يمكن للبنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية، أن تساعد البلدان الإفريقية على تحقيق هدف الوصول

الشامل، والمشاركة في الاقتصاد الرقمي العالمي، وتحفيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الرقمي، وتحسين الإنتاجية والخدمات في مختلف القطاعات (بما في ذلك الزراعة والتمويل)، وتعزيز توفير الرعاية الصحية، وإدارة الكوارث، والخدمات اللوجستية. إن توفير البنية الأساسية والحلول الرقمية من قبل الصين، مثل: مبادرات المدينة الذكية، والمدينة الآمنة (Smart City and Safe City initiatives)، يعد بحلول مجتمعة، لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا، من الإرهاب إلى الجريمة، إلى فجوات الحكومة الإلكترونية.[٣٩]

٥- بديل محايد لنفوذ القوى الغربية

أمَّا العديد من الحكومات الإفريقية فإنَّ البصمة التكنولوجية المتنامية للصين تتوافق مع إستراتيجياتها الجيوسياسية والاقتصادية الأوسع، وتنظر الدول الإفريقية إلى وجود الصين كوسيلة لموازنة نفوذ القوى الغربية، وتنويع شراكاتها الدولية؛ حيث يُنظر إلى دور الصين في دبلوماسية التكنولوجيا - أيضًا - على أنه أقل تدخّلًا، مقارنة بالنفوذ الذي تمارسه القوى الغربية، والتي غالبًا ما تأتي مع شروط سياسية مرتبطة بالمساعدات؛ فغالبًا ما يُنظر إلى نهج الصين على أنه غير متدخل، ويركز على الشراكات الاقتصادية، ممّا يجعله جذابًا للعديد من القادة الأفارقة.

وبناء عليه، فقد انخرطت الحكومات الإفريقية بأسلوب متزايد مع الصين، كوسيلة لتعزيز مكانتها العالمية، وتأمين مصادر بديلة للاستثمار المباشر الأجنبي، من خلال مبادرة الحزام والطريق الصينية؛ حيث تقدم الصين الدعم المالي والخبرة التكنولوجية، وهو ما تحتاج إليه إفريقيا،[٤٠] ومن ثم، تعدّ الصين لإفريقيا شريك تنمية لا يمكن خسارته.

ثالثًا- التداعيات المحتملة للهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا

على الرغم من الفرص التي تطرحها الاستثمارات التكنولوجية الصينية في القارة الإفريقية، إلّا أنّها تنطوي في الوقت ذاته على مجموعة من التحديات والتداعيات المحتملة، ويمكن تناول أهمها على النحو الآتي:

١- زيادة الاعتماد التكنولوجي والإخلال بالسيادة الرقمية

ينطوي مفهوم السيادة الرقمية على سيطرة الدولة على البنية التحتية الرقمية، والبيانات داخل أراضيها، بغضّ النظر عن موقع استضافة البيانات.[٤١] ومن ثم، تعدّ أحد أهم التحديات والتداعيات المرتبطة بالهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا، ما يمكن أن يؤدي إليه زيادة الاعتماد التكنولوجي على الجانب الصيني، من الإخلال بمقومات السيادة الرقمية للدول الإفريقية؛ فاعتماد الدول الإفريقية اعتمادًا كبيرًا على

التكنولوجيا والخبرة الصينية، لتلبية احتياجاتها التكنولوجية، يترتّب عليه آثار جيوسياسية واقتصادية مباشرة، من خلال الحد من المنافسة والابتكار المحلي، وكذلك التنويع التكنولوجي، الأمر الذي يضعها في حالة اعتماد دائم على الجانب الصيني، بوجه يصعب معه ممارسة السيادة الرقمية ممارسةً كاملة؛ فمع انخراط الصين انخراطًا كبيرًا في بناء وإدارة البنية التحتية الرقمية الرئيسة، فقد تجد بعض الحكومات الإفريقية صعوبة في فرض قوانين الأمن السيبراني الوطنية، ولوائح حماية البيانات، وأطر الحقوق الرقمية. وقد تقاوم الشركات الصينية اللوائح المحلية، أو ترفض الامتثال لقوانين حماية البيانات، ممّا يخلق توتّرات أخرى بشأن السيادة الرقمية. كذلك ترى العديد من الدراسات، أن الاستثمارات الرقمية الأجنبية وخاصة الصينية أدَّت إلى إضعاف مشاركة إفريقيا في سلسلة القيمة الرقمية العالمية، وجعلت القارة عرضة للمراقبة والسيطرة الرقمية.[٤٢]

٢- السيطرة على بيانات الدول الإفريقية

في الوقت الذي تحتاج فيه إفريقيا إلى الدعم من الصين ودول أخرى، لتطوير البنية الأساسية الرقمية، لأن إجمالي سعة مراكز البيانات العالمية المتاحة لديها، والتي تضم (١٧٪) من سكان العالم، أقل من (١٪).[٤٣] فإن شركة مثل هواوي تستمر في بناء مراكز البيانات والخدمات السحابية بملايين الدولارات، في مختلف أنحاء إفريقيا؛ فقد شاركت وحدها في ٢٥ مشروعًا لمراكز البيانات والحوكمة الإلكترونية في جميع أنحاء إفريقيا. ومن ثم، فإن تعامل الشركات الصينية وسيطرتها على كميات هائلة من البيانات، يعزز المخاوف بشأن سيادة البيانات، وما إذا كانت الدول الإفريقية تتخلى عن السيطرة على البيانات المهمة، المتعلقة بالمواطنين والشركات، الأمر الذي يجعل تلك الشركات في حالة تحكم كامل في بيانات القارة الإفريقية، ويهدد بفقدان خصوصية البيانات، حيث إن بيانات إفريقيا بالفعل تقع تحت السيطرة الصينية إلى حدّ كبير.[٤٤] والأمر الآخر الأكثر إثارة للقلق، هو أن شركات التكنولوجيا الصينية تجهز العديد من المباني الحكومية في إفريقيا، فحتى عام ٢٠٢٣م، جهَّزت تلك الشركات: ٢٤ مقرًّا أو مكتبًا رئاسيًّا، و٢٦ مكتبًا برلمانيًّا، و٣٢ منشأة للشرطة أو الجيش، و١٩ مبنى لوزارة الخارجية، الأمر الذي يجعلها على اطّلاع حصري على مراكز صنع القرار الإفريقية كافة.[٤٥]

٣- الافتقار إلى الاستقلال التكنولوجي والتضييق على فرص الابتكار المحلي

إن إحدى العواقب الطويلة الأجل للهيمنة الصينية على القطاع الرقمي في إفريقيا هي الخنق المحتمل للابتكار المحلي، وعدم القدرة على الاعتماد على الذات في المجال التكنولوجي، أو على الأقل التنويع التكنولوجي؛ فمن

منظور تكنولوجي، فإن الاعتماد المفرط على مورد واحد للبنية الأساسية يجعل الدولة العميلة أكثر عرضة للخطر؛ فعندما يعتمد العميل اعتمادًا كبيرًا على مورد معين، يصبح من الصعب والمكلف التحوّل إلى مزود مختلف، وقد تصبح الدول الإفريقية حبيسة النظام البيئي الرقمي الصيني.[٤٦]

وعلى المستوى المحلي، فإن القدرات التكنولوجية الإفريقية قد تواجه خطر الركود؛ فمن دون دعم كافٍ لمراكز البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي المحلية، تخاطر إفريقيا بالوقوع في موقف، تصبح فيه معتمدة اعتمادًا دائمًا على الجهات الفاعلة الخارجية، للحصول على حلول تكنولوجية، ويمكن أن يؤدي هذا الاعتماد إلى إبطاء تطوير التقنيات التكنولوجية، والصناعات المحلية، التي تتكيف مع احتياجات الدول الإفريقية. كما أن احتكار الشركات الصينية للسوق قد يؤدي إلى الحد من الفرص الريادية للمبتكرين الأفارقة، وخنق نمو النظم البيئية التكنولوجية المحلية، ومن ثم الافتقار إلى المنافسة المحلية.

ومن ثم، فإنه يجدر بالدول الإفريقية أن تدعم بناء أنظمتها البيئية التكنولوجية، ومراكز الابتكار الخاصة بها على المدى الطويل. هذا إلى جانب الحرص على رعاية الشركات الناشئة المحلية، بما يمكنها من استمرار الحضور في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٤- تزايد مخاوف انتهاكات الأمن السيبراني للدول الإفريقية

مع توسّع البنية التحتية الرقمية الصينية في إفريقيا، يأتي خطر التعرّض للتهديدات السيبرانية، وانتهاكات البيانات؛ فقد واجهت العديد من الشركات الصينية، وخاصة هواوي و زد تي إي، اتهامات بالتورّط في التجسّس الإلكتروني، وتسهيل المراقبة الحكومية، من خلال آليات جمع البيانات، والتحكم فيها، الأمر الذي قد يعرض الحكومات الإفريقية لمخاطر النفوذ الأجنبي، ويقوض الحقوق الخصوصية للأفراد والحكومات.[٤٧] فتصدير الصين لمكونات البنية الأساسية الحيوية، من شأنه أن يُمكِّن التجسس العسكري والصناعي؛ حيث تشير العديد من التقارير إلى أن المعدات المصنوعة في الصين، مصممة بطريقة يمكن أن تسهل الهجمات السيبرانية.

كذلك تحتفظ الدول الإفريقية في الأغلب بسيطرة محلية محدودة على الأمن السيبراني؛ حيث تنفذ الشركات الصينية عادةً بروتوكولات الأمن السيبراني الخاصة بها، ممّا يترك الدول الإفريقية بإشراف وسيطرة محدودين، على كيفية حماية بنيتها التحتية الرقمية من الهجمات الإلكترونية.

هناك أيضًا مخاوف أمنية، من أن مشاركة الصين في بناء البنية التحتية للاتصالات قد تخلق نقاط ضعف للدول الإفريقية؛ فقد أشارت بعض الدول الغربية إلى مخاوف بشأن المخاطر الأمنية، التي يفرضها الموردون الصينيون، الذين قد يكون لديهم وصول خلفي إلى شبكات الاتصالات الحيوية؛ ففي عام ٢٠١٧م، اكتشف

أحد خبراء الكمبيوتر، أن الصين التي بنت شبكة الحوسبة الخاصة بالاتحاد الإفريقي، بنت أيضًا بابًا خلفيًّا، سمح لها بنقل البيانات من مقرّ الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، وإثيوبيا، إلى خوادم في الصين، كل ليلة نقلًا مستمرًّا، لمدة خمس سنوات، وهو الأمر الذي كُشِف عنه في مقال صدر في عام ٢٠١٨م لصحيفة لوموند الفرنسية، وقد نفته كلٌّ من الصين والاتحاد الإفريقي.[٤٨]

٥- تضخم النفوذ الجيوسياسي للصين في الدول الإفريقية

في حين أن استثمارات الصين في القطاع الرقمي في إفريقيا تجلب فوائد اقتصادية واضحة، إلّا أنّها لها تداعيات جيوسياسية كبيرة أيضًا؛ فمع بناء الصين لعلاقات رقمية وتكنولوجية مع الدول الإفريقية، فإنّها تعزّز نفوذها السياسي الشامل في المنطقة. وهذا يخلق بيئة، حيث يمكن للأولويات الإستراتيجية للصين في إفريقيا، أن تشكّل المشهد السياسي والاقتصادي للدول الإفريقية. وهو ما يؤدّي في النهاية إلى تقويض الاستقلال السياسي والسيادة في إفريقيا. فقد وقعت شركة كلاود ووك (Cloud walk) الصينية – على سبيل المثال – اتفاقية شراكة إستراتيجية مع زيمبابوي، لتسهيل التنفيذ المحلي الشامل لبرامج المراقبة. وفي المقابل، وافقت زيمبابوي على إرسال البيانات البيومترية للملايين من مواطنيها إلى الصين.[٤٩]

٦- التماهي مع السياسات الصينية والخضوع للمقايضة الإستراتيجية

ارتباطًا بتضخم النفوذ الجيوسياسي للصين في القارة الإفريقية، فإنّها قد تسعى إلى ممارسة الضغوط السياسية على دول القارة؛ حيث تركّز الصين على طرق التجارة الرقمية، والشراكات الاقتصادية القائمة على التكنولوجيا، مع هدفها الأوسع المتمثل في توسيع نطاق زعامتها العالمية في التكنولوجيا، والقوة الناعمة. وقد يتمثّل الأمر في الحصول على مصالح أخرى؛ حيث ترغب الصين في الوصول إلى المعادن، مثل: النحاس، والكوبالت، والليثيوم، في دول، مثل: بوتسوانا، وناميبيا، وزيمبابوي.[٥٠] فقد تحوّل جزء كبير من استثمارات مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا، إلى استخراج المعادن اللازمة، لتغذية الصناعات التكنولوجية العالية والخضراء في الصين، مثل: المركبات الكهربائية.[٥١]

كما قد يؤدّي الوجود المتزايد للصين في إفريقيا، مدفوعًا بالهيمنة التكنولوجية، إلى ممارسة الضغوط السياسية في مقابل الاستثمارات؛ فقد تجد الدول الإفريقية نفسها تحت ضغط للتحالف سياسيًّا مع الصين، في المنتديات الدولية (على سبيل المثال، الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية)، وبذلك المساس باستقلاليتها في القضايا الجيوسياسية الرئيسة، الأمر الذي قد يؤثر في علاقات إفريقيا مع القوى العالمية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالحوكمة، ومواءمة السياسات.

ومن ثم، ستحتاج الدول الإفريقية إلى التنقل في العلاقة المعقدة، بين الصين والقوى الغربية، خاصة وأن الدول الغربية، مثل: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، أعربت عن مخاوفها بشأن تأثير شركات الاتصالات الصينية العملاقة، مثل هواوي و ZTE. ونتيجة لهذا، فقد تواجه الحكومات الإفريقية ضغوطًا جيوسياسية من القوى المتنافسة، ولكل منها توقعاتها الخاصة، فيما يتعلق بالسياسة الرقمية والخيارات التكنولوجية في إفريقيا.[٥٢]

٧- فرض النموذج الصيني للحوكمة الرقمية

وفي الأمد البعيد، تسعى بكين إلى إرساء المعايير والقواعد الرقمية الصينية وتعزيزها. وتعمل الشراكات البحثية وفرص التدريب، على تعريض عدد متزايد من الطلاب للتكنولوجيا الصينية، وتتوقع الحكومة الصينية أن تعكس تطبيقات الهاتف المحمول، والشركات الناشئة في إفريقيا بأسلوب متزايد، المبادئ التكنولوجية والأيديولوجية لبكين.[٥٣] ويشمل ذلك تفسير الصين لحقوق الإنسان، وخصوصية البيانات، وحرية التعبير. وكذلك فقد تستخدم الصين الشراكات التكنولوجية في إكسابها المزيد من النفوذ، في مختلف المنتديات الدولية والهيئات التنظيمية، حيث تُناقَش قضايا، مثل: حوكمة البيانات، ومعايير الأمن السيبراني، والتجارة الرقمية.

ومع اعتماد الحكومات الإفريقية اعتمادًا متزايدًا على التكنولوجيا الصينية، والدعم المالي، فقد تجد صعوبة في متابعة سياسات التكنولوجيا المستقلة، والأطر التنظيمية. وقد يوجّه نفوذ الصين أو يشكّل سياسات الدول الإفريقية المتعلقة بحوكمة الإنترنت، ومعايير الأمن السيبراني، وإدارة البيانات، ممَّا قد يحدّ من قدرتها على التصرف لصالحها، ويدفعها إلى التوافق مع النماذج الصينية للحوكمة الرقمية، أكثر من المعايير الدولية، أو الأولويات الإفريقية. ويمكن أن يؤثر هذا التحول في حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات في القارة، والتي تعاني بالفعل مناخ حرية التعبير الهش، والأنظمة غير الديمقراطية.[٥٤]

٨- الآثار الاجتماعية والثقافية

في حين أن الوجود التكنولوجي للصين في إفريقيا يجلب فوائد اقتصادية، إلَّا أنَّ هناك مخاوف بشأن التأثير الثقافي والاجتماعي للهيمنة الصينية المتزايدة. وتشير الأدبيات إشارة خاصة إلى بُعدين مهمَّين وهما:

- الخضوع لتأثيرات النموذج الثقافي الصيني: فيمكن أن يؤدي تدفّق التكنولوجيا والإعلام والمحتوى الصيني إلى الأسواق الإفريقية إلى انتشار المعايير والقيم الثقافية الصينية، ممّا قد يطغى على الثقافات والتقاليد الإفريقية المحلية.

- إثارة قضايا القوى العاملة: يزعم المنتقدون أن الشركات الصينية العاملة في إفريقيا غالبًا ما تجلب قوتها العاملة الخاصة لإدارة العمليات، ممّا يحدّ من خلق فرص العمل المحلية في بعض القطاعات. وقد يؤدي هذا إلى نقص نقل المهارات وفرص العمل طويلة الأجل للأفارقة.

٩- الوقوع في فخ الديون (Debt Trap Diplomacy)

في حين وسَّعت الصين -كجزء من «إستراتيجيتها العالمية» (Going Global Strategy)- مساعداتها الإنمائية إلى الدول الإفريقية، وباعتبارها أكبر مُقرض من دولة إلى دولة في العالم، فقد أصبحت أكبر مُورِّد للتمويل البنيوي، وثاني أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إفريقيا. إلّا أنّ تلك الإستراتيجية أثارت المخاوف من أن يؤدي توسّع الاستثمارات التكنولوجية الصينية، والتي غالبًا ما تكون مرتبطة بقروض كبيرة، أو ترتيبات مالية، إلى سيناريو تصبح فيه الدول الإفريقية مثقلة بالديون للصين. وإذا فشلت الدول في الوفاء بالتزاماتها بالسداد، فقد تكتسب الصين السيطرة على البنية الأساسية الحيوية، بما في ذلك الشبكات الرقمية والاتصالات. ومن ثم، فقد حذَّر العديد من الباحثين الدول الإفريقية من الوقوع في فخ الديون، باعتبارها حيلة نحو الاستعمار الجديد، وانقراض الموارد في إفريقيا. إلّا أنّه على الجانب الآخر، أكدت العديد من الدراسات الأخرى أهمية مثل هذه الاستثمارات، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعدم وجود فخ ديون لاستثمارات البنية التحتية الصينية في إفريقيا.[٥٥] بل أثبتت إحدى الدراسات الأخرى، أن الصين قدّمت نفسها بالفعل على أنّها خبيرة في «تخفيف أعباء الديون»، بدلًا من «فخ الديون».[٥٦]

وختامًا، يمكن القول: إن صعود الهيمنة التكنولوجية الصينية في إفريقيا كان له تأثير تحويلي في المشهد الرقمي للقارة الإفريقية؛ فقد خلق فرصًا هائلة للنمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، والشمول المالي، وتنمية المهارات. وعلى الرغم من التحديات التي يفرضها، سواء على المدى القصير أو البعيد، إلَّا أنّ دول القارة قد اختارت صعود الهيمنة التكنولوجية الصينية، في مقابل نفوذ أقل للقوى الغربية الأخرى. إلَّا أنَّه يتوجّب على دول القارة، أن تتخذ خطوات جادة نحو تطوير الإستراتيجيات، التي توازن بين المزايا التي تطرحها الاستثمارات التكنولوجية الصينية، والحاجة إلى ضمان الاستقلال والأمن التكنولوجي، وتعزيز الابتكار المحلي. وقد يتحقّق ذلك بتعزيز الأطر التنظيمية، وبروتوكولات الأمن السيبراني، والتنويع المحسوب للشراكات التكنولوجية، بما يُمكن الدول الإفريقية من تحقيق أقصى قدر من الفوائد، مع التخفيف من مخاطر الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الصينية.

الهوامش والإحالات

(1) Deloitte Insights, "Tech Trends 2024: Africa POV," *Deloitte*, accessed November 12, 2024, https://www.deloitte.com/za/en/Industries/tmt/research/tech-trends.html.

(2) YU Haoyuan, "China-Africa Collaboration for a Shared Future," *Science and Technology Daily*, September 9, 2024, https://www.stdaily.com/web/English/2024-09/09/content_226570.html.

(3) Xuewu Gu, et al., *China's Engagement in Africa: Activities, Effects and Trends* (Bonn: Center for Global Studies, University of Bonn, 2022), 31, https://www.cgs-bonn.de/cms/wp-content/uploads/2022/07/CGS-China_Africa_Study-2022.pdf.

(4) "China's ICT Engagement in Africa: A Comparative Analysis," *The Yale Review of International Studies*, 11, 2021, https://yris.yira.org/essays/chinas-ict-engagement-in-africa-a-comparative-analysis/.

(5) Stephanie Arnold, "African agency in ICT infrastructure provider choice: Navigating access to foreign finance and technology," *Telecommunications Policy*, 48: 5, 2024, 7.

(6) Bianca Wright, "Made in China: Africa's ICT infrastructure backbone," *Chief Information Officer*, March 22, 2020, https://www.cio.com/article/193170/made-in-china-africas-ict-infrastructure-backbone.html.

(7) Xuanmin Li and Zhang Yiyi, "FOCAC Summit to Unfold a New Chapter of China-Africa Digital, Tech Cooperation," *Global Times*, August 30, 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202408/1318925.shtml.

(8) Valerio Fabbri, "The Great Leap of China's Tech Companies in Africa." *Geopolitica.info*, August 9, 2023. https://www.geopolitica.info/great-leap-china-tech-africa/.

(9) Fabbri, "The Great Leap of China's Tech Companies in Africa".

(10) Maria, *China's Digital Silk Road: Outlines and Implications for Europe* (Tallinn: International Centre for Defence and Security, 2024), 1, https://icds.ee/wp-content/uploads/dlm_uploads/2024/02/ICDS_Brief_China%C2%B4s_Digital_Silk_Road_Maria_February_2024.pdf.

(11) Jana de Kluiver, "Africa has much to gain from a more contained BRI," *Institute for Security Studies*, July 24, 2024, https://issafrica.org/iss-today/africa-has-much-to-gain-from-a-more-contained-bri.

(12) Maria, *China's Digital Silk Road: Outlines and Implications for Europe*, 1.

(13) "5 key Chinese ‹Belt and Road› projects underway in Africa," *Voice of America*, September 1, 2024, https://www.voanews.com/a/key-chinese-belt-and-road-projects-underway-in-africa/7767507.html.

(14) Kluiver, "Africa has much to gain from a more contained BRI".

(15) Veneranda Langa, "Rise of Chinese Surveillance Tech in Africa: Development or Espionage?," *The Africa Report*, July 11, 2024. https://www.theafricareport.com/354469/rise-of-chinese-surveillance-tech-in-africa-development-or-espionage/.

(16) Fatma Bendhaou, "Burkina Faso: Lancement du projet "SMART Burkina" pour lutter contre l›insécurité et la criminalité - Financé par un prêt chinois," *Anadolu Agency*, July 8, 2021, https://www.aa.com.tr/fr/afrique/burkina-faso-lancement-du-projet-smart-burkina-pour-lutter-contrelins%C3%A9curit%C3%A9-et-la-criminalit%C3%A9/2298255.

(17) Dennis Munene, "Chinese Solar Industry Boosts Green Energy Development in Africa," *Global Times*, July 29, 2024. https://www.globaltimes.cn/page/202407/1316975.shtml.

(18) Joe Cash and Duncan Miriri, "China to Pitch Green Tech Exports to African Leaders as Western Curbs Loom," *Reuters*, September 2, 2024. https://www.reuters.com/markets/china-pitch-green-tech-exports-african-leaders-western-curbs-loom-2024-09-01/.

(19) "How China Invests in Africa's Solar Sector," *Solar Financed*, March 1, 2021, https://solarfinanced.africa/how-china-invests-in-africas-solar-sector/.

(20) Fabbri, “The Great Leap of China’s Tech Companies in Africa.”

(21) Eromnet Inc., ”Chinese Payment Methods are taking Africa by Storm,” *Linked In*, June 8, 2023, https://www.linkedin.com/pulse/chinese-payment-methods-taking-africa-storm-eromnet/.

(22) Aaron Nicholas, “The Big Picture China’s Fintech Footprint in Africa,” *The wire China*, May 12, 2024, https://www.thewirechina.com/2024/05/12/chinas-fintech-footprint-in-africa-african-fintech-investments-opay/.

(23) Nicholas, “The Big Picture China’s Fintech Footprint in Africa”.

(24) Fabbri, “The Great Leap of China’s Tech Companies in Africa.”

(25) Rahul Karan Reddy, “Digital Silk Road: Beijing›s Digital Footprint and its Political Implications,” *ORCA China and Asia*, February 8, 2023, https://www.orcasia.org/digital-silk-road.

(26) Wright, «Made in China: Africa’s ICT infrastructure backbone”.

(27) Nancy Lohalo, “The Digital Silk Road: A Path to Africa-China Win-Win Cooperation,” *Africa-China Center for Policy & Advisory*, June 22, 2023, https://africachinacentre.org/wp-content/uploads/2023/06/ACCPA_Article_Digital_Silk_Road.pdf.

(28) Fabbri, “The Great Leap of China’s Tech Companies in Africa.”

(29) “Huawei to Train Additional 150,000 people in Sub-Saharan Africa by 2027,” *PR News Wire*, July 4, 2024, https://www.prnewswire.com/news-releases/huawei-to-train-additional-150-000-people-in-sub-saharan-africa-by-2027--302189415.html.

(30) Reddy, “Digital Silk Road: Beijing’s Digital Footprint and its Political Implications”.

(31) Motolani Agbebi, “China’s Digital Silk Road and Africa’s Technological Future,” *Council on Foreign Relations*, February 1, 2022, 9-10, https://www.cfr.org/sites/default/files/pdf/Chinas%20Digital%20Silk%20Road%20and%20Africas%20Technological%20Future_FINAL.pdf.

(32) Stephanie Arnold, “Africa needs China for its digital development – but at what price?,” *The Conversation*, February 27, 2024, https://theconversation.com/africa-needs-china-for-its-digital-development-but-at-what-price-222905.

(33) Nicholas, “The Big Picture China’s Fintech Footprint in Africa”.

(34) Landry Signé, “Transforming the financial services sector in Africa with 4IR technologies,” *Brookings*, November 22, 2024, https://www.brookings.edu/articles/transforming-the-financial-services-sector-in-africa-with-4ir-technologies/.

(35) Agbebi, “China’s Digital Silk Road and Africa’s Technological Future,” 8.

(36) Li and Zhang, “FOCAC Summit to Unfold a New Chapter of China-Africa Digital, Tech Cooperation”.

(37) Evans Ongwae, “How Huawei ICT Academy keeps moulding tech experts in Kenya,” *Nation*, March 15, 2024, https://nation.africa/kenya/brand-book/how-huawei-ict-academy-keeps-moulding-tech-experts-in-kenya-4565314#google_vignette.

(38) Vaughan O’Grady, “Huawei pursues ICT education initiatives in three African countries,” *Developing Telecoms*, April 11, 2024, https://developingtelecoms.com/telecom-business/vendor-news/16550-huawei-pursues-ict-education-initiatives-in-three-african-countries.html.

(39) Agbebi, “China’s Digital Silk Road and Africa’s Technological Future,” 8.

(40) Maria, *China’s Digital Silk Road: Outlines and Implications for Europe*, 1-2.

(41) Folashadé Soulé, *Special Report: Negotiating Africa’s Digital Partnerships amid Geopolitical Competition* (Waterloo:

Center for International Governance Innovation, 2024), 4, https://www.cigionline.org/static/documents/Soule_Special_Report__AQF0kcU.pdf.

(42) Tyler Venske, "Navigating Digital Sovereignty in Africa: A Review of Key Challenges and Constraints," *The Africa Governance Papers*, 1: 4, 2023, https://africachinareporting.com/navigating-digital-sovereignty-in-africaa-review-of-key-challenges-and-constraints/.

(43) Clara Browne-Amorim, "Africa data centres: dynamics of demand,", *Uxolo*, August 12, 2024, https://www.uxolo.com/articles/7260/africa-data-centres-dynamics-of-demand.

(44) Fabbri, "The Great Leap of China's Tech Companies in Africa."

(45) Reddy, "Digital Silk Road: Beijing›s Digital Footprint and its Political Implications".

(46) Arnold, "Africa needs China for its digital development – but at what price?".

(47) Ehl David, "Africa Embraces Huawei Tech Despite Security Concerns," *DW*, February 8, 2022. https://www.dw.com/en/africa-embraces-huawei-technology-despite-security-concerns/a-60665700.

(48) Mailyn Fidler, "African Union Bugged by China: Cyber Espionage as Evidence of Strategic Shifts," *Council on Foreign Relations*, March 7, 2018. https://www.cfr.org/blog/african-union-bugged-china-cyber-espionage-evidence-strategic-shifts.

(49) Evan Williams, "China's Digital Silk Road Taking Its Shot at the Global Stage," *East Asia Forum*, May 9, 2024. https://eastasiaforum.org/2024/05/09/chinas-digital-silk-road-taking-its-shot-at-the-global-stage/.

(50) Joe Cash and Duncan Miriri, "China to Pitch Green Tech Exports to African Leaders as Western Curbs Loom," *Reuters*, September 2, 2024. https://www.reuters.com/markets/china-pitch-green-tech-exports-african-leaders-western-curbs-loom-2024-09-01/.

(51) "5 key Chinese ‹Belt and Road› projects underway in Africa," *Voice of America*, September 1, 2024, https://www.voanews.com/a/key-chinese-belt-and-road-projects-underway-in-africa/7767507.html.

(52) Chiponda Chimbelu, "China leads investments in African tech infrastructure," *DW*, March 5, 2019, https://www.dw.com/en/investing-in-africas-tech-infrastructure-has-china-won-already/a-48540426.

(53) Arnold, "Africa needs China for its digital development – but at what price?".

(54) Fabbri, "The Great Leap of China's Tech Companies in Africa."

(55) Hong Bo, et al., "China's infrastructure investments in Africa: An imperative for attaining sustainable development goals or a debt-trap?," *The British Accounting Review*, 101472, 2024, 1, https://doi.org/10.1016/j.bar.2024.101472.

(56) Gu, et al., *China's Engagement in Africa: Activities*, Effects and Trends, 2-3.

تقارير

السنغال والتشريعيات المبكرة عام ٢٠٢٤م وتحديات اجتياز المرحلة

د. هارون باه، باحث في الشؤون الإفريقية، زيغنشور.

تأتي الانتخابات النيابية في وقت ترتسم فيه ملامح عهد جديد وطنيًّا إلى جانب تحوّلات مشهودة قاريًّا ودوليًّا، من حيث طبيعة حكام المرحلة الراهنة والتحالفات الدولية وسرعة وتيرة حراك المجتمع المدني وارتفاع نسبة ديمغرافية الشبيبة ومتطلباتها المتنامية وتجاذبات جيوسياسية بالجوار، علاوة على ضغط الأزمة الاقتصادية والاجتماعية على السنغاليين، التي تجد تعبيرها في غلاء الأسعار وانتشار البطالة وقوافل الهجرة المتلاحقة بموازاة آمال تتجدد بسبب اكتشاف موارد جديدة من النفط والغاز، مستدعية آفاقًا اقتصادية واعدة وخطابًا إصلاحيًّا مفعمًا بالأمل، مع مسيس الحاجة إلى استقرار المؤسسات السياسية وتكاملها.

بعد وصول الائتلاف الحاكم إلى الرئاسة بقيادة حزب «الوطنيون الأفارقة في السنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة/ بَاسْتِيف»، وفوز مرشحهم بشير جوماي فاي مارس الماضي ٢٠٢٤م، وسعيًا منه إلى الإيذان بدخول مرحلة جديدة ووفاء بوعوده الانتخابية، إلَّا أنّ آلياتها الإصلاحية مؤسساتيًّا وتنظيميًّا تخلفت، بسبب رفض مشروع قانون إلغاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للجماعات المحلية، ما دفع بساكن القصر إلى التعجيل بحلّ برلمان الولاية التشريعية ١٤ بحجة أن الأغلبية التمثيلية من معسكر الرئيس المنتهية مأموريته الرئاسية تقف في وجه الحكومة المنتخبة وتعرقل مشروع الإصلاح، في وقت بدت فيه بوادر أزمة سياسية كانت ستنتهي إلى نفق مسدود بسبب الشروع في تقديم ملتمس رقابة من الفريق النيابي لحزب ماكي صال لحجب الثقة عن الحكومة، وقد أصدر الرئيس تبعًا مرسومًا ينهي مهام رئاسة المؤسستين الجمهوريتين الاستشاريتين.

وأُعلِن أخيرًا عن حل البرلمان بخطاب رئاسي موجه إلى الشعب ١٢ سبتمبر وتحديد تاريخ الاقتراع النيابي المبكر وتوالت إجراءاته،[١] فصدر مرسوم ينصّ على عدد المقاعد البرلمانية في كل إقليم، و١٥ مقعدًا للجالية السنغالية بالخارج، وخلال هذه المُدَّة كما تفيد المَادة ٨٧ ف ٤ من الدستور لا

يجتمع أعضاء البرلمان المنحل، ولا تنتهي ولاية النائب حتى ينتخب الممثلون الجدد، ونتساءل هنا هل سيشكّل هذا البرلمان قطيعة أم استمرارية؟

كلّفت الانتخابات خزينة الدولة أحد عشر مليار فرنك، واستغرقت مدة استدعاء الناخبين إلى يوم الاقتراع ٦٥ يومًا، ونال الإشراف على التسيير الانتخابي استحسانًا عريضًا،[٢] وشمل الإدارة العامة للانتخابات ولجنة الانتخابات الوطنية المستقلة ونُظر إلى وزير الداخلية باعتباره محايدًا، ولم تكن مسألة الشفافية محل تشكيك فضلًا عن تسجيل تزوير، وغاب النقاش الدائم حول مصداقية السجل الانتخابي، ولذا ثمّة تقدم ملموس في كيفية تمكين المواطن من اختيار قياداته، على أن الديمقراطية الإفريقية ما زالت تستعين ببعثات المراقبة الأجنبية بسبب انعدام الثقة بين الطبقة السياسية، وإن غلب على أجواء خوض التشريعيات الاطمئنان على سير الإجراءات التنظيمية، ممّا ظهر في افتقاد الطعون المقدمة إلى الجهات المختصة.

وللتذكير لم تلجأ الإدارة الانتخابية في هذه المرة إلى اعتماد قانون التصفية/ الرعاية لضيق الوقت الفاصل عن موعد التصويت إحدى الأسباب وراء كثرة اللوائح المتنافسة، ما يعني أهمية هذا الإجراء الذي دخل حيز التنفيذ مع رئاسيات ٢٠١٩.

وكانت معركة استعادة البرلمان أول خطوة لتثبيت النصر الرئاسي بتحييد «قطاع طرق المشروع» من أجل تنزيل رؤية ٢٠٥٠ أجندة وطنية للتحولات، وكذا ميثاق الحكم الرشيد PBG الذي وقع عليه ١٣ مرشحًا لرئاسيات ٢٠٢٤، من بينهم الحزب الحاكم والذي يتأسس على مخرجات المؤتمرات الوطنية ٢٠٠٩م.

تكشف رؤية باستيف «السنغال ٢٠٥٠ أجندة وطنية للتحولات « من أجل مجتمع ذات سيادة وعدالة ورفاهية (المشروع) عن أمل القيادة الجديدة في البقاء على رأس الحكم على الأقل مدة ربع قرن من الزمان، وتعادل الحقبة الليبرالية برئاستَيْ عبدالله وَاد ـ ماكي صال، ولذا فالحلم الباستيفي معقول، لكن ينبغي كذلك أن يوضع في الحسبان أن التحولات الاجتماعية والسياسية داخليًّا وخارجيًّا أسرع ممّا كانت عليه في العقود الماضية بحكم العولمة والاعتماد المتبادل وتأثير وسائل الإعلام المصنّفة سلطة رابعة.

أولًا: العمل النيابي الوطني

عرفت الساحة الانتخابية نيابيات منذ عهد الاستعمار واستمر الحال على ذلك بعد الاستقلال ولم تتخلف ولو لمرة، حتى وصل النزال هذه الدورة للولاية البرلمانية ١٥ بعد إجهاض سابقتها إثر سنتين من انطلاقها

(الولاية التشريعية ٥ سنوات)، ولم يخرج البرلمان عن كونه ظِلَّ الحكومة يسير على إيقاعها، وفي الفضاء البرلماني متسع للتعبير عن الآراء والقناعات ـ ما دامت لصالح الشعب حسب وجهة نظر الممثل ـ بكل حرية، إذ يضمن الدستور (المادة ٦١ الفقرة الثانية) للنائب أنه: لا يجوز ملاحقة أي عضو من أعضاء الجمعية الوطنية أو إصدار مذكرة اعتقال في حقه أو إيقافه أو حبسه أو محاكمته بسبب الآراء التي يعبر عنها أو الصوت الذي يدلي به في أثناء ممارسة وظائفه.

وشارك في تشريعيات٢٠١٧/ ٤٧ لائحة وفي ٢٠٢٢ / ٨ قوائم، وتتنافس في هذه الجولة ٤١ لائحة على الاستحقاق النيابي، وصلت فيها نسبة المشاركة ٤٩,٥١ ٪،[٣] ويبرر ارتفاع عدد القوائم المتنافسة غياب التصفية السياسية التي أكدت جدوائيتها إذ لم تحصل كثير من اللوائح ولو على نائب واحد، ومن أبرز المتنافسين على المقاعد التمثيلية:

- حزب باستيف «الوطنيون» برئاسة عثمان سونكو الذي يشغل حاليًّا منصب الوزير الأول منذ فوز الحزب في الانتخابات الرئاسية الماضية، والذي يمكن وصفه في هذه الفترة من التاريخ السياسي الوطني بأنه «سيِّد الانتخابات» و«صانع الحكام» أو «السلطان الأكبر».
- تحالف Takku Wallu Senegal الذي يترأسه الرئيس السابق ماكي صال مدعومًا بكريم واد الابن.
- تحالف Jam ak Njariñ بقيادة رئيس الوزراء الأسبق آمد باه.
- تحالف Sam Sa Kaddù بزعامة بارتليمي جاس عمدة داكار.
- تحالف Andou Nawle برئاسة ماغيت سين وهو موظف سام، ومكونات حزبية أخرى سبق لزعاماتها أن تقلدت مناصب في الحكومات السابقة.

كما لوحظ في الاقتراع حضور لوائح من فئات مهنية معينة، تعنى بالقطاع الخاص كالنقل والصناعات التقليدية أو بقضايا خاصة كحماية المواطن من الابتزاز البنكي أو الاهتمام بهموم القرى والأرياف وغيرها، مَنت نفسها المشاركة في صناعة القرار، ويبدو أحيانًا لمتابع الحملات الانتخابية والمهرجانات الدعائية أن عددًا من المترشحين خرجوا عن حدود اختصاصهم ومجالهم إلى مهام منوطة بالسلطة التنفيذية، متجاهلين دور النائب ومسؤوليته.

غير أن جبهة المعارضة على كثرتها لم تكن موحدة بما فيه الكفاية، سواء منها من كانوا فرادى أو جماعات في مقابل دينامية حزب باستيف وبناء اختيار التمثيل على قواعد التوافق الحزبي وحسن الإدارة التي تجلت في الحملات الانتخابية.

ولم يخل المشهد الانتخابي من العنف على الرغم من الدعوات المستمرة لنبذ أشكاله كافة، بدءًا بخطاب الرئيس بشير جوماي فاي قبل وفي أثناء الانتخابات، ومع ذلك وقعت اشتباكات واعتداءات ضد شخصيات ومقارّ سياسية وإن لم تستفحل فيما بعد.

ثانيًا: البرامج السياسية

أتى المرشحون على غالبية الهموم التي تشغل بال المواطن وتحظى بالأولوية، ويمكن أن تصنف إلى صنفين بعضها قديم ويتركز الخطاب هنا على دور البرلمان المرتقب في تلبية المطالب الأساسية للشعب عبر الوسائل المتاحة له، والآخر متجدد ويمكن رصد اللهجة الخشنة تجاه «المهاجرين» من قبل حامل الشعار: من أجل سنغالٍ للسنغاليين أشبه بنسخة إفريقية من تيار اليمين المتطرف، والذي كان بمنزلة صدمة لدى شريحة واسعة من الشعب، ممّا اضطر الزعيم سونكو إلى الرد على أطروحته واصفًا إياها بالخطيرة.

ومع ذلك يلاحظ غياب جملة من المسائل الجوهرية في الأجندة النيابية، منها: قضايا التغير المناخي في الوقت الذي تشارك داكار في قمة COP 29 المناخية بباكو أذربيجان نوفمبر ٢٠٢٤م إضافة إلى البحث العلمي ومتعلقاته وصولًا إلى الذكاء الاصطناعي.

وشكّل وعد تجريم المثلية ورقة رابحة في سوق الانتخابات، ذلك أن البرلمان ساحة لصراع القيم ومطارحات المجتمع، ويرفض الأفارقة أي تطبيع مع سلوك المثلية المضاد للطبيعة الذي تسعى دول غربية إلى فرضه على أبناء القارة، ومن بوادره تقوية الجندر في السياسات العمومية.

اهتم الخطاب الباستيفي الفائز بالرئاسيات بنسبة تزيد على ٥٤٪ من الكتلة الناخبة أيام الحملات بمضامين الخطة التنموية لـ ٢٠٥٠، وهي بمنزلة عقد مع الشعب ومن بين محاورها:

تعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومحاربة الفساد بمجموعة من الإجراءات والإصلاحات القانونية والقضائية، وبتفعيل دور البرلمان بصورة عامة وتأكيد استقلاليته وحضوره كمؤسسة جمهورية في إدارة الشأن العمومي.

ويرى الحزب أنه من العدالة إلغاء قانون العفو الذي صدر في أخريات أيام عهد الرئيس السابق حتى تتسنى ملاحقة بعض رموز النظام الماضي بمن فيهم ماكي صال وإنشاء محكمة العدل العليا لذلك، استنادا إلى المادة ١٠١ من الدستور مصداقًا للوعود الانتخابية سواء الرئاسية أو التشريعية، ومن المؤكد أن محاكمة سلف جوماي فاي سيُعيد البلاد إلى المعارك السياسية والقضائية الضارية.

تجدر الإشارة إلى أن الحملة على الفساد لم تنطلق أول الأمر مع حزب باستيف بل سبقتها مبادرات في هذا الصدد، نذكر هنا شعار حزب واد الداعي إلى «التغيير Sopi » وتأكيده في أثناء حفل التنصيب ٢٠٠٠ على أنه لا وجود لسِّرٍ ولا بدّ من العمل ثم العمل ثم العمل دومًا، وسياسات خلَفِه صَالْ خصوصًا في عهْدَته الأولى(٢٠١٢ ـ ٢٠١٩م) بملاحقة وتعقّب المفسدين، ومع ذلك لم يُحاسب مسؤولون محسوبون على النظام، إمّا بسبب قوانين تُراوح مكانها أو تصطدم بالتأويل القانوني، أي أنّ كلًّا يفسرها من زاويته أو فساد من ينتظر منه الإصلاح أو الكيل بمكيالين، وهو ما يعني أن على الرئيس الخامس وحكومته تخطي تلك العقبات وإلا فسوف تظل الدولة تدور في الحلقة نفسها.

وفي جميع الأحوال لم يعد المزاج الإفريقي يسمح بالفساد المكشوف، وتتوالى إجراءات محاصرة تلك الممارسات، وشهدت داكار إنشاء محكمة لمكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية (PJF) خلفا لمحكمة مكافحة الإثراء غير المشروع، ومن هنا تأتي أهمية تعزيز دور البرلمان الرقابي بتزويد النواب بآليات وأجهزة رقابية تمكّنهم من تطبيق المقتضيات الدستورية المتعلقة بمجال اختصاصهم، ومن المتوقع إصلاح نيابي على مستوى النظام الداخلي وتعزيز قدرات ممثلي الشعب على أداء مهامهم بفرق مساعدة من تخصصات متباينة.

لكن هناك ثغرات قائمة في بعض النصوص القانونية تستدعي العمل على تجانسها تتعلق ببعض الجزئيات، فمن جهة في الوقت الذي يجب على الرئيس التصريح علنًا بممتلكاته والتبليغ عنها ليس الأمر كذلك لرئيس الوزراء في إفادة العموم بها، ثم تحديد من هو زعيم المعارضة علمًا أنه كان محل نقاش، وكذا تمكين النائب من وسائل ممارسة الرقابة على العمل الحكومي، وهي مسائل ذات أهمية في إدارة الدولة.

ثالثًا: قراءة نتائج تشريعيات ٢٠٢٤

صدرت النتائج الرسمية من قبل المجلس الدستوري[٤] بعد عشرة أيام من الاقتراع، واتّضحت الخريطة البرلمانية أمام كل الطبقة السياسية، فقد استولى حزب باستيف على ١٣٠ مقعدًا من بين ١٦٥، تاريخيًّا لم يكن فوز حزب «الوطنيون» بالاقتراع النيابي خارجًا عن المألوف فهو ما جرت به العادة منذ بدء التناوب على السلطة عام ٢٠٠٠م، ما يعني أن اكتساح البرلمان من قبل باستيف ليس بدعًا في السياسة.[٥]

فبعد وصول حزب PDS بقيادة عبدالله واد الليبرالي للحكم مع أول تناوب أجريت انتخابات نيابية مبكرة ٢٠٠١م فاز بها الائتلاف الحاكم، وأمضى وَادَّ عهدتين رئاسيتين، ولدى مقدم الرئيس ماكي صال للسلطة حُلَّ البرلمان ونُظِّمت انتخابات، حاذيًا حذو سلفه ومتنافسًا على المقاعد البرلمانية بالسنة نفسها ٢٠١٢م فاز فيها بالأغلبية، ما يعني أن ذلك صار عرفًا نيابيًّا بعد التحول الديمقراطي منذ عام ٢٠٠٠م، والقاسم المشترك بين التشريعيات السنغالية أنّها تأتي بعد الرئاسيات والفائز فيها الحزب/ الائتلاف الرئاسي.

تؤكد النتائج الشرعية السياسية الباستيفية بالحصول على: ١٣٠ مقعدًا من ١٦٥، متبوعًا بالتحالف الذي يتزعمه ماكي صال بـ ١٦ مقعدًا مناصفة بين لائحتي الأغلبية والنسبية وبفارق كبير مع حزب سونكو، وحَلَّ ائتلاف آمد باه في المرتبة الثالثة بسبعة نواب والرابع تحالف العمدة بارتيليمي جاس بثلاثة مقاعد والخامس Andou Nawle بنائبين، وتوزع الباقي على سبع قوائم لكلٍّ نائب واحد، أي أن ٢٩ لائحة لم تظفر بأي مقعد.

وللتذكير لم تتأخر تهنئة المعارضة لمنافسها حزب الوطنيون قبل مرور اليوم وهو أمر يحمد لها، ولعلّ أول من وصلت تبريكاته إلى الحزب الفائز وإلى عموم السنغاليين بوجان غاي،[٦] ثم تتابعت التهاني

من المعسكر الخاسر كما هو الحال مع الرئيس ماكي صال وآمد باه وقيادات سياسية أخرى، مشيدين بتقدم الديمقراطية السنغالية، وقام الإعلام كعادته بدور بارز في مواكبة مسلسل الاقتراع لحظة بلحظة وتعزيز الشفافية وأخيرًا تكريس الاختيار الشعبي والحفاظ على المكتسبات الديمقراطية منذ التحوّل الديمقراطي.

كما يعبر الفوز عن رغبة حقيقية في التغيير والقطيعة، لكن لا ينبغي أن يغيب عن البال أن نتائج الصناديق هي التي رسمت غالبًا المشهد السياسي ورغم ذلك لم تَفِ الحكومات السابقة بوعودها سيّما مع تقادم الزمان السياسي، وهنا ينبغي البحث عن أسباب الفشل خارج التحكم في الجهاز الحكومي ذاته.

ثم دقّ آخر مسمار في نعش الأحزاب السياسية لما بعد الاستقلال، اشتراكية وليبرالية ويسارية، فقد كانت الأصوات المعبر عنها في شهرَيْ مارس ونوفمبر ٢٠٢٤م هي التي أهالت التراب على من بقي حيًّا من جيل الستينيات الذي ظل يصارع الشيخوخة مع كل دورة رئاسية، والحديث هنا ليس عن إزاحة القيادات فحسب وإنما تحَلُّل الكيانات السياسية نفسها لفقدان أطر إدارية شفافة وزعامة قوية وآليات تنظيمية حقيقية، تضمن استمرار الفعل الحزبي وكذا تطوره الطبيعي في الفضاء العام علمًا أن صبر الفاعل الحزبي اليوم قليل مقارنة بما كان عليه في الماضي.

وتشكّل تجربة باستيف بالولايتين البرلمانيتين ١٣ و١٤ منذ ٢٠١٧م ثم ٢٠٢٢م أساسًا للبناء عليها للتعاطي مع الشأن النيابي بتكريس نهج القطيعة ورسم البديل، وبهذا يدخل أعضاء الحزب ولايتهم الثالثة بالمؤسسة النيابية، ولعلّ هذا ما يفسر اجتماع نواب حزب مؤَلِف «الحلول» قبل افتتاح الجمعية الوطنية لوضع معالم العمل النيابي الذي ينحصر في العمل والتغيير، وفي جميع الأحوال اجتاز حزب سونكو عتبة التصويت على أغلبية الثلثين أو ثلاثة أخماس المسطرة في المواد (٧٣ و ١٠١ و١٠٣) فضلًا عن الأغلبية المطلقة، في زمن لن يكون بمقدور المعارضة تشكيل أكثر من فريق برلماني الذي يتطلب ١٧ نائبًا.[٧]

رابعًا: قضايا مصيرية في مسيرة الحزب

أ) ـ الأفق الباستيفي

إن صمود ثنائية جوماي ـ سونكو من عوادي الفرقة من الأهمية بمكان على مستقبل البلاد، ولذا رأى بعض المحللين أن الأنسب لرئيس حزب باستيف الاستقالة من منصب رئاسة الوزراء تفاديًا لوقوع خلاف بين زعامتي السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الوزراء) والقبول بمنصب رئاسة البرلمان، كي تتوافق شخصيته وثقله السياسي والجماهيري مع تراتبية المؤسسة النيابية ثاني مؤسسة جمهورية بعد الرئاسة، ثم هي انتخاب من الشعب بينما الوزارة الأولى تعيين من الرئيس ما يجعله مستقلًّا تمامًا عن مؤسسة

الرئاسة، وأخيرًا اختار سيد الانتخابات البقاء في السلطة التنفيذية ممّا يعني الرغبة في تمكين المشروع من الوقوف على قدميه والانطلاق من غير تأخر، وثقة في صاحبه نظرًا للآمال العريضة المعلقة على قادة العهد الجديد، ويبقى طوق النجاة في أمرين:

- الالتزام بالعمل المؤسساتي كل في حدود صلاحياته وفي دائرة اختصاصه.
- تنازل جوماي عن التطلّع لولاية ثانية ممهدًا الطريق أمام الزعيم الفعلي للجلوس على كرسي الرئاسة، والذي يظهر أن رئيس الجمهورية على استعداد لذلك، مع أن المواجهة بين الشخصيتين تظل مستبعدة إلَّا أنّها تبقى أمرًا واردًا، قد لا يرتبط السبب بذواتهما لكنه قد ينشأ من المحيط السياسي الداني أو القاصي.

ب) ـ تلبية المطالب الأساسية

تسفر الحياة اليومية عن حجم الضغط على ثنائية جوماي ـ سونكو في مجال التعليم والصحة والأمن وتوفير الإنارة وكذا ملف تشغيل الشباب الجاثم على صدر الدولة، وتحقيق آمال الشعب بفتح عدة أوراش والاستثمار في القطاع الخاص وتعزيز البنية التحتية، أخيرًا الوصول إلى إعادة توزيع الثروات توزيعًا عادلًا، كما لا تخفى رغبة المواطنين في نجاح المشروع السياسي التنموي.

جـ) ـ بناء حصيلة لرئاسيات ٢٠٢٩م

تجلَّى أمل التحالف من أجل الجمهورية في البقاء على السلطة الأقل إلى سنة ٢٠٣٥م، كما هو واضح من تصوره للخطة الإنمائية للبلاد (PSE)، إلّا أنّه أزيح بردة فعل أقوى وفي اتجاه معاكس ما أدى بخروجه من الحكم واستبدال برنامجه بالأجندة الوطنية للتحولات إلى ٢٠٥٠م، وحلم باستيف كما هو معلن إدارة دفة البلاد إلى الوقت المعلوم.

وتستوجب تلك الآمال عملًا بلا هوادة لتحقيق قفزة تنموية تترجم إلى حصيلة سياسية لإقناع الشعب بجدارة النخبة السياسية الجديدة بإدارة الشأن العام، سيّما وأن صال ترك بصمته التنموية، وهو ما يعني البدء من الآن لأن الوقت لا ينتظر والخطأ غير مسموح والعذر غير مقبول، ولعلّ ذلك هدف الإستراتيجية الوطنية للتنمية ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٩م، ممّا قد يؤدّي إلى توسيع دائرة التحالف أو الاحتواء مع بعض الخصوم كلما طال العهد على الحكم.

ختامًا يصعب في الظرف الراهن استقلال البرلمان عن السلطة التنفيذية كما هو منصوص عليه دستوريًّا بحكم سوسيولوجيا الأنظمة السياسية الإفريقية ولفقدان الثقة بين الفرقاء السياسيين ولخفاء دور المؤسسة

النيابية على كثير من المواطنين ممّا يستدعي التفكير حول نموذج إفريقي للحكم زمن القطيعة والخروج من العباءة الغربية التي ليست على مقاس الأفارقة.

وإلى حين تحقّق النموذج المأمول تتقوى حجج الداعين إلى اقتران الانتخابات الرئاسية بالبرلمانية تفاديًا لتكرار حل البرلمان بعد كل تناوب من جهة ولضمان التوافق مع النظام الحاكم كحقيقة سياسة قائمة لا بدّ من التعامل معها بالآليات الديمقراطية المتاحة، وهي حرص الحكام الجدد على الأغلبية البرلمانية ضمانًا لتنزيل البرنامج السياسي وتجنّبًا لوصول الدولة إلى نفق مسدود بتوقّف المؤسسات عن العمل.

الهوامش والإحالات

(١) انظر الدليل التطبيقي حول تنظيم وسير مكاتب التصويت بالخارج الصادر عن المديرية العامة للانتخابات

Direction Generale Des Elections, *Guide Pratique: Pour: L'organisation Et Le Fonctionnement Du Bureau De Vote A L'etranger* (Dakar: Ministere De L'interieur and Direction Generale Des Elections, 2024), https://dge.sn/wp-content/uploads/2024/10/GUIDE-BUREAU-DE-VOTE-ETRANGER-LEGISLATIVES-2024.pdf.

(2) "Législatives du 17 novembre : Le Conseil National du Laïcat salue le bon déroulement du scrutin et félicite le parti Pastef pour sa victoire," *Dakaractu*, Novembre 20, 2024, https://www.dakaractu.com/Legislatives-du-17-novembre-Le-Conseil-National-du-Laicat-salue-le-bon-deroulement-du-scrutin-et-felicite-le-parti_a255991.html.

(3) Conseil Constitutionnel Sénégal, *DECISION N°20/E/2024 PORTANT PROCLAMATION DES RESULTATS* (Dakar: Conseil Constitutionnel Sénégal, 2024), https://conseilconstitutionnel.sn/.

(4) Conseil Constitutionnel Sénégal, *DECISION N°20/E/2024 PORTANT PROCLAMATION DES RESULTATS.*

(5) Mouhamed Camara, "Victoire de PASTEF aux Législatives : Les 3 analyses de Cheikh Yérim Seck," *Sene Web*, Novembre 19, 2024, https://www.seneweb.com/news/Politique/victoire-de-pastef-aux-legislatives-les-_n_456232.html.

(6) "Législatives 2024 : Bougane Gueye Dany félicite Ousmane Sonko et réaffirme son engagement dans l'opposition," *Dakaractu*, Novembre 17, 2024, https://www.dakaractu.com/Legislatives-2024-Bougane-Gueye-Dany-felicite-Ousmane-Sonko-et-reaffirme-son-engagement-dans-l-opposition_a255894.html.

(7) CERACLE, *Règlement intérieur de l'Assemblée nationale* (Dakar: CERACLE, 2020), https://ceracle.com/wp-content/uploads/2020/08/R%C3%A8glement-interieur-de-lAssembl%C3%A9e-nationale-du-S%C3%A9n%C3%A9gal-texte-consolid%C3%A9.pdf.

حيث تنص المادة ٢٠ ف ١ من النظام الداخلي للبرلمان على أنه: لا يمكن أن يقل عدد كل فريق عن عشر مجموع أعضاء البرلمان.

غينيا: انقسامات حادة حول المسودة الأولى للدستور الجديد

محمد سلو جالو، مدرّس في جامعة الإعمار وباحث في الشؤون الإفريقية، كوناكري.

شهدت غينيا انقلابًا عسكريًّا في ٥ سبتمبر عام ٢٠٢١م بقيادة الفريق/ مامادي دومبويا، ضد الرئيس السابق/ ألفا كوندي، الذي كان في السلطة منذ عام ٢٠١٠م، وواجه انتقادات واسعة بسبب تعديله للدستور، للبقاء في الحكم فترة ثالثة. فقد أعلنت القوات الخاصة التابعة للجيش الغيني حلّ الحكومة، وتعطيل الدستور، وإغلاق الحدود البرية والجوية للدولة الواقعة في غربي إفريقيا، بعد إلقاء القبض على الرئيس السابق/ ألفا كوندي، فأصبح الفريق/ مامادي دومبويا رئيسًا للحكومة الانتقالية، وأعلن عن خطط للإصلاحات الشاملة للقطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فقد شُكِّل مجلس وزراء يضم عناصر من مختلف القطاعات، كما قدّم الفريق/ مامادي دومبويا قائد الانقلاب عدة وعود للشعب الغيني، تهدف إلى طمأنة المواطنين، وتحسين الوضع في البلاد، ومن بين هذه الوعود:

الانتقال إلى الحكم المدني: فقد أكّد رئيس المجلس العسكري الفريق/ مامادي دومبويا أنّ هدفه هو العودة إلى الحكم المدني في أقرب وقت ممكن، مع وعد بتنظيم انتخابات عامة ديمقراطية ونزيهة.

محاربة الفساد: كما وعد بمحاربة الفساد وسوء الإدارة، وتعزيز الشفافية في إدارة شؤون البلاد، ومحاكمة كل المتورطين في قضايا الفساد، بما في ذلك الحكومات السابقة.

تحسين الظروف المعيشة: وتعهّد بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، بما في ذلك التعليم والصحة.

وحدة البلاد: ودعا إلى الوحدة الوطنية، مؤكدًا أهمّيّة الحوار بين جميع الأطراف السياسية والاجتماعية، لتحقيق الاستقرار.

إصلاحات مؤسسية: منها أعلن عن ضرورة إجراء إصلاحات في المؤسسات الحكومية، لتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة.

دستور جديد: وأعلن عن ضرورة صياغة وإعلان دستور جديد للبلاد.

أولًا - محتوى الدستور الجديد

بعد ما يقرب من ثلاث سنوات من الإطاحة بالرئيس السابق/ ألفا كوندي، قدّم المجلس الوطني الانتقالي في غينيا يوم الاثنين ٢٩ يوليو عام ٢٠٢٤م مسوّدة أوّليّة للدستور الجديد، الذي من المفترض أن يُطرح للاستفتاء الشعبي قبل نهاية العام الجاري. وجرى تقديم الوثيقة بحضور أعضاء من الحكومة، وممثلين عن السلك الدبلوماسي، والأحزاب السياسية، والمنظمات المدنية، خلال حفل أقيم في مقر المجلس الوطني الانتقالي، ويعدّ المجلس هو الهيئة التشريعية للفترة الانتقالية الحالية. وأشار رئيس المجلس الوطني الانتقالي الدكتور دانسا كوروما في كلمة ألقاها، إلى أنّ المجلس الوطني الانتقالي قد فتح حوارًا شاملًا ودائمًا مع جميع مكونات الشعب، طوال عملية صياغة الدستور الجديد للبلاد، وذلك بهدف التوصل إلى مشروع دستور يحظى بالشمولية، قبل عرضه على الشعب الغيني للاستفتاء عليه. ويحتوي الدستور الجديد على أكثر من ٢٠٠ مادة، ومن بين المستحدثات فيه، إنشاء مؤسسات جديدة، وإدخال ضمانات لمنع تجاوزات السلطة، ومن ذلك:

١- **النظام البرلماني ذو المجلسين:** برلمان من مستويين، يتألف من مجلسين: مجلس نواب، ومجلس شيوخ، والذي يجب أن يوافق على جميع التعيينات في المناصب المدنية والعسكرية العليا. وتبلغ مدة ولاية النواب المنتخبين في البرلمان الوطني ٥ سنوات قابلة للتجديد. أمّا المنتخبون لعضوية مجلس الشيوخ فتكون مدة عضويتهم ٦ سنوات قابلة للتجديد. وأمّا النواب فيُشترط ألّا يقلّ السن عن ٢١ عامًا، ولا يزيد على ٨٠ عامًا. وأمّا مجلس الشيوخ فيُراوِح السن ما بين ٤٠ و٨٠ عامًا. ويجوز حل مجلس النواب بعد ثلاث سنوات على الأقل من انتخابه، ومرة واحدة فقط خلال فترة ولايته، ولا يجوز حل مجلس الشيوخ.

٢-**صلاحيات رئيس الجمهورية:** تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، وتوضيح علاقته بالسلطتين التشريعية والقضائية، لتجنّب تجاوزات السلطة. ويُنتخب رئيس الجمهورية لولاية مدتها ٥ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. ويجب ألّا يقلّ عمر المترشّح عن ٣٥ عامًا ولا يزيد على ٨٠ عامًا للترشّح في الانتخابات الرئاسية. وأصبحت المناظرات بين المرشحين في الانتخابات الرئاسية إلزامية في الجولتين الأولى والثانية، وتنظم هذه المناظرات الهيئة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات. وإذا كان المرشَّح أو المرشَّحة يحمل جنسية مزدوجة، فيجب عليه أو عليها التخلي عن الجنسية الثانية.

٣- **تعزيز استقلالية القضاء:** مراجعة تشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وتقليص نفوذ وزير العدل لضمان استقلالية القضاء.

٤- **إعادة تنظيم الأحزاب السياسية:** إدخال الترشيح المستقل أو الحر في الانتخابات الوطنية، للحد من هيمنة الأحزاب السياسية، وإعادة إقحام المواطنين في قلب الحياة السياسية.

٥- **التعليم المجاني:** التعليم مجاني حتى سن ١٦ عامًا.

٦- **الخدمة العسكرية:** الخدمة العسكرية إجبارية ابتداء من سن ١٨ عامًا، وفقًا للقواعد التي تضعها الدولة.

٧-**المحكمة الدستورية:** تضمّ المحكمة الدستورية ١١ عضوًا، ويجب ألّا يقلّ عمر كل واحد منهم عن ٤٠ عامًا. ويُعيَّن أعضاؤها بمرسوم رئاسي، بعد التشاور مع مجلس الشيوخ. ومدة ولايتهم تسع سنوات غير قابلة للتجديد.

٨- **محكمة العدل الخاصة:** تختصّ محكمة العدل الخاصة بمحاكمة رئيس الجمهورية في قضايا الخيانة العظمى، أو غيرها من الجرائم المنصوص عليها في القانون. كما تختص أيضًا بمحاكمة رئيس الوزراء في حالة انتهاك القانون في أثناء فترة ولايته. ويتألف مجلس المحكمة من تسعة أعضاء.

وبالإضافة إلى هذه المؤسسات التابعة للجمهورية، فقد أُنْشِئت لجان على الشكل الآتي:

- اللجنة الوطنية للتنمية.
- اللجنة الوطنية للتربية المدنية وحقوق الإنسان.
- الهيئة الفنية المستقلة لإدارة الانتخابات.
- هيئة تنظيم الاتصالات والوسائل السمعية والبصرية.
- الهيئات الإدارية المستقلة.

وترى الحكومة أنّ اعتماد هذا الدستور الجديد سيؤدي إلى تغيير الهيكل السياسي في غينيا، ولذا فإن المناقشات المحيطة بهذه المسوّدة ستكون حاسمة في تشكيل المستقبل السياسي لجمهورية غينيا. ومنذ تقديم المسوّدة الأولية للدستور الجديد في ٢٩ يوليو عام ٢٠٢٤م، احتدمت المناقشات حول المسوّدة؛ حيث يحاول كلٌّ من المؤيدين والمعارضين إسماع صوتهم للرأي العام، متسلّحين بالحجج والبراهين لتبرير مواقفهم. فيما يعقد المجلس الوطني الانتقالي بقيادة رئيسها الدكتور دانسا كوروما سلسلة من الاجتماعات، لشرح مضمون المسوّدة الأولية للدستور الجديد للشعب، فيما أكدّ الدكتور دانسا كوروما أنّ الإجماع لا وجود له في الديمقراطية، ودعا إلى أن تتاح الفرصة للجميع للتعبير عن رغباتهم، دون قيد أو ضغط، وأن يجري النقاش باحترام ورغبة في الدفاع عن مصالح غينيا.

وكان المجلس العسكري الحاكم قد اتفق مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا (ECOWAS) في ديسمبر عام ٢٠٢٢م على جدول زمني مدته عامان، لعودة البلاد إلى الحكم المدني. ويتضمّن هذا الجدول الزمني المكوَّن من ١٠ نقاط صياغة دستور جديد، واعتماده في استفتاء شعبي. وستحدد هاتان المرحلتان عدة عناصر أخرى للمرحلة الانتقالية، بما في ذلك القوانين العضوية للدستور، وإجراء الانتخابات المحلية

والتشريعية والرئاسية. وكان من المقرر أن يعتمد المجلس الوطني الانتقالي مسوّدة الدستور بحلول نهاية شهر يونيو عام ٢٠٢٣م، ولكن لم يُلتزَم بهذا الموعد النهائي، ويعدّ الكثيرون أن الميزانية التي اقترحتها السلطات الانتقالية لتنفيذ النقاط العشر الواردة في الجدول الزمني، والبالغة نحو ٦٠٠ مليون دولار أمريكي- مرتفعة. وحتى الآن، لم تعلن الحكومة إلَّا عن حشد نحو ٤٠ مليون دولار أمريكي فقط، لتنظيم الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية.[١]

ثانيًا - موقف القوى السياسية من الدستور الغيني الجديد

بعد يوم واحد من تقديم المسوّدة الأولية للدستور الجديد، أعربت القوى السياسية والمنظمات المدنية في غينيا عن عدم موافقتها على بعض البنود الواردة في الدستور في بيان مشترك، أصدرته يوم الثلاثاء ٣٠ يوليو عام ٢٠٢٤م، فقد ندّدت الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية بالإمكانية الممنوحة لقادة الفترة الانتقالية، للترشّح في الانتخابات العامة المقبلة لإنهاء الفترة الانتقالية، وأعربوا عن معارضتهم الشديدة للمشروع التمهيدي للدستور، الذي قدَّمه المجلس الوطني الانتقالي يوم الاثنين ٢٩ يوليو عام ٢٠٢٤م،[٢] وصّرحوا بأن الحكومة لم تشرك الأطراف المعنية بأسلوب كافٍ في عملية صياغة الدستور الجديد. كما دعت السلطات العسكرية إلى الإصغاء لنداءات الشعب، والإفراج الفوري عن الناشطين في المجتمع المدني الغيني، فونيكيه منغيه، وبيلو باه، واحترام التزاماتها بتنظيم انتخابات وطنية حرة وشفافة، قبل ٣١ ديسمبر عام ٢٠٢٤م، واستبعاد أي احتمال لترشّح قادة المرحلة الانتقالية في هذه الانتخابات.

ثالثًا - الانتقادات الموجهة لمسودة الدستور الغيني الجديد

إنّ مسوّدة الدستور الغيني الجديد، التي اقتُرِحت بعد الانقلاب العسكري واجهت عدة انتقادات من مختلف الأطراف، وأبرزها:

١- **الترشيح المستقل:** ترى المعارضة أنّ الترشيح المستقل، أو الحر، الذي يسمح للمواطن الغيني أن يترشّح في الانتخابات العامة في غينيا، من غير أن يكون منتميًا إلى حزب سياسي، يفتح فرضية احتمال ترشّح قادة المرحلة الانتقالية في الانتخابات المقبلة، عن طريق الترشّح المستقل أو الحر، وذلك في تناقض تام مع ميثاق الفترة الانتقالية، والتزامات المجلس العسكري التي كررها مرارًا وتكرارًا. وأشاروا إلى أنّ البنود ٤٦ و٥٥ و٦٥ من الميثاق الانتقالي، تمنع ترشّح أعضاء اللجنة الوطنية للتجمّع من أجل التنمية (CNRD)، والمجلس الوطني الانتقالي، والحكومة الانتقالية. وكذلك

أكّدوا أنّ رئيس الفترة الانتقالية قد أدّى اليمين على احترام بنود ميثاق الفترة الانتقالية وضمانها. ومن الواضح أنّ إغفال هذه البنود سيكون انتهاكًا لقَسَمه، وخيانة لشعب غينيا، بحسب قول المعارضة. أمَّا مدير مكتب الاتصالات للمجلس الوطني الانتقالي فقد أوضح أنّ الترشيح المستقل عن الأحزاب، هو اقتراح تقدّمت به جميع الجهات التي استُشِيرت تقريبًا. وأشار إلى أنّ معظم الأحزاب السياسية التي أنشئت منذ عام ١٩٨٤م مبنية على أساس قبلي، ويرى أنّ اعتماد الترشيح المستقل سيمكّن جميع الأشخاص الذين ليس لديهم أحزاب سياسية، من التّرشّح في جميع الانتخابات، من أجل المشاركة في إدارة الشؤون العامة للبلاد. وبدأت نيّات المجلس العسكري الحاكم تتكشّف؛ فقد أفاد الأمين العام والمتحدث باسم رئاسة الجمهورية الفريق/ أمارا كمارا يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٢٤م، عن احتمالية ترشّح رئيس الفترة الانتقالية الفريق/ مامادي دومبويا للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٥م، وأكّد بأنّ رئيس المجلس العسكري الحالي الفريق/ مامادي دومبويا، هو مواطن غيني كغيره من المواطنين الغينيين. وأضاف أنّه لا يوجد أي مانع يمنعه من الترشّح في الانتخابات الرئاسية المقبلة.[٣] كما أوضح رئيس الوزراء الغيني موقفه من احتمالية ترشح الفريق/ مامادي دومبويا للانتخابات الرئاسية المقبلة قائلًا: «إنّ المسألة الأساسية حول مشروع الدستور، والمخطط العام للاقتراح الدستوري، هو ضمان عدم استبعاد أي شخص من الحيز الديمقراطي». وأضاف أنّه بعد إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد، ستعقب ذلك مباشرة الانتخابات الرئاسية.[٤]

٢- **تحديد سن المترشح في الانتخابات الرئاسية:** تنصّ المادّة ٤٥ من المسوّدة، أنّ الحدّ الأعلى لسنّ المترشّح في الانتخابات الرئاسية هو ٨٠ عامًا، والحد الأدنى هو ٣٥ عامًا، وترى المعارضة أنّ هذه طريقة لإقصاء بعض المعارضين البارزين في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وأنّ مسألة السن ترجع إلى اختصاص اللجنة الطبية التي ستشكّلها المحكمة الدستورية، وهي لجنة يجب أن تتحمل مسؤولياتها باستقلالية تامة، وهذا ما برّر إلغاء الحد الأعلى للسن في الدستور القديم في عام ٢٠١٠م. وإنّ هذا التمييز غير مقبول، لأنه يلغي حرية المواطنين في التصويت للمرشحين الذين يختارونهم، وليس من دور الدستور تنظيم هذا التمييز الذي ينتهك الحقوق الأساسية للمواطنين الغينيين. وإنّما يجب وضع شروط صارمة للصحة العقلية والجسدية، والاستقامة الأخلاقية، وغيرها من الشروط المالية للمرشحين، في مختلف الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية. كما يجب أن تترك للمواطنين حرية اختيار مرشحيهم وانتخاباتهم؛ فالدستور لم يوضع لتصفية الحسابات، بحسب قول المعارضة.

٣- الهيئة الإشرافية للانتخابات في البلاد

ومن الانقسامات الحادة حول المسوّدة، الخلاف حول الهيئة الإشرافية للانتخابات العامة في البلاد؛ فقد أفادت المسوّدة بإنشاء هيئة باسم الهيئة الفنية المستقلة، المكلّفة بإدارة الانتخابات (المادتان ١٨٠ و١٨١). وبهذا الصدد، فقد أكّد رئيس حزب اتحاد القوى الديموقراطية (UFD) السيد/ محمد بادكو باه مخاوف القوى السياسة بقوله: «النص الذي ينظّم هذه الهيئة، هو نفسه نص اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة القديمة في الدستور القديم. لكن هذه المرة، تم استبعاد الأحزاب السياسية من الهيئة. وفي الحقيقة، فإن عدم وجود هيئة رقابية مشتركة لهذه المؤسسة لإدارة الانتخابات، تثير المخاوف من خضوعها الكامل لوزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية. أمّا القانون الأساس الذي قيل بأنّه سيحدد قواعد التكوين والتشغيل للهيئة، فسيتم التصويت عليه من قبل جمعية مخصصة لذلك. وبهذه الهيئة الجديدة، وفي هذا السياق، ستبتعد غينيا أكثر عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، والتي تعد ضرورية للسلام والتنمية في البلاد».[٥]

٤- النظام البرلماني ذو المجلسين

المسوّدة الأولية للدستور تمنح غينيا مجلس شيوخ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وسيكون هناك نظام من مجلسين؛ مجلس النواب، ومجلس الشيوخ. ويرى بعض المعارضين، أنه لن يكون مجلس الشيوخ سوى عبء إضافي على ميزانية الدولة.[٦]

وعلى المستوى العام، فإنّ إنشاء مجلس الشيوخ يصعب إيجاد مبرّر له؛ فالسنغال التي لديها تجربة مجلس الشيوخ قد ألغته، وعند النظر في تشكيلته - كما هو مقترح - نجد أنه ليس أكثر ولا أقلّ من دمج المجلس الاقتصادي والاجتماعي السابق، والمجلس الأعلى للبلديات، الذي لم يرَ النور منذ عام ٢٠١٠م، كما أن تركيبة مجلس الشيوخ بتعيين ثلث أعضائه من قبل رئيس الجمهورية توضّح أنه سيكون بمنزِلة «دار تقاعد» للحلفاء السياسيين، حسب قول المعارضة.

٥- عملية مراجعة الدستور

توفّر المادة ١٩٨ من المسوّدة الأولية للدستور الغيني الجديد إطارًا لعملية المراجعة الدستورية، وينصّ البند على أنّه «لا يخضع أي بند من بنود الدستور للمراجعة، إلّا بعد انقضاء مدة ثلاثين (٣٠) سنة من تاريخ اعتماده». فهذا البند يمنع من مراجعة الدستور لمدة ٣٠ عامًا. ويرى المعارضون أنّ الحظر المفروض على مراجعة الدستور لمدة ٣٠ عامًا مفرط وجامد، وهذا قد يجعل

من الصعب تكييف الدستور مع التطورات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية غير المتوقعة، والمفترض أن تكون الدساتير مواكبة للتطور مع مرور الوقت، لتظل ملائمة وفعّالة؛ لأن الجمود المفرط سيؤدي إلى عدم التوافق بين الدستور والواقع المجتمعي؛ ممَّا يجعل الدستور غير ملائم لاحتياجات المجتمع المتغيرة. ويجب أن تتضمن المراجعة الدستورية آليات رقابية، لضمان عدم تقويض المراجعات للمبادئ الدستورية الأساسية، مثل: حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات. كما تفرض المادة نفسُها مشاركة ٦٠٪ من الناخبين المسجلين، لكي يؤخذ الاستفتاء بعين الاهتمام، وهي نسبة عالية جدًّا؛ فاشتراط مثل هذا الإقبال الكبير قد يجعل عملية المراجعة الدستورية صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة، إلَّا إذا كان الإقبال كبيرًا بوجه استثنائي. وقد يحول ذلك دون إجراء مراجعات ضرورية أو مرغوبة، من قبل أغلبية كبيرة من المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد يُنظر إلى الاستقالة الإجبارية للحكومة، وحظر ترقية أعضاء الحكومة بعد الاستفتاء الدستوري، بغضّ النظر عن النتيجة، على أنها تدابير عقابية، لا تفضي إلى نقاش ديمقراطي سليم.[٧]

ولا تشير المادة إلى آليات لضمان عدم انتهاك المراجعة الدستورية للمبادئ الدستورية الأساسية، أو حقوق الإنسان، والمفترض أن تتضمن المراجعة الدستورية آليات رقابية، لضمان عدم تقويض المراجعات للمبادئ الدستورية الأساسية، مثل: حقوق الإنسان، والفصل بين السلطات، ويمكن أن يشرف على ذلك هيئات مستقلة أو لجان دستورية. ولضمان إجراء مراجعة دستورية فعّالة وديمقراطية، فإن من الضروري أن تكون العملية متوازنة وشفافة، وقابلة للتكيّف مع الاحتياجات المتطورة للمجتمع، مع احترام المبادئ الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

٦- عدم وجود ضمانات لحقوق الإنسان

تناولت المسوّدة الأولى للدستور الغيني الجديد حقوق الإنسان؛ حيث تسعى لتعزيز الحريات الأساسية، وضمان حماية الحقوق المدنية والسياسية، وممّا جاء فيها:

إعلان الحقوق: تحتوي المسوّدة على فصل خاص، يوضح حقوق الإنسان الأساسية، مثل: الحق في الحياة، والحرية، والأمان، وحرية التعبير.

مكافحة التمييز: تُعزّز المسوّدة مبدأ المساواة وعدم التمييز، وتؤكد حقوق المرأة والأقليات.

حرية التعبير: تضمن المسوّدة حقّ المواطنين في التعبير عن آرائهم بحرية، بما في ذلك حرية الصحافة.

الحق في محاكمة عادلة: تؤكّد المسوّدة أهمّيّة الحقّ في الحصول على محاكمة عادلة وشفّافة، مع ضمانات قانونية للأفراد.

تعزيز المؤسسات المستقلة: تدعو المسوّدة إلى إنشاء هيئات مستقلة، لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها.

الالتزام بالمواثيق الدولية: تؤكّد المسوّدة التزام غينيا بالمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان. وهذه العناصر، تهدف إلى بناء نظام قانوني، يحمي حقوق الأفراد، ويعزّز العدالة والمساواة في المجتمع.

فيما يرى المنتقدون عدم وجود ضمانات قوية لحماية حقوق الإنسان؛ فقد أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى أن المسوّدة الأولية لا تحدّد تحديدًا كافيًا آليات حماية الحريات الفردية والجماعية، وقد يؤدي ذلك إلى إساءة استخدام السلطة، وانتهاك حقوق المواطنين، وهو جانب يثير قلقًا كبيرًا.

الخاتمة

وأخيرًا، فإنّ الانقسامات الحادّة حول مسوّدة الدستور الجديد، تؤكد أزمة الثقة الحاصلة بين القوى السياسية والمجلس العسكري الحاكم، ومخاوفها من استيلاء المجلس العسكري على السلطة؛ فقد اقترح المجلس العسكري الذي استولى على السلطة في انقلاب ٥ سبتمبر عام ٢٠٢١م فترة انتقالية مدتها عامان، لإجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠٢٤م، بعد التفاوض مع المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا، لكن الذي يظهر هو تأجيل الانتخابات، لعدم جاهزية الحكومة لتنظيم هذه الانتخاب في الفترة المقررة. وقد رفض رئيس الوزراء السيد/ أمادو أوري باه مؤخرًا الالتزام رسميًّا بعودة المدنيين إلى السلطة في عام ٢٠٢٥م. وأشار إلى أنّ أحد الشروط المسبقة للانتخابات، هو إجراء استفتاء دستوري، وأكّد أنّ رئيس المجلس العسكري الفريق/ مامادي دومبويا، تعهّد بتنظيمه قبل نهاية عام ٢٠٢٤م.[٨] ولذا، فإنّ تأجيل هذه الانتخابات قد يجرّ غينيا إلى سلسلة من الاحتجاجات من قبل المعارضة، ممّا قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد. ورغم الوعود بالإصلاح، فقد واجهت الحكومة الانتقالية انتقادات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وتم قمع المعارضة السياسية، ومواجهة المظاهرات بعنف، ممّا أدّى إلى قلق محلي ودولي بشأن حرية التعبير وحقوق المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعت المنظمات الحقوقية المحلية والدولية إلى تحسين سجل حقوق الإنسان، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

نخلص إلى أنّ غينيا تمرّ بمرحلة انتقالية، ستكون حاسمة لمستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ حيث إنّ هذه الفترة تمثّل فرصة حقيقية لإعادة بناء أسس الديمقراطية في غينيا، وتعزيز المساواة في التمتّع بالحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

الهوامش والإحالات

(1) Issaka Souaré, “Comment la nouvelle constitution guinéenne pourrait-elle contribuer à la stabilité post-transition?,” *ISS Africa*, Octobre 12, 2023, https://issafrica.org/fr/iss-today/comment-la-nouvelle-constitution-guineenne-pourrait-elle-contribuer-a-la-stabilite-post-transition.

(2) “Les ‘‘forces vives de Guinée’’ pas d’accord avec l’avant-projet de Constitution du CNT,” *Guinee 7*, July 31, 2024, https://www.guinee7.com/2024/07/31/les-forces-vives-de-guinee-pas-daccord-avec-lavant-projet-de-constitution-du-cnt/.

(3) “Candidature de Mamadi Doumbouya: “Il n’y a aucune interdiction qui l’empêche… ”, selon Amara Camara,’’ *Africa Guinee*, septembre 20, 2024, https://www.africaguinee.com/candidature-du-mamadi-doumbouya-il-ny-a-aucune-interdiction-qui-lempeche-selon-amara-camara/.

(4) “Eventuelle candidature de Mamadi Doumbouya : Bah Oury “ clarifie ” sa position,” *Africa Guinee*, Septembre 26, 2024, https://www.africaguinee.com/eventuelle-candidature-de-mamadi-doumbouya-bah-oury-clarifie-sa-position/.

(5) “Avant-projet de nouvelle constitution- Qui trompe-t-on? [2è partie- UFD],” *Media Guinee*, August 15, 2024, https://mediaguinee.com/2024/08/avant-projet-de-nouvelle-constitution-qui-trompe-t-on-2e-partie-ufd/.

(6) “Avant-projet de nouvelle constitution- Qui trompe-t-on? [2è partie- UFD]”.

(7) Aboubacar Fofana, “Guinée, le Piège Constitutionnel: Une Rigidité Exorbitante qui Étouffe la Démocratie et le Développement,” *Guinee News*, August 15, 2024, https://guineenews.org/guinee-le-piege-constitutionnel-une-rigidite-exorbitante-qui-etouffe-la-democratie-et-le-developpement/.

(8) “En Guinée, un avant-projet de nouvelle Constitution présenté par la junte,” *Jeune Afrique*, July 30, 2024, https://www.jeuneafrique.com/1593972/politique/en-guinee-un-avant-projet-de-nouvelle-constitution-presente-par-la-junte/.

تحديات السياسة النقدية في إفريقيا

د. سمر الباجوري، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

كشفت الأزمات الاقتصادية الأخيرة، التي شهدها الاقتصاد العالمي بدوله المتقدمة والنامية عن الاختلالات الهيكلية المزمنة، التي عانتها الاقتصادات الإفريقية لعقود طويلة، وجعلتها أكثر تكشّفًا، وأقلَّ صمودًا أمام هذه الصدمات الخارجية، خالقةً تحدّيًا صعبًا أمام صانعي السياسات الاقتصادية للتعامل مع هذه الصدمات من جهة، وتعزيز قدرة هذه الاقتصادات على الصمود من جهة أخرى. وفي هذا السياق، تشكّل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة الخيار الأول لصانعي السياسات الاقتصادية في تحقيق المستهدفات الاقتصادية، وعلاج الاختلالات، خاصة في إطار دورها المباشر في علاج مشكلات أساسية، مثل: التضخّم، واختلالات سعر الصرف. إلَّا أنَّ تطبيق هذه السياسات في الإطار الإفريقي يظلّ محورًا للعديد من التساؤلات، حول فاعلية التنفيذ وجدواه في تحقيق مستهدفاته من جهة، واتّساق هذه السياسات مع باقي السياسات الاقتصادية من جهة أخرى.

وتتناول هذه الورقة أهمّ التحدّيات التي تواجه السياسات النقدية في إفريقيا، وذلك من خلال استعراض أهمّ التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة، ثمّ أهمّ السياسات النقدية التي تبنّتها تلك الدول في مواجهة الأزمات الاقتصادية الأخيرة، وفي النهاية، تحليل لفاعلية السياسة النقدية في إفريقيا، وأهمّ التحديات التي تواجهها.

أولًا- مظاهر الاختلالات الاقتصادية النقدية في إفريقيا

عانت الدول الإفريقية -وبخاصة في الأعوام الأربعة الأخيرة- تباطؤًا في معدّلات التعافي الاقتصادي، بالإضافة إلى ظهور عدد من الاختلالات الاقتصادية، انعكست في مؤشّرات أدائها الاقتصادي، ولعلّ من أبرزها الموجات التضخّمية المتتالية، التي شهدتها القارّة الإفريقية، وارتفاع معدّلات الاستدانة في دولها.

فقد واجهت الاقتصادات الإفريقية في السنوات الأربع الأخيرة مجموعة من الصدمات المتلاحقة والمتشابكة، والمتمثّلة في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، وما ترتّب عليه من توتّرات جيوسياسية، مثل: تراجع الطلب على الصادرات الإفريقية، والتغيّر المناخي وتأثيره في الإنتاجية الزراعية،

وتوليد الكهرباء، والتوتّرات والصراعات السياسية. وفي ظل هذه الأزمات، انخفض متوسط معدّل النموّ الاقتصادي في إفريقيا من ٤,١٪ عام ٢٠٢٢م إلى ٣,١٪ عام ٢٠٢٣م، عاكسًا تباطؤ التعافي الاقتصادي في إفريقيا، نتيجة هذه الصدمات الاقتصادية. وقد شهدت القارّة الإفريقية ارتفاعًا في معدّلات التضخّم بنحو ٣ نقاط مئوية، ليصل متوسطها إلى ١٧,٨٪ في عام ٢٠٢٤م، مدفوعًا بارتفاع أسعار الغذاء، في ظل عجز المعروض المحلي نتيجة الجفاف، واختناقات السيولة الناجمة عن أزمة كوفيد ١٩، وخفض قيمة العملات المحلية أمام الدولار. بالإضافة أيضًا إلى بعض العوامل المحلية في بعض الدول، مثل السودان، التي وصل معدّل التضخّم فيها إلى ٢٤٥,٣٪ نتيجة أزماتها السياسية،[١] كما يتبيّن من الشكل الآتي:

شكل رقم (١): معدلات التضخم في الدول الإفريقية لعامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤م

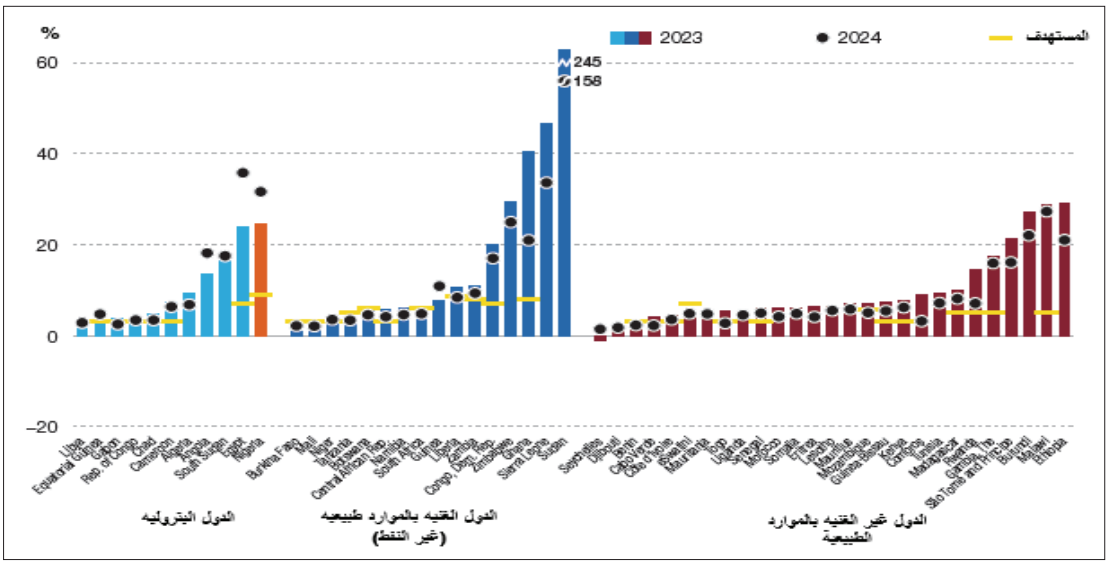

Source: AFDB, *African Economic Outlook 2024: Driving Africa's Transformation the Reform of the Global Financial Architecture* (Abidjan: AFDB, 2024), https://www.afdb.org/sites/default/files/2024/06/06/aeo_2024_-_chapter_1.pdf.

وكذلك، فقد أدّت هذه الضغوط الاقتصادية إلى تسارع معدّلات الاستدانة بصورة كبيرة، وبمعدّلات بلغت ٦٠٪ في عام ٢٠٢٤م، تمثّل ضعفَي معدّلات نموّ الديون العالمية، لتتجاوز إجمالي الديون الإفريقية ١,١٥٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٣م، بعد أن كانت ١,١٢ تريليون دولار في عام ٢٠٢٢م، وهو ما ترتّب عليه زيادة مدفوعات خدمة الدين، لتبلغ في عام ٢٠٢٤م نحو ١٦٣ مليار دولار.)[٢](وتتجاوز القيمة الإجمالية

للديون الخارجية لدول إفريقيا جنوب الصحراء أكثر من ١٥٧٪ من صادرات هذه الدول، وأكثر من ٤٣٪ من ناتجها القومي، كما أن خدمة الدَّين تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من العائدات الحكومية في عدد من الدول الإفريقية، مثل: أنغولا، وكينيا، ومالاوي، ورواندا، وأوغندا، وزامبيا، كذلك من المتوقّع أن تنفق نحو ١٩ دولة في إفريقيا أكثر من خُمس إيراداتها في عام ٢٠٢٤م، لصالح خدمة الديون الخارجية، ومن بينها: إثيوبيا، وكوت ديفوار، وكينيا، بينما يكون متوسط هذا الإنفاق في باقي دول إفريقيا جنوب الصحراء ١٧٪ من الإيرادات.[٣] وبوجه عام، يبيّن الشكل رقم (٢) تدهور مؤشّرات الديون في إفريقيا في السنوات الأخيرة، ومن ثَمَّ تشكيلها لتهديدات اقتصادية حقيقية لهذه الدول.

شكل رقم (٢): مؤشرات الديون في إفريقيا منذ عام ٢٠١٠م (متوسط)

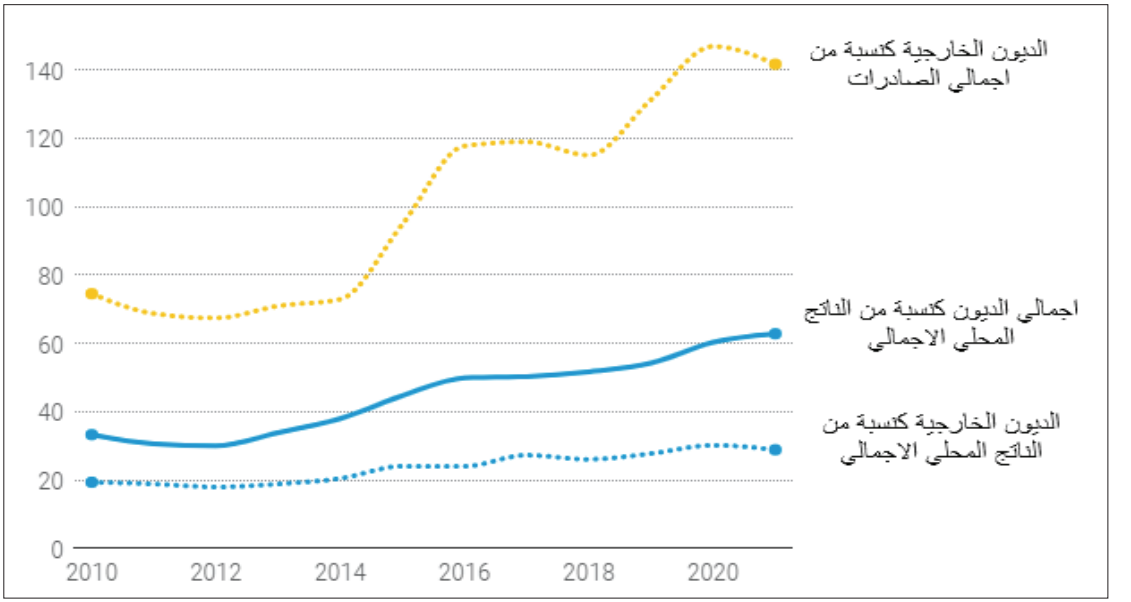

Source: UNCTAD, *World of Debt: Regional stories: Africa* (Geneva: UNCTAD, 2023), https://unctad.org/publication/world-of-debt/regional-stories#section1.

ويتركّز ٦٦٪ من هذه الديون الخارجية في ٩ دول إفريقية، تتصدّرها دولة جنوب إفريقيا بحصة ١٥٪. وتعاني ٩ دول إفريقية في الوقت الراهن ضعفَ قوّتها المالية، وما لديها من سيولة، وبذلك عجزها عن الوفاء بالتزاماتها الخاصة بهذه الديون. كما يقف نحو ١٥ دولة أخرى عرضة «لخطر كبير»، لعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات

السداد، فعلى سبيل المثال: أعلنت إثيوبيا مؤخّرًا عجزها عن سداد قسط بقيمة ٣٣ مليون دولار، لتلحق بزامبيا وغانا، ضمن قائمة المتخلّفين عن سداد سندات اليورو، أمَّا السنغال فقد لجأت لاقتراض ما يعادل ٩٧٦ مليون دولار إضافية في عام ٢٠٢٣م، لتغطية متطلّبات خدمة الديون المستحقة في الربع الأول من عام ٢٠٢٤م.[٤]

ثانيًا- أهم ملامح السياسة النقدية في إفريقيا

في محاولة للاستجابة للضغوط الاقتصادية المتتابعة، فقد تبنّت الدول الإفريقية سياسات نقدية انكماشية في معظمها، في محاولة لكبح التضخّم، والذي أصبح بعيدًا عن مستوياته المستهدفة في تلك الدول. وفي هذا السياق، يمكن رصد اتجاهين رئيسين في هذه السياسات النقدية بوجه عام، الأول: توجّه الدول الإفريقية إلى رفع معدّلات الفائدة، والثاني: هو تبنّي معظم الدول الإفريقية لقرارات تخفيض لقيم عملاتها المحلية، وبوجه خاص تلك الدول التي ترتبط قيم عملاتها أساسًا بالدولار الأمريكي.

• أسعار الفائدة

في محاولة لمواجهة الارتفاعات المتتالية لمعدّلات التضخّم في الدول الإفريقية، فقد لجأت العديد من الدول إلى رفع معدّلات الفائدة، وهو إجراء اقتصادي، يهدف بأسلوب نظري إلى سحب السيولة وتقليل الطلب، ومن ثَمَّ خفض معدّلات التضخّم، بالإضافة إلى جذب استثمارات المحفظة أو الأموال الساخنة، كهدف ثانوي لهذه السياسة، بهدف حل إشكالية العجز في النقد الأجنبي، وتعزيز قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية في الأجل القصير. والحقيقة فإنّ اتّجاه البنوك المركزية إلى رفع معدّلات الفائدة لم يقتصر على الدول الإفريقية، فقد لجأت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى السياسة نفسها، في ضوء ارتفاع معدّلات التضخّم لديها – أيضًا – إلى مستويات أعلى من مستهدفات هذه البنوك.

فقد عمدت البنوك المركزية الإفريقية إلى رفع أسعار الفائدة لديها أكثر من مرّة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تزامنًا مع قرارات الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة؛ ففي زامبيا – على سبيل المثال – قرّر البنك المركزي في مايو عام ٢٠٢٣م رفع سعر الفائدة للمرة الثانية في العام نفسه إلى ١٠,٢٪ لمواجهة الضغوط التضخّمية. وفي الشهر نفسه، أعلنت أنجولا رفع معدّل الفائدة الأساسي إلى ١٧٪، بعد ارتفاع معدّل التضخّم على أساس شهري لثلاثة شهور متتالية. أمَّا البنك المركزي الغاني فقد رفع سعر الفائدة إلى ٢٩,٥٪، وذلك بواقع ست عشرة نقطة مئوية منذ نوفمبر عام ٢٠٢١م. وكذلك رفعت نيجيريا أسعار الفائدة إلى ١٨٪، مع توقّعات باستمرارها في تبنّي سياسات نقدية متشدّدة لفترة طويلة، بهدف كبح التضخّم الذي وصل إلى أعلى مستوياته منذ ١٨ عامًا.[٥]

• تخفيض قيم العملات المحلية

تراجعت قيم العملات المحلية في إفريقيا بنسب راوحت بين ٢٠ و٧٠٪ في النصف الأول فقط من عام ٢٠٢٣م، لأسباب داخلية وخارجية، لعلّ من أبرزها تراجع حجم الاحتياطيات المحلية من النقد الأجنبي، كنتيجة من نتائج ارتفاع تكلفة خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنويًّا، وزيادة أسعار الفائدة الأمريكية، وارتفاع الضغوط التضخمية. وكانت العملات الأكثر انخفاضًا، هي: «الشلن» الكيني، و«السدي» الغاني، و«النيرة» النيجيرية، والتي تجاوزت نسب هبوطها ٤٥٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣م. وإلى جانب هذا، فقدان العديد من الدول الإفريقية القدرة على السيطرة على سوق الصرف، وظهور الأسواق الموازية، والتي أصبحت تسيطر على أكثر من ٦٠٪ من التداولات اليومية للنقد الأجنبي، كما بلغ الفرق بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية نسبًا مرتفعة، نتيجة لعدم قدرة البنوك المركزية على توفير النقد لنحو ٨٤,١٪ في إثيوبيا، و٧١,١٪ في نيجيريا، و٧٢,١٪ في زيمبابوي.[٦]

وعلى الرغم من وجود أساس اقتصادي لتراجع قيم العملات المحلية، إلَّا أنَّ سياسات تخفيض قيمة العملة، لها العديد من التداعيات الاقتصادية السلبية، والتي قد تتجاوز منافعها المتعلقة بخفض الضغط احتياطات النقد الأجنبي في تلك الدولة. والحقيقة أن طبيعة الهياكل الاقتصادية الإفريقية، والبعيدة عن الاعتماد على قطاعات مستدامة في مقدمتها التصنيع، واعتمادها أساسًا على الواردات من السلع الأساسية والرأسمالية، يجعل لتخفيض قيمة العملة أثرًا مباشرًا، يتمثّل في دفع معدّلات التضخّم إلى مزيد من الارتفاع، وزيادة العجز في الميزان التجاري، مع ارتفاع تكلفة الواردات، وزيادة تكلفة خدمات الدين.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه مع التخفيض الأخير في قيم العملات المحلية، أصبحت هذه القيم أكثر انحرافًا عن قيمها الحقيقية، فيما أطلق عليه تقرير الآفاق الإفريقية الأخير، الصادر عن بنك التنمية الإفريقية، بالقيم المحرفة للعملات currency misalignment؛ بمعنى أن تقييم هذه العملات يكون أعلى أو أقلّ من السعر الحقيقي أو العادل لها، سواء أقل أو أعلى undervaluation or overvaluation، وذلك كما يتبيّن من الشكل رقم (٣)؛ فعملة غانا على سبيل المثال أقلّ من قيمتها العادلة بنحو ٨٥٪، بينما تبلغ هذه القيمة ٤٠٪ في رواندا. وعلى الرغم من المبرّرات الاقتصادية لخفض قيم العملات المحلية، إلَّا أنَّ هذا التخفيض في السياقات الإفريقية، له العديد من التداعيات الاقتصادية السلبية، خاصة على معدّلات النموّ الاقتصادي، كما أنّها أججت مع الضغوط التضخمية في العديد من الدول الإفريقية.

شكل رقم (٣): اتجاهات انحراف قيم العملات المحلية الإفريقية

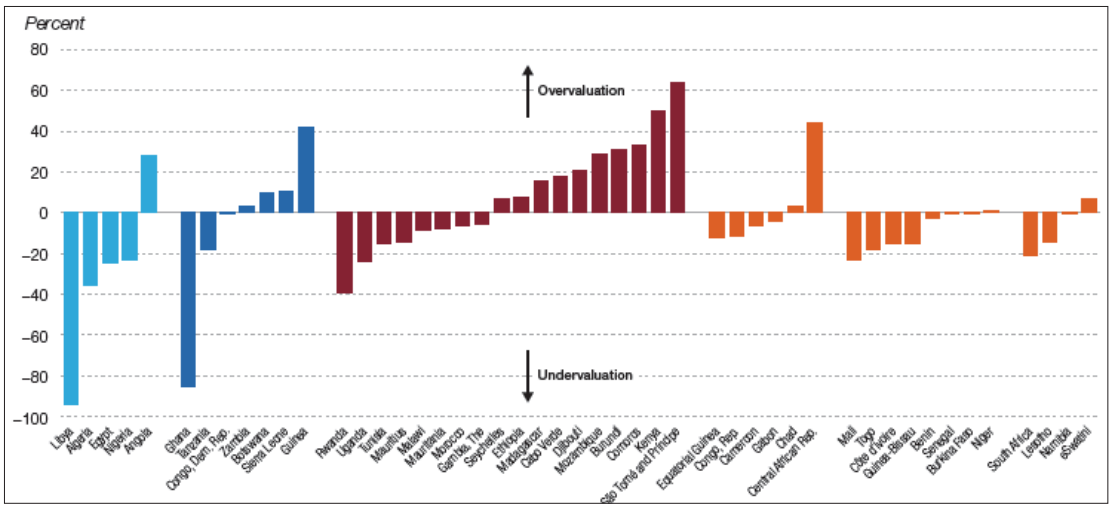

Source: AFDB, *African Economic Outlook 2024: Driving Africa's Transformation the Reform of the Global Financial Architecture* (Abidjan: AFDB, 2024), https://www.afdb.org/sites/default/files/2024/06/06/aeo_2024_-_chapter_1.pdf.

ثالثًا- تحديات السياسة النقدية في إفريقيا

تفرض طبيعة الاقتصادات الإفريقية مجموعة من التحدّيات أو المشكلات الهيكلية، التي تعيق عملية رسم بل وفاعلية السياسات النقدية، وبوجه عام يمكن إجمال هذه التحديات فيما يأتي:

أولًا: على الرغم من استهداف السياسة النقدية في معظم الدول الإفريقية للتضخم، إلَّا أنَّ السنوات الثلاث الأخيرة شهدت ارتفاعًا مطّردًا في معدّلات التضخّم، عجزت أدوات السياسة النقدية، المتمثلة أساسًا في سعر الفائدة في كبحه، ولذا يجب إعادة النظر في واقعية استهداف التضخّم من خلال سعر الفائدة فقط؛ فالتضخّم في إفريقيا في السنوات الأخيرة لم يكن على الإطلاق ظاهرة نقدية، وإنما كان عائدًا إلى اختلالات هيكلية في العرض الكلي، سواء أكانت اختلالات داخلية أم خارجية، وليس ارتفاعًا في الطلب الكلي، وهذا النوع من التضخم لا يتأثر برفع أسعار الفائدة، لأنّه غير ناتج عن زيادة في المعروض النقدي، بل على العكس، فقد يؤدي الرفع المستمر في أسعار الفائدة، للدخول إلى ما يعرف بالركود التضخمي؛ حيث يؤدّي ارتفاع سعر الفائدة إلى رفع تكلفة التمويل، وبذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثَمَّ ارتفاع في الأسعار إلى مستوى يصبح غير قادر معه على خلق طلب فعّال، ويؤدّي إلى تباطؤ معدّلات النموّ الاقتصادي، وارتفاع معدّلات البطالة. ويعدّ الركود التضخمي واحدًا من أسوأ وأعقد الأوضاع الاقتصادية؛ حيث يؤدّي في حالة استمراره إلى عجز كامل للسياسات الاقتصادية، على التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ثانيًا: في الأجل القصير، يمكن الاستفادة من دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات غير المباشرة، أو ما يعرف بالأموال الساخنة في دعم الاستقرار النقدي، أو استقرار سعر الصرف، خاصة أن معظم الدول الإفريقية، عانت لشهور عديدة نقصًا حادًّا في النقد الأجنبي، وانخفاضًا في تصنيفاتها الائتمانية. إلَّا أنَّ هذه الأموال يجب ألَّا يُعتمَد عليها في رسم سياسات اقتصادية متوسطة، أو طويلة الأجل؛ فهي في النهاية تدفّقات نقدية، تتحرّك مع تحرّكات سعر الفائدة عالميًّا في الأسواق المنافسة، ولذا فهي بمنزِلة حلول مؤقتة، يجب دعمها بسياسات اقتصادية، قادرة على علاج الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات الإفريقية.

ثالثًا: وهو التحدي الأهم، والمتعلق بقصور السياسات النقدية التقليدية، في علاج المشكلات الاقتصادية في الدول الإفريقية، في سنوات ما بعد جائحة كورونا، مع تغيّر طبيعة الأزمات الاقتصادية الناشئة، والتي تؤدي إلى تعقيد المفاضلات بين السياسات النقدية وأولوياتها أو أهدافها، وعلى سبيل المثال: فإن من شأن زيادة أو رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخّم، أن تؤدّي إلى زيادة انكماش النمو الاقتصادي، وكذلك فإنّ حدّة صدمات العرض، والتي بدأت بعد جائحة كورونا، وما لحقها من اضطرابات متتالية في سلاسل الإمداد، يمكن أن تزداد تعقيدًا، بسبب السياسات النقدية غير الفعّالة، أو غير المراعية لطبيعة هذه الصدمات، وبأسلوبٍ يؤدّي في النهاية إلى المزيد من التقلّبات في العرض، وبذلك تؤجّج من مشكلة التضخم، وتعيق تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[٧]

رابعًا: تختلف طبيعة الأزمة الاقتصادية الحالية في تعقيداتها وتشابك تأثيراتها، عن أيّ أزمة اقتصادية سابقة، شهدتها الدول الإفريقية في السنوات الأخيرة؛ فمعدّلات التضخم المرتفعة، والتي تستهدف السياسات النقدية كبحها، معقّدة، وناجمة عن اختلالات هيكلية، أصابت جانبَي العرض والطلب؛ فالتضخم الحالي لا يقتصر على كونه ظاهرة نقدية، مرتبطة بعرض النقود فقط، وإنّما هو كذلك ناجم عن اختلال العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي في الدول الإفريقية، نتيجة ما صاحب هذا التضخم من مشكلات أخرى، مثل تراجع قيم العملات المحلية، وبذلك تراجع القوى الشرائية، وارتفاع معدلات الفقر، أو ارتفاع أسعار الفائدة، ومن ثَمَّ ارتفاع تكاليف الإنتاج والتمويل، ولذا فإنّ أيّ سياسة نقدية تحاول حلَّ بُعدٍ واحد من المشكلة، دون الأخذ في الحُسبان التشابكات المرتبطة بها، لن يحقّق بأيّ صورة أهدافه.

وختامًا: تتطلب إدارة السياسة النقدية في إفريقيا رصدًا وتنسيقًا دائمًا مع التغيّرات والمستجدّات الاقتصادية في البيئتين: المحلية والدولية، وتعزيزًا من قدرة البنوك المركزية الإفريقية على تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات قادرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، التي تهدّد تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للقرارات الاقتصادية كافة، التي قد تتّخذها تلك البنوك، وتراعي كذلك خصوصية الاقتصادات الإفريقية، وطبيعة الهياكل الاقتصادية في إفريقيا.

الهوامش والإحالات

(1) AFDB, *African Economic Outlook 2024: Driving Africa's Transformation the Reform of the Global Financial Architecture* (Abidjan: AFDB, 2024), https://www.afdb.org/sites/default/files/2024/06/06/aeo_2024_-_chapter_1.pdf.

(2) "Annual Meetings 2024: old debt resolution for African countries – the cornerstone of reforming the global financial architecture," *AFDB*, May 15, 2024, https://www.afdb.org/en/news-and-events/annual-meetings-2024-old-debt-resolution-african-countries-cornerstone-reforming-global-financial-architecture-70791.

(3) World Bank, *International Debt Report 2023* (Washington, DC: World Bank, 2023), https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/83f7aadd-dc5a-406b-98d4-9624e93993e5/content.

(٤) «تعثر اقتصادي: الاتجاهات المتوقعة لمستقبل الديون الإفريقية في ٢٠٢٤،» تقديرات، ع/٣١٨، (أبو ظبي: أنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، ٢٠٢٤م)،

https://dd8tm5zo9pl5p.cloudfront.net/articles/article21704812629198.pdf.

(٥) «دليل تحركات ١١ بنكاً مركزياً في إفريقيا بشأن الفائدة خلال أسبوعين،» اقتصاد الشرق، (١٧، مايو، ٢٠٢٣م)،

https://asharqbusiness.com/financial-markets/33161/دليل-تحركات-11-بنكاً-مركزياً-في-إفريقيا-بشأن-الفائدة-خلال-أسبوعين/.

(6) David Malpass, "The Parallel Exchange Rate Problem: The World Bank's Approach to Helping People in Developing Countries," *World Bank Blogs*, May 31, 2023, https://blogs.worldbank.org/en/voices/parallel-exchange-rate-problem-world-banks-approach-helping-people-developing-countries.

(٧) غيتا غوبيناث، «الأزمة والسياسة النقدية،» مجلة التمويل والتنمية (واشنطن: صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٣م)، https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/03/crisis-and-monetary-policy-gita-gopinath.

الأمن الغذائي وتغير المناخ في إفريقيا: التحديات الجيوسياسية وإستراتيجيات التكيف

محمد زكريا فضل، باحث دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي والتمويل، متخصص في التمويل الأخضر ودراسات البيئة والاستدامة، بانغي.

على الرّغم من محدودية مساهمة إفريقيا في الانبعاثات العالمية، إلَّا أنّ أمنها الغذائي يواجه تحدّيات متفاقمة، بسبب التغيرات المناخية المتسارعة. ففي السنوات الأخيرة، اجتاحت إفريقيا موجاتُ جفافٍ حادّةٌ، لا سيّما في منطقة القرن الإفريقي، وواجهت منطقة غرب إفريقيا فيضاناتٍ عارمة، إلى جانب تغيّراتٍ غير منتظمة في أنماط هطول الأمطار في جنوبها. وتُلقي هذه الظواهر بثقلها على البنية الزراعية للقارة، مهدِّدَةً قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها بصورة مستدامة.[١]

وفي سياق متصل، تبرز فجوة كبيرة بين الحاجة الملحّة لتمويل التكيف المناخي للقارة، والتي تقدَّر بنحو ٣ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، لتحقيق أهدافها التنموية والمناخية، في ظلّ الموارد المالية المتاحة والمحدودة. وتزيد التوترات الجيوسياسية العالمية من تعقيد هذا الواقع، من صراعات إقليمية، وحروب تجارية، والتي تؤدي إلى اضطراباتٍ في سلاسل إمداد الغذاء، وترفع من درجة اعتماد القارة على الواردات الغذائية، ممّا يزيد من هشاشة الأنظمة الغذائية أمام الأزمات المناخية، والتقلبات الاقتصادية العالمية.

ويأتي اختيار موضوع الدراسة هذه، استجابةً للحاجة إلى فهم العلاقات بين الأمن الغذائي، وتغيُّر المناخ، والجغرافيا السياسية، بهدف تقديم مساهمة علمية، تساعد صنَّاع القرار ووكالات التنمية على تطوير إستراتيجيات تكيفية مستدامة، تدعم الأمن الغذائي، وتعزّز قدرة القارة التفاوضية في تمويل المناخ. ولتحقيق هذا الهدف، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم الأمن الغذائي وتغيّر المناخ، وكيف يرتبطان بالتحديات التي تواجهها إفريقيا؟

٢- كيف تؤثّر التغيّرات المناخية، مثل: الجفاف والفيضانات، في الأمن الغذائي في إفريقيا؟

٣- ما التحديات الجيوسياسية التي تزيد من صعوبة تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، وكيف يمكن لإستراتيجيات التكيّف دعم جهود الاستقرار الغذائي، في ظل هذه التحديات؟

وتنقسم الدراسة إلى خمسة محاور رئيسة، وهي: مدخل مفاهيمي، تأثيرات تغيّر المناخ على الأمن الغذائي في إفريقيا، ارتباطات تغير المناخ والأمن الغذائي بالجغرافيا السياسية الدولية، إستراتيجيات التكيف من أجل الأمن الغذائي المقاوم للمناخ في إفريقيا؛ وأخيرًا، إستراتيجيات مقترحة للتكيف المناخي في إفريقيا.

أولًا- مدخل مفاهيمي

إنّ مصطلحي: «الأمن الغذائي» و«تغير المناخ» مفهومان يعكسان التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، في ظلّ بيئة تتغيّر بوتيرة متسارعة. ووفقًا لمنظّمة الأغذية والزراعة، يتحقّق الأمن الغذائي عندما تتوفّر لجميع الأفراد وفي جميع الأوقات القدرة الجسدية، والاجتماعية، والاقتصادية، للوصول إلى غذاء كاف، وآمِن، ومُغَذٍّ، يلبّي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم، ويضمن لهم حياة صحية ونشطة.[٢] ويتضمن هذا التعريف أربعة أبعاد رئيسة، وهي: توفر الغذاء، وإمكانية الوصول إليه، وكفاءة استخدامه، واستدامته.

ومن جهة أخرى، يشير مصطلح «تغير المناخ» إلى التحوّلات طويلة الأمد، في درجات الحرارة وأنماط الطقس. وعلى الرغم من أنّ بعض هذه التغيّرات قد تكون طبيعية، إلّا أنّ التغيرات في السنوات الأخيرة تحدث بوتيرة أسرع، نتيجة الأنشطة البشرية، مثل: حرق الوقود الأحفوري، وإزالة الغابات، وبعض العمليات الصناعية، ممّا يزيد من تراكم غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. وقد عرّفت «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» التغير المناخيّ بأنه: «تحوُّلٌ يمكن التعرف عليه في حالة المناخ، سواء من خلال تغيرات في متوسطات الخصائص المناخية، أو تبايناتها، ويستمر لفترة طويلة، وغالبًا لعقود أو أكثر».[٣]

أمَّا «التحديات الجيوسياسية» المتعلقة بالأمن الغذائي فيقصد بها – في سياق هذه الدراسة – كلّ الصعوبات التي تنشأ نتيجة التفاعل بين العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، على نطاق عالمي، أو قارّيّ، أو إقليمي، ممّا يؤثّر في قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية.[٤] ويُقصَد بـ«إستراتيجيات التكيف» تلك التدابير التي تتّخذها الدول والمجتمعات، للتأقلم مع تأثيرات تغيّر المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي بأسلوب مستدام.

وفي السياق الإفريقي، يتّسم مفهوما الأمن الغذائي وتغير المناخ بترابط وثيق؛ حيث يعكسان التحديات المتزايدة التي تواجهها القارة، نتيجة التغيرات البيئية والمناخية المتسارعة. ويُعدُّ تغيّر المناخ من أهمّ العوامل التي تزيد من انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا؛ إذ يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في قدرة الدول على توفير الغذاء توفيرًا مستدامًا للمواطنين؛ فمع تصاعد وتيرة تغيّر المناخ مؤخّرًا بسبب الأنشطة البشرية، مثل: حرق الوقود

الأحفوري، وإزالة الغابات، يزداد تواتر الظواهر المناخية القاسية، مثل: الجفاف، والفيضانات، ممّا يؤثّر سلبًا في إنتاج المحاصيل، واستقرار الأمن الغذائي في القارة.[٥]

ومن ناحية أخرى، يُعدُّ الأمن الغذائي شرطًا أساسيًّا للاستقرار والتنمية الاقتصادية؛ حيث يعتمد غالبية السكان في القارة على الزراعة، التي تتأثّر تأثّرًا كبيرًا بتغيّرات المناخ. ويتحقّق الأمن الغذائي عندما يستطيع الأفراد الوصول إلى غذاء كافٍ وآمنٍ وصحيٍّ، يلبي احتياجاتهم الغذائية باستمرار، إلّا أنّ التغيّرات المناخية، من خلال تأثيرها في إنتاج الغذاء واستقراره، تجعل من الصعب على الدول الإفريقية تحقيق هذا الهدف الحيويّ.[٦]

وفي المضمار نفسه، تتفاقم التحديات الجيوسياسيّة في سياقِ الأمن الغذائي؛ بسبب تأثيرات تغيّر المناخ؛ حيث تجد الدول نفسها أمام صعوبات متزايدة في تأمين الغذاء لسكّانها، في ظلّ الضغوطات السياسية والاقتصادية العالمية، مما يقوِّض قدرتها على التكيّف مع هذه التغيّرات؛ ولذا، تعتمد الدول الإفريقية إستراتيجيات التكيّف (ستُذكر لاحقًا مفصلة)، كآليات للتعامل مع التغيرات المناخية، وتعزيز استقرار الأمن الغذائي.[٧]

ثانيًا- تأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي في إفريقيا

على الرغم من أنّ إفريقيا تُسهم بنسبة ضئيلة في الانبعاثات العالمية (أقلّ من ٤٪)،[٨] إلاّ أنّ تعرضها لتداعياتِ تغيّر المناخ واضح وكبير، مقارنة ببقية مناطق العالم. ولا يرجع هذا التأثر لظروفها الجغرافية والمناخية الخاصة فحسب؛ بل يتعزز بفعل العوامل الهيكلية، التي تجعل اقتصاداتها ومجتمعاتها، أكثر عرضة للصدمات البيئية. وتشير تقارير البنك الإفريقي للتنمية إلى أنّ ظواهر الجفاف المطولة، والفيضانات المتزايدة، باتت شائعة في العديد من مناطق إفريقيا، ما يؤدي إلى تدمير الموارد الزراعية والمائية، وهي موارد أساسية لمعظم سكان القارة.[٩]

وفي هذا السياق، يظهر الجفاف كأحد التحدِّيات المناخية البارزة؛ فقد أثّرت فترات الجفاف المختلفة تأثيرًا حادًّا في القرن الإفريقي بخاصة، وهو ما تسبّب في تدهور الأراضي الزراعية، وإضعاف قدرة المجتمعات المحلية على تلبية احتياجاتها الغذائية. أمّا في مناطق غربي إفريقيا فقد أفسدت الفيضانات المتكرّرة المحاصيل والبنية التحتية الزراعية، مسببة خسائر واسعة النطاق، تهدّد سبل العيش والأمن الغذائيِّ لملايين الأشخاص.

ولا تقتصر آثار تغيّر المناخ في هذه الدول على الزراعة فحسب؛ بل تمتدّ لتشمل الصحة العامة، والبنية التحتية الاقتصادية؛ إذ تزداد التوقعات بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء

بنسبةٍ تصل إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠٥٠م، إذا استمرّت هذه التأثيرات المناخية دون استجابة ملائمة، ممّا يبرز الحاجة إلى تدخلات إستراتيجية، لمعالجة تأثيرات تغيّر المناخ على مستويات متعددة.[١٠]

ونتيجة لتغير المناخ، كان السكان ذوو الدخل المنخفض يواجهون تحديات مضاعفة؛ حيث تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من ١١٨ مليون شخص قد يتعرضون تعرّضًا مباشرًا لتداعيات الجفاف، والفيضانات، ودرجاتِ الحرارة المرتفعة، بحلول عام ٢٠٣٠م.[١١] ويُوَضِّح هذا الوضع مدى الحاجة إلى إجراءات تعزّز القدرة على التكيّف مع التغيّرات المناخية، خاصة في ظلّ محدودية الموارد اللازمة للتخفيف من آثارها، وبناء أنظمة مرنة تستطيع استيعاب هذه التحولات.

وبوجه أدق، فإن الجدول (١) يسلّط الضوء على الدّول الإفريقية الأكثر تضرّرًا بتغيّر المناخ؛ حيث أدّت موجات الجفاف المطولة، وهطول الأمطار غير المنتظمة، والأحداث الجوية المتطرفة، إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وتماشيًا مع المفاهيم المحدّدة سابقًا، فإنّ الأمن الغذائي في هذه الدول يتعرّض لتقويض خطير، مع تفاقم ندرة الموارد، وتعطيل الإنتاجية الزراعية، بسبب التحولات المناخية. وتواجه دول، مثل: الصومال،[١٢] وجنوب السودان،[١٣] موجات جفاف وفيضانات شديدة، الأمر الذي تسبب في معاناة أكثر من ٦ ملايين شخص، و٧ ملايين على التوالي، من انعدام الأمن الغذائي الحادّ، مع تجاوز معدّلات سوء التغذية مستويات الطوارئ.[١٤]

وحسب تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، لتغير المناخ سابق الذكر، فإنّ التحولات طويلة الأجل في أنماط الطقس – مثل تلك التي شوهدت في إثيوبيا وكينيا – ترجمت بوجه مباشر إلى نقص كبير في الغذاء، وزيادة حادة في نفوق الماشية.[١٥] وهذا التحوُّل يفرض تحديات جيوسياسية كبيرة على الأمن الغذائي؛ حيث تكافح الحكومات للحفاظ على إمدادات غذائية ثابتة، وغالبًا ما تعتمد على المساعدات الدولية؛ لسد الفجوات المتزايدة.

ويوضِّحُ الجدول أيضًا، حجم انعدام الأمن الغذائي في مالي وتشاد؛ حيث ما يزال الملايين من الناس يعتمدون على المساعدات الغذائية. وهذا التحدي الكبير، يؤكد أنّ جهود التكيّف وحدها قد لا تكفي،[١٦] بل يتطلّب الأمر معالجة جذور تغيّر المناخ، إلى جانب تنفيذ إستراتيجيات تكيف فعّالة؛ لتحقيق أمن غذائيّ مستدام في إفريقيا. وبناء عليه، تبرز الحاجة إلى تعزيز إدارة المياه، وتطوير المحاصيل المقاومة للجفاف، وتنويع سبل العيش، ممّا يسهم في تعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود.

جدول (١): أكثر ١٠ دول إفريقية تأثّرًا بتغيّر المناخ وانعدام الأمن الغذائي

الدّولة	تأثير تغير المناخ	تحديات الأمن الغذائي	المصادر
الصومال	جفاف طويل الأمد، فشل المحاصيل، ونفوق الماشية.	أكثر من ٦ ملايين شخص يواجهون انعدام أمن غذائي حادًّا؛ معدلات سوء التغذية تتجاوز حدود الطوارئ.	برنامج الأغذية العالمي
إثيوبيا	هطول أمطار غير منتظم، وجفاف متكرر يؤثر في الإنتاجية الزراعية.	نحو ٨ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية؛ انخفاض كبير في إنتاج المحاصيل.	منظمة الأغذية والزراعة
السودان	زيادة تكرار الجفاف والفيضانات، تعطيل الأنشطة الزراعية.	نحو ٩,٨ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي؛ ارتفاع أسعار الغذاء يزيد من حدة الوضع.	اليونيسف
جنوب السودان	فيضانات وجفاف حاد، إنتاج محاصيل ضعيف، نزوح المجتمعات المحلية.	أكثر من ٧ ملايين شخص يواجهون انعدام أمن غذائي حادًّا؛ معدّلات عالية من سوء التغذية بين الأطفال.	برنامج الأغذية العالمي
مالي	ارتفاع درجات الحرارة، وهطول أمطار غير متوقع، إنتاج زراعي منخفض.	١,٣ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية؛ انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة ١٠٪.	منظمة الأغذية والزراعة
نيجيريا	التصحّر في الشمال، والفيضانات في الجنوب، تؤثر في المناطق الزراعية.	١٢,٨مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي؛ فقدان كبير للأراضي الصالحة للزراعة بسبب تأثيرات المناخ.	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
كينيا	مواسم مطرية فاشلة متتالية، تؤدي إلى ظروف جفاف.	٣,٥ مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي؛ ارتفاع معدلات نفوق الماشية بسبب نقص المياه والمراعي.	برنامج الأغذية العالمي

الدّولة	تأثير تغير المناخ	تحديات الأمن الغذائي	المصادر
زيمبابوي	زيادة تكرار الجفاف، انخفاض محاصيل الذرة وغيرها من المحاصيل الأساسية.	٥,٥مليون شخص في المناطق الريفية يعانون انعدام الأمن الغذائي؛ انخفاض إنتاج الذرة بنسبة ٥٠ ٪ في المواسم الأخيرة.	منظمة الأغذية والزراعة
تشاد	هطول أمطار غير منتظم، وتصحر، يؤثران في المناطق الزراعية.	٤,١مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي؛ انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة ١١٪ مقارنة بمتوسط السنوات الخمس الماضية.	برنامج الأغذية العالمي
النيجر	جفاف طويل الأمد وتدهور الأراضي، يقللان من إنتاج المحاصيل.	٢,٧مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية؛ انخفاض كبير في إنتاج الدخن والذرة الرفيعة.	منظمة الأغذية والزراعة

المصدر: إعداد الباحث

ثالثًا- ارتباطات تغير المناخ والأمن الغذائي بالجغرافيا السياسية الدولية

يحتلّ موضوع الأمن الغذائي في إفريقيا موقعًا مهمًّا ضمن سياق الجغرافيا السياسية الدولية؛ حيث يتأثّر تأثرًا كبيرًا بقرارات المناخ العالمية، واتفاقيات التعاون البيئي، مثل: اتفاقية باريس للمناخ،[١٧] التي صِيغَتْ عام ٢٠١٥م، والتي تهدف إلى حصر ارتفاع درجات الحرارة العالمية عند مستوى «أقل بكثير من درجتين مئويتين»، مع السعي للوصول إلى مستوى ١,٥ درجة، وهو طموحٌ كبير، يعكس التحديات التي تواجه الدول النامية بما فيها إفريقيا. وعلى الرغم منْ أنّ الزراعة أحد أعمدة الاقتصاد الإفريقي، فإنها لم تُذكَر فيها مباشرة، إلّا أنّ ديباجة الاتفاقية تؤكّد أهمية «حماية الأمن الغذائي وإنهاء الجوع»؛ فضلًا عن الإقرار بتعرّض نظم إنتاج الغذاء لأضرار مناخية شديدة.[١٨]

ومع أنّ إفريقيا تعدّ جهة فاعلة في المفاوضات المناخية، فإنّ التحديات المالية تظلّ حاجزًا أمام تحقيق الأهداف المناخية والتنموية فيها. وتشير التقديرات إلى حاجة إفريقيا إلى نحو ٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، لتغطية متطلبات التكيف مع المناخ، وتطوير بنى تحتية قادرة على الصمود أمام التأثيرات المناخية

المتزايدة.[١٩] ولكن، يبقى هذا التمويل غير متاح بالوجه الكافي، ممّا يضع القارة في موقف حرج فيما يخصّ قدرتها على التكيف، ومواجهة هذه التحديات.

إنّ التوترات الجيوسياسية العالمية، بما فيها النزاعات التجارية والصراعات الإقليمية، تزيد من تعقيد مشهد الأمن الغذائي في القارّة؛ حيث تؤدي هذه النزاعات إلى تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية، ممّا يعزز الاعتماد على الواردات الغذائية، ويهدِّد استقرار السوق المحلي. وفي ظل هذه الظروف، يصبح التداخل بين التحديات المناخية والجيوسياسية عبئًا متزايدًا على إفريقيا؛ حيث تبرز الحاجة إلى التمويل الدولي، وتعزيز التعاون العابر للحدود، كسبل أساسية لضمان الأمن الغذائي، وتحقيق الأهداف المناخية.[٢٠]

رابعًا- إستراتيجيات التكيف من أجل الأمن الغذائي المقاوم للمناخ في إفريقيا

يقدم الجدول (٢) لمحة عامة عن إستراتيجيات التكيف الرئيسة مع المناخ، المستخدمة في مختلف أنحاء إفريقيا لتعزيز الأمن الغذائي، استجابة لتغير المناخ؛ حيث صُمَّم كلٌّ نَهْجٍ خصيصًا لمناطق محددة، ومدعومًا من قبل منظمات دولية رئيسة، وهذا يشمل الزراعة الذكية مناخيًّا، والزراعة المحافظة، والمحاصيل المقاومة للجفاف لبناء أنظمة زراعية مرنة، وهي تمارس في شرق إفريقيا وغربها وجنوبها. وبدعم من البنك الدولي ومجموعة المكتب الشريف للفوسفات[٢١] بالمغرب. وتهدف الزراعة الذكية مناخيًّا إلى تحسين صحة التربة والإنتاجية في المناطق المعرضة لتغيرات المناخ.

وتعدُّ إدارة المياه، وتنويع سبل العيش، إستراتيجيات بالغة الأهمية، وخاصة في المناطق التي تعاني ندرة المياه، مثل: منطقة الساحل، والمناطق الريفية في النيجر والصومال. وتعالج مبادرات إدارة المياه، مثل: الجدار الأخضر العظيم، ندرة المياه والتصحر، في حين يعزز التنويع مصادر الدخل البديلة، مثل: مصايد الأسماك، والزراعة الحراجية، للحدّ من الاعتماد على الزراعة البعلية. إذ توفر هذه المبادرات، التي يدعمها الاتحاد الإفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات أخرى، الاستقرار الاقتصادي وتعزز الأمن الغذائي.

وتشمل الجهود الإضافية: الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان، وخدمات المعلومات المناخية، لدعم الفئات السكانية الضعيفة، وتمكين اتخاذ القرارات المستنيرة. وتعتمد دول مثل: جنوب السودان وملاوي على التحويلات النقدية، والمساعدات الغذائية، وأنظمة الإنذار المبكر، في حين توفر رواندا، وغانا بيانات مناخية موثوقة للتخطيط الزراعي. ومن خلال الجمع بين التقنية الحديثة، ودعم السياسات والممارسات الأصلية، تعمل هذه الإستراتيجيات على تعزيز القدرة على الصمود في المجتمعات الإفريقية، التي تواجه انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالمناخ.

جدول (٢): إستراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ لتعزيز الأمن الغذائي في إفريقيا

إستراتيجية التكيف	المناطق/الدول	الوصف	المنظمات والمبادرات الداعمة
الزراعة الذكية مناخيًّا (CSA)	شرق وغرب وجنوب إفريقيا (مثل: إثيوبيا، كينيا، مالاوي، المغرب)	تشمل ممارسات مثل الزراعة التحفظية، الزراعة الحراجية، الريّ المحسّن، والمحاصيل المقاومة للجفاف.	البنك الدولي، مجموعة OCP، فايننشال تايمز
تحسين إدارة المياه	إثيوبيا، كينيا، منطقة الساحل	استخدام أنظمة ريّ فعالة، جمع مياه الأمطار، والإدارة المستدامة للأراضي. مثال: مشروع السور الأخضر العظيم في منطقة الساحل.	بيزنس إنسايدر، الاتحاد الإفريقي، البنك الإفريقي للتنمية
تنويع مصادر الرزق	المناطق الريفية في إفريقيا (مثل: النيجر، الصومال)	تشجيع مصادر دخل غير زراعية مثل الزراعة الحراجية، والصيد، والزراعة داخل البيوت الزجاجية لتعزيز المرونة أمام تغير المناخ.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسوشيتد برس
شبكات الأمان الاجتماعي	جنوب السودان، مالاوي	برامج تحويل نقدي، مساعدات غذائية، وأنظمة الإنذار المبكر للحماية من انعدام الأمن الغذائي في أثناء الأزمات المناخية.	رويترز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي
خدمات المعلومات المناخية	رواندا، غانا	توفر توقعات جوية دقيقة وخدمات استشارية مناخية مجتمعية للتخطيط الزراعي.	البنك الدولي، «فرونتيرز إن سيستمز للأغذية المستدامة»

إستراتيجية التكيف	المناطق/الدول	الوصف	المنظمات والمبادرات الداعمة
المعارف والممارسات التقليدية	المجتمعات الريفية في شرق إفريقيا وغربها	دمج المعرفة الزراعية التقليدية مع الأساليب الحديثة للتعامل مع تحديات المناخ المحلية.	منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الاتحاد الإفريقي

وعلى الرّغم من أنّ هذه المبادرات تقدّم برامج إيجابية نحو المرونة، إلّا أنّها تواجه تحديات مرتبطة بضعف التمويل، وغياب التقنيات الحديثة، واعتماد حلول مؤقتة غير مستدامة، ممّا يحدّ من فاعليتها في مواجهة التحديات المناخية في إفريقيا. ومن أبرز أوجه القصور، محدودية التوسع والوصول لصغار المزارعين، بسبب نقص البنية التحتية، وغياب التكامل مع الممارسات التقليدية، ممّا يضعف تفاعل المجتمعات واستدامة البرامج.[٢٢] كما أنّ ضعف التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة يقللان من فاعلية التكيّف، خاصة في المناطق الضعيفة، مثل شرق إفريقيا التي تتطلّب تنسيقًا إقليميًّا أكبر.[٢٣]

خامسًا- حلول مقترحة للتكيف المناخي في إفريقيا

واستكمالًا للجهود الحالية وتحسينها، يمكن اقتراح إستراتيجيات للتكيف المناخي الأمثل في إفريقيا في النقاط الآتية:

١- **إعطاء الأولوية للزراعة الذكية مناخيًّا:** لا بُدّ من إعطاء الأولوية للمحاصيل المقاومة للجفاف، وتعزيز الممارسات الزراعية المحافظة لتحسين احتباس الرطوبة، وزيادة الصمود أمام الجفاف.

٢- **آليات التمويل المبتكرة:** سدّ فجوات التمويل من خلال السندات/الصكوك الخضراء، وجذب الاستثمارات البيئية، والتعاون مع صناديق الثروة السيادية لتعزيز تمويل التكيف المناخي.

٣- **برامج تقاسم الموارد الإقليمية:** تعزيز المرونة بإدارة مشتركة للموارد المائية واحتياطات الغذاء، وتنسيق البنية التحتية لتخزين المياه وتبادل المعرفة.

٤- **أنظمة الإنذار المبكر وخدمات المناخ المتنقلة:** تطوير أنظمة إنذار تعتمد على البيانات لتوجيه المزارعين، وتنبيههم بتغيرات الطقس، سيحسّن قراراتهم الزراعية.

٥- **الحلول القائمة على الطبيعة:** ينبغي اعتماد حلول قائمة على الطبيعة مثل: استعادة الأراضي الرطبة، والزراعة الحراجية، لتخفيف التأثيرات المناخية، مع توفير فوائد بيئية، وجذب التمويل الأخضر الدولي.

وبلا شكّ، ستُبرز هذه الإستراتيجيات قدرة إفريقيا على بناء مستقبل مرن، بالدمج بين الحلول الحديثة والتقليدية، وتوفير التمويل المبتكر. ويُعدّ التكيّف المحلي والشراكات الدولية ركائز أساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، في مواجهة تحديات المناخ المتزايدة.

الخاتمة

إنّ سعي إفريقيا إلى تحقيق الأمن الغذائي في مواجهة تغيّر المناخ، يتطلب إستراتيجيات مرنة ومتعددة الأبعاد، وقد سلّطت هذه الدّراسة الضوءَ على كيفية تكثيف التحولات المناخية لانعدام الأمن الغذائي، مؤكدة الحاجة إلى حلول قابلة للتكيف. وإنّ الجهود الحالية، مثل: الزراعة الذكية مناخيًّا، وتحسين إدارة المياه، ضرورية، ولكنّها محدودة بسبب قابلية التوسع، والتوافق مع الممارسات المحلية. ولتعزيز القدرة على الصمود، فإنه ينبغي لإفريقيا أن تتبنّى المحاصيل المقاومة للجفاف، والزراعة الحافظة، وخيارات التمويل المبتكرة، بما في ذلك الصكوك والسندات الخضراء لدعم الزراعة المستدامة. إنّ التعاون الإقليمي، وتبادل المعرفة، من شأنه أن يعزّز هذه الإستراتيجيات تعزيزًا أكبر، ممّا يتيح تقاسم الموارد، والقدرة على الصمود الجماعي.

كما أنّ دمج الممارسات التقليدية مع التقنيات الحديثة، وتأمين الشراكات الدولية، أمر بالغ الأهمية للتكيف المستدام. إن التزام إفريقيا بالقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، بدعم من الحلفاء الإقليميين والعالميين، من شأنه أن يحول أنظمتها الغذائية، ويضمن مستقبلًا مرنًا للقارة، في ظل التحديات المناخية المستمرة.

الهوامش والإحالات

(١) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢١، (روما: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢١م)،

https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitstreams/5f18a4d1-4335-4e0b-bd02-1b1eb3a26a53/content/cb4474ar.html.

(٢) منظمة الأغذية والزراعة، إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل القمة العالمية للأغذية، (١٣-١٧، نوفمبر، ١٩٩٦م)،

https://www.fao.org/4/w3613a/w3613a00.htm.

(3) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Geneva: IPCC, 2014), https://www.ipcc.ch/report/ar5/syr/.

(4) UN Climate Change, "Climate Change Is an Increasing Threat to Africa," *UNFCCC*, October 27, 2020, https://unfccc.int/news/climate-change-is-an-increasing-threat-to-africa.

(5) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.*

(٦) منظمة الأغذية والزراعة، إعلان روما حول الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل القمة العالمية للأغذية.

(7) UN Climate Change, "Climate Change Is an Increasing Threat to Africa".

(٨) نغالا شيمتوم، «إفريقيا القارة الأقل تسببا في تغير المناخ والأكثر تضررا،» *DW*، (٢، أغسطس، ٢٠٢٣م)،

http://www.dw.com/ar/القارة-الضحية-–-أفريقيا-الأقل-تسببا-في-تغير-المناخ-والأكثر-تضررا/a-67584481.

(٩) شيمتوم، «إفريقيا القارة الأقل تسببا في تغير المناخ والأكثر تضررا».

(١٠) «تغير المناخ يتسبب في زيادة انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزوح في إفريقيا،» المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، (١٨، أغسطس، ٢٠٢١م)،

https://wmo.int/ar/media/tghywr-almnakh-ytsbb-fy-zyadt-andam-alamn-alghdhayy-walfqr-walnzwh-fy-afryqya.

(١١) «إفريقيا تواجه عبئاً غير متناسب من جراء تغير المناخ وتكاليف التكيف،» المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، (٢، سبتمبر، ٢٠٢٤م)،

https://wmo.int/ar/news/media-centre/afryqya-twajh-byaan-ghyr-mtnasb-mn-jra-tghyr-almnakh-wtkalyf-altkyf.

(12) United Nations World Food Programme, *Somalia*, 2024, https://www.wfp.org/countries/somalia.

(13) United Nations World Food Programme, *South Sudan*, 2024, https://www.wfp.org/countries/south-sudan.

(14) Food and Agriculture Organization, "FAO in Zimbabwe," *FAO*, 2024. https://www.fao.org/zimbabwe/fao-in-zimbabwe/zimbabwe-at-a-glance/en/.

(15) Food and Agriculture Organization. "FAO in Ethiopia," *FAO*, Accessed November 9, 2024. https://www.fao.org/ethiopia/fao-in-ethiopia/ethiopia-at-a-glance/en/.

(16) United Nations World Food Programme, "Chad," *WFP*, 2024, https://www.wfp.org/countries/chad.

(17) CGIAR, "Paris Climate Agreement Unlocks Opportunities for Food and Farming," *CCAFS*, December 14, 2015, https://ccafs.cgiar.org/news/paris-climate-agreement-unlocks-opportunities-food-and-farming.

(18) Meadu V, and others, The Paris Climate Agreement: what it means for food and farming; *CCAFS Info Note* (Copenhagen: CCAFS, 2015), https://ccafs.cgiar.org/resources/publications/paris-climate-agreement-what-it-means-food-and-farming.

(19) African Development Bank, *Climate Change in Africa* (Abidjan: afdb, 2024), https://www.afdb.org/en/cop25/climate-change-africa.

(20) "UN: Climate change threatens over 100 million Africans," *DW*, October 19, 2021, https://www.dw.com/en/un-climate-change-threatens-over-100-million-people-in-africa/a-59551093.

(٢١) مجموعة المكتب الشريف للفوسفات (Office Chérifien des Phosphates - OCP Group) هي شركة مغربية تأسّست عام ١٩٢٠م وتعدّ من أكبر منتجي ومصدري الفوسفات ومشتقاته في العالم. تساهم المجموعة في تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال توفير الأسمدة وحلول الزراعة المستدامة، مع التركيز على الابتكار في إدارة الموارد الزراعية، خاصة في إفريقيا. للمزيد ينظر: https://www.ocpgroup.ma/

(٢٢) إدريس آيات، «من إرث الاستعمار إلى التحديات الحديثة: تطور السياسات الزراعية في إفريقيا،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢١، أغسطس، ٢٠٢٤م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/6006.

(٢٣) «الزراعة الذكية مناخياً في إفريقيا،» منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تاريخ الاسترجاع: ٩، نوفمبر، ٢٠٢٤م، https://www.fao.org/climate-smart-agriculture/on-the-ground/africa/ar/.

التطورات السياسية والأمنية في منطقة القرن الإفريقي في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة

د. نادية عبد الفتاح، مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة.

شهدت منطقة القرن الإفريقي ذات الأهمية الإستراتيجية على المستويين؛ الإقليمي والدولي تفاعلًا معقّدًا مع السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة مع تغيّر الإدارات السياسية في واشنطن، وقدوم إدارة أمريكية جديدة. وتتجدّد التساؤلات حول النهج الذي ستتّبعه هذه الإدارة في التعامل مع القضايا المختلفة في هذه المنطقة، بدءًا من الأمن والاستقرار الإقليمي، مرورًا بالتنمية الاقتصادية، وصولًا إلى مواجهة التحديات العالمية، مثل: التغيّر المناخي، والهجرة. وتتمثّل الإشكالية الرئيسة للورقة في كيفية تأثير التحوّلات في السياسة الخارجية الأمريكية، في ظل إدارة جديدة، على الديناميات السياسية والأمنية للمنطقة. وما مدى قدرة هذه الإدارة على أن توازن بين مصالحها الإستراتيجية وأولوياتها الداخلية من جهة، واحتياجات دول القرن الإفريقي من جهة أخرى؟ وهل يمكن للنهج الجديد أن يتجنّب تكرار الأنماط التقليدية من التدخّل أو الإهمال، التي وسمت العلاقة بين الجانبين، في فترة رئاسة ترامب الأولى، والإدارة الحالية لبايدن؟ وللإجابة عن ذلك، والوقوف على أهم التطورات السياسية والأمنية المحتملة، في الفترة الثانية لترامب للقرن الإفريقي تأتي النقاط الآتية:

أولًا- المسارات المحتملة للقضايا الرئيسة في المنطقة في ظل الإدارة الجديدة

لقد أثارت عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدّة الرئاسة الأميركية، بعد فوزه في انتخابات عام ٢٠٢٤م، تساؤلات مهمّة حول التطورات السياسية والأمنية المستقبلية في منطقة القرن الإفريقي. وهي المنطقة التي تتّسم واقعًا بعدم الاستقرار. وظهرت توقّعات تؤيد أن يشكّل نهجه «أميركا أولًا» «America First» مسارات الانخراط الأمريكي في تفاعلات المنطقة وقضاياها، الأمر الذي سيؤثر بالتبعية على الفرص والتحديات المتاحة أمام دول المنطقة. فبعد فوز دونالد ترامب في فترته الأولى بالانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦م، تأثرت الأوضاع السياسية والأمنية في القرن الإفريقي، بالسياسة الخارجية لإدارته، والتغيرات

الداخلية في دول المنطقة. وتزايد التنافس الجيوسياسي بين القوى الكبرى، الأمر الذي أدّى إلى تقليل الاهتمام الدبلوماسي، مع تركيز السياسة الأمريكية على قضايا مكافحة الإرهاب، ومواجهة النفوذ الصيني، وكانت هذه التطورات هي العوامل الرئيسة، التي شكّلت ملامح المشهد السياسي والأمني في المنطقة في تلك الفترة.[١]

ومن ثمَّ، وفي ظل طبيعة المشهد الحالي المعقد، متعدد القضايا والتفاعلات في القرن الإفريقي، وتوقعات استمرارية الإدارة الجديدة، في التعاطي مع الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، بنهج انتقائي استبعادي، لأية تدخلات مباشرة في مناطق الأزمات أو الصراعات، فما أهم المسارات المحتملة للقضايا الرئيسة للمنطقة، سياسيًّا وأمنيًّا؟

يمكن القول: إن أهم القضايا السياسية والأمنية التي ستحتل الأهمية والرعاية في منطقة القرن الإفريقي، في فترة ولاية الإدارة الأمريكية القادمة، تتمثّل في الآتي:

١- قضايا مكافحة الإرهاب

من المرجح أن تعطي إدارة ترامب الأولوية لعمليات مكافحة الإرهاب، وخاصة استهداف جماعات مثل حركة الشباب في الصومال؛ فقضية مكافحة الإرهاب تظل من المشكلات البارزة في منطقة القرن الإفريقي، نظرًا للأهمية الجيوسياسية للمنطقة، واستمرار التهديدات الإرهابية فيها. ويمكن القول: إن ثمة عددًا من الأسباب، تفسر توجهات الإدارة الأمريكية، للتركيز على مكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي، والتي من أبرزها، وجود تنظيمات إرهابية نشطة، مثل: حركة الشباب في الصومال، التي تشكّل تهديدًا مباشرًا على المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة، التي تطل على الممرات البحرية الحيوية، مثل: البحر الأحمر، وخليج عدن، ممّا يجعلها منطقة تهديد محورية للمصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة.[٢]

وعلاوة على ما يمثّله استمرار العمليات الإرهابية في المنطقة من ضعف الاستقرار، الذي قد يؤدي إلى تدفقات اللاجئين، وانتشار التطرف إلى مناطق أخرى، وهو ما يمثّل تحديًا عالميًّا. ومع ذلك، فهناك مخاوف من أن هذا التركيز، قد يتجاهل الأسباب الجذرية للتطرف، مثل: الفقر، والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودور العنف الذي ترعاه الدولة، وإيجاد حلول أو معالجات لمثل هذه الأسباب، بما يحمله ذلك من تهديد، واحتمالية استمرارية عدم الاستقرار بالمنطقة.[٣]

٢- قضايا المساعدات الإنسانية والتنمية

تواجه منطقة القرن الإفريقي أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، والتي تتمثل في المجاعة؛ حيث تعاني المنطقة تغييرات مناخية، أدّت إلى تعرضها لموجات متطرفة من الجفاف، وما نتج عنه من نفوق للماشية، وتراجع

في الإنتاج الزراعي، وكذلك النزوح الناجم عن الصراعات بمختلف أشكالها، الداخلية والإقليمية. وقد شهدت فترة ولاية ترامب السابقة تخفيضات فعلية في المساعدات الخارجية، فقد ركّزت الإدارة على تقليل المساعدات الخارجية غير المرتبطة بالمصالح الأمريكية المباشرة، وتقليص برامج التنمية طويلة الأجل، وقد تأثّرت كلّ من إثيوبيا وكينيا تأثّرًا أكبر؛ إذ شهدتا تخفيضات في برامج الصحة والتعليم والتنمية الزراعية. وعلى الرغم من استمرار المساعدات الإنسانية، وخاصة إلى الصومال وجنوب السودان، نتيجة لاستمرار الأزمات الإنسانية فيهما، كالمجاعات والصراعات، إلّا أنّ هذه المساعدات شهدت تقليصًا في بعض البرامج طويلة الأجل، التي تدعم التعافي والتنمية.[٤]

ومن المرجح استمرار هذا النهج مع الإدارة الجديدة؛ ممّا قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية في دول، مثل: إثيوبيا والصومال، ما لم تؤدِ الضغوط الخاصة بأدوار القوى الدولية المتنافسة الأخرى إلى إجبار الإدارة الأمريكية على التعاطي مع هذا الملف بأسلوب أكثر إيجابية. وبشأن ما إذا كانت الإدارة الأمريكية القادمة ستعطي الأولوية في إطار استجابتها للتحديات، التي تفرضها المنافسة الدولية في المنطقة، للمجالات الإنسانية والحوكمة، أم ستركز في المقام الأول على المصالح الإستراتيجية وحدها. إن من المتوقع أن تقوم الإدارة الجديدة بدفع استثمارات أمنية وتجارية جديدة في المنطقة، نتيجة حالة التنافس الدولي بها.[٥]

٣- حالة السلم والأمن في القرن الإفريقي

على الرغم من التصريحات المعلنة للرئيس ترامب بشأن السلام، والحاجة إلى وقف الحرب في كل مكان، فإن قراءة المشهد تشير إلى تعامله مع المعطيات الفعلية، والحقائق الماثلة على الأرض وقت تسلُّمه للسلطة. أي إن ترتيبات الصراعات في القرن الإفريقي لن تكون مساحة لإعادة الترتيب، وفقًا لما هو حق أو قانوني، وإنما سيقتصر الدور على تقنين الأوضاع الفعلية على الأرض، والانطلاق منها إلى ما بعدها من مشروعات ومبادرات إقليمية، تتفق مع الرؤية التي سيطرحها البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥م.[٦]

ولهذا الأمر دلالته على حالة الاستقرار في الإقليم؛ فكثير من هذه الترتيبات سيشكّل بؤرًا قابلة لإعادة الاشتعال، وهو ما يشير إلى سيناريو استمرار حالة عدم الاستقرار في الإقليم. وأبرز الملفات التي سينصرف إليها هذا الأمر هو الأزمة السودانية، مع تعقد الأزمة، ودخولها في عامها الثاني، وكذلك حال الانقسام في التحالفات الإقليمية؛ فالسياسة الخارجية القادمة لترامب ستركز على النزاعات التي تحقق مكاسب سريعة، كما أن دولًا مثل: كينيا، والمغرب، ورواندا، قد تلعب دورًا محوريًّا في سياسات واشنطن تجاه ملف السودان. مع تقييم هذه السياسات في ضوء المنافسة مع الصين وروسيا، والأمر ذاته سينصرف لتسويات الصراع في إثيوبيا.[٧]

وبعبارة أخرى، إن التحرك الأمريكي في القرن الإفريقي سيحكمه – فقط – التركيز على القضايا، التي تمسّ المصالح الأمريكية المباشرة، والتي سيُعتَمد في إداراتها على الاتحاد الإفريقي، أو القوى الإقليمية، مع تعزيز الشراكات الأمنية، وزيادة الدعم العسكري لدول، مثل: الصومال وجيبوتي.[٨]

ثانيًا- محددات الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في الفترة من ٢٠٢٥-٢٠٢٩م

يمكن القول: إن استقراء المشهد السياسي والأمني بالمنطقة، وتوقعات مسارات إدارة ترامب في فترة رئاسته القادمة، تشير إلى أن سياسات الإدارة تجاه منطقة القرن الإفريقي في الفترة (٢٠٢٥-٢٠٢٩م) قد تشهد استمرارًا للخطوط العريضة، التي نُهِجت في الفترة الأولى، مع احتمالات للتغيير، بناءً على التطورات الإقليمية والدولية، والتي لن تكون جذرية التأثير. ولفهم هذا بوجه أفضل، يمكن النظر إلى العوامل التي تفسّر استمرار السياسات أو تغيّرها:

(١) عوامل معززة لاستمرارية السياسات الانتقائية تجاه القرن الإفريقي

١- أولوية المصالح الأمريكية المباشرة

إن أولوية المصالح الأمريكية المباشرة تُعدّ من المبادئ الأساس، التي تحكم توجهات الإدارة الأمريكية في القرن الإفريقي، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى حماية مصالحها الإستراتيجية، والاقتصادية، والأمنية، أولًا في المنطقة. وتتمثّل أبرز أوجه هذه الأولوية في نهج ترامب، بالتركيز على «أمريكا أولًا، بخفض مجالات الإنفاق الخاصة بالتدخلات الخارجية، وتقليل المساعدات التنموية طويلة الأمد. وهو المسار المتوقّع استمراره، مع اهتمام أكبر بالمصالح الاقتصادية والأمنية، مثل: مكافحة الإرهاب، وتأمين التجارة في الممرات البحرية الإستراتيجية كالبحر الأحمر.(٩)

٢- استمرار التنافس مع قوى مثل الصين وروسيا

إن المنافسة بين القوى الدولية الكبرى، مثل: الصين، وروسيا، والولايات المتحدة، تلعب دورًا كبيرًا في إبقاء منطقة القرن الإفريقي، بما في ذلك السودان والصومال، ساحة للتنافس الجيوسياسي، هذا التنافس يعزّز من تعقيد الأوضاع في المنطقة، ويؤثّر تأثيرًا كبيرًا في استقرارها ومسارات التنمية، بما تحمله من فرص وتحديات لدول المنطقة. هذا ويُتوقع أن تستمر الصين في التوسع بالقرن الإفريقي، مع التركيز على الجوانب الاقتصادية والإستراتيجية؛ حيث تعدّ الصين المنطقة جزءًا محوريًّا من إستراتيجيتها في القارة، ضمن مبادرة الحزام والطريق؛ فالصين تموّل مشروعات كبرى، مثل: الموانئ، وتُركّز على تطوير الموانئ

الرئيسة في جيبوتي والصومال، لدعم التجارة العالمية، والسكك الحديدية، مثل: مشروع خط سكة حديد إثيوبيا- جيبوتي، الذي يربط إثيوبيا بالموانئ البحرية، والطرق، والمطارات.[١٠]

وتسعى الصين إلى تعزيز التجارة الثنائية مع دول القرن الإفريقي، خاصة في مجال تصدير التكنولوجيا والبضائع الصينية، واستيراد المواد الخام، مثل: المعادن والزراعة. مع تقديم قروض ميسرة، واستثمارات مباشرة، لدعم المشروعات المحلية في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة، وتعزيز دورها العسكري والأمني، مع استمرار تطوير القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي، والتي تُعدّ أول قاعدة عسكرية للصين خارج أراضيها عام ٢٠١٧م، وزيادة اتفاقات التعاون العسكري مع دول المنطقة، لتأمين المصالح الصينية، بما في ذلك حماية الممرات البحرية.[١١] هذه الخطوة تشير إلى رغبة الصين في تعزيز نفوذها العسكري والأمني. والولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في بناء قوتها العسكرية في المنطقة بوجودها في قاعدة ليمونييه Lemonnier في جيبوتي، وهي نقطة إستراتيجية حيوية لمحاربة الإرهاب، وضمان استقرار البحر الأحمر، ومضيق باب المندب.[١٢]

علاوة على استمرار الولايات المتحدة في تعزيز استثماراتها ببرامج، مثل: «Prosper Africa»، والتي تهدف إلى تسهيل الاستثمار من قبل القطاع الخاص الأمريكي. ويمكن التدليل على ذلك من الشكل الآتي، الذي يوضح مقارنة بين الاستثمارات الأمريكية والصينية في منطقة القرن الإفريقي عن الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤م:

شكل (١) مقارنة بين حجم الاستثمارات الأمريكية والصينية لمنطقة القرن الإفريقي خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٤م

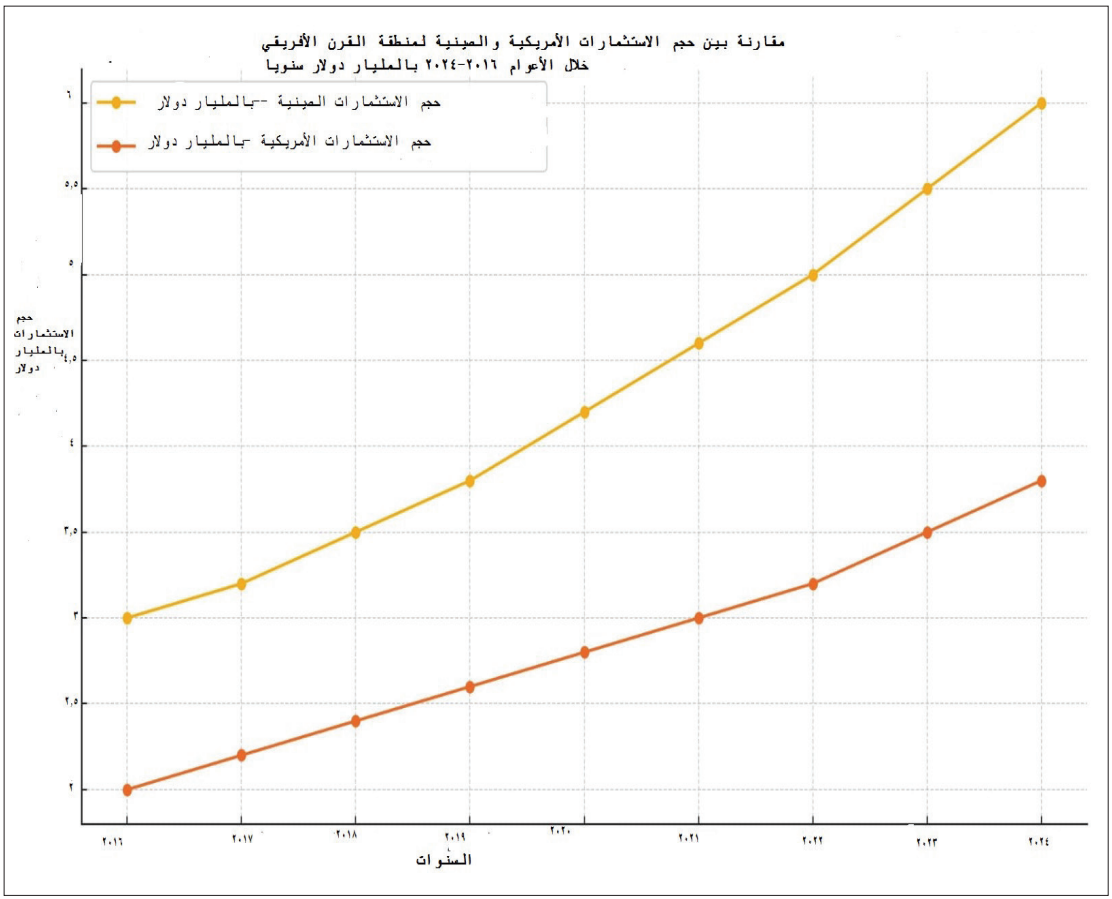

المصدر: جمعت الباحثة بيانات الشكل من المصادر التالية:
Brian Iselin," China's Great Retreat: Unpacking the Boom, Bust, and Strategic Withdrawal from Africa," *Institute for Security and Development Policy*, October 2024, https://www.isdp.eu/publication/chinas-great-retreat-unpacking-the-boom-bust-and-strategic-withdrawal-from-africa/.
United Nations Conference on Trade and Development, *Review of Maritime Transport 2023: Towards a Green and Just Transition* (New York: United nations, 2023), 78, https://unctad.org/system/files/official-document/rmt2023_en.pdf.

فالشكل يوضّح أن المساعدات الأمريكية تظهر نموًّا ثابتًا، وخاصة في المساعدات الإنسانية والدعم الأمني، وتبلغ ذروتها في عام ٢٠٢٤م، بينما الاستثمارات الصينية أعلى باستمرار من المساعدات الأمريكية، وهي

مدفوعة بمشاريع البنية الأساسية واسعة النطاق، في إطار مبادرة الحزام والطريق. ومع استمرار وتزايد النفوذ الصيني، فإن المتوقع هو دفع الولايات المتحدة إلى معادلة ذلك النفوذ. ولكن بنهج انتقائي للدول، التي ستعتمد عليها في إدارة ملفات مصالحها بالمنطقة.[١٣]

وفيما يتعلق بالنفوذ الروسي، كمحدد للتوجه الأمريكي في المنطقة، فإنه يمكن القول: إن دعم روسيا التوجهات المناهضة للوجود الغربي، بآليات للتعاون العسكري والأمني، تجعل من موسكو مصدر التسليح الأول للقارة. وقد أظهرت مواقف العديد من دول إفريقيا من الغزو الروسي لأوكرانيا، تمدد النفوذ الروسي في القارة؛ إذ امتنعت ١٧ دولة إفريقية عن التصويت على قرار للأمم المتحدة، في مارس ٢٠٢٢م، يدين الغزو الروسي لأوكرانيا، كما امتنعت غالبية دول إفريقيـا عن دعم حملة العقوبات الغربية ضد روسيا.[١٤]

وفي ظل حقيقة أن البحر الأحمر محوري في إستراتيجية روسيا البحرية، التي أقرها الرئيس بوتين عام ٢٠٢٢م، والتي تولي تركيزًا متزايدًا على المحيطين القطبي الشمالي والهادي، وهو ما يتطلّب وجودًا روسيًّا بحريًّا في البحر المتوسط، والبحر الأحمر، وباب المندب، والمحيط الهندي، لذلك؛ فإن القرن الإفريقي يقع في قلب إستراتيجية روسيا البحرية الدولية، ويبرر مساعي موسكو للحصول على نقاط وجود دائمة في السودان. علاوة على مواصلة بيع الأسلحة لدول المنطقة بأسعار تنافسية، مستهدفة دولًا مثل: إثيوبيا والسودان، وتعزيز التعاون الأمني مع الحكومات الإقليمية، وتدريب الجيوش المحلية على استخدام التكنولوجيا العسكرية الروسية،(١٥) ممَّا قد يدفع إدارة ترامب للحفاظ على مستوى معين من النفوذ، لكن بأساليب تلائم معطيات المرحلة القادمة.[١٦]

(٢) عوامل معززة لتبني الإدارة الجديدة سياسات أكثر تفاعلية مع قضايا المنطقة

١- تصاعد الأزمات الإنسانية في منطقة القرن الإفريقي

من المتوقّع أن تكون القضايا الإنسانية محفّزًا مهمًّا لسياسات أكثر تفاعلية من الإدارة الأمريكية الجديدة في ٢٠٢٥م، خاصة في ظل الأزمات المستمرة في المنطقة، مثل: الجفاف، والنزاعات المسلحة، وموجات النزوح الجماعي. والأزمات الإنسانية المتفاقمة، قد تضغط على إدارة ترامب لتقديم المزيد من الدعم الإنساني؛ ففي عام ٢٠٢٢م، خصصت الولايات المتحدة ما يقرب من ١,٣ مليار دولار كدعم إنساني طارئ، لمواجهة الجفاف والمجاعة في دول: إثيوبيا، وكينيا، والصومال.[١٧]

هذه الاستجابة، تكشف عن احتمالية التزام الإدارة الأمريكية القادمة بمواصلة دعم هذه القضايا الإنسانية. خاصة إذا تزايدت الانتقادات الدولية بشأن مسؤولية القوى الكبرى؛ فستضطر حينذاك الولايات المتحدة إلى

أن تكون أكثر تفاعلًا، ليس في المساعدات المالية فقط، بل في العمل مع المنظمات الدولية والهيئات الإغاثية، لتنسيق استجابات أكثر فاعلية.[١٨]

٢- التغييرات في البيئة الدولية

إنّ التنافس الشديد بين القوى الكبرى قد يكون محفّزًا لزيادة النفوذ السياسي في المنطقة، لتعزيز وضمان مصالحها في المنطقة، خاصة مع وجود أدوار لقوى مثل: الصين وروسيا، كما سبق الإشارة؛ فالإدارة الجديدة ستتخذ سياسة أكثر انخراطًا، لضمان عدم تزايد نفوذ الصين وروسيا في المنطقة. وخاصة الدور الروسي، الذي سيعيد التعاطي الكثيف مع قضايا منطقة القرن الإفريقي، مع بوادر انتهاء كلي للحرب مع أوكرانيا ويمكن التدليل على معالم هذا التوجه المركز من قبل روسيا، في استخدامها حق الفيتو، لرفض إقرار مشروع القرار المقدم من بريطانيا وسيراليون أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بشأن تسوية الوضع في السودان، بدعوة للوقف الفوري لإطلاق النار، والانخراط في حوار يهدف إلى خفض التصعيد، والوصول إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد.[١٩]

٣- دور الكونجرس والمنظمات الدولية

إن تعقّد العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونجرس قد يؤثر تأثيرًا كبيرًا في السياسة الأمريكية تجاه القرن الإفريقي، في فترة إدارة ترامب المحتملة في عام ٢٠٢٥م، الأمر الذي سيظهر في مناح عدة، ومنها: التأثير في المساعدات الإنسانية والتنموية؛ فالكونجرس الأمريكي يلعب دورًا أساسيًّا في تحديد المساعدات الخارجية، التي تخصّصها الولايات المتحدة لدول القرن الإفريقي، ومن ثمّ، فقد يضغط لتحديد شروط أكثر صرامة على المساعدات المقدمة لدول المنطقة، مثل: ربط المساعدات بتحقيق الاستقرار السياسي، أو تحسين حالة حقوق الإنسان في دول مثل: إثيوبيا أو الصومال. وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تراجع أو تأجيل بعض البرامج الإنسانية المهمة.[٢٠]

وقد يطالب الكونجرس أيضًا بالحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي، لضمان الاستقرار الإقليمي، خاصة في محاربة الإرهاب، وتهديدات حركة الشباب في الصومال.[٢١] كما قد يدعو إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدّدًا ضد النفوذ الصيني في القرن الإفريقي، ممَّا قد يؤدي إلى سياسات أكثر استثمارًا في البنية التحتية، والمساعدات الاقتصادية. علاوة على دور المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة، أو الضغط من المنظمات الدولية بشأن حقوق الإنسان في القرن الإفريقي.[٢٢]

ومن المرجح إذًا، أن تؤثّر طبيعة العلاقة بين ترامب والكونجرس في السياسات الأمريكية تجاه القرن الإفريقي؛ فقد سيؤدي إلى تقلبات في المساعدات الإنسانية، والوجود العسكري، والإستراتيجية الاقتصادية في المنطقة. وسيعتمد تأثير هذا على درجة تجاذبات العلاقة بين الرئيس والكونجرس، في قضايا السياسة الخارجية.

خاتمة

أظهرت ولاية «ترامب» السابقة سياسة اللامبالاة الملحوظة، تجاه القضايا الكلية في منطقة القرن الإفريقي، وهذا ما ظهر من خلال أفعال وخطابات مثيرة للجدل. ومن المتوقع انتهاج ترامب في فترته القادمة مبدأ «البراجماتية والواقعية السياسية أولًا»، مع تجاوز صعوبة تحقيق التوازن بين تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحاجة الإستراتيجية للتعامل المكثف مع دول المنطقة.

حيث تواجه إدارة الرئيس ترامب الجديدة تحدّيات التوفيق بين تعزيز نفوذ أمريكا العسكري، والاقتصادي، والسياسي، مع الحاجة للتركيز على سياسة أمريكا أولًا؛ فسياسات ترامب، ستنصب في المقام الأول على الولايات المتحدة في الداخل، ثم الصين في الخارج، أينما حلّت.

وتظل السياسة الأمريكية في القرن الإفريقي رهينة التنافس مع الصين وروسيا. وتشير القراءة الأولية لفكر الإدارة الجديدة إلى أهمية زيادة الاعتماد على الأدوات العسكرية والاقتصادية، مع تراجع الدعم الإنساني والتنمية المستدامة، في إدارة ملفات منطقة القرن الإفريقي، وهو ما قد يُعمّق الأزمات طويلة الأمد، في بعض دول المنطقة.

ومن ثم، يعتمد مستقبل المنطقة على مدى قدرة الإدارة الجديدة على تحقيق التوازن، بين هذه الأولويات، وطريقة إدارة التسويات السياسية مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، وقدرة دول المنطقة على تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها، من التنافس بين القوى الكبرى، لتحقيق تسويات، أو علاج للمشكلات السياسية والأمنية التي تعانيها، والتقليل من مصادر التهديد والتدخلات للبعض الآخر.

الهوامش والإحالات

(١) للمزيد حول أهم سمات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة القرن الإفريقي خلال فترة رئاسة ترامب الأولى، انظر:

Francis Owusu, et al., "Trumping Development: Selective Delinking and Coercive Governmentality in US-Africa Relations," *Africa Today*, 66: 1, 2019, 11-16.

(2) Jonas Schaaf, "The New US Administrations' Africa Policies: What to Expect and Why it Matters," *Prif Blog*, August 20, 2024, https://blog.prif.org/2024/08/20/the-new-us-administrations-africa-policies-what-to-expect-and-why-it-matters/.

(٣) «١١ خبيًرا يجيبون: هل فاقمت البرامج العسكرية الأمريكية من الإرهاب في إفريقيا؟،» نون بوست، (١٤، ديسمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.noonpost.com/46043/.

(4) "Global community to urge action on escalating Sudan crisis at UN General Assembly," *UN OCHA*, September 25, 2024, https://www.unocha.org/news/global-community-urge-action-escalating-sudan-crisis-un-general-assembly.

(5) Paul Dans and Steven Groves, editor, *Mandate for Leadership: The Conservative Promise* (Washington D.C: The Heritage Foundation, 2023), 218.

(6) Zainab Usman, "The New U.S. Africa Strategy Breaks from the Status Quo—With Some Perplexing Stumbles," *Carnegie Endowment for International Peace*, August 11, 2022, https://carnegieendowment.org/posts/2022/08/the-new-us-africa-strategy-breaks-from-the-status-quowith-some-perplexing-stumbles?lang=en.

(7) Oscar Rickett, "Donald Trump and Sudan: What can we expect from the next US presidency?," *Middle East Eye*, November 9, 2024, https://www.middleeasteye.net/news/donald-trump-and-sudan-what-expect-returning-us-president.

(8) KIM Dong Suk," Donald Trump's Second Term in the White House: Implications for U.S. Policy toward Africa," *IFANS Focus*, November 21, 2024, 3, https://www.ifans.go.kr/knda/ifans/eng/act/ActivityView.do;jsessionid=obk058x5CZtow1VkeownwAob.public12?sn=14402&ctgrySe=17&boardSe=pbl&clCode=P11&koreanEngSe=ENG.

(9) Paul MacDonald, "America first? Explaining continuity and change in trump's foreign policy," *Political Science Quarterly*, 133: 3, 2018, 406-410.

(10) "Connecting Ethiopia and Djibouti: a railway towards prosperity," *Xhby*, November 14, 2923, https://www.xhby.net/content/s65533beee4b010feadd7cf6b.html.

(11) Karoline Eickhoff and Nadine Godehardt, *Working Paper: China's Horn of Africa Initiative: Fostering or Fragmenting Peace?* (Berlin: Megatrends Afrika, 2022), 6, https://www.swp-berlin.org/assets/afrika/publications/MTA_working_paper/MTA_WP_01_Eickhoff_Godehardt_China_HoA_formatiert_12102022.pdf.

(12) USAID, *Fact sheet 4: Horn of Africa – Complex Emergency* (Washington DC: United States Agency for International Development, 2023), https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-01/2023-01-20_USG_Horn_of_Africa_Complex_Emergency_Fact_Sheet_4_0.pdf.

(13) Dans and Groves, *Mandate for Leadership: The Conservative Promise*, 255.

(14) Abraham white & leo holtz, "figure of the week: African countries vote on the un resolution condemning Russia's invasion of Ukraine," *Brookings*, March 9, 2022, https://www.brookings.edu/articles/figure-of-the-week-african-countries-votes-on-the-un-resolution-condemning-russias-invasion-of-ukraine/

(15) Liam Karr, "Africa File: Russian Red Sea Logistics Center in Sudan," *Institute for The Study Of War*, May 31, 2024, 12, https://www.understandingwar.org/backgrounder/africa-file-may-31-2024-russian-red-sea-logistics-center-sudan.

(16) Adewunmi Emoruwa, "What Trump's win means for Africa's trade and investment," *Opens Democracy*, November 8, 2024, https://www.opendemocracy.net/en/trump-win-africa-diplomacy-america-first-trade-investment/.

(17) USAID, *United States Announces Nearly $424 Million in Additional Humanitarian Assistance for the People of Sudan and Others Affected by the Conflict* (Washington DC: United States Agency for International Development, 2024), https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/sep-25-2024-united-states-announces-nearly-424-million-additional-humanitarian-assistance-people-sudan-and-others-affected-conflict.

(١٨) عمرو عبد العاطي، «سياسات إدارة جو بايدن في إفريقيا ومستقبل الدور الأمريكي في القارة،» رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٥، سبتمبر ٢٠٢٢م)،
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7365.

(١٩) «تسلسل زمني لأهم الأحداث في السودان حتى فشل إقرار المقترح البريطاني في مجلس الأمن،» بي بي سي، (٢٠، نوفمبر، ٢٠٢٤م)،
https://www.bbc.com/arabic/articles/ckgrwlwrzljo.

(٢٠) عبير مجدي، «ما التداعيات المحتملة لفوز 'دونالد ترامب' على الصومال؟،» مركز رع للدراسات الإستراتيجية، (١٤، نوفمبر، ٢٠٢٤م)،
https://rcssegypt.com/19362.

(٢١) عبد العاطي، «سياسات إدارة جو بايدن في إفريقيا ومستقبل الدور الأمريكي في القارة».

(٢٢) عبد العاطي، «سياسات إدارة جو بايدن في إفريقيا ومستقبل الدور الأمريكي في القارة».

التحالفات الإقليمية الجديدة في منطقة القرن الإفريقي اصطفافات متغايرة وتوترات مستمرة: وجهة نظر صومالية

سيد عمر معلم عبد الله، مؤرخ ودبلوماسي صومالي، مقديشو.

منذ منتصف العام الماضي، وغرّة هذ العام ٢٠٢٤م المشارف على الانقضاء، دخلت منطقة القرن الإفريقي مرحلة جديدة من السباق المحموم، في بناء التحالفات الإقليمية الجديدة، وانهيار التحالفات القديمة، وتصاعدت فيها التوترات الدبلوماسية بين دولها الرئيسة الأربع: الصومال، وإثيوبيا، وجيبوتي، وإريتريا. والسبب في ذلك يرجع إلى:

١- تحول أجندة القيادة السياسية في إثيوبيا، من السعي إلى إنهاء الصراعات الممتدة، ودفع فكرة التعاون الإقليمي، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول في المنطقة، إلى خلق التوترات، وافتعال الحروب في المنطقة، والتنصل من الالتزامات الإقليمية المشتركة بين الدول المجتمعة تحت مظلة إيغاد، والتهديد المباشر للدول المجاورة باستباحة أراضيهم.

٢- تجسُّد حقيقة ذلك التحوّل عمليًّا في مذكرة التفاهم، التي وقّعتها إثيوبيا مع صوماليلاند بداية هذ العام، وتناقض ذلك مع بنود إعلان القمة الثنائية بين رؤساء البلدين، في يوم ١٢ من شهر يونيو عام ٢٠١٨م في مقديشو،[١] المنصوص فيها على التعامل مع السلطات السيادية، واحترام الوحدة الوطنية والاستقلال السياسي للبلاد، وذلك رغم خصوصية قضية صوماليلاند عن غيرها من المناطق الصومالية.

ومن المدهش حقًّا، أن خطوة توقيع تلك المذكرة جاءت بعد يومين فقط من توقيع بيان مشترك، بين صوماليلاند والصومال برعاية جيبوتي، يوم ٢٩ ديسمبر عام ٢٠٢٣م، حيث تمّ الاتفاق بينهما على حلّ المسائل المصيرية العالقة اتفاقًا نهائيًّا، وتنفيذ جميع الاتفاقيات التسعة السابقة، ووقف التصريحات العدائية بين الطرفين، وكذلك تعيين لجان فنية، تسهل تنفيذ البنود المتفق عليها بينهما.[٢] ومن الظاهر أن خروج رئيس وزراء إثيوبيا آبي من حرب تيغراي منتصًرا، ونجاحه بفرض شروطه في اتفاقية بريتوريا عام ٢٠٢٢م على تلك الجبهة،[٣] جعله يغيّر اهتماماته السياسية. ومن ثمّ، فإن الاصطفافات الإقليمية الأخيرة التي تشهدها المنطقة، بعد توقيع مذكرة التفاهم مع صوماليلاند، هي نتيجة مباشرة عن السبب الأول، وليست سببًا أدّى إلى نشأة

التحالفات الجديدة بين الدول في المنطقة، كما يحلو للبعض قوله أو وصفه. وتفصيل القول في هذه التحالفات والاصطفافات، نأتي عليه في المحاور الآتية:

أولًا - بداية التحالفات والاصطفافات الإقليمية

في الشهور الماضية، ما بين يوليو ونوفمبر من العام الماضي ٢٠٢٣م، أطلق آبي أحمد عدة تصريحات متوالية على منابر مختلفة، تصبّ كلها في إطار ضرورة حصول بلاده على منفذ بحري، في مياه البحر المحيط بها، سواء أكان ذلك في مياه البحر الأحمر، أم في مياه المحيط الهندي.[٤] وأكّد أن مسألة تأمين منفذ بحري، باتت مسألة وجودية لبلاده، وخطوة أولى للخروج من السجن الجغرافي، وفق تعبير آبي.[٥] وفي حينها، أبدت إثيوبيا رغبتها في أن تحصل على ذلك المنفذ بجميع الطرق الممكنة، بما في ذلك الشراء (Purchase)، أو الإيجار (Lease)، أو الاستثمار (Investment) أو المبادلة (Land Swap)، أوعن طريق استخدام القوة.[٦] وتعرض مقابل الحصول على ذلك المنفذ، على المتجاوبين مع طلبها، حصصًا ثابتة في قطاعات الطيران، وسد النهضة، والاتصالات المملوكة كلها للدولة. وتؤكد إثيوبيا من حين لآخر، «أن البحر الأحمر هو حدودها الطبيعية...»،[٧] وأن لها الحق في السعي وراء الحصول على منفذ بحري خاص لنفسها، ولا يمكن تحقيق رؤيتها الجيواقتصادية، وخططها الإستراتيجية، ما لم تجد منفذًا بحريًّا سياديًّا، يعطيها الأحقية الكاملة في التصرف المطلق عليه، متى ما أرادت.

وتؤكد إثيوبيا أن مبدأ العطاء الدائم، من دون الأخذ، أو المردود اللازم، لم يعد مناسبًا على وضعها السياسي الجديد؛ حيث إنها تعطي الدول المجاورة من مياه النهر، وتزودهم بالطاقة والمياه، وبمواد تجارية متنوعة، وأنها تريد أن تأخذ منهم - عوضًا عن ذلك - من مياه البحر، التي تعتقد أنها بدونها، لن تكون قادرة على تبوّء مكانتها الريادية في القارة. وتَعدّ إثيوبيا أن الذي جعلها دولة حبيسة، ناتج عن خطأ إستراتيجي يجب تصحيحه، بعد أن كانت دولة بحرية[٨] على مرّ السنين. وتردّد بأن وضعها الجيو اقتصادي، لم يعد مناسبًا بالاعتماد على ميناء جيبوتي وحدها،[٩] الذي تعتمد عليه قرابة ٩٥٪ من وارداتها، بسبب ما تمرّ به من مصاعب اقتصادية متنامية، تجعلها تتخلف عن سداد ديونها الخارجية، التي تتجاوز قيمتها ٢٨ مليار دولار.[١٠]

وقد أثار ذلك التحول الكلي في المواقف، مخاوف الدول المجاورة على التعاون المستقبلي مع إثيوبيا، وبات الكلّ مقتنعًا بأنّ ذلك يمثّل نسفًا واضحًا للاتفاق الثلاثي، الذي وقّعته الصومال، وإثيوبيا، وإريتريا، في أسمرة في الـ ٥ من سبتمبر سنة ٢٠١٨م، المنصوص فيه على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، والالتزام بالسلامة الإقليمية في المنطقة[١١]. وسابقًا، ارتكزت السياسة الخارجية في السنوات الأولى من عهد

آبي أحمد ، بإصلاح العلاقات المتوترة مع دول الجوار.[١٢] وتبنّى هو فكرة الاتحاد الإقليمي الجامع بين الدول الثمانية، الأعضاء بمنظمة إيغاد، وقبل أن تكون اتفاقية الجزائر أساسًا في العلاقة مع إريتريا أيضًا، لإنهاء الصراع الدامي الطويل معها، وصرح شخصيًّا، بأنّ إيجاد دولة صومالية قوية وآمنة هو مفتاح الحل في منطقة القرن الإفريقي،[١٣] وعمل بحماسة على ردم الفجوة بين هرجيسا ومقديشو، واتخذ خطوات متتالية لاختراق الجدار العازل[١٤] بينهما، وضغط بشدة على موافقة هرجيسا بقبول زيارة منسقة مشتركة، بينه وبين رئيس الصومال، في فبراير عام ٢٠٢٠م،[١٥] فضلًا عن دعوته الصوماليين جميعًا إلى الوحدة، والتماسك فيما بينهم، وكذلك سعيه إلى تحويل الإقليم برمته إلى كتلة إقليمية متجانسة، يسود فيما بين وحداته السياسية التعاون والتعايش، بدلًا من التنافر والعداء بين شعوبها المنهكة بالحروب.

ثانيًا - لماذا تريد إثيوبيا إيجاد منفذ بحري على حساب سيادة الدول المجاورة؟

أصبحت إثيوبيا مقتنعة، بأنّه لا يمكن لها أن تكون قوة إقليمية قائدة في المنطقة، ما لم يكن عندها تنوّع في المنافذ البحرية المرتبطة بحدودها البرية الواسعة، ومنفذ بحري يعطي لها الاستقلالية الكاملة في إدارتها، ويضمن لها الاستخدام المستقل لأكثر من غرض وهدف. وباعتبار أن إثيوبيا هي الدولة الأكبر مساحة (١,١ مليون كم٢) في الإقليم، والأكثر سكانًا (١٢٩,٧ مليون نسمة) في المنطقة، فإن لها حدودًا برية مع دول ست في المنطقة، وهي: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، والسودان، وكينيا، وجنوب السودان. ومع تبنّي إثيوبيا سياسة اقتصاد السوق المفتوح، والإنتاج الكمي في اقتصادها الوطني، وجذب الاستثمار الأجنبي، فإنّها تريد أن تحوّل تلك الحدود البرية الطويلة إلى منافذ تجارية نابضة، تؤمّن لها باستمرار إمكانية النقل السريع في البضائع، والإنتاج إلى خارج حدودها بيسر، وتعبر بها بسهولة مماثلة المواد التي تريد استيرادها من الخارج أيضًا.

وتفكر إثيوبيا في أن تجد كل منطقة من مناطقها الجغرافية الداخلية منفذًا بحريًّا، تعتمد عليه اعتمادًا دائمًا، وتريد أن يكون ذلك قريبًا إلى تلك الجهات الجغرافية، ومستقيمًا في حدودها البرية؛ حيث إن المنطقة الشرقية يمكن أن تعتمد على ميناء لامو في كينيا، والمنطقة الشرقية على ميناء بربرة في الصومال، بينما المنطقة الشمالية تعتمد على ميناء بورت سودان في السودان، والمنطقة الوسطى على ميناء جيبوتي،[١٦] وعقدت عدة اتفاقيات معنية بهذا الخصوص مع معظم تلك الدول المجاورة، في إطار ما سمّته: دبلوماسية الموانئ[١٧] في السنوات ما قبل عام ٢٠٢٣م.

وتبقى موانئ إرتيريا والصومال هي الأكثر أهمية من بين تلك الموانئ المحيطة بها مطلقًا في حساباتها الإستراتيجية؛ حيث إن ميناء عصب في إريتريا هو الأقرب إلى العمق في الأراضي الإثيوبية، وفي الشمال تحديدًا،

بينما الموانئ الصومالية، باستثناء القريبة إلى ميناء لامو في كينيا، هي الأنسب جغرافيًّا، نتيجة الوفرة في العدد، وتنوعها بين المحيط والبحر، فضلًا عن كونها الأكثر ضمانًا للوصول إليها، بسبب تعدد مراكز القوى السياسية في البلاد، إضافة إلى الانقسام فيما بين تلك القوى حول المسائل المصيرية، وما يتبع ذلك من مكائد سياسية، غير مقيدة، في بعض الأحيان، بالضمير الوطني الحي.

ويتركز «الطمع» الإثيوبي في مياه إريتريا والصومال، دون غيرهما من الدول في المنطقة، ولدى إثيوبيا في ذلك اعتبارات إستراتيجية، وربما ادعاءات تاريخية. وفيما يتعلق بدولة إرتيريا، فإن الوصول إلى مياهها البحرية تعدّه تصحيحًا لأخطاء إستراتيجية ماضية، وتوحّدًا مع تاريخها القديم، باعتبار نفسها أنها الوريثة الطبيعية لمملكة أكسوم القديمة، وضحية للصراعات الجيوسياسية، في عهد الحرب الباردة السابقة في المنطقة.

والتفاهمات المتعطلة، التي كانت في إعلان أسمرة في شهر يوليو عام ٢٠١٨م، بين إرتيريا وإثيوبيا، قد تضمّنت بندًا يوحي باستفادة إثيوبيا من موانئ إريتريا، والحصول على بعض الإعفاءات الضريبية، وفتح الحدود فتحًا دائمًا، وكذلك عمل ممرّات برية متصلة مع المنافذ البحرية، وذلك مقابل إعادة المناطق المتنازع عليها إلى إريتريا، بما في ذلك منطقة بادمي.[١٨] ولكن ذلك لم يُنفَّذ، منذ توقيع النظام في إثيوبيا على اتفاقية بريتوريا مع جبهة تيغراي في عام ٢٠٢٢م.

وفي سعيها الحثيث نحو الوصول إلى المياه في الصومال، فان ذلك سيضمن لها تجاوز هواجس سياسية، تصاحب طموحاتها المستقبلية في المنطقة، ويطوي مصدر القلق من تماسك خريطتها السياسية الحالية، المعمولة في عهد الاستعمار الحديث، وينهي مخاوف جدية تراود تفكيرها الإستراتيجي في المنطقة باستمرار، ولذلك، فإن ما نراه حاليًّا من مغامرة سياسية، ينبثق من رؤية إستراتيجية نحو الصومال، تسعى من خلالها إلى فك الارتباط العضوي بين الصومال، والصومال الغربي في إثيوبيا، وفصل الشمال عن الجنوب نهائيًّا، وكذلك العمل على إضعاف دور السلطة الفيدرالية،[١٩] وذلك عن طريق الاستمرار في التعامل المباشر والمستقل، مع الولايات الأعضاء في الدولة الفيدرالية،[٢٠] وتقوية قدراتهم العسكرية، وكذلك تكريس الانقسام فيما بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وذلك اعتقادًا بأن ذلك يكون الضمان الوحيد، في تماسك خريطتها السياسية المتراخية، أو يكون تخلّصًا نهائيًّا من منافسها الإستراتيجي التاريخي لأكثر من سبب.

ومن وجهة النظر الاقتصادية البحتة، فإنها تريد خفض رسوم الترانزيت التي تدفعها لجيبوتي باستمرار، والبالغة قرابة ملياري دولار سنويًّا، بالإضافة إلى رسوم النقل والتكاليف اللوجستية الأخرى، المؤثرة كلها في أسعار المواد المستوردة، بما في ذلك الوقود. ويشكّل هذا المبلغ نحو ١٣,٦٪ من الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٢٤م، والبالغ نحو ١٤,٧ مليار دولار، وبالتأكيد، يشكّل هذا عبئًا متزايدًا على كاهل اقتصادها المتعثر،

وعاملًا مانعًا في نموها الاقتصادي البطيء، ويؤخر جهود مكافحة الفقر، الذي وصل إلى ٣٤,٦٪ من سكانها وفق البنك الدولي.[٢١] وإثيوبيا هي ثالث أكبر دولة في العالم تعاني شبح المجاعة، ومصنفة على أنها من الدول التسعة في العالم، التي يتركز فيها النمو السكاني، وفق رؤية الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى ١٥٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٩م، أو ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م المقبل. وعندما فقدت إثيوبيا منفذها البحري، مع استقلال إريتريا عام ١٩٩٣م، كان عدد سكانها لا يتجاوز ٤٠ مليون نسمة، وحجم تجارتها الدولية كان في حدود ٥٠٠ مليون دولار، مقارنة بعدد سكانها الآني، الذي يناهز ١٢٩ مليون نسمة، بل يزيد على ذلك. واقتصادها الوطني يكاد يفوق ٧٠ مليار دولار،[٢٢] ومن ثمّ، فإنها تواجه تحديات ديموغرافية واقتصادية مخيفة، وتبحث لها عن حلول دائمة لتلك التحديات المتشابكة، وتريد أن يكون النمو الاقتصادي متوازيًا مع نموها السكاني السريع.

وإستراتيجيًّا، تريد إثيوبيا أن تصبح القوة الإقليمية الرائدة في إفريقيا، وتعمل بجدية على إحياء المجد الإمبراطوري القديم، وتعزيز مكانتها الإقليمية، وذلك عن طريق تكوين شبكة تحالفات إقليمية، ذات أهداف مرحلية، وغايات متمايزة. ويسود عندها قلق أمني متزايد في أمن وسلامة مصالحها الحيوية، العابرة في مياه البحر الأحمر، وذلك بعد أن أصبحت ضفتا منطقة خليج عدن منطقة مضطربة، تسير فيها تطورات أمنية متصاعدة، تتزايد فيها اهتمامات القوى المتوسطة والكبرى، ونفوذ المجموعات المسلحة الإرهابية. وبسبب وجود تلك الحقيقة، إلى جانب أهميتها الجيوإستراتيجية البالغة على التجارة الدولية، التي تبلغ (١٢٪) من حجم التجارة الدولية، فإن فيها قواعد عسكرية أجنبية لمعظم القوى الكبرى والمتوسطة؛ فهناك (١٢ دولة) رابضة قرب حدودها الطبيعية، ممّا يعني احتمالية حدوث أي أزمة في تلك المياه القريبة منها، والمؤثرة سلبًا في مصالحها الحيوية المختلفة، خصوصًا إذا كانت تلك الأزمة تأتي من قوى تعدّها معادية لها. ومن أجل هذا، فإنّها أعادت تشكيل قواتها البحرية منذ عام ٢٠١٩م، وتبحث باستمرار عن قواعد بحرية دائمة، تابعة لتلك القوة الناشئة، من أجل حماية مصالحها الحيوية المختلفة، والحفاظ على أصولها البحرية الموجودة حاليًّا في جيبوتي (١١ سفينة)،[٢٣] بدلًا من القواعد المستأجرة.

ويبدو أن إثيوبيا لديها شركاء في هذا الأمر، وعلى مستويات ودرجات مختلفة؛ حيث إن فرنسا قدَّمت نفسها شريكًا رئيسًا، وضمنت لها تقديم المساعدات اللازمة لبناء تلك القوة البحرية[٢٤] بقيمة ٩٦ مليون دولار.[٢٥] والإمارات العربية المتحدة تدعم فكرة حصول إثيوبيا على منفذ بحري، باعتبار الشراكة الإستراتيجية بينهما، بما في ذلك صفقة ميناء بربرة الثلاثية الأطراف، بين موانئ دبي، وإثيوبيا، وصوماليلاند، المبرمة في عام ٢٠١٨م،[٢٦] وهي مهتمة كثيًرا في موضوع إنشاء الأسواق الاقتصادية في المنطقة، وتطوير الموانئ، والاستثمار المتعدد الأغراض على ضفتي مياه خليج عدن، مؤكّدة بأن علاقتها مع إثيوبيا، يجب أن تكون

نموذجًا للشراكة الإستراتيجية، بينها وبين دول القارة السوداء، وبوابة رئيسة تدخل عن طريقها إلى عمق القارة، وذلك نتيجة ثقلها السكاني والسياسي في القارة، رغم تضمنها من الدول المعتمدة على البيان الصادر من الجامعة العربية، الداعم لسيادة الصومال ووحدة أراضيها في شهر يناير عام ٢٠٢٤م. وهناك دول أخرى غربية داعمة للفكرة،[٢٧] ومتسترة وراء دفع فكرة الحوار والتفاوض، على حساب الوحدة والسيادة الصومالية، وتريد كسر احتكارية الدول الإسلامية في التحكّم على مداخل البحر الأحمر، وبخاصةٍ المدخل الجنوبي منه، بعد أن نجحت تلك القوى في أن تجعل إسرائيل من دول البحر الأحمر في الشمال سابقًا.

ثالثًا - الصومال وتحالفاتها الهادفة إلى حماية الوحدة الوطنية

عدَّت الصومال الخطوة الإثيوبية مجازفة كبيرة بحقها السيادي، وتهديدًا مباشرًا لوحدتها الترابية، وخطًّا مناقضًا لمضمون الاتفاق الثلاثي الجامع بينها وبين إثيوبيا وإريتريا سابقًا، ومن ثمّ فقد اتخذت جميع الخطوات التي تؤمن على سيادتها الوطنية، وتقوي اقتصادها الوطني، وتتخذ التدابير اللازمة لتعامل الآخرين معها لاحقًا، على أنها الفريسة السهلة في المنطقة.[٢٨] وفي الأصل، كانت الصومال في رحلة بناء منظومة تحالف دولي وإقليمي متعددة الاتجاهات، تعمل معها عن قرب في مسائل ترتيب أولوياتها الوطنية، وحماية وحدتها الوطنية المخترقة، ومحاربة الإرهاب والتطرف، إلى جانب الاستغلال الأمثل لثرواتها الطبيعية المختلفة، المكتنزة في البر والبحر. والصومال متحالفة مع أكثر من دولة إقليمية ودولية، وعلى مستويات مختلفة، وذلك بهدف استعادة الذات، والوقوف على قدميها بثبات، وذلك عن طريق بناء قدرات أجهزتها الأمنية، وتأمين حدودها السياسية، وحمايتها من المغامرات المحتملة، والنزعة التوسعية المستجدة من جانب إثيوبيا الجديدة. وعلى المستوى الإقليمي، فقد وقّعت مع تركيا، ومصر، وإريتريا، وكذلك تنزانيا، اتفاقيات أمنية ودفاعية، منفصلة في الأشهر الأولى من العام الجاري، وهي بطبعها اتفاقيات خاصة في مجال الأمن البحري، وبناء قدرات الجيش والتعاون الأمني، وتنسيق المواقف السياسية فيما بينها وبين تلك الدول، إلى جانب اتفاقيات أخرى اقتصادية خاصة مع تركيا، ومتمحورة في مجال الطاقة، والاستفادة العادلة من الموارد البحرية الطبيعية المملوكة لها. ويوضح مضمون الاتفاقيات الخاصة مع تركيا ومصر، على أن الدولتين تعملان مع الصومال عن كثب، في تقوية قدرة قواتها الوطنية، وينسقان مواقفهما السياسية في دعم قضايا الوحدة الترابية للصومال، وذلك طبقًا للبيان المشترك، الصادر في القمة الثنائية بين رئيسيهما في أنقرة، في شهر أغسطس الماضي.[٢٩] وهناك اتفاق آخر مع الولايات المتحدة، يدور في فلك الاتفاقيات الخاصة الدفاعية مع تركيا ومصر تحديدًا، وقد وقِّع في شهر فبراير من هذا العام ٢٠٢٤م في مقديشو، بحضور مساعدة وزير الخارجية في الشؤون الإفريقية، وهو بطبعه اتفاق خاص، لتقوية قدرات الدفاع للجيش الوطني في محاربة

الإرهاب، ويؤدي إلى بناء خمس قواعد عسكرية رئيسة له في مناطق مختلفة في البلاد.[٣٠] وهناك اتفاق آخر تُوصِّل إليه بين الصومال والولايات المتحدة، وهو اتفاق يرتكز على تنمية الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين في مجالات الاقتصاد، والحوكمة، والخدمات الاجتماعية، ودعم الاستقرار، وذلك بتكلفة قدرها ٦٨,٥ مليون دولار، وقد وقّعته الدولتان في مقديشو في أكتوبر الماضي.[٣١]

والاتفاقيات تأتي كردٍّ مباشر على مذكرة التفاهم، الموقعة بين إثيوبيا والإدارة في هرجيسا، ومتزامنة مع تقارير مؤكدة، بوجود اتصالات متقدمة بين حركة الشباب الإرهابية، وجماعة الحوثيين، تهدف بالدرجة الأولى، إلى تحقيق التنسيق في مجال أنشطتهما المشتركة، وتزويد الأخيرة الحركة بالأسلحة، وتقديمهم بالدعم المالي،[٣٢] ومخاوف تأثير تلك الواقعية على حركة التجارة الدولية العابرة في مياه المنطقة. ومن المرجّح تحول تلك الاتصالات، وتطورها إلى تعاون مباشر مكثف، مسنود بحاضنة شعبية أفقية، مناوئة للتوسع أو الحضور الإثيوبي في المياه الصومالية، في حالة تطور موضوع المذكرة إلى اتفاق عملي وميداني، ومن ثم تزيد الأوضاع القائمة المتوترة تعقيدًا وتدهورًا.

وقد حقّقت الدبلوماسية الصومالية في مسار الحفاظ على الوحدة الوطنية نجاحًا يمكن وصفه بالمبهر، وعن طريقها تمكّنت من تأمين صدور بيانات رسمية من بعض الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، بمن فيهم الولايات المتحدة والصين، واستصدار قرار من المنظمات الإقليمية مثل: إيغاد، والجامعة العربية، والتجمعات الكبرى، مثل: منظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، والاتحاد الأوروبي،[٣٣] مؤيدة كلها، ومؤكدة على الوحدة الوطنية والترابية للبلاد. وقد يكون البيان الصادر من قمة إيغاد، وجامعة الدول العربية، والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي، أكثر وضوحًا من بين تلك البيانات المختلفة في المصدر والمستوى؛ حيث يؤكد البيان الصادر من قمة إيغاد في أوغندا في شهر يناير احترام المبادئ الأساسية لسيادة الصومال، ووحدة وسلامة أراضيها، وأنّ أيّ اتفاق أو ترتيبات في شأنها الداخلي، يجب أن يكون بموافقة حكومة السلطة الفيدرالية،[٣٤] بينما البيان الصادر من جامعة الدول العربية، يشدّد على ضرورة احترام سيادة الصومال، ويصف الخطوة بأنها «... مرفوضة، ومخالفة للقانون الدولي... واعتبرها باطلة ولاغية».[٣٥] كما أن الاتحاد الأوروبي عَدّ مسألة الحفاظ على الوحدة الترابية للصومال «مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة كلها».[٣٦]

خاتمة

يمكن وصف عام ٢٠٢٤م عام التوتر الدبلوماسي في منطقة القرن الإفريقي، التي هي في أصلها من أكثر المناطق اضطرابًا ونزاعًا في العالم.[٣٧] وفي السنوات الماضية، كانت المنطقة متجهة إلى التنمية، وتجاوز آثار

الصراعات المعقدة، التي امتدت إلى عقود متوالية سابقًا، واعتبرت التنمية بديلًا أجدى من صراعات عقيمة الجدوى. ولكنها منذ نهاية عام ٢٠٢٣م، تحولت العلاقة السياسية بين دول المنطقة إلى توترات ساخنة، بين دولها الأربع الرئيسة، وما زالت فصولها مشتعلة في المنطقة. ويعود سبب هذا التوتر المتزايد إلى تحول سياسات آبي، من مساعي بناء السلام، ومناصرة التعاون الإقليمي، والدعوة إلى التكامل الاقتصادي سابقًا مع دول الجوار، إلى صانع التوترات الدبلوماسية، وافتعال الأزمات السياسية فيها، وتهديده للدول المجاورة لبلاده، باستباحة سيادتها الوطنية، وتجسدت حقيقة ذلك التحول، بتوقيع مذكرة التفاهم بين صومالاند وإثيوبيا، غرة هذا العام.

وسباق التحالفات المتصاعدة التي تشهدها المنطقة، أساسه هو تبني إثيوبيا آبي الرؤية المكيافيلية، في الحصول على منفذ بحري سيادي في مياه البحر المحيط بها، والتمادي في ذلك، مقابل تحوط الصومال؛ حتى لا تكون فريسة سهلة الصيد في المنطقة، أو بمعنى آخر، فإن الاصطفافات التي تشهدها المنطقة، هي منقسمة إلى تحالف داعم لسعي إثيوبيا، في أن تكون «إمبراطورية المنطقة»، ومهيمنة عليها بأجندتها المقوضة لسيادة بعض الدول، وتحالف آخر، يهدف إلى أن تحافظ الصومال على وحدتها السياسية، وتقوم بالاستغلال العادل لمواردها وثرواتها الطبيعية المختلفة، واستعادة عافيتها الطبيعية. وقد يعكس بيان أسمرة الصادر عن القمة الثلاثية، التي جمعت بين الصومال، ومصر، وإريتريا، في ١٠ أكتوبر، على هذا النوع من التحالفات، الهادفة إلى أهمية الحفاظ على المكاسب القانونية، وترسيخ الاستقرار في دول المنطقة،[٣٨] وكذلك القلق المشترك بين مصر وتركيا، الواضح في بيان القمة الجامعة بين الرئيسين، في أغسطس الماضي من هذا العام ٢٠٢٤م.

والصومال تؤكد رغبتها في الحفاظ على مبدأ حسن الجوار، في العلاقة مع إثيوبيا، وتقدمت في أكثر من مناسبة بجاهزيتها، للموافقة على منح إثيوبيا ميناء بحريًّا، ولكنها تريد أن يأتي ذلك وفق اتفاقية قانون البحار الدولي، المعروف بقانون انكولاس UNCLOS. والمتابع للخطابات السياسية للقيادة الإثيوبية الحالية، سوف يدرك أن النزعة التوسعية المستجدة عندها، تفتقر إلى المشروعية في الطرح، والتماسك في حلقات الرواية عند التقديم، وغياب السند القانوني والأثر التاريخي الداعم لصحتها، ومن ثم يصطدم مسعاها بالقوانين الدولية والمواثيق الإقليمية، بما في ذلك قانون فيينا، ومواثيق الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة إيغاد، التي تشترك في عضويتها دول المنطقة الأربع. وتنص اتفاقية فيينا، على أن الاتفاقيات لا تكون إلا بين الدول ... ولا يبرم أي اتفاق من غير وجود ممثلي الدول، ولا يكون له أي أثر ما لم تجزه تلك الدولة ... وتؤيد تلك الاتفاقية بطلان الاتفاقيات، التي تخلّ بأحد المبادئ المنصوص فيها، على ضرورة احترام سيادة الدول، في العلاقات الدولية.[٣٩]

وأتت الخطوة الإثيوبية بنتائج عكسية على القراءة الإثيوبية في نتائجها؛ حيث إنها أدّت إلى إحياء الشعور القومي للصوماليين، وأوجدت تقاربًا جديدًا بين الصومال وبعض الدول الخليجية، وتوافقًا غير مسبوق بين تركيا ومصر في الشأن الصومالي، وتعاضدًا متناميًا بين الصومال وإريتريا من جهة، وبين الصومال، وجيبوتي، وكينيا، من جهة أخرى، ضد التهديد المشترك المستجد من إثيوبيا، وتضامنًا دوليًّا مع الصومال، في أهمية الحفاظ على سيادته الوطنية. كما أنها كشفت عن انحياز الاتحاد الإفريقي، وكذلك انحياز الأمانة العامة لإيغاد لإثيوبيا، في الموضوع ذاته، واختيارهما نهج الازدواجية في المواقف سبيلًا للتعامل مع موضوع المذكرة؛ حيث تميز موقف الاتحاد الإفريقي بالمباهتة، بعد دعوته إلى «التفاوض والتهدئة»، وموقف إيغاد بالانحياز، في دعوتها إلى «اللجوء للحلول الودية».[٤٠] ولم يصدر منهما بعد أي بيان، يصف الخطوة الإثيوبية بالاعتداء على سيادة الصومال.

وبينما دعا الاتحاد الإفريقي في موضوع المذكرة إلى التفاوض، وسكت عن إصرار إثيوبيا على بقاء قواتها على الأراضي الصومالية، رغم عدم موافقة السلطة الفيدرالية على إدراج قواتها في التشكيلة الجديدة، لقوات الاتحاد الإفريقي باسم UMSSOM، بدلًا من ATMIS، فقد اعتبر الحالة القائمة في جبهة تيغراي سابقًا بأنها «شأن داخلي»، وانصاع إلى منع الاتصال أو التواصل مع زعماء الجبهة، واحترم بصمت، استناد واستشهاد آبي أحمد بميثاق الأمم المتحدة، المنصوص به على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، مع أن المادة الرابعة للميثاق التأسيسي لمنظمة الاتحاد الإفريقي، تجيز التدخل للدولة ذات العضوية، في حالة وقوع ظروف خطيرة، مثل: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية.[٤١]

ويبدو أنه مع استمرار الأوضاع على وتيرتها الحالية، سوف تتراجع المكاسب المتعددة الجوانب، التي حققتها دول الإقليم في الفترة الأخيرة على المستويات المختلفة، إلى الوراء، وربما ستتعثر الجهود الدولية والإقليمية المتضافرة بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وستكون المصالح الدولية والإقليمية الحيوية في الإقليم عرضة للخطر المحقق، وبالتأكيد ستزداد مبررات وجود المجموعات المسلحة الخارجة عن الدولة، ويزداد تجذرها في المنطقة، وسترتفع موجة حروب الوكالة، التي اكتوت بها شعوب المنطقة سابقًا. وقد تزداد معاناة المجتمعات في المنطقة المثقلة بالأعباء الناتجة عن الأزمات، الناتجة عن الفعل البشري، والكوارث الطبيعية.

الهوامش والإحالات

(1) "Joint communique issued after bilateral talks between president Farmaajo and Ithiobia PM Abiy Ahmed," *Radio Muqdisho*, June 16, 2018, https://radiomuqdisho.so/joint-communique-issued-after-bilateral-talks-between-president-farmaajo-and-ithiobia-pm-abiy-ahmed/.

(٢) «المحادثات المستأنفة بين الصومال وصومالاند في جيبوتي تسفر عن قرارات مهمة،» جريدة القرن، (٣١، ديسمبر، ٢٠٢٣م)، https://www.alqarn.dj/news/12332.

(٣) فاطمة الزهراء علي، «اتفاق السلام بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي والحكومة الفيدرالية.. الحسابات والمآلات،» تريندز للبحوث والاستشارات، (١٤، إبريل، ٢٠٢٣م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/اتفاق-السلام-بين-الجبهة-الشعبية-لتحري/.

(4) ""Securing Red Sea access vital for Ethiopia's survival," Abiy Ahmed," *Ethiopia Observer,* October 15, 2023, https://www.ethiopiaobserver.com/2023/10/15/securing-red-sea-access-vital-for-ethiopias-survival-abiy-ahmed/.

(٥) محمد حسين أبو الحسن، «إثيوبيا تخرج من السجن...شيء ما يحدث في القرن الإفريقي!،» النهار العربي، (١٠، يوليو، ٢٠٢٤م)، https://www.annahar.com/makalat/opinions/230021/إثيوبيا-تخرج-من-السجن-شي-ما-يحدث-في-القرن-الإفريقي.

(6) "Ethiopian PM Abiy Ahmed unveils plans to secure port access by negotiation or by force," *Horn Observer Contributor*, July 23, 2023, https://hornobserver.com/articles/2359/Ethiopian-PM-Abiy-Ahmed-unveils-plans-to-secure-port-access-by-negotiation-or-by-force.

(٧) عبد القادر محمد علي، «المطالبة الإثيوبية بميناء على البحر الأحمر: الدوافع، والخلفيات، والتداعيات،» مركز الجزيرة للدراسات، (٢٦، ديسمبر، ٢٠٢٣م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5812.

(٨) سيد عمر معلم عبد الله، «مذكرة التفاهم الجديدة بين اثيوبيا وصومال لاند، ماهية الدلالات وما يجب ان تفعله الصومال،» أفروبوليسي، (٨، يناير، ٢٠٢٤م)، https://afropolicy.com/مذكرة-التفاهم-بين-اثيوبيا-وصومال-لاند/.

(٩) ريدي بريكيتيب، «إثيوبيا تسعى لإيجاد منفذ بحري: هل يهدد مبتغاها الاستقرار الإقليمي؟،» مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، (٣٠، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://mecouncil.org/ar/publication/إثيوبيا-تسعى-لإيجاد-منفذ-بحري-هل-يهدّد/.

(١٠) مصطفى عبد السلام، «إثيوبيا على أبواب صندوق النقد الدولي،» اقلام حرة، (٢٩، يوليو، ٢٠٢٤م)، https://aqlamhorra.net/إثيوبيا-على-أبواب-صندوق-النقد-الدولي/.

(١١) د. مصطفى عبد إبراهيم، «مسوغات التوجه الإثيوبي للنفاذ إلى البحر الأحمر،» مركز رع للدراسات الإستراتيجية، (٧، نوفمبر، ٢٠٢٤م)، https://rcssegypt.com/19276.

(١٢) د. أحمد عسكر، «السياسية الخارجية في عهد أبي أحمد.... الاستمرارية والتغير،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (٢٨، يونيو، ٢٠١٨م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/16651.aspx.

(١٣) إبراهيم محمد حسين،»إثيوبيا في عهد آبي أحمد....الفرص والعقبات،» مركز مقديشو للبحوث والدراسات، (٣، سبتمبر، ٢٠١٩م)، https://mogadishucenter.com/2019/09/إثيوبيا-في-عهد-أبي-أحمد-الفرص-والعقبا/.

(١٤) «عمق الأزمة بين الصومال وصوماليلاند وراء إفشال الزيارة التاريخية،» قراءات صومالية، (١٨، فبراير، ٢٠٢٠م)، https://www.qiraatsomali.com/عمق-الأزمة-بين-الصومال-وصوماليلاند-ور/.

(15) Jamal Farah, "Somaliland rejects proposed visit by Ethiopia PM, Somalia president," *Horn Diplomat*, February 16, 2020, https://www.horndiplomat.com/2020/02/16/somaliland-rejects-proposed-visit-by-ethiopia-pm-somalia-president/.

(١٦) نور الدين عبدا، «من الاقتصاد الوطني إلى الأمن القومي ... ما الذي يدفع إثيوبيا للبحث عن منفذ سيادي على البحر الأحمر،» نيلوتوك بوست، (١٩، نوفمبر، ٢٠٢٣م)، http://niloticpost.com/من-الاقتصاد-الوطني-إلى-الأمن-القومي/.

(١٧) أحمد عسكر، «لماذا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري؟،» مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٣١، مارس، ٢٠٢٣م)، https://acpss.ahram.org.eg/News/18849.aspx.

(١٨) «إعلان السلام بين إرتيريا وإثيوبيا بعد عشرين عاما من الحرب،» فرانس ٢٤، (١٥، أكتوبر، ٢٠١٨م)، https://www.france24.com/ar/20180709-إثيوبيا-إريتريا-اتفاق-سلام-آبي-أفورقي.

(19) Belete Yihun, "Ethiopian Foreign Policy and the Ogaden War : the Shift from "Containment" to "Destabilization," 1977-191," *Journal of Eastern African Studies*, 8: 4, 2014, 677–91, https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/17531055.2014.947469.

(٢٠) سيد عمر معلم عبد الله، «الصومال وإثيوبيا مرة أخرى: فجوة معرفية أم مصالح متضاربة،» أفروبوليسي، (٣١، مايو، ٢٠٢٤م)، https://afropolicy.com/إثيوبيا-والصومال-مرة-أخرى-هل-هي-فجوة-مع/.

(٢١) «تقرير: تباطؤ اقتصادي في إثيوبيا منذ انهيار العملة المحلية،» الجزيرة، (٢١، سبتمبر، ٢٠٢٤م)، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/9/21/إثيوبيا-تعويم-العملة-تضخم-البنك.

(٢٢) عبدا، «من الاقتصاد الوطني إلى الأمن القومي ... ما الذي يدفع إثيوبيا للبحث عن منفذ سيادي على البحر الأحمر».

(٢٣) عبير مجدي، «كيف يهدد طموح إثيوبيا البحري الاستقرار في القرن الإفريقي؟،» مركز رع للدراسات الإستراتيجية، (٣، نوفمبر، ٢٠٢٣م)، https://rcssegypt.com/15603.

(٢٤) حمدي عبد الرحمن، «لماذا تسعى إثيوبيا إلى إعادة بناء قوتها البحرية؟،» مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (٣١، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8556/لماذا-تسعى-إثيوبيا-إلى-إعادة-بناء-قوتها-البحرية.

(٢٥) عسكر، «لماذا تسعى إثيوبيا لامتلاك منفذ بحري؟».

(٢٦) «اتفاقية شراكة بين « موانىء دبي العالمية « و« أرض الصومال « وأثيوبيا في ميناء بربرة،» وكالة أنباء الإمارات، (١، مارس، ٢٠١٨م)، https://www.wam.ae/ar/details/1395302671215.

(٢٧) محمد عبد الله، «ما الذي يخيف مصر من وجود إثيوبيا على البحر الأحمر؟،» الجزيرة، (١، أغسطس، ٢٠٢٤م)، https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/8/ما-الذي-يخيف-مصر-من-وجود-إثيوبيا-على.

(٢٨) سيد عمر معلم عبد الله، «مذكرة التفاهم الجديدة بين اثيوبيا وصومال لاند، ماهية الدلالات وما يجب ان تفعله الصومال».

(٢٩) «تركيا ومصر توقعان البيان المشترك لاجتماع مجلس التعاون الاستراتيجي،» وكالة الأناضول، (٥، أغسطس، ٢٠٢٤م)، https://www.aa.com.tr/ar/3321604/الدول-العربية/تركيا-ومصر-توقعان-البيان-المشترك-لاجتماع-مجلس-التعاون-الاستراتيجي.

(30) Mohamed Hassan "US Signs Agreement to Build Bases for Elite Somali Army Force," *VOA*, February 15, 2024, https://www.voanews.com/a/us-signs-agreement-to-build-bases-for-elite-somali-army-force/7489376.html.

(31) "Somalia and the United States Sign $68.5 Million Development Assistance Agreement to Strengthen Long-Term Partnership," *USAID*, October 1, 2024, https://www.usaid.gov/somalia/press-release/oct-01-2024-somalia-and-united-states-sign-685-million-development-assistance-agreement-strengthen-long-term-partnership.

(32) Katie Bo Lillis, et al., "US intelligence assesses Houthis in Yemen in talks to provide weapons to al-Shabaab in Somalia, officials say," *CNN*, June 11, 2024, https://edition.cnn.com/2024/06/11/politics/us-intelligence-houthis-al-shabaab/index.html.

(33) "EU urges respect for Somalia sovereignty after Ethiopia deal," *Euractiv*, January 3, 2024, https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/eu-urges-respect-for-somalia-sovereignty-after-ethiopia-deal/.

(34) "Communiqué of the 42nd Extraordinary Assembly of IGAD Heads of State and Government," *IGAD*, January 18, 2024, https://igad.int/communique-of-the-42nd-extraordinary-assembly-of-igad-heads-of-state-and-government/.

(٣٥) «الجامعة العربية ترفض مذكرة تفاهم إثيوبية لانتهاكها سيادة الصومال،» الشرق الأوسط، (٣، يناير، ٢٠٢٤م)، https://aawsat.com/العالم-العربي/شمال-افريقيا/4767406-الجامعة-العربية-ترفض-مذكرة-تفاهم-إثيوبية-لانتهاكها-سيادة-الصومال.

(٣٦) «الاتحاد الأوروبي يدعو لاحترام سيادة الصومال بعد اتفاق إثيوبيا مع «أرض الصومال»،» الشرق الأوسط، (٣، يناير، ٢٠٢٤م)، https://aawsat.com/العالم-العربي/شمال-افريقيا/4766071-الاتحاد-الأوروبي-يدعو-لاحترام-سيادة-الصومال-بعد-اتفاق-إثيوبيا-مع.

(37) Nick Kimble, "The Horn of Africa, the World's Most Dangerous Place?," *International Policy Digest*, August 7, 2023, https://intpolicydigest.org/the-horn-of-africa-the-world-s-most-dangerous-place/.

(٣٨) «تفاصيل بيان القمة الثلاثية بين مصر وإريتريا والصومال.. إنفوجراف،» اليوم السابع، (١٠، أكتوبر، ٢٠٢٤م)، https://www.youm7.com/story/2024/10/10/6737236/تفاصيل-بيان-القمة-الثلاثية-بين-مصر-وإريتريا-والصومال-إنفوجراف.

(٣٩) سعيد ندا، «مشروعية اتفاق إثيوبيا– صومالي لاند في ضوء قواعد القانون الدولي؟،» قراءات إفريقية، (٢٥، يناير، ٢٠٢٤م)، https://qiraatafrican.com/18193/مشروعية-اتفاق-إثيوبيا-صومالي-لاند-في-ض/.

(40) "Statement of the IGAD Executive Secretary on the Recent Developments in Relations between the Federal Democratic Republic of Ethiopia (FDRE) and the Federal Government of Somalia (FGS)," *IGAD*, January 3, 2024, https://igad.int/statement-of-the-igad-executive-secretary-on-the-recent-developments-in-relations-between-the-federal-democratic-republic-of-ethiopia-fdre-and-the-federal-government-of-somalia-fgs/.

(٤١) «الصراع في تيغراي: هل تجاهلت إثيوبيا جهود الاتحاد الإفريقي الدبلوماسية لحل النزاع؟،» بي بي سي عربي، (١، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، https://www.bbc.com/arabic/world-55129674.

البريكس وإفريقيا في ظل التنافس الدولي

د. بدر الدين رحمة محمد علي، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، أم درمان.

بدأت فكرة البريكس في مطلع الألفية، وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، وكان همُّ الآباء المؤسسين كسر هيمنة الغرب ونظام القطبية الأحادية، لنظام متعدّد الأقطاب، والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وكذلك الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

واحتلت القارة الإفريقية أهمية خاصة في قمم البريكس، خاصة التي عقدت في جنوب إفريقيا عام ٢٠٢٣م، تحت شعار (البريكس وإفريقيا). ومع إعلان دول البريكس عن نيتهم التوسّع نحو بريكس بلس، كان للقارة الإفريقية نصيب كبير للتوسع، نحو مصر وإثيوبيا، ممّا يبرهن على الأهمية المتزايدة للقارة الإفريقية لدى تكتل البريكس، هذا التجمع الذي يضم الاقتصادات الناشئة الرئيسة في العالم، يشمل نحو ٤١٪ من سكان العالم، ويمثّل سوقًا اقتصادية ضخمة، تستطيع أن تستوعب صادرات أي اقتصاد، إضافة إلى الفرص الاستثمارية الضخمة التي ينتجها هذا السوق.

تحاول هذه الورقة أن تطلع بمهام المعالجة النظرية لأثر البريكس في التنافس الدولي، وقضايا العلاقات الدولية في إفريقيا، من أجل نمو اقتصادي واستقرار سياسي، وإعادة المناقشة لمعالجة قضايا العلاقات الدولية، مثل: الأمن والسلام، وحقوق الإنسان، وحق الأجيال القادمة في التنمية المستدامة، في ظل ندرة الموارد، وقضايا البيئة، والانفجار السكاني، والتنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية.

تهدف الورقة إلى إجراء مقاربات فكرية، لمناقشة التنافس الدولي على ثروة القارة، وأثر البريكس في حماية إفريقيا من هيمنة الغرب على مواردها، ودور البريكس في قضايا العلاقات الدولية الإفريقية، وتقديم المساعدات الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، وهذا يشمل قضايا الأمن الغذائي العالمي.

تكمن أهمية الورقة في دعوة الدول الإفريقية للانضمام للبريكس، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، باعتبار أن البريكس أهم التكتلات الاقتصادية في العالم؛ نظرًا لأرقام النمو التي باتت تحقّقها الدول المنضوية تحت هذا التجمع. ويتوقع أن يسيطر البريكس على الاقتصاد العالمي عام ٢٠٥٠م. كما يستفيد البريكس من التطور التقني المتقدم، والبريكس تدرس الاستفادة القصوى

من التطور التقني بإصدار العملة الرقمية، لكسر هيمنة الدولار، ضمن الأفكار المطروحة على طاولة المفاوضات.

تتناول الورقة المحاور الآتية:

- **المداخل النظرية والمعرفية (البريكس، المفهوم والنشأة، والدور، ومفهوم القضية الدولية، والتنافس الدولي).**
- **مقاربات فكرية عن البريكس في ظل المتغيرات الدولية.**
- **أثر البريكس في التنافس الدولي على إفريقيا.**
- **دور البريكس في القضايا الدولية في إفريقيا.**
- **رؤية استشرافية لمستقبل القارة الإفريقية في تكتل البريكس.**
- **الخاتمة**

المداخل النظرية والمعرفية

يشكّل الإطار النظري والمعرفي مدخلًا إلى بعض المفاهيم: الدور، والبريكس، والتنافس الدولي، والقضية الدولية. ويتطلّب ذلك جملة من الإجراءات المنهجية المرتبطة بعضها ببعض بأسلوب منهجي، لأنّها تمثّل مسيرة منهجية يتطلّبها البحث العلمي؛ فالمفاهيم تعدّ في لغة البحث مهمة في تبيين المقاصد، ومحتويات الفكرة، وأبعادها المنهجية.

والمفاهيم العلمية مرتبطة بالأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية للظاهرة محل الدراسة، وقد يطرأ عليها بعض التغيّرات، ولذا، تظلّ مسألة تحديد المفاهيم تصويرًا علميًا، ولا بدّ أن تحدَّد بصورة واضحة، وتُجعل لمقاصدها حدود معلومة.

وما دام أن مفهوم العلم مرتبط بتحديد المفاهيم والمصطلحات - فإنه يتحتم علينا أن نتعرض للأطر النظرية، التي يزخر بها علم السياسة المعاصر في جميع الأبعاد والجوانب، محاولين في ذلك تيسيرها بقدر الإمكان، حتى يمكن للباحث السياسي أن يستوعبها، ويطبّقها في دراسته الحاضرة والمستقبلية.[١]

اتّجهت دراسات عديدة - في ظل المتغيرات العالمية - إلى إلقاء الضوء على بعض الظواهر الجديدة بعد الألفية، وما شهده العالم من ظهور مؤسسات وتجمّعات وتكتّلات اقتصادية، مثل: البريكس، ممَّا يستدعي لزامًا على الباحثين دراسة الظاهرة والاقترابات والمقاربات، التي تهتم بدراسة البريكس ودوره في إفريقيا، في ظل التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية والقضايا الدولية، ونقف عند بعض المفاهيم: ١- البريكس ٢- الدور ٣- التنافس الدولي ٤- والقضية الدولية.

١- البريكس: النشأة والتطور

فكرة أو (مصطلح بريك) صيغ لأول مرة عام ٢٠٠١م من طرف جيم أونيل كبير الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة الخدمات المالية الاستثمارية الأمريكية غولدمان ساكس (Goldman sacks)، ذلك في أثناء دراسته في وصف الأسواق الناشئة في الدول الأربع المؤسسة للمجموعة التي كانت تحقّق معدّلات نمو كبير على مستوى الإنتاج العالمي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨م.[٢]

حملت اسم بريك نسبة للدول الأربعة: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، ثم انضمت لاحقًا جنوب إفريقيا. وأصبح الاسم بريكس BRICS، هو الحروف الإنجليزية الأولى للدول الخمسة Barazil, Russie, India, China and South Africa.

بدأت مجموعة البريكس - تكتّلًا اقتصاديًّا عالميًّا- نشاطها في سبتمبر عام ٢٠٠٦م، حينما عقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وأراد الآباء المؤسسون تأسيس تكتل اقتصادي، يسعى إلى نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب. وفي تطور لاحق عام ٢٠١٤م، قرّرت المجموعة إنشاء بنك التنمية الجديد New Development Bank واختصاره (NDB). وصندوق احتياطي في شنغهاي اتفاقية احتياطي الطوارئ Contirgent Resevre Arrangement واختصارها (CRA). والدور الأساس للبنك، هو منح قروض للدول الأعضاء، لتمويل مشاريع البنيات الأساسية، والصحة، والتعليم. وتضم مجموعة بريكس أكبر خمس دول مساحة في العالم، وأكثرها كثافة سكانية، وتتشكل الدول مجتمعة نحو ٤٠٪ من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم.

هذا التجمع الذي يضم الاقتصادات الناشئة الرئيسة في العالم، يشمل نحو ٤١٪ من سكان العالم، ويمثّل سوقًا اقتصادية ضخمة، تستطيع أن تستوعب صادرات أي اقتصاد، إضافة إلى الفرص الاستثمارية الضخمة، التي ينتجها هذا السوق. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، نحو ٢٤,٢ تريليون دولار في العام الماضي، بما يمثّل ٢٥٪ من إجمالي الناتج العالمي، وتستحوذ الصين وحدها على ما يقارب ٧٠٪ من إجمالي ناتج مجموعة بيركس.

٢- الدور

الدور: هو ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام، إذا كان عضوًا في تنظيم، سواء أكان هذا التنظيم إداريًّا، أم اجتماعيًّا، أم سياسيًّا، أم اقتصاديًّا؛ فالفرد في أية منظمة لديه أدوار محددة، ويجب عليه أن يقوم بها. (٣) تشير دراسة نظرية الدور إلى تقارب وظيفي يجمع كلًّا من علم الاجتماع وعلم السياسة من خلال تناولها لمفهوم الدور، وذلك في إطار ما يعرف بتداخل الاختصاصات في العلوم الاجتماعية، إذ يستند مفهوم الدور في

أصوله المعرفية إلى الدراسات الاجتماعية، في حين أن استعمالاته انتشرت أكثر في مجال الدراسات السياسية، وتحديدًا في مجال العلاقات الدولية وتحليل السياسة الخارجية، فنظرية الدور اشتهرت في توضيح مخرجات الأنظمة السياسية في تحديد طبيعة المكانة، التي تشغلها الدولة بالنظر إلى بقية الفواعل إقليميًّا ودوليًّا، ولذا فالتحليل من خلال نظرية الدور في مجال العلوم السياسية قد أعطى إضافة نوعية وتدقيقًا علميًّا أكثر لفهم وتفسير مخرجات السياسة الخارجية.[٤]

وعرف هولستي الدور بأنه: النشاط الخارجي للدولة، أيًّا كانت طبيعته، وسواء أكان يهدف للقيام بوظيفة معينة في البيئة الخارجية، أم تنفيذ التزامات معينة، ترتبها المعاهدات، التي هي طرف فيها، أو بهدف إبقاء الدولة غير منخرطة في البيئة الخارجية.[٥]

وقد قدّمت الأدبيات الخاصة لنظرية الدور وتطبيقاتها - في تحليل العلاقات الدولية - إجابة على التساؤل الخاص بالكيفية، التي يتحدد بها دور المنظمات، في قضايا العلاقات الدولية، والتنافس الدولي، وصراع القوى. فالدور يحدِّد ما إذا كانت الدول ستمارس دورًا قياديًّا، في مواجهة الدول المجاورة لها في الإقليم، أم ستتبع قائدًا آخر، وما إذا كانت قادرة على تحقيق أمنها ذاتيًّا، أم أنها ستكون في حاجة لقوى خارجية، تضمن بها أمنها، كما هو حال بعض الدول الصغرى محدودة الموارد.[٦] وبالنسبة للبريكس، فإنه يمارس دورًا قياديًّا في مواجهة مشكلات وقضايا العالم، والتنافس الدولي في إفريقيا.

٣- التنافس الدولي

تعدّ ظاهرة التنافس الدولي وجهًا من أوجه التفاعلات الدولية، في حركة النشاط الاقتصادي والتجاري، والسيطرة على الموارد. وهناك البعد السياسي والأمني، الذي تبحث عنه الدول الكبرى لمناطق النفوذ، لتحقيق مصالحها. ويعبر التنافس الدولي عن تقاطع المصالح، وتعارضها في الكثير من المجالات، على الرغم من تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول بعضها مع بعض، أو مع المنظمات الدولية، أو التكتلات الاقتصادية. والتنافس عندما يخرج من نطاقه السلمي، فإنه يصبح صراعًا، أو يتطور في اتجاه إيجابي ليتحول إلى تعاون.

والتنافس كمفهوم، يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول، ويأخذ أبعادًا سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى، لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي والإقليمي، كونه عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر، إلى تحقيق الهدف نفسه. وقد أصبحت منطقتا الشرق الأوسط وإفريقيا مساحتين للتنافس الدولي والإقليمي، لما لهما من أهمية من الناحية الإستراتيجية والجيوبولتيكية، ووجود احتياطات هائلة من الموارد.[٧]

بدأ التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية منذ قرون خلت، بوجود الرجل الأبيض في إفريقيا، بحثًا عن موارد القارة، التي استُنزِفت مواردها الطبيعية، خدمة للاقتصاد الغربي، أي لدول الشمال العالمي، واستمر التنافس على موارد القارة، مع تغيّر الفاعلين الدوليين في حقبة الاستعمار (بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا). وبعد الحرب العالمية الثانية، تقاسمت القطبية الثنائية (روسيا– أمريكا) إفريقيا، مع وجود الدول الاستعمارية. وانقسمت إفريقيا إلى الأنجلوسكونية والفرانكفونية، وانتقل التنافس بين القطبين خلال فترة الحرب الباردة إلى الساحة الإفريقية، وكان الغرض من ذلك فرض النفوذ. وانقسمت إفريقيا إلى الرأسمالية في الغرب، والاشتراكية في الشرق، أي ما بين حلف وارسو، وحلف الأطلنطي، والآن تعيش إفريقيا تحت نفوذ الهيمنة الأمريكية، في ظل النظام الأحادي القطبية.

إن انضمام الدول الإفريقية إلى تكتل البريكس سوف يساعد في تحقيق التعاون وليس التنافس، بما تطرح البريكس من رؤية جديدة لاقتصاد العالم، الذي يقوم على العدالة، والسعي إلى زيادة المشاركين، والتعاون لتحسين النمو، عن طريق تشجيع التنمية، بديلًا عن التنافس الدولي لخدمة مصالح الدول الكبرى.

مفهوم القضية الدولية

إن صعوبة تحديد مفهوم القضية الدولية ترجع إلى تعدد معاني مصطلح القضية (Issue) في حد ذاتها، فيلاحظ في قاموس المورد وجود ثمانية معان مختلفة لمفهوم القضية، ولعل أقربها إلى موضوع دراستنا، هي المصطلحات الآتية: مخرج، منفذ، نتيجة، مسألة، نقطة، خلاف، أو نقاش، نقطة فاصلة.[٨] ومن المعاني لمفهوم القضية، التي يشير إليها قاموس وبستر: مسألة، مشكلة Problem، مجادلة Argument، لغز Puzzi، موضوع Subject، نقطة Point، أمر أو شأن، Matter، معضلة Dilemma، عائق obstacle.[٩]

ويختلف مفهوم القضية عن بعض المفاهيم الأخرى، مثل: الأزمة Crisis في أدبيات علم السياسة على العموم، وعلم العلاقات الدولية على الخصوص؛ فمفهوم القضية على صعيد الأمم المتحدة، يعكس وجود جانبين: أحدهما سياسي، والآخر اقتصادي. وعليه فإن منشورات وثائق الأمم المتحدة، تميز بين القضايا الدولية ذات الطابع السياسي، مثل: قضايا الأمن والسلم Peace and Secrity، وغيرها من القضايا الأخرى، ذات الطابع الاقتصادي.

ويلاحظ في هيكل الجمعية العامة للأمم المتحدة وجود سبعة تقسيمات، تتمشى واختصاصات اللجان السبعة الرئيسة، التابعة للأمم المتحدة، وهناك بعض الدراسات تقسم القضايا إلى تسعة أنواع من المسائل، وتقسم دراسة أخرى القضايا الدولية إلى أربعة، وهي قضايا تتعلق بالأمن والسلم، وقضايا اقتصادية واجتماعية، وقضايا تتعلق بحقوق الإنسان والعدالة السياسية، وقضايا البيئة.[١٠]

وتقسم دراسة ثالثة القضايا الدولية إلى ستة تصنيفات رئيسة، تحظى باهتمام النظام الدولي، وهي: قضايا تتعلق بالأمن والسلم، والنظام الاقتصادي العالمي، والتنمية، والانفجار السكاني، وندرة الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة، وحقوق الإنسان.[١١]

تعرّف القضية الدولية في أوسع معانيها بأنها: أي مسألة أو مجموعة مشكلات، تحظى باهتمام وأولويات النظام الدولي، على اعتبار أنها قضايا معقدة ومتداخلة، تجسد علاقات التفاعل بين أطراف النظام الدولي، التي تعجز إحداها منفردة عن حل هذه المشكلة، والتي تحتاج في واقع الأمر إلى تنسيق وتعاون، بقصد التغلب على العقبات، التي تحول دون الاتفاق على حل مرض للقضايا الدولية محل الاهتمام، ونلاحظ اهتمام تجمع البريكس بالقضايا الدولية.

مقاربات فكرية عن دور البريكس في ظل المتغيرات الدولية

في ظل المتغيرات الدولية، التي حدثت في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور القطبية الأحادية، وسيطرة أمريكا على النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، ظلّ العالم يترقب ظهور نظام عالمي جديد، متعدد الأقطاب، يعالج القضايا الاقتصادية، وقضايا العلاقات الدولية.

ففي عام ٢٠٠١م، بدأت فكرة تأسيس تجمع اقتصادي، وجرت المفاوضات عام ٢٠٠٦م، بإنشاء مجموعة بريكس، منظمة سياسية، وعقد أول مؤتمر قمة لها عام ٢٠٠٩م، وكان أعضاء المجموعة أربع دول فقط، ذات الاقتصادات الصاعدة، وهي: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، تحت اسم بريك، ثم انضمت جنوب إفريقيا إلى المنظمة عام ٢٠١١م، ليصبح اسمها «بريكس».

يطمح التكتل إلى إيجاد نظام اقتصادي موازٍ للنظام الحالي، الذي تقوده الولايات المتحدة؛ إذ ترى الصين في هذا التكتل، أنموذجًا لمناصرة الاقتصادات النامية والفقيرة. وقد شكّل الجانب الاقتصادي العمود الفقري الرئيس لتأسيس مجموعة بريكس، وأخذ الأعضاء يطورون خططهم الاقتصادية كتكتل واحد، وصولًا إلى قوة اقتصادية قادرة على مجابهة القوة الاقتصادية الغربية الحالية، ويسعى تحالف بريكس إلى إعادة تشكيل النظام العالمي، بتحويل القوة من الشمال العالمي إلى الجنوب العالمي.

وأصبحت بريكس منتدى لمعالجة القضايا العالمية الحرجة، مثل: التجارة، والتمويل، وتغير المناخ، وأمن الطاقة. وفي عام ٢٠١٤م، أطلقت الدول الأعضاء بنك التنمية الجديدة (NDB) برأسمال قدره ٥٠ مليون دولار، يعمل كبديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث يوفر التمويل لمشاريع البنية التحتية، والتنمية المستدامة.[١٢]

ولأن المنطقة حبلى بالمتغيرات، وتداعيات بدايات نهاية القطبية الواحدة، والهيمنة الأمريكية، فقد أصبح هذا الأمر واضحًا في مواقف دول المنطقة، بعد الحرب التي افتعلها الغرب في أوكرانيا، لمواجهة التمدد الروسي

والصيني أيضًا. والدول الإفريقية تتطلع اليوم لعلاقات وطيدة مع الصين وروسيا، مع الاحتفاظ بعلاقات غير عدائية مع الولايات المتحدة.

لقد قُبِل عدد من الدول في قمة البريكس المنعقدة بجنوب إفريقيا، وهناك بعض آخر يرغب بالانضمام لاحقًا لتجمّعات، مثل: البريكس، أو شنغهاي الاقتصادية، وستحول إلى كيانات سياسية في واقع جيوسياسي جديد، بتعاملات مالية، بعيدة عن هيمنة الدولار؛ حيث دول البريكس حوالي نصف مساحة العالم، أو أقل بقليل، وتعداد سكانه كذلك. كما تطمح عدد من دول العام الثالث إلى الانضمام إلى تلك المجموعات، والإسهام في ترسيخ قدرة الجنوب العالمي على مواجهة تغيرات النظام العالمي السائد، وهو الذي منع تلك الدول من تحقيق التنمية، ولم يساعد على نمو دول الجنوب، بفعل هيمنة دول الشمال الغربية، وممارسة أشكال معاصرة من الاستعمار، والسيطرة على الثروات وسرقتها، وهو أمر أصبح العمل من أجل التخلص منه اليوم سمة لعدد من الدول الإفريقية، كالنيجر مثلًا.[١٣]

قمة البريكس جنوب إفريقيا (بريكس بلس)

أولت قمة جوهانسبرج القارة الإفريقية أهمية خاصة، وعقدت تحت شعار (البريكس وإفريقيا)، ومع إعلان دول البريكس عن التوسع نحو بريكس بلس BRICS Plus، وهو مؤشر مهم، يعكس مدى الاهتمام الذي توليه البريكس للقارة الإفريقية، وطرحت البريكس كشريك للتنمية بديلًا من الغرب.

وقد قرّرت القمة رسميًّا دعوة كل من الأرجنتين، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، للانضمام إلى المجموعة العامة، لتصبح قوة اقتصادية عالمية. واستبعد مسؤولون أميركيون تحول بريكس إلى منافس (جيوسياسي) للولايات المتحدة، واصفين التكتل بأنه مجموعة بلدان شديدة التنوع، منها أصدقاء، ومنها خصوم.[١٤]

تؤكد بيانات صندوق النقد الدولي عام ٢٠٢٢م، بأن الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول العالم، يقدر بـ (١٠٤,٤) تريليون دولار، بينما (٤٣,٥) تريليون، هي نسبة الأسواق الصاعدة، والاقتصادات النامية، التي تنتمي لها دول مجموعة بريكس. وتشير البيانات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الـ (٦) المنضمة للبريكس، تقدر بـ (٣,١١) ترليون دولار، بينها السعودية، التي تمتلك وحدها نحو ثلث هذه القيمة.

وبحسب البيانات، فإن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول بريكس الـ (٥) الأولى في عام ٢٠٢٣م، يقدر بـ (٢٥,٧٨) تريليون دولار، ومع انضمام الدول الـ (٦) الجديدة، تُضاف مجموعة الناتج المحلي الإجمالي للدول الجديدة، إلى هذا الرقم، ليصبح إجمالي الناتج المحلي لدول بريكس الـ (١١) بعد التوسع، هو (٢٨,٩) تريليون دولار تقريبًا.[١٥]

قمة بريكس بلس ٢٠٢٤ في روسيا

جاء الحراك الصيني لتوسيع مجموعة بريكس، وتشكيل ما يسمى بريكس بلس BRICS Plus، بضم المزيد من الدول والاقتصادات الصاعدة، ومن أهمها السعودية، والأرجنتين، ومصر، والإمارات، في مقابل اتجاه مجموعة دول السبع الصناعية، إلى محاولة استقطاب دول أعضاء في مجموعة بريكس للتكتل الغربي، ولا سيّما الهند وجنوب إفريقيا.

وتسعى منظمة شنغهاي للتعاون من خلال الصين، لتشجيع المملكة على الانضمام إلى عضوية مجموعة (بريكس)، ولا شكّ أنّ هذا السعي الحثيث يأتي أيضًا لمكانة المملكة كلاعب رئيس في أسواق الطاقة العالمية، لأنّها تمتلك ١٩٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، و١٢٪ من الإنتاج العالمي له، وأكثر من ٢٠٪ من مبيعات النفط في الأسواق العالمية، مع تمتعها باحتياطات النفط الثابتة بنحو (٢٦٧) مليار برميل، إضافة لامتلاكها طاقة تكرير تصل إلى أكثر من ٥ ملايين برميل يوميًّا، داخليًّا وخارجيًّا.[١٦]

تعقد قمة مجموعة بريكس في الفترة ما بين ٢٢ و٢٦ أكتوبر عام ٢٠٢٤م، في مدينة كازان الروسية، على نهر الفولجا عاصمة جمهورية تتارستان، وتحظى قمة مجموعة بريكس بأهمية كبرى من جانب الدول الأعضاء، لا سيّما أن البند الأساس فيها يتناول توسيع إطار المنظمة؛ حيث انضم مؤخرًا ٤ أعضاء إضافيين، وهم: إيران، والأمارات العربية المتحدة، وإثيوبيا، ومن المتوقع أن تنضم المملكة العربية السعودية، إضافة إلى أذربيجان، وماليزيا، وتايلندا، ولكن الحدث الأبرز يتمثل في إعلان يوري أوشاكوف مساعد الرئيس الروسي، أن تركيا قدّمت طلبًا رسميًّا للانضمام الكامل للمجموعة، وأن العمل جارٍ على دراسة الطلب.

وتواصل في عاصمة الشمال الروسي سان بطرسبورغ اجتماع لكبار المسؤولين الأمنيين، ومسؤولي الأمن الوطني لدول مجموعة البريكس، وسط تحضيرات حثيثة لعقد قمة زعماء دول البريكس السادس عشر في كازان عاصمة تتارستان.[١٧]

أثر البريكس في التنافس الدولي على إفريقيا

كانت القارة الإفريقية محلًّا للمنافسة بين القوى الدولية الكبرى لعهود طويلة؛ فقد بدأ الاحتكاك الأوروبي بإفريقيا عن طريق المستكشفين، والتجار، والبعثات التبشيرية، منذ القرن الخامس عشر؛ حيث أبحرت السفن البرتغالية إلى سواحل غرب إفريقيا، وأنشأ البرتغاليون عددًا من الحصون الساحلية، مارسوا من خلالها تجارة مركبة من الذهب، والعاج، والعبيد. وقد ازدهرت حركة تجارة العبيد في تلك الفترة، وشارك فيها تجار هولنديون، وبريطانيون، وفرنسيون، إلى جانب البرتغاليين، فيما أطلق عليه مثلث الأطلنطي للتجارة، فقد كان التجار الأوروبيون ينقلون العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي، للعمل كمزارعين في

الأراضي الأمريكية. ونُقلت المحاصيل الزراعية إلى أوروبا لبيعها. (١٨) بينما أسّست مجموعة البريكس لتكون تحالفًا يسعى إلى تعزيز التأثير في الساحة العالمية، دون استبدال الغرب، بالتركيز على المشروعات الطموحة للبنية التحتية، والتنمية المستدامة. وهذا يعكس رؤية مستقبلية لتحقيق توزان أكبر في العلاقات الاقتصادية، وتعزيز العدالة الدولية، والانضمام الجديد لدول إفريقية، وهو ما يمكن أن يغير ديناميات المجموعة، ويعزز وضع إفريقيا في المشهد الدولي.

إضافة إلى تحليل دور البريكس في جوانب من التنافس الدولي، بدءًا من المفاوضات الدولية، حتى جهود حفظ السلام، وتسوية النزاعات، وتسليط الضوء على كيفية تأثير هذا التحالف في تغير ديناميات السياسة العالمية، وتحدي التفوق الغربي، وكذلك في التوسع في المجموعة وتداعياتها على القارة الإفريقية، من خلال استكشاف مواقف البريكس من القضايا الرئيسة، مثل: الأزمات الإقليمية، والصراعات الدولية، التي تهدف إلى فهم كيف يسهم دورها في تشكيل المشهد الدولي، وتحديد مسارات التنافس الدولي.[١٩]

يهدف البريكس بالعمل في المجتمع الدولي إلى المحافظة على استقرار النظم التجارية متعددة الأطراف، وتحسين التجارة الدولية، وبيئة الاستثمارات التجارية، وخلق مناخ عالمي، تكون البريكس هي البديل النموذجي، الذي يمكن من خلاله تنظيم العلاقات الدولية، وتحقيق مصالح الدول، والفوائد الدولية الأخرى، واستثمار مناخ التنافس الدولي، لتعظيم مكاسب إفريقيا، وذلك من خلال بناء شراكة استثمارية بين دول القارة وتجمع البريكس، وخاصة في ظل اهتمام دول البريكس بإفريقيا وقضاياها التنموية. وكذلك المتعلقة بالاستثمارات، وهو ما يحتاج إلى استقرار سياسي على المستوى الوطني، بعيدًا عن النزاعات والحروب في بلدان إفريقيا.

وفي اجتماع وزراء خارجية دول بريكس في كيب تاون بجنوب إفريقيا، جرى تحضير لقمة الزعماء، لمناقشة الأدوات التي تمتلكها الكتلة، للتخلص من هيمنة النظام الاقتصادي العالمي، وتضمنت المحادثات مناقشة الاستخدام المحتمل للعملات المحلية، لحماية بنك التنمية الجديد، وإزالة الدولار في التجارة على نطاق أوسع، وطموح الكتلة في التنافس مع القوى الغربية.

وقد دعا وزراء الخارجية إلى إعادة توازن النظام العالمي، باعتبار أن العالم المتعدد الأقطاب لا يعيد توازنه لأساليب قديمة، لا يمكنها معالجة الأوضاع الجديدة. وقالت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا ناليدي باندوز روبيتا: إن مجموعة بريكس هي توفير قيادة عالمية، وسط عالم تمزقه المنافسة، والتوتر الجيوسياسي، وعدم المساواة، وتدهور الأمن العالمي.

تعتمد الدول الإفريقية على مجموعة بريكس في توفير سلع غذائية، ومدخلات إنتاج رئيسة. وعلى الرغم من عدم وجود حصر للسلع المستوردة، أو حجم التجارة بين الدول الإفريقية ودول التجمع، إلّا أنّ التجارة

بين الصين وإفريقيا في عام ٢٠٢٢م، وصلت إلى مستوى قياسي، بلغ ٢٨٢ مليار دولار. ووفقًا لسلطات الجمارك الصينية، فقد بلغ إجمالي الصادرات إلى إفريقيا ١٦٤,٤٩ مليار دولار، وارتفعت الواردات من القارة بمعدل مماثل، لتصل إلى ١١٧,٥١ مليار دولار في الفترة نفسها. كما تعتمد الدول الإفريقية على واردات الحبوب الروسية بنسبة كبيرة. إن التبادل التجاري الزراعي بين روسيا وإفريقيا سجّل نموًّا بنسبة ١٠٪، وصل إلى ٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، وأخيرًا سجّل حجم التبادل التجاري بين الهند وإفريقيا رقمًا قياسيًّا، بلغ ٨٩,٥ مليار دولار أمريكي في السنة المالية ٢٠٢١ – ٢٠٢٢م؛ حيث تستفيد ٣٣ دولة إفريقية من تفعيل الهند للإعفاء من الرسوم الجمركية، على الرغم من صعوبة الوصول إلى اتفاق على التجارة بالعملات المحلية بين دول البريكس، أو الوصول إلى عملة موحدة، بعيدًا عن الدولار، إلَّا إنّ الدفع في الاتجاه للاعتماد على العملات المحلية يحدّ من الضغط على اقتصاد الدول الإفريقية، خاصة أن الميزان التجاري لأغلب الدول الإفريقية يتعرّض لضغط كبير من ارتفاع الدولار، وهو ما سيكون فرصة جديدة لدول القارة الإفريقية.[٢٠]

وفي ظل التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية، فيما كان يطلق عليه التكالب الاستعماري على إفريقيا، الذي كرسه مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ – ١٨٨٥م، لتقسيم مناطق النفوذ والهيمنة من القوى الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا)، فإنه يمكن للبريكس أن يساهم في بناء اقتصاد أكثر عدالة للمجتمع الدولي، والسعي إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل، يهدف إلى القضاء على الفقر، ومعالجة البطالة، وتعزيز الاندماج الاقتصادي الاجتماعي، وتشجيع النمو القائم على التكنولوجيا المتقدمة.

دور البريكس في القضايا الدولية وإفريقيا

لا يخلو عالم الأمس، ولن يخلو عالم اليوم أو الغد، من قضايا ومشكلات، أو أزمات ذات اهتمام مشترك، تثقل كاهله، وتهدد سلامته واستقراره. وبطبيعة الحال، فإن قضايا الأمس ليست بالضرورة هي مشكلات اليوم، أو قضايا المستقبل، نظرًا لتغير اختلاف الظروف البيئية المحيطة؛ فالنظام الدولي يتّسم بالديناميكية والتغيير المستمر. وعلى الرغم ممّا يربط دول البريكس من تطلعات اقتصادية وتحديات مشتركة، لمواجهة القضايا الدولية؛ فإنّها تواجه تساؤلات مستمرة، حول مدى قدرتها على توحيد مواقفها بشأن القضايا، نظرًا لتباين أولوياتها.

وقد تنوعت القضايا، التي تناولتها اجتماعات بريكس وتعددت؛ لتشمل التحديات الدولية، متمثلة في الإرهاب الدولي، وتغير المناخ، والغذاء، وأمن الطاقة، ومشكلات التنمية، والأزمة المالية العالمية، ومعظم هذه القضايا الدولية تواجه القارة الإفريقية.

ونقف هنا على بعض القضايا الدولية الإفريقية ودور البريكس فيها:

أولًا- قضية الأمن والسلم

تعدّ قضية الأمن والسلم الدوليين من أهم القضايا الدولية، التي حظيت باهتمام الباحثين والسياسيين في الفضاء الإفريقي، نتيجة لعدم الاستقرار، وحالة الفوضى، التي يعيشها العالم منذ القدم، والنزاعات والحروب، التي تعيشها إفريقيا الآن؛ لذا جاء اهتمام المجتمع الدولي بقضية الأمن والسلم الدوليين، كما هو في ميثاق عصبة الأمم، أو في ميثاق الأمم المتحدة.

واهتم تجمع البريكس بمسألة الأمن والسلام على مستوى العالم، وتعزيز الأمن والاستقرار العالمي، وذلك من خلال التعاون في مكافحة الإرهاب، وتعزيز الأمن السيبراني، والتعاون الدفاعي.[٢١] ونلاحظ أن البريكس ليست مجموعة أمنية لتوفير الأمن الجماعي لأعضائها، بل إن الأعضاء ملزمون قانونيًّا بمساعدة بعضهم في حالة الحروب، أو الاختلالات الأمنية.

ثانيًا - محاربة الإرهاب

إن الأهداف المعلنة لتأسيس مجموعة البريكس تشجيع على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، لمواجهة التحديات. ولكي يحققوا الأهداف التي يسعون إليها من خلال مجموعة البريكس، فلا بدّ لهم من تكريس الجهد لتنسيق سياساتهم، ويعملون على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريبهم.[٢٢]

ثالثًا - البيئة

اهتمت دول البريكس بتعزيز التعاون البيئي في اجتماعها في ٢٢/ ٥/ ٢٠٢٢م (شينخوا)، بتكثيف الحوارات السياسية، وإجراء البحوث بأسلوب مشترك، لتعزيز التعاون البيئي في تغيير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحفاظ على البيئة البحرية. إن التعاون بين دول البريكس أصبح جزءًا لا يتجزأ من المساعي البيئية العالمية، داعيًا جميع الأطراف إلى العمل بأسلوب أوثق، نحو مستقبل منخفض الكربون، لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، وعلى جميع الأطراف التعاون في ابتكارات تكنولوجية منخفضة الكربون، وتزويد الدول النامية والعالم بحلول لحماية البيئة. (٢٣) وإفريقيا سوف تستفيد من التعاون العملي في مجالات، مثل: الشراكات بين المدن من أجل الاستدامة، والتكنولوجيا البيئية.

رابعًا - الطاقة

مجموعة البريكس هي دول كبرى منتجة للطاقة، وتواجه البلدان تحديات معقدة تتطلب إصلاحات شاملة، لضمان أمن الطاقة على المدى الطويل، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الإستراتيجي للدول الأعضاء، والتكنولوجيا والخبرات والثروات، التي تتمتع بها. ومن شأنه أن يمكن المجموعة من السيطرة بوجه أكبر على سلاسل إمدادات الطاقة العالمية، وفضلًا عن ذلك، ستكون مجموعة البريكس في وضع أفضل، لتجاوز العقوبات الغربية، وتحفيز الاستثمار، وستؤثر في سياسات الطاقة للدول الأعضاء، وتعزيز أمن الطاقة فيها، وتعتمد المجموعة نهجًا أكثر تنسيقًا، وتفيد صادراتها من المعادن الأساسية.[٢٤]

دول مجموعة بريكس تلعب دورًا مهمًّا في صياغة مستقبل الطاقة العالمي، حيث تعدّ اقتصادات دول المجموعة اقتصادات ناشئة كبرى ذات مزيج طاقة متنوعة وتحديات تنموية.

تتمتّع دول بريكس بطاقة إنتاجية هائلة تشكّل نصف الطاقة العالمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ السعودية والإمارات وإيران تستحوذ على نحو ١٧٪ من إنتاج النفط في العالم، وتعدّ الدول الثلاث المورد الرئيس للخام متوسط الحموضة الذي تفضله مصافي التكرير في آسيا.[٢٥]

كما اهتمت دول البريكس بالطاقة المتجددة، وهي الطاقة الناتجة من الموارد الطبيعية، التي لا تنفد، وتتجدد باستمرار، وتستفيد دول إفريقيا من اهتمام البريكس بالاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وسوف يعود مشروع تحول الطاقة إلى تزود بالطاقة، القائم بوجه أساس على مصادر الطاقة المتجددة.

خامسًا - الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير المشروعة، أو غير النظامية، أو غير الشرعية، أو السرية، هي الرحيل من بلد إلى آخر، بأسلوب يخرق القوانين في البلد المقصود. وقد ارتبطت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم المعاصر في إفريقيا، إلى دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا. وأصبحت قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا الدولية، التي تؤرق الأفراد، وتهتم بها الدول، وتسهر عليها المنظمات الدولية، واهتمت بها دول البريكس. وارتبطت بعدد من القضايا، مثل: الإرهاب، والسلاح، والعنف، وتجارة المخدرات، والتجارة في البشر، والدعارة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. وقد تعمقت هذه المشكلة الأمنية بعد أحداث ١١/ سبتمبر/٢٠٠١م، وما خلفته من هواجس أمنية في العقل الجمعي الغربي.

وقد طرحت دول البريكس تجربة، بتقديم مبادرة لفهم التحديات، والتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، والترويج للهجرة الآمنة. ويمكن أن تستفيد الدول الإفريقية من مبادرات مجموعة البريكس، التي تشمل

التنمية، وإيجاد فرص عمل، وتقليل البطالة، والممارسة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، ونبذ الحروب والصراعات في الدول الإفريقية، لوقف الهجرة غير الشرعية.

سادسًا - نقل وتوطين التكنولوجيا

يقصد بنقل التكنولوجيا، استعارة الأساليب الفنية الاجتماعية المطبقة في العلوم الصناعية المتقدمة، لتوظيفها بما يخدم النمو والتقدم في البلاد النامية، أو التي دخلت حديثًا في ميدان الصناعة والتقدم. ونقل التكنولوجيا له جانب مادي، وله جانب معنوي، في شكل معرفة معلومات وخطط وإجراءات مختلفة. وانضمام الدولة الإفريقية لمجموعة البريكس، يساعد في التغلب على مشكلات نقل التكنولوجيا، ومنها مشكلات اقتصادية، وإدارية، وعلمية، وفنية، وسياسية.[٢٦]

من أهداف البريكس، التي يمكن أن تستفيد منها إفريقيا، التعاون بين دول البريكس في العلوم والتعليم، والمشاركة في البحوث الأساسية، والتطور التكنولوجي المتقدم. أما مجموعة البريكس، فقد اتخذت خطوات عملاقة في تبني وتطوير تقنيات جديدة، ما يجعل منها لاعبين رئيسين في الاقتصاد العالمي، وفي العالم التكنولوجي.

ونجد مساهمات الصين واضحة، وهي رائدة في التكنولوجيا، مثل: Xiami , Lenovo , Huawei. وهي تقود العالم لتقنية 5G، وهي أيضًا أحدثت ثورة في عالم الاتصال، والهند لها خطوات متقدمة في العالم التكنولوجي، فهي موطن العديد من الشركات، كما أنها تستثمر في البحث والتطوير، بهدف أن تصبح رائدة في الذكاء الاصطناعي والروبوتات. وروسيا موطن العديد من شركات التكنولوجيا بما في ذلك Mail, Yandex, Kaspersky Ladru، والبرازيل لها شركات ناشئة، وجنوب إفريقيا تستثمر في تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

رؤية استشرافية لمستقبل القارة الإفريقية في تكتل البريكس

عندما نتحدث عن استشراف مستقبل علاقة القارة الإفريقية بتجمع البريكس، فإنّنا نضع السيناريوهات المستقبلية، التي تقع في إطار علم المستقبل. ومصطلح السيناريو من اللغة الإيطالية، هو أحد الأساليب المستخدمة في التخطيط الإستراتيجي، وهو يعتمد على تصورات المستقبل، وهو وصف موجز للأوضاع المستقبلية. واستنادًا إلى ما سبق، نقف على ثلاثة سيناريوهات مستقبلية: (السيناريو المتفائل– السيناريو المعتدل– السيناريو المتشائم):

١- السيناريو المتفائل

انضمام دول القارة الإفريقية إلى تجمع البريكس- له مجموعة من المزايا، تتمثل في الآتي:

- الحصول على المنح والقروض الميسرة من بنك التنمية الجديد، بفوائد مخفضة، وبذلك يساعد دول القارة الإفريقية في الابتعاد عن المؤسسات الدولية المالية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي)، واشتراطاتهم القاسية والمجحفة لبلدان العالم النامي.
- من أهداف تجمع البريكس، التعامل بالعملات المحلية، أو بعملات غير الدولار الأمريكي، التي قدّمتها مجموعة البريكس كإحدى المبادرات بتحويل التجارة الدولية إلى عملات محلية، سواء كانت وطنية أو إنشاء عملة مشتركة.
- تعزيز التبادل التجاري بين أعضاء تجمع البريكس بالعملات المحلية، فيؤدي إلى تقليل الطلب على الدولار، وإنعاش الاقتصاد الإفريقي، ومن ثم يؤدي إلى توازن اقتصادي سياسي في العلاقات بين الشرق والغرب.
- تأمين احتياجات القارة من السلع الغذائية، مثل: القمح، والمنتجات الصناعية من الأجهزة الإلكترونية.
- تعزيز حركة التبادل التجاري مع دول التكتل، وخلق استثمارات مشتركة بين دول المجموعة، للاستفادة من المواد الخام بأسعار مشجعة، ممّا يحقّق رواجًا استثماريًّا.
- خلق فرص بديلة، وأسواق جديدة، بشروط تحقّق شيئًا من العدالة، لتنشيط صادرات المواد الخام الإفريقية إلى دول تكتل بريكس.
- جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية للقارة الإفريقية، خاصة مشروعات الرقمنة، والتنمية الزراعية، والاستثمارات البيئية، والبنية التحتية لدى كبار المستثمرين العالميين ورجال الأعمال، في دول البريكس.

٢- السيناريو المعتدل

ستكون تجربة انضمام دول القارة الإفريقية إلى تكتل البريكس محل مراقبة وتقييم خلال السنوات القادمة، ويمكن أن تأخذ نموذجًا وأمثلة لدول إفريقية، انضمت لتجمع البريكس، مثل: مصر، وإثيوبيا؛ فهل استفادت هذه الدول في نمو اقتصادها؟ وماذا قدمت للتجمع؟ وما المزايا الاقتصادية التي حقّقتها سواء مصر أو إثيوبيا، في الانضمام إلى التجمع؟ وهل حدث تطوير في البنى التشريعية، أو الأوضاع المالية لدول تجمع البريكس؟

هناك قضايا تهم الدول الإفريقية، وتحتاج إلى دراسات عميقة، وبحوث علمية، لتقييم الآثار الإيجابية، المترتبة على عضوية البريكس، والوقوف على السلبيات التي يمكن أن تتفاداها الدول. فالعالم يشهد عديدًا من الأزمات العالمية، ومنها: أزمة الغذاء التي تعانيها الدول الإفريقية، وأزمة التضخم، وأزمة الديون الخارجية،

التي تعانيها أغلب دول إفريقيا، والعامل الرئيس فيها، هو أن التدفقات النقدية أقلّ من الالتزامات المتراكمة، وارتفاع تكلفة أو خدمة الدين.

٣- السيناريو المتشائم

ليس هناك مزايا ممنوحة للدول الأضعف، أو ميزات خاصة لمجرد اكتساب العضوية، بل ستكون هذه الدول الجديدة، على قدم المساواة في التنافس الاقتصادي مع الأعضاء القدامى، في وقت لم يطلق تجمع البريكس آليات التكامل الاقتصادي، مثل: منطقة تجارة تفضيلية، أو منطقة تجارة حرة. ونظرًا لأن غالبية الأعضاء القدامى والجدد، هم أعضاء أيضًا في منظمة التجارة العالمية، فإن العلاقة التي ستنظم العلاقة بين التجمع في تكتل بريكس، هي قواعد منظمة التجارة.[٢٧]

إن مجموعة بريكس هي منظمة سياسية بحتة، وليست منظمة اقتصادية؛ فهي تجمع رابطة من الدول غير الراضية على النظام العالمي الجديد، أحادي القطب، وتسعى لاستبدال نظام عالمي جديد به، يكون للمجموعة فيه دور أكبر.[٢٨]

ويمثّل تكتّل بريكس صراعًا غير خفي على الصعيد الاقتصادي، وتنافسًا على إفريقيا ما بين الصين وأمريكا. والبريكس يعبّر عن الأجواء العالمية المشحونة ما بين الغرب والشرق، وهي رواسب من عهود القطبية الثنائية، خاصة وأن العولمة، التي انطلقت في تسعينيات القرن العشرين، كانت في مصلحة الغرب، وتعاني الدول النامية الصاعدة طغيان الغرب في الأمم المتحدة، ومجلس الأمن.

الخاتمة

- – تجمّع البريكس هو تكتّل اقتصادي عالمي، ويعدّ من أهمّ التكتلات الاقتصادية في العالم، نظرًا لأرقام النمو، التي باتت تحققها الدول المنضوية في التكتل. وتعدّ مؤشراتها الاقتصادية أفضل من المتوسط خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة ٢٠٠٨م، ومتوقع بأنها ستهيمن مجتمعة على الاقتصاد العالمي، بحلول عام ٢٠٥٠م، بتوحيد الجهود، لتحسين نوعية النمو، عن طريق تشجيع التنمية الاقتصادية المبتكرة، القائمة على التكنولوجيا المتقدمة.
- – انضمام دول القارة الإفريقية، الباحثة عن مصادر تمويل جديدة للمشروعات التنموية، تنتشل اقتصادها من هيمنة ديون صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتأخذ القارة الإفريقية من وهدة التخلف، إلى رحاب التنمية، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومن ثَمّ تحقيق فائدة دول القارة الإفريقية، بخفض مستوى التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية.

- تتطلع دول القارة الإفريقية إلى جذب عدد كبير من المشروعات المستقبلية، في ظل الانضمام إلى البريكس، وخاصة مشروعات الرقمنة، والتنمية الزراعية، والاستثمارات البيئية، والبنية التحتية، والاستفادة من خلال الأجواء العالمية، المشحونة بالصراع الخفي على الصعيد الاقتصادي، بين أمريكا من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، والصراع غير الخفي بين أمريكا والمؤسسات المالية الدولية من جهة، والعديد من الدول النامية الصاعدة من جهة أخرى.
- انضمام دول القارة الإفريقية لتجمع البريكس، يسهم في مناقشة القضايا الدولية الحديثة في منبر دولي، بلا هيمنة وفرض شروط معينة، وبمنتهى الشفافية، تناقش مجموعة البريكس قضايا الأمن والسلام، وإفريقيا تعيش حالة من الصراعات والنزاعات والحروب والاحتراب، وقضايا الإرهاب الدولي، ومكافحته، وقضايا الهجرة غير الشرعية، وطرح معالجات للهجرة، وقضايا أمن الطاقة، والبيئة، والبحث عن نقل التكنولوجيا وتوطينها في إفريقيا.

النتائج

- انضمام دول القارة الإفريقية لتجمع البريكس، يساعدها في تحقيق النمو الاقتصادي، بالبنك الدولي الجديد، وصندوق الطوارئ.
- استفادة دول قارة إفريقيا من التجمع، لأنّ الدول الجديدة ستكون على قدم المساواة في التنافس الاقتصادي، مع الأعضاء القدامى.
- يعدّ منبر البريكس ذا أبعاد سياسية؛ لمناقشة قضايا القارة الإفريقية الدولية المعاصرة، بكل شفافية، مثل: الطاقة، والإرهاب، والهجرة، والبيئة، والأمن، والسلام، والانفجار السكاني.

التوصيات

- انضمام دول القارة الإفريقية إلى تجمع البريكس، يمكنها من الاستفادة من التحويلات الميسرة من بنك التنمية الجديد، والاستثمارات الجديدة، ويحقق لها أهدافها التنموية.
- يساعد الانضمام إلى البريكس الأعضاء على تقليل التعاملات البينية بالدولار، وسيخفف من الضغط على النقد الأجنبي، ممّا يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية المحلية.
- الانضمام إلى البريكس يؤدي إلى مؤشرات مهمة، تتعلق بحجم التنافس الدولي في الساحة الإفريقية، وتعزيز دور إفريقيا كفاعل رئيس.
- تعكس البريكس مؤشرات مهمة، تتعلق بوجود تحول كبير في المشهد الجيوسياسي، وهو ما يكون له انعكاس مباشر على خريطة التنافس الدولي في القارة الإفريقية.

الهوامش والإحالات

(١) مصطفى خشيم، مناهج أساليب البحث العلمي، ط١، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، ١٩٩١م)، ٤٧.

(٢) «'بريكس'.. تكتل اقتصادي يسعى لكسر هيمنة الغرب على الاقتصاد العالمي،» الجزيرة، (٤، مايو، ٢٠٢٣م)، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/5/4/بريكس-تكتل-اقتصادي-يسعى-لكسر-هيمنة.

(٣) عادل محمد الرطب، دور إدارة الصراع في تطوير الأداء التنظيمي، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، ٢٠١٥م)، ١٦.

(٤) د حبيبة زلاقي، «نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي،» مجلة العلوم القانونية والسياسية (الجزائر: جامعة حمة لخضر - الوادي، ٢٠١٨م)، http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/1800.

(5) K. J. Holsti, "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy," *The International Studies Quarterly*, 14:3, 1970, 254.

(٦) إيمان أحمد رجب، «الدور الإقليمي،» سلسلة مفاهيم، ع٤٥، (أبو ظبي: المركز الدولي للدراسات المستقبلية الإستراتيجية، ٢٠٠٩م)، ٩-١٠.

(٧) حيدر الخفاجي، «التنافس السياسي الاقتصادي التركي الإيراني وانعكاساته الإقليمية،» (رسالة دكتوراة، جامعة النهرين، ٢٠١٥م)، https://www.nahrainuniv.edu.iq/sites/default/files/Combined_1_38.pdf.

(٨) منير البعلبكي، قاموس المورد، إنجليزي – عربي،)بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨م)، ٤٨٤ – ٤٨٥.

(9) Charlton Laird, *Webster's New World Thesaurus* (New York: Simon and Schuster, 1971), 327.

(10) Richard Falk, *A study of future word* (New York: Free Press, 1975), 11-30.

(١١) مصطفى خشيم، «قضايا وأزمات دولية معاصرة: النظرية والتطبيق،» منشورات الجامعة المفتوحة، (طرابلس: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٠م)، ١٦.

(١٢) «'بريكس'.. تحالف نامٍ لكسر هيمنة الغرب على اقتصاد العالم (تقرير)،» الأناضول، (٢٤، أغسطس، ٢٠٢٤م)، https://www.aa.com.tr/ar/3372512/اقتصاد/بريكس-تحالف-نامٍ-لكسر-هيمنة-الغرب-على-اقتصاد-العالم-تقرير.

(١٣) مروان طوباسي، «نحن وتداعيات قمة البريكس تحديات المتغيرات الدولية،» وكالة معا الإخبارية، (٢٦، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.maannews.net/articles/2099600.html.

(١٤) «قمة بريكس تختتم أعمالها في جوهانسبرغ بدعوة ٦ دول لعضويتها،» الجزيرة، (٢٤، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.aljazeera.net/news/2023/8/24/عاجل-رئيس-جنوب-أفريقيا-قررنا-دعوة-كل.

(١٥) «بالأرقام... الناتج المحلي الإجمالي لدول 'بريكس' وعلاقته بـ'الناتج العالمي' بعد توسع المجموعة،» سبوتنك عربي، (٣، يناير، ٢٠٢٤م)، https://sarabic.ae/20240103/بالأرقام-الناتج-المحلي-الإجمالي-لدول-بريكس-وعلاقته-بالناتج-العالمي-بعد-توسع-المجموعة1084674401-.html.

(١٦) فواز العلمي، «إيجابيات وسلبيات الانضمام لمجموعة البريكس،» العربية، (٥، يوليو، ٢٠٢٣م)، https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2023/06/05/إيجابيات-وسلبيات-الانضمام-لمجموعة-بريكس-.

(١٧) «قمة بريكس تختتم أعمالها في جوهانسبرغ بدعوة ٦ دول لعضويتها،» الجزيرة.

(١٨) رواية توفيق، «التنافس الدولي في القارة الإفريقية،» كتاب مجلة البيان، (د. م: المنتدى الإسلامي، ١٤٢٣هـ)، ١٨٣.

(١٩) عبد العزيز أبو عليان، «مجموعة البريكس ودورها في التنافس الدولي وتداعياته على القارة الإفريقية،» مجلة رؤية تركية، ع٤، (أنقرة: مركز سيتا للأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٢٣م)، https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/مجموعة-البريكس-ودورها-في-التنافس-الدولي-وتداعياته-على-القارة-الإفريقية.

(٢٠) إسلام سعيد، «مجموعة «بريكس» تعيد تشكيل القوى الاقتصادية العالمية.. التحالف يسعى لمنافسة مجموعة السبع الكبرى والحد من هيمنة الدولار على التجارة.. ٢٤,٢ تريليون دولار مساهمة دول التجمع في الناتج العالمي بنسبة ٢٥٪،» اليوم السابع، (٢٦، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.youm7.com/story/2023/8/26/مجموعة-بريكس-تعيد-تشكيل-القوى-الاقتصادية-العالمية-التحالف-يسعى-لمنافسة/6284068.

(٢١) «تحقيق توازن اقتصادي عالمي.. أهداف كبرى يحققها بريكس للدول الأعضاء (إنفوجراف)،» اليوم السابع، (٢٦، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.youm7.com/story/2023/8/26/6283991/تحقيق-توازن-اقتصادى-عالمى-أهداف-كبرى-يحققها-بريكس-للدول-الأعضاء.

(٢٢) عبد الله الحاج، «'بريكس'.. أهداف ومبادئ عامة،» الاتحاد الإخبارية، (٢٢، سبتمبر، ٢٠٢٣م)، https://www.aletihad.ae/opinion/4430882/بريكس---أهداف-ومبادئ-عامة.

(٢٣) «دول البريكس تجدد تعهدها بتعزيز التعاون البيئي،» شينخوا، (٢٢، مايو، ٢٠٢٢م)، http://arabic.news.cn/2022-05/22/c_1310600828.htm.

(٢٤) عبد الفتاح حامد علي، «البريكس وأمن الطاقة، قمة البريكس، تشكيل مشهد جيوسياسي جديد،» مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، (٣١، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://mecouncil.org/ar/blog_posts/قمّة-البريكس-تشكيل-مشهد-جيوسياسي-جديد/.

(٢٥) أحمد سلطان، «أمن الطاقة العالمي: دور 'بريكس' في رسم خريطة الطريق،» المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٢، نوفمبر، ٢٠٢٤م)، https://ecss.com.eg/49014/.

(٢٦) د. بدر الدين رحمة محمد علي، محاضرات في قضايا دولية معاصرة، لطلاب الفرقة الرابعة (غير منشورة) – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية– أم درمان السودان العام الجامعي ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣م، بتاريخ يوليو ٢٠٢٢م، ٢٢.

(٢٧) عبد الحافظ الصاوي، «بريكس.. ماذا ستكسب الست دول الجديدة من انضمامها للتكتل؟،» الجزيرة، (٢٧، أغسطس، ٢٠٢٣م)، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/8/27/اكتساب-عضوية-بريكس.

(٢٨) العلمي، «إيجابيات وسلبيات الانضمام لمجموعة البريكس».

تأثير النزاع المسلح في السودان في الأمن الإقليمي لدول الجوار

د. فاتن فايز الصفتي، مدرس العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر، القاهرة.

يتمتّع السودان بموقع إستراتيجي، يجعله محورًا مهمًّا في إفريقيا والمنطقة العربية؛ حيث يحدّه سبع دول، هي: مصر، وتشاد، وليبيا، وجنوب السودان، وإثيوبيا، وإريتريا، وجمهورية إفريقيا الوسطى. ويشكّل صلة وصل جغرافية وسياسية بين شمالي جنوب إفريقيا ووسطها. كما أنّ ساحله الممتدّ على البحر الأحمر يعزّز من أهمّيته الجيوسياسية؛ إذ يتحكّم في ممرّات مائية حيوية ضمن طرق التجارة العالمية، ممَّا يجعل استقراره مؤثرًا في الأمن الإقليمي والدولي.

ورغم هذه الأهمية، فقد شهد السودان في العقود الأخيرة صراعات داخلية معقّدة، نتجت عن التباين الاثني والديني، والفوارق الاقتصادية، وفشل الحكومات في تحقيق تنمية متوازنة.[١] وقد أدّى آخر هذه الصراعات، الذي اندلع نتيجة لانقسام سياسي وعسكري حاد بين مكونات السلطة في السودان إلى تفاقم الأزمات الداخلية، وامتدّت آثاره إلى دول الجوار، مثل: مصر، وتشاد، وجنوب السودان، وإثيوبيا،[٢] التي واجهت تحدّيات كبرى، كارتفاع تدفّقات اللاجئين، وتفاقم التهديدات الإرهابية، وتعطّل التجارة الإقليمية، إلى غير ذلك من التداعيات الأمنية والسياسية الخطيرة.[٣]

وفي إطار ما سبق تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الآتي:

كيف أثّر النزاع المسلح في السودان في الأمن الإقليمي لدول الجوار؟

وتعتمد الدراسة الحالية في إطارها النظري على نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory، ويُعدّ بوزان Buzan أول من كتب عن هذه النظريّة، وقد طُبِّقت على جنوب آسيا والشرق الأوسط عام ١٩٨٣م، ثم طُبِّقت تطبيقًا أعمق على جنوب آسيا عام ١٩٨٦م، وجنوب شرق آسيا عام ١٩٨٨م. وقد استخدمها ويفر Waever وآخرون عام ١٩٩٣م، لدراسة مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتحوّل في أوروبا، ثمّ حدَّثها بوزان وويفر عام ٢٠٠٣م.[٤]

ويكمن منطق النظريّة في أن كلّ الدول داخل النظام تتداخل معًا في شبكة من الاعتماد الأمني المتبادل، ولأن أغلب التهديدات السياسيّة والعسكريّة تنتقل بسهولة عبر المسافات القريبة أكثر من البعيدة، فإن قُرب الدول بعضها من بعض يرتبط عادةً بانعدام الأمن جغرافيًّا.

ويرى بوزان أن معظم الدول تخشى جيرانها أكثر من القوى البعيدة عنها، وأن الاعتماد الأمني المتبادل على مستوى النظام الدولي لا يتّسم بالتماثل والتناسق، ويمكن أن يطلق على النمط الطبيعي له في نظام دولي فوضوي المركبات الأمنيّة الإقليميّة (RSCs)؛ حيث يقوى الاعتماد الأمني المتبادل فيما بين الدول داخل هذه المركبات، أكثر من الدول خارجها، وتشمل هذه المركبات العلاقات الأمنية بين الدول، التي تقود إلى أنماط إقليمية مميزة، يشكّلها توزيع القوة، وعلاقات الصداقة والعداء التاريخيّة.[٥]

وقد وضع بوزان مفهومًا أوّليًّا للمركب الأمني وهو: «مجموعة من الدول تترابط مدركاتها واهتماماتها الأمنيّة؛ بحيث لا يمكن تحليل أو حلّ مشكلات الأمن القومي فيها بشكل منفصل عن بعضها»؛ أي أن مجموعة من الدول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطًا وثيقًا فيما بينها، ممَّا يجعل من غير الممكن النظر واقعيًّا لأمن دولة، بمعزل عن أمن الدول الأخرى، ثمّ حُدِّث هذا المفهوم إلى «مجموعة من الوحدات، تترابط بينها العمليات الكبرى لـ (لأمننة)، أو عدم الأمننة، أو كليهما؛ بحيث لا يمكن تحليل أو حلّ مشكلات الأمن فيها، بشكل منفصل عن بعضها».

يتبيّن من المفهوم السابق مدى الترابط بين نظرية مركب الأمن الإقليمي، وموضوع هذه الدراسة؛ فالسودان بحدوده المفتوحة على سبعة بلدان إفريقية، وبنسيجه الديمغرافي المتنوع، يعدّ من الدول الإقليمية، التي لا يمكن فصل محدّدات سياساتها الداخلية، عن اعتبارات الجوار الجغرافي، ومن ثمّ يتعيّن النظر إلى الحرب الأهلية المتفجرة داخليًّا في هذا النطاق الإقليمي.

وتقسم الدراسة إلى المحاور التالية

أولًا - أسباب النزاع المسلح في السودان

أصبحت الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، التي نشبت منذ منتصف إبريل عام ٢٠٢٣م، مستوفية كلّ شروط الأزمات الدولية، سواء كان ذلك يتعلّق بالسودان، أو الدول الإقليمية، أو النظام الدولي كله.

ويعدّ الصراع في السودان أحد التحدّيات المعقدة، التي تتداخل فيها عوامل تاريخية، واقتصادية، وسياسية واجتماعية، فتطوّرات الصراع تشير إلى أنّ ثمّة عوامل قد أسهمت في تصعيد الأوضاع، حتى وصلت إلى مستوى المواجهات العسكرية المباشرة، مخلّفة خسائر كبيرة في الأرواح، والمنشآت الحيوية، والبنية التحتية.

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعة من المحاور، التي تفسّر أسباب تفاقم الصراع واستمراره، وذلك على النحو الموضح أدناه.

أ- الصراع على السلطة بين الجيش وقوات الدعم السريع

يُعدّ الصراع على السلطة بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع(١)* بقيادة الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، السبب المباشر للصدام المسلّح الحالي. هذا التنافس يعود إلى فترة ما بعد سقوط نظام عمر البشير في أبريل عام ٢٠١٩م، حينما برز كلّ من الجيش وقوات الدعم السريع كأهم الفاعلين العسكريين في المشهد السياسي السوداني.[٦] ورغم إسهام قوات الدعم السريع في إسقاط نظام البشير، فقد تطوّر التوتّر بينهما بعد تشكيل الحكومة الانتقالية، نتيجة اختلاف الأجندات السياسية، والسعي للسيطرة على مؤسسات الدولة.

وفي هذه الفترة، تضخّمت قوة قوات الدعم السريع من ميليشيات شبه عسكرية إلى قوة مؤثرة في الصعيدين السياسي والاقتصادي، ممّا أثار مخاوف الجيش من إمكانية تجاوز قوات الدعم السريع نفوذه في الدولة. ومع أحداث «انقلاب» أكتوبر عام ٢٠٢١م، أضحى هذا التنافس أكثر وضوحًا؛ فقد بدأ البرهان وحميدتي بالتحرّك في اتجاهات متباينة، للحفاظ على سيطرتهما على السلطة.

فأمّا البرهان فقد سعى إلى فرض السيطرة العسكرية التامة على البلاد، وتشكيل حكومة جديدة تضم أعضاء من العسكريين، وبعض الشخصيات المدنية الموالية للجيش. كما كثّف من تحرّكاته السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فقد حاول تحسين علاقات السودان مع دول الجوار، مثل: مصر، التي أيّدت الطرف الرسمي الحكومي، فكانت المحطة الأولى لزيارته الخارجية بعد

---

(1)* قوات الدعم السريع: هي قوة عسكرية شبه نظامية في السودان، تطوّرت من ميليشيا إثنية ذات أغلبية عربية بارزة في مناطق دارفور وكردفان، وقد نشأت هذه القوات بوجه رئيس من ميليشيات "الجنجويد"، التي لعبت دورًا رئيسًا في النزاع بإقليم دارفور منذ عام 2003م، إذ كانت تُستخدم في عمليات عسكرية لقمع التمردات المسلحة هناك. تأسّست رسميًّا في عام 2013م بقرار من الرئيس السوداني السابق عمر البشير لتكون تحت قيادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني، قبل أن تُنقل تبعيتها لاحقًا إلى الجيش السوداني وفقًا للقانون الصادر عام 2017م، ثم تعديل القانون عام 2019م، وحذف مادة تلغي خضوعها لأحكام القوات المسلحة، ممّا جعلها قوات مستقلة عن الجيشن ولها أحكامها الخاصة.

وحتى يوليو عام 2023م، قُدِّر عدد أفراد قوات الدعم السريع بنحو 100 ألف عضو، وتستند في تجنيدها بوجه أساس إلى القبائل العربية في دارفور، وبعض مناطق غرب السودان، ويقودها محمد حمدان دقلو (المعروف بـ "حميدتي")، ويعتمد تمويلها اعتمادًا أساسًا على الذهب، حيث يسيطر حميدتي على عدد من مناجم الذهب، وتُعدّ شركة الجنيد الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع. وتوسَّع دور هذه القوات بعد الإطاحة بالبشير في عام 2019م، فقد لعبت دورًا في تأمين الحدود والمشاركة في التحالف العربي باليمن، فضلًا عن انخراطها في شؤون السياسة الداخلية السودانية، ممَّا جعلها قوة مؤثرة، وصاحبة نفوذ واسع.

لمزيد من التفاصيل انظر:

يوسف خطاب، "حل قوات الدعم السريع هل يوقف الحرب في السودان أو يطيل أمدها ويوسع دائرتها؟،" مركز الخليج للأبحاث، (2023م)،

https://www.grc.net/documents/65019c66af637WillDissolvingtheRapidSupportForces2.pdf.

اندلاع الحرب في السودان، وأعقبها بزيارة جنوب السودان، ثم قطر، ثم إرتريا، ثم إيران في فبراير عام ٢٠٢٤م، ليتزوّد منها بالسلاح، وخصوصًا الطائرات المسيرة.[٧] إضافة إلى تجديد التواصل مع القوى الغربية، والاتحاد الإفريقي.[٨]

وعلى الطرف الآخر، سعى حميدتي على جعل قوات الدعم السريع قوّة مستقلّة، تُسيطر على مناطق كبيرة من السودان، خصوصًا في دارفور. كما عمل على توسيع نفوذ قواته الاقتصادي؛ حيث توسّعت استثماراتها في قطاع التعدين (خصوصًا الذهب)، وقطاع الأعمال، ممّا أكسبه موارد مالية كبيرة. وعلى الصعيد الإقليمي، كان حميدتي حريصًا على بناء شبكة من العلاقات القوية مع القوى الكبرى، وهو ما تجسّد في تطوير روابط مع جهات قتالية في روسيا، ممثّلة في المنظمة الروسية شبه العسكرية (فاجنر). كما سعى حميدتي إلى بناء علاقات قوية مع القوات الحاكمة في الشرق الليبي، ومع بعض الدول الإقليمية، وخاصة دولة الإمارات، والإفريقية، ومنها: (أوغندا، وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وجنوب إفريقيا)، وقد تجسّدت تلك العلاقات في زيارته لتلك الدول في ديسمبر عام ٢٠٢٣م، واستقباله من قبل قادتها استقبالًا رسميًّا.

وكان لهذا التوازن العسكري، والاقتصادي، والسياسي، الذي حافظ عليه الطرفان، دوره في إشعال شرارة الحرب، والاستمرار فيها.

ب- الخلاف حول بعض بنود الاتفاق الإطاري

يرجع جانب كبير من الخلاف بين البرهان وحميدتي إلى اختلاف الرؤى والتصوّرات بينهما، فيما يتعلّق بتطبيق بنود الاتفاق الإطاري.[٩] وجدير بالذكر، أن هذا الاتفاق قد وقِّع في الخامس من ديسمبر عام ٢٠٢٢م، بين أفراد المكوّن العسكري في السودان، وعلى رأسهم البرهان وحميدتي، وعدد من القوى المدنية. وتضمّن الاتفاق أربعة أجزاء رئيسة، تضمّنت المبادئ العامة، وقضايا ومهام الانتقال، وهياكل السلطة الانتقالية، والأجهزة النظامية.[١٠]

ولعلّ من أهمّ ما نصّ عليه الاتفاق الإطاري ما يتعلّق بإصلاح القطاع الأمني، وذلك بدمج قوّات الدعم السريع بقيادة حميدتي، وكذا دمج الفصائل المسلّحة الأخرى، في إطار الجيش السوداني بقيادة البرهان. وهنا اختلف الطرفان بشأن الجدول الزمني للدمج؛ ففي حين أراد البرهان دمج قوّات الدعم السريع في فترة قصيرة لا تتجاوز عامين، على أقصى تقدير، رأى حميدتي أن الدمج يمكن أن يحدث بعد ١٠ سنوات، بحيث تكون قواته تابعة للقيادة المدنية، التي يفترض أن تتولى السلطة وليس الجيش.[١١] وقد بدأت العمليات العسكرية التي يستهدف فيها كل طرف الآخر، فور فشل التفاوض بينهما.[١٢]

ت- التنافس على الموارد الاقتصادية

يمثّل التنافس على الموارد الاقتصادية، وخاصة الذهب، أحد المحرّكات الأساسية للصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع. فمنذ انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١م، خسر السودان جزءًا كبيرًا من موارده النفطية، ممَّا جعل البلاد تعتمد اعتمادًا أكبر على المعادن، وعلى رأسها الذهب؛[١٣] إذ يحتّل السودان المركز ١٣ عالميًّا، والثالث إفريقيًّا في إنتاج الذهب، وينتج نحو ٨٠ طنًّا سنويًّا، ويمثّل الذهب نصف صادرات السودان.[١٤]

وتذهب مصادر عدّة إلى أنّ قوّات الدعم السريع استطاعت السيطرة على مناجم الذهب في دارفور ومناطق أخرى، الأمر الذي أتاح لها تمويلًا مستقلًّا، وعزَّز من نفوذ قوتها العسكرية والسياسية خارج الإطار الحكومي التقليدي، بإدارة هذه الموارد إدارة شبه مستقلّة، وهو ما أدّى إلى توتّر العلاقات بين الجيش والدعم السريع، حول كيفية تقاسم الموارد الاقتصادية والسلطة، خاصة في ضوء عجز الحكومة الانتقالية عن التحكّم في هذا الوضع، وهو ما أسهم في زيادة تفاقم الخلافات بين القوى العسكرية.

ث- دخول عدة تشكيلات وحركات مسلحة إلى دائرة الصراع

مع اتّساع دائرة القتال في السودان، دخلت تشكيلات قتالية جديدة؛ فقد أعلنت بعض الحركات المسلحة الدارفورية انخراطها رسميًّا في القتال، إلى جانب الجيش السوداني، ومنها كتيبة (البراء بن مالك)، بالإضافة إلى أنّ الدعوة التي قدّمها البرهان في يناير عام ٢٠٢٤م، بأن «على كل من يستطيع حمل السلاح الانضمام لحماية البلاد من قوات الدعم السريع»، مهَّدت الطريق لفتح معسكرات تدريب الشباب، تحت اسم (المقاومة الشعبية).

وأعلنت تشكيلات مسلّحة أخرى أيضًا انضمامها إلى قوّات الدعم السريع، ومنها قوات (ردع السودان)، و(حركة مظلوم) التشادية.

ج- العوامل التاريخية والإرث العسكري

يُعدّ السودان من الدول التي تعاني تاريخًا طويلًا من الانقلابات العسكرية، والتدخّلات المسلّحة في السياسة. فمنذ استقلاله في عام ١٩٥٦م، شهد السودان العديد من الانقلابات العسكرية؛ فقد أصبح الجيش هو الحاكم الفعلي للبلاد لفترات طويلة. وهذا الإرث العسكري، جعل من الصعب على القوى السياسية والعسكرية تبنّي الأساليب المدنية لحلّ النزاعات، فقد باتت القوة المسلحة هي الوسيلة الرئيسة لحسم الخلافات.

بالإضافة إلى أنّ السودان يواجه صعوبة كبيرة في بناء هوية وطنية شاملة، تضم جميع المجموعات الإثنية، الموجودة فيه؛ فالتعدّدية الاثنية التي يتّسم بها، قد جعلت من الصعب على الحكومة المركزية

أن تخلق شعورًا بالانتماء المشترك، بين مختلف المكوّنات الاجتماعية في البلاد. فعلى سبيل المثال، كان هناك تهميش مستمرٌّ للجنوب السوداني، والعديد من المناطق الطرفية الأخرى، مثل: دارفور، وكردفان، وهو ما جعل هذه المناطق تشعر بالإقصاء من عملية اتّخاذ القرار السياسي، وعدم العدالة في توزيع الموارد.

كما أن تمرّكز السلطة والثروة في العاصمة الخرطوم، على حساب المناطق البعيدة، خلق – أيضًا – شعورًا بالتهميش بين المناطق الأطراف، التي بدأت تطالب بحقوق أكبر في الحكم، والتوزيع العادل للموارد. وهذا التوزيع غير المتوازن للسلطة والثروة، يعكس الأزمة الهيكلية في الدولة السودانية، التي تعجز عن توحيد البلاد تحت مظلة سياسية واحدة، تعكس جميع مصالح مكوّناتها.

وعلى ذلك، فإنّ القوّات المسلّحة السودانية، وقوّات الدعم السريع، لم تخرجا عن هذا الإطار التاريخي؛ فقد استخدمت كلٌّ منهما العنف كوسيلة لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية. وهذا النمط المستمر من الاعتماد على القوة المسلحة، أسهم في تعقيد الصراع، وجعل الحلول السياسية أكثر بعدًا.

ثانيًا – التأثير السياسي والأمني للنزاع في السودان في دول الجوار الإقليمي

تعدُّ الحروب والنزاعات الأهلية من العوامل الرئيسة التي تؤثر في الأمن الإقليمي في مناطق متعدّدة من العالم، وخاصة في إفريقيا؛ فالصراع الحالي في السودان له تداعيات سياسية وأمنية كبيرة على دول الجوار الجغرافي. ويمكن تناول أبرز الدول المتأثرة بالصراع على النحو الآتي:

أ- تأثيرات الحرب في السودان في مصر

يشكّل النزاع المسلح في السودان خطرًا متعدّد الأبعاد، يهدّد الاستقرار والأمن في مصر، وذلك كما يأتي:

- **زيادة التهديدات الحدودية:** يمثّل الوضع المضطرب، وعدم قدرة الدولة السودانية على السيطرة على الأوضاع الداخلية، تهديدًا للأمن المصري على الحدود الجنوبية، بما في ذلك التهريب، والجرائم المنظمة، وتسلّل الإرهابيين،[١٥] خاصة مع حشد البرهان لموارده العسكرية لهزيمة قوات الدعم السريع، والتخفيف من الإجراءات الأمنية أو إهمالها، في الجانب السوداني، على طول الحدود مع مصر؛ ممّا يفاقم الوضع مع الأعباء الأمنية.
- **النزوح واللجوء:** يعدُّ تدفّق اللاجئين السودانيين إلى مصر أحد أبرز التحديات الأمنية؛ حيث يقدَّر عدد اللاجئين السودانيين المسجلين في مصر، بحلول سبتمبر عام ٢٠٢٤م، نحو ٥٠٣,٩٩٣ شخصًا،[١٦] ممّا يزيد من الضغط على الموارد والبنية التحتية. وقد أدّت هذه الأعداد المتزايدة إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية، وأسهمت في زيادة التوترات بين المجتمعات المحلية واللاجئين، وتوجيه

الانتقادات للحكومة من قبل الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية، التي ارتأت في هذه الأزمة فشلًا في التخطيط، أو الاستجابة الإنسانية.[١٧]

- **تأثير الحرب في مفاوضات سد النهضة:** يعدّ السودان طرفًا أساسيًّا في المفاوضات المتعلقة بسدّ النهضة الإثيوبي، إلى جانب مصر وإثيوبيا. ومع تزايد عدم الاستقرار في السودان، تضعف قدرته على المشاركة الفعّالة في تلك المفاوضات، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تعزيز موقف إثيوبيا، التي قد تستغلّ الفراغ السياسي الناجم عن الصراع الداخلي في السودان، للضغط في المفاوضات.[١٨]

ب- تأثيرات الحرب في السودان في تشاد

تعدّ تشاد من أكثر الدول المتأثرة بالصراعات في السودان؛ فما يجري في غربي السودان يعبُر الحدود عبورًا حتميًّا إلى تشاد في الجنوب، خاصة وأنها تعاني حالة من عدم الاستقرار السياسي، منذ وفاة الرئيس السابق «إدريس ديبي إتنو» في عام ٢٠٢١م، ومن أبرز هذه التأثيرات ما يأتي:

- **تزايد الصراعات القبلية:** يؤدي الصراع في السودان إلى تزايد الصراعات القبلية في تشاد، بانتقال النزاعات القائمة في إقليم دارفور السوداني إلى المناطق الحدودية التشادية؛ فالحدود بين السودان وتشاد، لطالما كانت مناطق لتفاعل القبائل المشتركة، التي تمتدّ عبر البلدين، مثل: قبائل الفور، والزغاوة. ومع تصاعد الصراع في السودان، يجد العديد من أفراد هذه القبائل أنفسهم مضطرين إلى النزوح نحو تشاد، حاملين معهم التوترات القبلية والسياسية التي سبّبتها الحرب.[١٩] وهذا التدفق الكبير للاجئين، يعزّز التنافس على الموارد القليلة في تشاد، خاصةً مع قرار برنامج الغذاء العالمي بخفض إمدادات الغذاء للاجئين، بسبب نقص الدعم المالي، ممّا يؤدّي إلى تفاقم النزاعات بين القبائل المحلية واللاجئين، وهو الأمر الذي قد تستغلّه بعض المجموعات المسلّحة لنشر الفوضى، وزعزعة استقرار المناطق الحدودية، ممّا يزيد من احتمالات تصاعد العنف القبلي في تشاد.
- **زيادة التهريب والجريمة:** مع تدهور الأوضاع الأمنية في السودان، تزداد فرص تهريب الأسلحة والمخدرات عبر الحدود المفتوحة؛ حيث تستغل الجماعات المسلحة والعصابات هذه الفوضى لتعزيز أنشطتها غير القانونية. وتفيد التقارير بوجود تدفّقات غير مسبوقة من الأسلحة الخفيفة، والذخائر، والمخدرات، إلى تشاد،[٢٠] ممّا يعزّز من نفوذ الجريمة المنظمة في المنطقة، ويفاقم تحديات الأمن الداخلي في تشاد.
- **عدم الاستقرار السياسي كنتيجة لازدياد أعداد اللاجئين:** تستضيف تشاد ٥٨٠,٠٠٠ لاجئ جرّاء النزاعات في السودان،[٢١] وهذه التدفّقات الكبيرة تخلق تحدّيات في توفير الخدمات الأساسية، مثل: الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، ممّا يُرهق البنية التحتية الضعيفة أساسًا. كما أن الزيادة

السريعة في أعداد اللاجئين تؤدّي إلى توتّرات اجتماعية بين المجتمعات المحلية واللاجئين، ممّا يعزّز الشعور بالاستياء، ويزيد من احتمالات الاحتجاجات الشعبية.[٢٢]

- **زيادة نشاط الجماعات الإرهابية:** الصراع في السودان يسهم في خلق بيئة حاضنة لنشاط الجماعات المسلحة، خاصة في المناطق الحدودية مع تشاد، التي شهدت سابقًا نشاطًا متزايدًا لجماعات متطرفة، مثل: «داعش»، و«بوكو حرام». فتشاد تعدُّ جزءًا من منطقة الساحل الإفريقي، التي تعدُّ ملاذًا للجماعات الإرهابية، بسبب الفراغ الأمني وضعف السيطرة على الحدود. فوفقًا لتقارير استخباراتية، تمتدّ أنشطة «بوكو حرام»، التي تركّز على حوض بحيرة تشاد، إلى المناطق الحدودية بين تشاد والسودان، حيث تستفيد هذه الجماعات من التهريب والفوضى، لتعزيز وجودها.[٢٣]

ومع تصاعد الصراع في السودان، زادت المخاوف من استغلال «داعش» في غربي إفريقيا، و«بوكو حرام» للوضع غير المستقر في السودان، لتوسيع عملياتها داخل تشاد، الأمر الذي أظهرته تقارير متعدّدة، بأن الجماعات الإرهابية تستغلّ التوتّرات القبلية، والفوضى الحدودية، لتجنيد مقاتلين جدد، وتهريب الأسلحة، بما يعزّز قدرات هذه الجماعات على شنّ هجمات.[٢٤]

ت- تأثير الحرب في السودان في جنوب السودان

يشترك جنوب السودان بحدود طويلة مع السودان، خاصة في المناطق التي تشهد توتّرات تاريخية، مثل: أبيي، والنيل الأزرق، الأمر الذي يجعلها من بين البلدان الأكثر عرضة للتأثيرات السلبية، من جرّاء الصراع، وذلك على النحو الموضح أدناه:

- **انتقال العنف والتطرف:** الميليشيات المسلحة التي تنشط في النزاع السوداني، مثل: «حركة العدل والمساواة»، و«جيش تحرير السودان»، تجد ملاذًا آمنًا في جنوب السودان، حيث المناطق الحدودية الضعيفة، تعطيها مساحة للعمل؛ فهذه الجماعات تحاول استغلال الفوضى لتحقيق مكاسب ميدانية، ممّا يخلق بيئة حاضنة لتمرّدات جديدة في المناطق الحدودية الجنوبية.
- **التأثير في اتفاقية السلام:** كانت الخرطوم لاعبًا رئيسًا في «اتفاقية السلام الشامل» (CPA) التي أنهت الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان، كما أنها جزء من الجهود المستمرة لإحلال السلام في جنوب السودان بعد نزاعاتها الداخلية، ومن ثمّ فإنّ أيّ ضعف في الحكومة السودانية يضعف قدرة السودان على المساعدة في إحلال السلام، ممّا قد يؤدّي إلى تدهور عملية السلام الهشّة في جنوب السودان.
- **مشكلة اللاجئين:** وفقًا لتقرير صادر عن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، فإن عدد اللاجئين السودانيين في جنوب السودان، وصل إلى ٣٣٠,٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء، الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة

التوتّرات بين المجتمعات المحلية واللاجئين، وحدوث نزاع على الموارد القليلة المتاحة للمجتمع المحلي، بالإضافة إلى أن هذا التدفّق للاجئين قد يؤدّي إلى حدوث توتّرات إثنية بين مجموعات، مثل: الدينكا والنوير، والتي لها ارتباطات تاريخية بنزاعات السودان. وهذا الأمر قد يؤدّي إلى تفاقم الوضع الأمني الداخلي في جنوب السودان.[٢٥]

- **التأثير في التجارة الحدودية:** يعتمد جنوب السودان أيضًا على السودان، في تأمين المواد الغذائية والسلع الأساسية، ومن ثمّ فإنّ النزاع الحالي يعطّل هذه التجارة، ممّا أدّى إلى نقص في المواد الغذائية، وحدوث ارتفاع كبير في أسعار السلع؛ فوفقًا لتقرير صدر عن برنامج الأغذية العالمي (WFP)، فإن استمرار النزاع يضعف من القدرة على إيصال المساعدات الإنسانية، ممّا يؤدّي إلى تفاقم الجوع، وسوء التغذية في جنوب السودان.[٢٦]

ث- تأثير الحرب في السودان في إثيوبيا

تشترك إثيوبيا والسودان، اللتان تقعان في الجزء الشمالي الشرقي من إفريقيا، في تاريخ طويل من التفاعل والترابط، وتعدّ واحدة من الدول المتأثرة بالصراع في السودان؛ بسبب قربها الجغرافي. ومن أبرز هذه التأثيرات ما يأتي:

- **تفاقم النزاع الحدودي:** الحدود بين السودان وإثيوبيا تمتدّ في مناطق شديدة التوتّر، مثل: منطقة الفشقة، التي كانت محل نزاع لسنوات طويلة، خاصة منذ عام ٢٠٢٠م. وقد أدَّت الحرب السودانية إلى فراغ أمني في هذه المنطقة، ممَّا يسمح للعصابات المسلحة والميليشيات بالاستفادة من الفوضى، وتهريب الأسلحة عبر الحدود، وهو الأمر الذي أكَّده تقرير صدر عن معهد الدراسات الأمنية (ISS)؛ فقد أشار إلى أنَّ الصراع المسلّح في السودان قد يؤدّي إلى استخدام هذه المناطق كملاذ آمن للجماعات المسلحة، وتهريب الأسلحة إلى إثيوبيا، ممَّا يعزز من حالة عدم الاستقرار الداخلي في المناطق الحدودية الإثيوبية.[٢٧]
- **التأثير في إقليم أمهرة:** تدفُّق اللاجئين السودانيين إلى إقليم أمهرة الإثيوبي، على خلفية الصراع المستمر في السودان، أدّى إلى تداعيات إنسانية وأمنية خطيرة؛ حيث تواجه هذه المجموعة أوضاعًا صعبة في منطقة متأثرة بالنزاعات الداخلية. فقد أتى اللاجئون إلى أمهرة هربًا من الحرب، لكنّهم وجدوا أنفسهم في بيئة مليئة بالتحديات، بسبب الاضطرابات بين القوات الحكومية الإثيوبية، وميليشيات محلية، مثل: «فانو»، ممّا عرضهم لمزيد من المخاطر والانتهاكات.

وقد أشارت تقارير عدة إلى انتهاكات جسيمة، تشمل العنف الجسدي، والاختطاف، والابتزاز المالي بحق اللاجئين السودانيين في أمهرة، بالإضافة إلى صعوبات تتعلّق بالحصول على الخدمات

الأساسية في المخيمات؛ حيث إن الموارد المحدودة تزيد من معاناتهم. وتشمل هذه الصعوبات عدم توفر غذاء كاف، وخدمات صحية ملائمة، أو مياه نظيفة. كما أن غياب الاتصالات بسبب حجب الإنترنت في بعض مناطق أمهرة يعقّد تلقّي اللاجئين للدعم المالي من أقاربهم في الخارج، ممَّا يفاقم وضعهم الاقتصادي، ويسبّب ضغطًا إضافيًّا على موارد المخيمات. كل ذلك، بالإضافة إلى تعرّضهم للترحيل القسري في بعض الأحيان إلى السودان، وتُعدّ عمليات الترحيل هذه انتهاكًا لحقوق اللاجئين، وفق القانون الدولي؛ حيث تجبر العائلات اللاجئة على العودة إلى مناطق، لا تزال تتعرّض فيها لمخاطر الصراع.[٢٨]

- **تعطيل التجارة والممرات التجارية:** يعتمد الاقتصاد الإثيوبي جزئيًّا على الواردات عبر ميناء بورسودان في السودان، الذي أصبح في مرمى النزاع السوداني، ومع استمرار الصراع، تعطّل تدفّق البضائع والوقود من الميناء إلى إثيوبيا. فوفقًا لتقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن ٣٠٪ من الواردات الإثيوبية تعتمد على الموانئ السودانية، ومن ثمّ فإنّ تعطيل هذه التدفقات قد يؤدّي إلى زيادات كبيرة في أسعار السلع الأساسية داخل إثيوبيا.
- **زيادة أسعار الوقود:** تعتمد إثيوبيا على واردات النفط من السودان، لتلبية احتياجاتها المحلية، ومع أحداث الحرب، تعطّلت خطوط الإمداد الخاصة بالنفط بين السودان وإثيوبيا؛ فوفقًا لبيانات وزارة الطاقة الإثيوبية، فقد شهدت البلاد زيادات كبيرة في أسعار الوقود، نتيجة لانقطاع الإمدادات من السودان. ومع استمرار النزاع، أصبح من الصعب تأمين هذه الإمدادات، ممَّا يؤدي إلى ضغوط اقتصادية هائلة على الحكومة الإثيوبية.

يتبيّن من العرض السابق، أن الصراع الدائر في السودان أثّر تأثيرًا كبيرًا في دول الجوار الجغرافي، بما يضعف استقرار الحكومات، ويهدّد الأمن القومي للدول.

ثالثًا - الجهود الدولية لتسوية الصراع في السودان

تعدّ الجهود الدولية لتسوية الصراع في السودان محورًا رئيسًا في محاولات إنهاء النزاع المستمر، الذي تسبّب في خسائر بشرية ومادية جسيمة، وأدّى إلى زعزعة استقرار المنطقة؛ ففي ظل تصاعد وتيرة العنف بين الأطراف المتحاربة، عملت المنظمات الدولية والإقليمية، مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، والإيغاد، على إطلاق مبادرات للوساطة والدعم الإنساني، إلى جانب جهود بعض الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، ومصر، والمملكة العربية السعودية التي استضافت محادثات، بهدف تحقيق وقف إطلاق النار، وإطلاق عملية سياسية شاملة.

ويمكن القول: إن هناك العديد من المبادرات التي قامت بها الدول والمنظمات الدولية، ولعلّ من أبرزها ما يأتي:

- **مبادرة جدة:** تتصدّر الوساطة السعودية - الأميركية قائمة المبادرات الرامية لوقف الحرب؛ إذ استضافت جدة في مايو عام ٢٠٢٣م وفودًا من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، وسعت إلى تخفيف آثار النزاع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، الذي تسبّب في أزمة إنسانية واسعة النطاق. وتشمل المبادرة توقيع «إعلان جدة»، الذي يركز على التزامات إنسانية، مثل: حماية المدنيين، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، واستئناف الخدمات الأساسية. كما تضمّنت الخطوة الثانية اتفاقًا قصير المدى، لوقف إطلاق النار، وإجراءات لبناء الثقة بين الأطراف المتصارعة.

  وفي أكتوبر عام ٢٠٢٣م، عقدت جولة جديدة من المفاوضات بمشاركة منظمة إيغاد، ركّزت على بناء الثقة، وشملت تحسين الخطاب الإعلامي، وتقليص التحريض، ومعالجة القضايا الإنسانية، مثل: الإفراج عن المعتقلين، وضمان حرية التنقل للمساعدات. لكن هذه الجهود لم تحقّق تغييرًا جذريًّا في المشهد، بسبب اتساع رقعة الصراع، وانعدام الثقة بين الأطراف. ورغم هذه الجهود، فلم يلتزم الطرفان: (الجيش، وقوات الدعم السريع) بحلٍّ، وذلك بسبب تعنّت كل طرف، وإصراره على إنهاء الحرب وفقًا لشروطه، الأمر الذي أدّى إلى تعليق المفاوضات.

  ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى أن مبادرة جدة تمثّل جهدًا مهمًّا لتحقيق الاستقرار، لكنّها تحتاج إلى التزام أكبر من الأطراف المتنازعة، ودعم دولي مستمر لفرض الحلول وضمان تنفيذها.

- **قمة دول جوار السودان بالقاهرة:** عقدت القمة في القاهرة في يوليو عام ٢٠٢٣م، وكانت جزءًا من الجهود الإقليمية والدولية المبذولة، لمعالجة الصراع المستمر في السودان، وشارك فيها ممثلون عن الدول المجاورة للسودان، بما في ذلك مصر، وتشاد، وإريتريا، وجنوب السودان، بالإضافة إلى بعض الأطراف الدولية المعنية بالأزمة السودانية. وكان هدفها الرئيس هو التنسيق بين هذه الدول، من أجل استعادة الاستقرار في السودان، وحل الأزمة بالطرق السلمية.

  وأكَّدت القمّة أهمّية التوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وتعزيز التنسيق بين الدول المجاورة، لتقديم الدعم الإنساني للمتضررين من النزاع السوداني، والتأكد من وصول المساعدات إلى المحتاجين في السودان. وكان من أهم مخرجات هذه القمة إعلان القاهرة، الذي أكّد وحدة الأراضي السودانية واستقرارها، مع دعوة جميع الأطراف السودانية إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان.

  وعلى الرغم من أهمية هذه القمة، إلَّا أنَّها واجهت تحدّيات عدّة، لعلّ من أهمها عدم التزام الأطراف السودانية، والاستمرار في القتال.

- **مبادرة المنامة:** استضافت العاصمة البحرينية المنامة مفاوضات بين ممثلي طرفي النزاع في السودان؛ الجيش وقوات الدعم السريع، وكانت هذه المبادرة جزءًا من الجهود الدولية والإقليمية، لإيجاد حل للأزمة السودانية. وركّزت المفاوضات على بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتسهيل التوصل لاتفاقات بشأن القضايا الإنسانية والسياسية.

وتُوصِّل لاتفاق مبدئي بين الطرفين، يتألّف من ٢١ بندًا، ويركّز على السماح بدخول المساعدات الإنسانية، وضمان حماية المدنيين، إلَّا أنَّ أطراف الصراع لم تلتزم بالاتفاقية؛ إذ انهار وقف إطلاق النار بعد وقت قصير من إعلانه.

- **مبادرة منظمة إيغاد:** منذ بداية الأزمة في السودان، كانت الإيغاد أحد الأطراف الفاعلة في مساعي حل النزاع، وأطلقت مبادرة لتسهيل الحوار بين الأطراف كافة، وركّزت هذه المبادرة على ثلاثة محاور، وهي: وقف إطلاق النار، إقامة حوار سياسي بين الأطراف السودانية المختلفة، لتوسيع المشاركة السياسية، واستعادة الاستقرار الداخلي، ودعم المساعدات الإنسانية.

وبالإضافة إلى المبادرة، فإنّ المنظمة رتَّبت عدّة لقاءات ومؤتمرات بين ممثلي الحكومة السودانية، وقوى المعارضة، والحركات المسلحة، لتشجيع تلك الأطراف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وفي يونيو عام ٢٠٢٣م، أرسلت الإيغاد مبعوثًا خاصًّا إلى السودان للوساطة، حيث ساعدت في إيجاد مواقف تفاوضية أولية على وقف إطلاق النار، على الرغم من تعثّر بعض تلك المبادرات، بسبب التعنّت من بعض الأطراف السودانية.

وفي يناير عام ٢٠٢٤م، عقدت المنظمة قمة طارئة بأوغندا، وقد قاطعها الجيش السوداني معترضًا على مشاركة حميدتي في أعمالها، ولم تكترث القمة لمقاطعة السودان، وواصلت أعمالها، وقرّرت تشكيل آلية دولية، تستند إلى رؤية الاتحاد الإفريقي، وتتمثّل في وقف إطلاق النار، وتحويل الخرطوم إلى منطقة منزوعة السلاح، ونشر قوات إفريقية لحراسة المؤسسات الإستراتيجية في العاصمة، والدمج بين رؤى منبري جدة وإيغاد؛ الأمر الذي دفع البرهان لتجميد عضوية السودان في المنظمة.[٢٩]

- **مفاوضات جنيف:** استضافت سويسرا محادثات جنيف بشأن السودان، والتي تهدف إلى إعادة فتح ٣ طرق، لتوسيع نطاق إيصال المساعدات الإنسانية، وكانت هذه المفاوضات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، التي دعت طرفي الصراع في السودان في نهاية يوليو عام ٢٠٢٤م، إلى جولة جديدة من المفاوضات في جنيف، لوضع حدٍّ للحرب المستمرة. وانطلقت هذه المفاوضات بهدف «التوصل إلى اتفاق لوقف العنف في السودان، وتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين». وقد

أعطت هذه الاتصالات والتحركات للوسطاء دراسة وافية لمواقف الطرفين، ومحاولة التوصّل إلى تفاهمات أولية مع كليهما.

وفي حين رفض الجيش السوداني المشاركة في المفاوضات، قبلت قوات الدعم السريع الدعوة، وأرسلت وفدًا يمثّلها إلى سويسرا. وعُقدت المباحثات ضمن «منصة متحالفين لتعزيز إنقاذ الحياة والسلام في السودان» (ALPS)، التي أُنشئت حديثًا، وتضم الولايات المتحدة، والإمارات، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وسويسرا، والأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي. والواقع أن غياب الجيش جعله في موقف سلبي رافض للتسوية، فيما عزّز حضور ممثلين عن قوات الدعم السريع من موقفها السياسي من الصراع، خصوصًا أمام المجتمع الدولي المراقب لمنصة جنيف.[٣٠]

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٣٦ الذي اعتمده في يونيو عام ٢٠٢٤م:** اعتمد مجلس الأمن الدولي قرارًا يطالب بأن توقف قوات الدعم السريع حصارها للفاشر -عاصمة ولاية شمال دارفور بالسودان- ويدعو إلى وقف فوري للقتال، وخفض التصعيد في الفاشر ومحيطها، وسحب جميع المقاتلين الذين يهدّدون سلامة وأمن المدنيين.

وقد قدّمت المملكة المتحدة المشروع، والذي يطالب بأن تكفل جميع أطراف النزاع حماية المدنيين، بما في ذلك السماح للراغبين بالتنقل إلى مناطق أكثر أمنًا، داخل الفاشر وخارجها، بالقيام بذلك.[٣١]

ومع ذلك، فشلت جهود منع المزيد من التصعيد العسكري في الفاشر، ولا يزال مئات الآلاف من المدنيين محاصرين في المدينة، ويواجهون خطر العنف الجماعي.[٣٢]

خاتمة

تناولت هذه الدراسة تأثير الصراع الحالي في السودان، في الأمن الإقليمي لدول الجوار، مستخدمة نظرية مركب الأمن الإقليمي، وتبيّن في هذه الدراسة، أن النزاع المسلّح المستمر قد خلق تحدّيات أمنية وسياسية كبيرة لهذه الدول، ولعلّ من أبرزها:

١- استمرارية الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، أضعفت مؤسسات الدولة السودانية، ممَّا فتح المجال أمام تدخلات خارجية، وصعود مراكز قوى محلية، بما يزيد من تفاقم حالة عدم الاستقرار في السودان.

٢- زعزعة الاستقرار السياسي في المنطقة؛ فالصراع في السودان تسبّب في تدفّق اللاجئين تدفّقًا كبيرًا إلى دول الجوار، مثل: تشاد، وجنوب السودان، وإثيوبيا، ممَّا أدَّى إلى ضغوط على الموارد والبنية التحتية في هذه الدول، وأدّى أحيانًا إلى إشعال توترات داخلية.

٣- انتشار الجماعات المسلحة؛ فالحرب السودانية تسبّبت في توفير بيئة مواتية لانتشار الجماعات المسلحة العابرة للحدود، ممّا يهدّد الأمن الإقليمي، وخاصة تشاد، التي تأثّرت تأثّرًا مباشرًا، فقد شهدت نشاطًا ملحوظًا لتلك الجماعات.

٤- أدّى النزاع إلى تصعيد التوترات الحدودية، لا سيّما في المناطق الحساسة، مثل: منطقة الفشقة بين السودان وإثيوبيا، وزيادة تهريب الأسلحة، والنشاطات غير المشروعة، ممَّا أسهم في زعزعة استقرار الدول المجاورة.

٥- تأثّرت التجارة الإقليمية تأثّرًا ملحوظًا؛ فقد تعطّلت ممرّات تجارية حيوية تعتمد عليها دول، مثل: جنوب السودان، وإثيوبيا.

٦- على الرغم من الجهود الدولية، سواء على مستوى الدول أو على مستوى المنظمات الدولية الساعية لتسوية الصراع في السودان، إلَّا أنَّ هذه الجهود الدولية تصطدم غالبًا، بتعقيدات المشهد السوداني، من حيث تعنّت الأطراف المتصارعة، وانعدام الثقة بينها، فضلًا عن التحديات الإنسانية والأمنية المتفاقمة، وهو ما يعقّد تحقيق الاستقرار الفعلي في البلاد.

هذه التأثيرات مجتمعة، تسلّط الضوء على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، لإيجاد حلول مستدامة، لاحتواء تداعيات الحرب في السودان، وحماية الأمن والاستقرار في المنطقة ككل.

- **وأخيرًا، يمكن القول:** إنّه بناء على التطورات الراهنة في السودان، فإنّ من المتوقّع أن يستمرّ الصراع في السودان في المدى القريب، نتيجة لتعنُّت الأطراف المتنازعة، وغياب التوافق على حلول سياسية شاملة، وهو الأمر الذي أكَّدته الأمم المتحدة في تقرير لها، فقد أشارت إلى أنه «لا تلوح في الأفق أية بوادر لنهاية قريبة للصراع». فالوضع الراهن يشير إلى أنّ المواجهات العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع ستتواصل، مع تفاقم الأزمة الإنسانية التي تؤثر في الملايين، خصوصًا مع استمرار النزوح الجماعي، ونقص المساعدات الإنسانية.

وعلى الصعيد الإقليمي، ستزداد التداعيات على دول الجوار، لا سيّما في مجالات الأمن والاقتصاد، مع تصاعد احتمالات تدخّل أطراف إقليمية لتأمين مصالحها. ومن المرجح أن يستمر التنافس بين القوى الكبرى: كالولايات المتحدة وروسيا، بشأن النفوذ في السودان ومنطقة البحر الأحمر.

وفي حال عدم تحقيق تقدّم سياسي قريب، فقد يزداد تعمّق الأزمة، ليخلق واقعًا جيوسياسيًّا جديدًا، قائمًا على مناطق نفوذ متعدّدة، ممّا يزيد تعقيد المشهد الأمني في المنطقة. ومع ذلك، فهناك احتمالية ضعيفة لتحقيق تهدئة مؤقتة بضغوط دولية، قد تفضي إلى اتفاق إنساني محدود، يمكن أن يُمهّد لمفاوضات سياسية في المستقبل البعيد.

الهوامش والإحالات

(1) Huriye Çinar and Adem Özer, »Internal and External Factors behind the Instability in Sudan,” *PERCEPTIONS: Journal of International Affairs*, 28:2, 2003, 178.

(2) Hakeem Alade Najimdeen, “Sudan’s Crisis and the Implications for Its Neighbours,” *Aljazeera Center for Studies*, May 1, 2023, 3, https://studies.aljazeera.net/en/analyses/sudan%E2%80%99s-crisis-and-implications-its-neighbours.

(3) UNOCHA, *Sudan Conflict: Regional Impact Snapshot (As of Sep 2023)* (New York: UNOCHA, 2023), https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudan-conflict-regional-impact-snapshot-sep-2023.

(4) Barry Buzan,”Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War World,” in *Theories of new regionalism*, edited by Fredrik Soderbaum and Timothy Shaw (New York: Palgrave Macmillan, 2003), 140.

(5) Buzan,”Regional Security Complex Theory in the Post-Cold War World,” 141.

(6) International Crisis Group, *Stopping Sudan’s Descent into full- blown civil* war (Brussels: International Crisis Group, 2023).

(٧) يوسف كامل خطاب، «عام من الصراع في السودان،» مركز الخليج للأبحاث، (١٣، مايو، ٢٠٢٤م)، ٤، https://www.grc.net/documents/66323a29a3c49YearconflictSudan2.pdf.

(8) Redie Bereketeab, “Researcher: Hemedti and Al-Burhan represent historical division in Sudan,” *The Nordic Africa Institute*, September 8, 2023, https://nai.uu.se/stories-and-events/news/2023-09-08-researcher-hemedti-and-al-burhan-represent-historical-division-in-sudan.html.

(9) Center for Preventive Action, *Civil War in Sudan* (New York: Council on Foreign Relation, 2024), https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/power-struggle-sudan.

(10) “IntelBrief: Regional Implications of Violent Conflict Between Sudan’s Top Military Leaders,” *The Soufan Center,* April 17, 2023, https://thesoufancenter.org/intelbrief-2023-april-17/.

(11) Ahmed Soliman and Yusuf Hassan, “Resolving Sudan’s crisis means removing those fighting,” *Chatham House*, April 21, 2023, https://www.chathamhouse.org/2023/04/resolving-sudans-crisis-means-removing-those-fighting.

(١٢) عبد المنعم سعيد، «الصراع السوداني بين الأثر الإقليمي والمخرج الإصلاحي،» آراء المستقبل، (٢٨، أبريل، ٢٠٢٣م)، https://www.futureuae.com/ara/Mainpage/Item/8177/الصراع-السوداني-بين-الأثر-الإقليمي-والمخرج-الإصلاحي.

(13) Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2023: Measuring the Impact of Terrorism (Sydney: IPE, 2023), 69, https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2023/12/GTI-2023-web.pdf.

(١٤) إنجي أحمد عبد الغني، تداعيات الصراع على السلطة في السودان،» مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، م ٢٥، ع ٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٠٢٤م)، ٢٤٣.

(١٥) رحاب الزيادي، «تفاقم الأزمات: ارتدادات الصراع في السودان على الشرق الأوسط،» المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٢١، مايو، ٢٠٢٣م)، https://ecss.com.eg/34197/.

(١٦) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سياق اللاجئين في مصر، تاريخ الاسترجاع (١، ديسمبر، ٢٠٢٤م)، https://www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt.

(17) Anthony Skinner, *Egypt’s Approach to Conflict in Sudan: A Simmering Crisis* (Washington D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 2023), https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/egypts-approach-conflict-sudan-simmering-crisis.

(18) Skinner, *Egypt’s Approach to Conflict in Sudan: A Simmering Crisis*.

(١٩) نسرين الصباحي، «عدوى الأزمات: حسابات ومواقف تشاد من الأزمة السودانية،» المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٢٢، مايو، ٢٠٢٣م)، https://ecss.com.eg/34216/.

(20) United Nations Office on Drugs and Crime, *Firearms Trafficking in the Sahel* (Vienna: UNODC, 2022),10.

(21) UNHCR, *Chad* (Genève: UNHCR), https://www.unhcr.org/countries/chad.

(22) United Nations Sudan, United Nations in Sudan Annual Report 2023 (Khartoum: UN, 2024), 9, https://sudan.un.org/sites/default/files/2024-07/United%20Nations%20in%20Sudan%20Annual%20Report%202023-D5.pdf.

(23) Malik Samuel, "Boko Haram factional violence worries Islamic State," *Institute for Security Studies*, April 25, 2024, https://issafrica.org/iss-today/boko-haram-factional-violence-worries-islamic-state.

(24) "From Global Jihad to Local Insurgencies: The Changing Nature of Sub-Saharan Jihadism," *International Institute for Strategic Studies (IISS)*, December 6, 2023, https://www.iiss.org/publications/armed-conflict-survey/2023/from-global-jihad-to-local-insurgencies/.

(٢٥) شيماء محيي الدين، «الصراع في السودان: الأسباب والتداعيات والمآلات المستقبلية،» مجلة الدراسات الإفريقية، م٤٦, ع١، (القاهرة: جامعة القاهرة،٢٠٢٤م)، ٣٨٣، https://mafs.journals.ekb.eg/article_334486_d82aa1aa0593159bba15f8cad846cd27.pdf.

(26) "Sudan's war risks creating the world's largest hunger crisis, warns WFP Chief," *The United Nations World Food Programme*, March 6, 2024, https://www.wfp.org/news/sudans-war-risks-creating-worlds-largest-hunger-crisis-warns-wfp-chief.

(27) Ahmed Soliman and Elise Lannaud, "Securitizing the Ethiopia–Sudan border: How cross-border conflict is shaping trade and the control of land," *Chatham House,* April 4, 2024, https://www.chathamhouse.org/2024/04/securitizing-ethiopia-sudan-border-how-cross-border-conflict-shaping-trade-and-control-land.

(28) "Ethiopia: Fighting, Abuses Putting Sudanese Refugees at Risk – Thousands in Amhara Camps Need Security, Relocation to Safer Areas," *AFRIC.info.,* October 17, 2024, https://www.afric.info/2024/10/17/news/ethiopia-fighting-abuses-putting-sudanese-refugees-at-risk-thousands-in-amhara-camps-need-security-relocation-to-safer-areas/.

(٢٩) أحمد إدريس، متوكل دقاش، «تعثر مبادرات الوساطة في إنهاء الحرب في السودان: قراءة في أسباب تعثر مبادرتي جدة والإيغاد،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٦، أغسطس، ٢٠٢٤م)، ٥.

(٣٠) محمد فيصل الدوسري، «نتائج مفاوضات جنيف: مسارات السلام ومستقبل الصراع السوداني،» ترينذز للبحوث والاستشارات، (٢، أكتوبر، ٢٠٢٤م)، https://trendsresearch.org/ar/insight/نتائج-مفاوضات-جنيف-مسارات-السلام-ومست/

(31) "Security Council demands end to siege of El Fasher in Sudan," *United Nations*, June 13, 2024, https://news.un.org/en/story/2024/06/115103.

(32) United Nations, *It Is Time for Decisive Action for Peace' in Sudan, Secretary-General Stresses to Security Council, Outlining 'On-The-Ground' Recommendations* (New York: United Nations, 2024), https://press.un.org/en/2024/sgsm22427.doc.htm.

عرض كتاب

ماضي العلاقات الغربية الإفريقية ومستقبلها

Andrew Smith and Chris Jeppesen, editor, Britain, France and the Decolonization of Africa: Future Imperfect? (London: UCL Press, 2017), 242.

أندرو سميث، وكريس جيبسن، بريطانيا وفرنسا وإنهاء الاستعمار في إفريقيا: مستقبل غير كامل؟، ط١، (لندن: مطبعة UCL، ٢٠١٧م)، ٢٤٢ ص.

أ. د. كمال محمد جاه الله الخضر، أكاديمي سوداني، القاهرة.

يستمدّ كتاب «بريطانيا وفرنسا وإنهاء الاستعمار في إفريقيا: مستقبل غير كامل؟» أهمّيّته من جهتين: الفترة التاريخية التي يغطيها، والباحثين الأكاديميين الذين شاركوا في تأليفه. فالفترة التي يؤرخ لها هذا الكتاب، والموضوع الذي يتصدى لدراسته، ظلَّا مثيرين للجدل؛ وذلك لتداخل الأحداث وتشعبها، وتسارع وتيرتها. أمَّا الباحثون الأكاديميون الذين أعدّوا مقالاته فمشهود لهم بالبراعة والتدقيق في إسهاماتهم في مجالات التاريخ الحديث. لذلك ولغيره، فإن من الأهمية بمكان عمل قراءة تعرّف بالمرتكزات الأساسية، التي حواها هذا الكتاب، ليستفيد منها القارئ غير الملمّ بالإنجليزية، وهي اللغة التي ألِّف بها الكتاب.

في البدء، وكمدخل مهم لفهم إطار الأحداث، الذي يدور حوله الكتاب، فلا بدّ من الإشارة إلى أنّه في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت الإمبراطوريتان الشاسعتان في إفريقيا: البريطانية والفرنسية بالتفكّك، بطرق بدا أنّها تتحدّى الإرادة السياسية للمستعمرين. وبحلول عام ١٩٦٦م، كانت القارة الإفريقية في معظمها قد نالت استقلالها، ورفعت الدول القومية الجديدة معايير التحرير. وإذا نظرنا إلى الوراء في إعادة التشكيل السياسي لهذه الفترة، فيمكن أن يبدو أن عاصفة لا يمكن وقفها اجتاحت القارة الإفريقية خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين.

تُركّز محاور هذا الكتاب على ثلاثة موضوعات مركزية، هي: التنمية Development، والطوارئ Contingency، والتشابك Entanglement، وذلك لاستكشاف: متى ولماذا ظهرت هذه المرتكزات الثلاثة؟ وكذلك رسم اختفائها خلال فترة «التحول الاستعماري المتأخر، الممتدة من عام ١٩٤٥ – ١٩٧٠م، وقد عكست التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية العميقة في أوروبا وإفريقيا، الرؤى غير الكاملة للمستقبل، التي نشأت وجعلت هذه الفترة ذات أهمية خاصة، في فهم نهاية الإمبراطوريات الأوروبية في إفريقيا.

ومن هذا الباب، يسلط هذا الكتاب الضوء على التفاعل بين القوى الثقافية والسياسية والاقتصادية، داخل وبين عملية إنهاء الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، خلال فترة التحوّل الاستعماري المتأخر، بعيدًا عن مفهوم إنهاء الاستعمار الضيق، الذي يشير إلى نقل السيادة من المستعمِر إلى المستعمَر.

ضمّ الكتاب سبعة مقالات، مقسمة على ثلاثة محاور رئيسة، خصّص المحور الأول لدراسة التنمية، أمَّا المحور الثاني فضمّ مقالات ناقشت موضوع الطوارئ، واشتمل المحور الثالث على مقالات تصدّت لدراسة قضية التشابك، إضافة إلى مقدمة، واستنتاج، وخاتمة.

وفيما يخصّ المقدمة التي كتبها محررا الكتاب: أندرو دبليو إم سميث، وكريس جيبسن، تحت عنوان: «التنمية والطوارئ والتشابك: إنهاء الاستعمار في المشروط»، فقد كان فيها تقديم إطار نظري للموضوعات التي ركّزت عليها المقالات، مع التركيز على التنمية، والطوارئ، والتشابك. وإضافة إلى ذلك، قام المحرران بالتعليق التحليلي على بعض الآراء التي أوردها كتاب المقالات، فخرجا بذلك عن المقدمات التقليدية.

المحور الأول

وخصص لدراسة التنمية منذ أن كانت فكرة استعمارية، تعود إلى القرن التاسع عشر، إلى أن أصبحت عدسة، تسعى من خلالها مجموعات متنوعة إلى التجسس على مستقبل مختلف، ولم تكن أبدًا متجانسة في المعنى، أو النية، أو النتيجة. وقد ضمّ ثلاثة مقالات:

- **المقال الأول:** حمل عنوان: «الأمة والدولة والوكالة: تطور التأريخ historiographies لإنهاء الاستعمار الإفريقي»، لمايكل كولينز (محاضر كبير في التاريخ الدولي والإمبراطوري في جامعة كاليفورنيا)، تحدث فيه عن التصاميم الإمبراطورية، والخطط الحضرية، والموروثات الأخلاقية، وعن الرحلة من المراكز الإمبراطورية إلى الوكالة الإفريقية. كما تحدث عن الدولة الاستعمارية، وما بعد الاستعمارية. إضافة إلى مسألة الاهتمام، الذي أبداه المثقفون المناهضون للاستعمار في بناء اتحادات إقليمية، في المناطق المستعمرة سابقًا.

  أكد كولينز من خلال طرحه أهمية تسليط الضوء على الطرق، التي تشكّلت بها المناقشات حول إنهاء الاستعمار، من خلال سياقاتها المعاصرة، وأبان أن قضايا الفاعلية، ومناقشات الموروثات، وميثاق الدولة القومية الإمبراطورية كلها، تقدم خيوطًا غنية لاستجواب الطرق، التي كان بها تأطير نهاية الإمبراطوريات الأوروبية من قبل المؤرخين، وأبان أيضًا أنّ ما ينشأ هو كوكبة فوضوية، ومشروطة، ومتنازع عليها، من العمليات المتقاطعة والمتنافسة في كثير من الأحيان، والتي تتقاطع مع السياقات المحلية، والوطنية، والإمبريالية، والعالمية.

وفي رأي كولينز، فإنّه لم يعد إنهاء الاستعمار انتصارًا غائيًّا، بل أصبح بدلًا من ذلك عملية تغيير فوضوية وعرضية، وغير متساوية، وغير محلولة؛ حيث يتيح فهمنا – والكلام لكولينز – لما حدث في الماضي، إمكانية وتقييد إحساسنا بالمستقبل المحتمل، ولذا يمكن النظر إلى إنهاء الاستعمار، على أنه نقطة تلاشت عندها جوانب معينة من العالم الذي شكَّلته الإمبراطورية، في حين استمرَّت جوانب أخرى، وتحوّل بعضها إلى أشكال جديدة من القوة، والتبادل، والتكامل، والتجزئة.

- **المقال الثاني:** لصاحبته شارلوت ليديا رايلي (محاضرة في التاريخ البريطاني في القرن العشرين في جامعة ساوثهامبتون)، وهو بعنوان: «رياح التغيير تهب اقتصاديا: حزب العمال والتنمية البريطانية في الخارج، الأربعينيات والستينيات». وناقشت فيه مجموعة من القضايا، ومن أهمّها: التنمية البريطانية في الخارج، ونهج فابيان للإمبراطورية والتنمية وإنهاء الاستعمار من منظور تاريخي. (هو إستراتيجية عسكرية، يتم فيها تجنب المعارك الضارية والاعتداءات المباشرة لصالح إنهاك الخصم، من خلال حرب الاستنزاف والمراوغة).

رسمت رايلي في هذا المقال مثالين لنهج حزب العمال في التنمية الخارجية، الأول: في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والثاني: بعد مرور عشرين عامًا فقط، عندما حصلت معظم المستعمرات على استقلالها عن بريطانيا. وقد استكشف هذا المقال الطرق التي كان يُنظر بها إلى برامج التنمية، على أنها تحضير للاستقلال – أو لتنفيذ فكرة منح الاستقلال – أو لإدارة العلاقة بين المستعمرات السابقة والمدن الكبرى. رأت رايلي أنه في كلتا الفترتين، عدَّت حكومات حزب العمال أن المساعدات والتنمية مرتبطان ارتباطًا أساسًا بالمبادئ التأسيسية للحزب، سواء أكانت الفابيانية، أم المبادئ الاشتراكية للجماعية وحقوق العمال. لقد تصوّرت حكومات حزب العمال مستقبلًا يعتمد على قيمهم الخاصة؛ حيث كان العامل المشروط هو جودة المشاركة والالتزام بها، وليس التركيز الأوسع على السيادة السياسية.

- **المقال الثالث:** لصاحبته مارتا موسو (باحثة في تاريخ صناعة النفط والتنمية الدولية)، وهو بعنوان: «النفط سيحرِّرنا»: صناعة الهيدروكربون (المحروقات) وعملية إنهاء الاستعمار. فمن جهة حلّلت فيه موسو تعقيدات إنهاء الاستعمار، فيما يتعلق بالموارد، وأبانت أنه خلال التركيز على اكتشاف النفط في الصحراء، فإنه يُكشَف عن جانب آخر من التشابك المعقد للإمبراطورية. وقد أدّى التفاعل بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية، إلى تعقيد المفاوضات إلى حدٍّ كبير، ممَّا أدَّى إلى جمع الشركاء المتنازعين معًا، وإجبار الحلول السياسية على اتّباع دوافع الأعمال. وفي رأي موسو، يقدّم هذا مثالًا مقنعًا، للكيفية التي يمكن بها لرؤى المستقبل أن تشكّل المفاوضات، وكيف كانت التنمية محل نزاع، ومتعدّدة الاتجاهات.

ومن جهة أخرى، أوضحت موسو آمال التكامل الاقتصادي المستثمرة في صناعة النفط، خاصة بسبب ميلها إلى تفضيل الاتفاقيات طويلة الأجل، والتنسيق بين مختلف الفاعلين. كما كشفت عن مشكلة شرعية نفوذ فرنسا في إفريقيا، الذي تآكل على حساب الصناعة الأمريكية المعولمة. وخلصت موسو إلى أن صناعة النفط في الصحراء لم تقرِّب إفريقيا من أوروبا، باستثناء الاتفاقيات قصيرة الأجل، التي تُوصِّل إليها من خلال مفاوضات متوتّرة؛ ولم يكن من الممكن، في ذلك الوقت، أو في السنوات الأربعين اللاحقة من التاريخ الأوروبي، وضع سياسة مشتركة للطاقة.

المحور الثاني

واشتمل على مقالين، سلطا الضوء على موضوع «الطوارئ». وقد أصبحت الطوارئ، باعتبارها منشطًا للحتمية، إحدى الاعتبارات ذات الأهمية المتزايدة، عند الكتابة عن نهاية الإمبراطورية.

- **المقال الأول:** وجاء بعنوان: «المستقبل غير الكامل: المستقبل الاستعماري والطوارئ ونهاية الإمبراطورية الفرنسية»، قدم فيه صاحبه أندرو دبليو إم سميث (مؤرخ للعالَم الفرنسي والناطق بالفرنسية) a historian of the French and francophone world. – رؤية لكيفية قراءة فكرة الطوارئ في لحظات التردد، بالإضافة إلى أنّه ركّز فيه على مفاهيم المركز والأطراف، وحلّل السياقات المختلفة، التي تشكّلت فيها العلاقة والتطوّرات، داخل هياكل الدولة الحديثة وخارجها.

لقد كشف سميث الحالات الطارئة والتشابكات في الدولة الاستعمارية الأخيرة، كما قدم بعض التعليقات على الحالات الطارئة والتشابكات في الأرشيف، وأوضح أن العقود المستقبلية الاستعمارية، كانت بمنزلة توقّعات للرحلة المقبلة، وأنه كثيرًا ما شهدت تكيُّفًا وتأقلمًا في مواجهة الاحتمالات المتصاعدة. كما أوضح أن قدرتنا على قراءة هذا الاحتمال الكامن بنفس المنطق التاريخي السليم، هي مهمة صعبة لإعادة البناء؛ إنه يتقاطع مع المجموعات الأرشيفية، كما يتقاطع مع الممثلين في الأيام الأخيرة للإمبراطورية.

ومن خلال الجمع بين هذه الجوانب المختلفة للشرط موضع التنفيذ – وفقًا لسميث– فإنه يمكننا أن نكتسب نظرة ثاقبة لما كان يمكن أن يحدث، ليس بالمعنى المضاد للواقع، ولكن في إعادة بناء حالة الطوارئ منتهية الصلاحية. وفي رأي سميث، فإن إعادة بناء تلك الآراء المشروطة، والتنبؤات منتهية الصلاحية، هي – جزئيًّا – عمل للقراءة على طول العملية الأرشيفية، والتعرّف على احتمالية تحقيقنا، الذي يشكّل وجهات نظرنا غير الكاملة عن الماضي.

- **المقال الثاني:** لروبرت سكينر (محاضر في التاريخ الحديث في جامعة بريستول)، وقد جاء بعنوان: «ديناميكيات مناهضة الفصل العنصري: التضامن الدولي وحقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار». وتناول فيه المعارضة الدولية لانتهاكات حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، والمحافل الدولية، والمرجعيات الاستعمارية، وطرح سؤالًا يقول: ما ثمن حقوق الإنسان؟ ومع التركيز على النشاط عبر الوطني، المناهض للاستعمار في عالم ما بعد الحرب (العالمية الثانية).

حلّل روبرت سكينر في مقاله مسألة: كيف ظهرت مصطلحات الحديث عن حقوق الإنسان، من علاقة مستجيبة مع سياقها، اعتمادًا على التحوّلات العرضية العديدة في فترة إنهاء الاستعمار. ومن جهة أخرى، نظر سكينر إلى النشاط الدولي المناهض للفصل العنصري في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ليفحص – على وجه الخصوص – المعنى الغامض والمنتشر، الذي نشر فيه النشطاء أفكار «حقوق الإنسان».

ووفقًا لسكينر، فقد كانت عملية إنهاء الاستعمار حاسمة لتطوير حقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب، وأنه بحلول نهاية الستينيات من القرن الماضي، كان يُفهم التحرر من الاستعمار على أنه ضرورة بدهية، يدعمها «الحق» الأساس المتمثّل في تقرير المصير. ومع ذلك – وفقًا لسكينر أيضًا – أصبحت الدعوة إلى «الحقوق» في الحركات المناهضة للاستعمار في الستينيات، أكثر من مجرد عرض مباشر للحق في تقرير المصير. لقد خضعت فكرة حقوق الإنسان – كما يرى سكينر– لشكل من الانقسام، مع ظهور خطابات متميزة ومتباينة عن «حقوق» العالم الثالث، بما في ذلك الشعور القوي (والمثير للقلق)، بأن دولة ما بعد الاستعمار يمكن تصوّرها على أنّها صاحبة الحقوق.

المحور الثالث

وموضوعه التشابك، الذي يقصد به بعض تلك السلوكيات، التي كانت تحدث عند نقل السيادة إلى الحكومات اللاحقة، في حال نهاية السيطرة الرسمية، وقد ظلّت تلك السلوكيات موجودة على مستوى الدولة وما دونها، ويشمل المحور مقالين:

- **المقال الأول:** وهو بعنوان: «مهنة جديرة بالاهتمام لرجل لا يسعى إلى تحقيق ذاته بالكامل: الخدمة والواجب، والخدمة الاستعمارية أثناء إنهاء الاستعمار»، لكريس جيبسن (مؤرخ لبريطانيا في القرن العشرين والإمبراطورية البريطانية). تناول فيه بصورة موسعة، تجنيد الخدمة الاستعمارية خلال الخمسينيات، والخدمة والواجب والثقافة البريطانية، في أثناء إنهاء الاستعمار، وغيرهما. وفي هذا المقال، يطرح كريس جيبسن رؤية للتشابكات، التي تكيّفت مع نهاية الحكم الرسمي، وسعت

إلى إعادة تشكيل نفسها خارج سيطرة الدولة. كما يطرح فكرة إعادة صياغة الواجب والخدمة، وإعادة تشكيل الولاءات الإمبراطورية حول التطلعات والمسارات الفردية.

يخلص جيبسن إلى أن التوترات والتناقضات، التي كانت في قلب روح الخدمة الاستعمارية بعد عام ١٩٤٥م، أنتجت رؤى متنافسة، حول الشكل الذي يجب أن يتّخذه المستقبل. وفي نهاية المطاف – وفقًا لجيبسن – كان ارتباط القائمين بالتجنيد القوي بمجازات الشخصية والتكييف الراسخة، أمرًا غير مريح في ظل المناخ المحلي المتغيّر، ممّا جعل من المستحيل على الخدمة الاستعمارية التكيّف بنجاح، مع تراجع القوة الإمبراطورية.

- **المقال الثاني:** لصاحبته جوانا وارسون (زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في مركز أبحاث الدراسات الأوروبية والدولية بجامعة بورتسموث)، وهو بعنوان: «حماية الإمبراطورية من الخارج: العمال المهاجرون الأفارقة الناطقون بالفرنسية، وغرب إفريقيا البريطانية، والجهود الفرنسية للحفاظ على السلطة في إفريقيا، ١٩٤٥–١٩٦٠م». احتوى المقال على موضوعين رئيسين، أولهما: الأفارقة الناطقون بالفرنسية المغتربون، أو التهديد الخارجي للإمبراطورية الفرنسية، الذي جاء من الداخل. وثانيهما: تنفيذ السياسات الاستعمارية الفرنسية في إفريقيا الناطقة باللغة الإنجليزية، أو حماية الإمبراطورية من الخارج. ويثير تركيز وارسون على التشابك في هذا المقال مناقشة هادفة حول: كيف يمكن للخبرة المشتركة أن تشكّل رؤى المستقبل؟

ترى وارسون أن دراسة فرنسا وإفريقيا في أواخر الفترة الاستعمارية، في كثير من الأحيان، ركّزت على إفريقيا الناطقة بالفرنسية، وأن هذا التحيّز الفرنكوفوني يتشابك بدوره تشابكًا وثيقًا، مع الأهمية المتزايدة لإفريقيا بالنسبة لفرنسا، كوسيلة لوضع القوة العظمى منذ فترة ما بعد الحرب فصاعدًا. كما ترى أنّ الإهانات التي تعرّضت لها فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى جانب الدور الحيوي الذي لعبته مستعمرات فرنسا الإفريقية في الدفاع عن فرنسا الحرة، عزّزت أهمية الحفاظ على الإمبراطورية، وخاصة في إفريقيا. وقد أُعلِن بوضوح عن هذا الشعور في مؤتمر برازافيل.

الاستنتاج (الخلاصة)

الشرطية كفئة، وهو مقال لمحرري الكتاب: كريس جيبسن، وأندرو دبليو إم سميث، وقد أشارا فيه إلى أن الطرق التي يُتَنبّأ بها بالمستقبل، عندما نتحدث بصيغة الشرط، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتقييمنا للحاضر؛ فبعد الحرب العالمية الثانية – وفقًا للمحرِّرَين – وقبل فكرة التحوّل الاستعماري المتأخر، كانت هناك فترة

من التغيير العميق، ممَّا خلق كتلة من الاحتمالات الدوامة في أوروبا وإفريقيا، وذلك أنه بالنسبة للقوى الأوروبية – وفقًا للمحررين أيضًا – أتاح هذا التحول الاستعماري المتأخر الفرصة لإعادة بناء الإمبراطورية، كقوة تحديث ملتزمة بالتنمية، وبنية أساسية لتحقيق الاستقرار، في شيء من التنافس في الحرب الباردة، وأنه بالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت الحكم الاستعماري -في رأي المحرِّرَين- يمكن تقديم مطالبات جديدة بالمساواة الاقتصادية والسياسية، في حين رأت مجتمعات المستوطنين البيض الفرصة لتأكيد مستقبل استعماري، قد يرسّخ سيطرة البيض في إفريقيا.

وأوضح المحرران أن تاريخ حقوق الإنسان، وارتباطه القوي بالسيادة، ظهر مشروطًا بالتاريخ المتشابك لإنهاء الاستعمار، وأنه في خضم انهيار الإمبراطورية، أصبحت هذه الشبكات قنوات أساسية لتعبئة الرأي العام العالمي، ضد الظلم المستمر للحكم الأبيض في إفريقيا.

يخلص المحرران إلى أنه عند النظر في الموضوعات الرئيسة الثلاثة لهذا الكتاب: التنمية، والطوارئ، والتشابك، فمن الواضح أنّها تتداخل وتتقاطع كفئات تحليلية، ويشكّل هذا توتّرًا مثمرًا لفهم الطرق التي بقيت بها الموروثات الإمبريالية، واستمرّت حالة عدم المساواة النظامية، حتى عندما وجدت لغات التحرير الجديدة جمهورًا أكبر من أي وقت مضى. كما خلصا إلى أنه لم يكن إنهاء الاستعمار أبدًا قوة طبيعية لا تقاوم، بل كان متنازعًا عليه، وغير مؤكد، ومشروطًا ذهابًا وإيابًا، والذي كشف في الماضي المشروط والمتشابك، الذي تركه لتشكيل احتمالات المستقبل.

خاتمة

كتبها مارتن شيبواي (قارئ في التاريخ الفرنسي والأوروبي المعاصر في كلية بيركبيك بجامعة لندن)، بعنوان: «أخيل والسلحفاة: وجهة نظر السلحفاة للاستعمار المتأخر وإنهاء الاستعمار». وقد ركّز فيه على الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا وآسيا، وقد كتب وصفًا مقارنًا لإنهاء الاستعمار الأوروبي، وإنهاء الاستعمار وتأثيره.

أبان شيبواي أن أحد التحديات الكبرى، التي تواجه تفسير إنهاء الاستعمار في أواخر القرن العشرين في إفريقيا، هي كيفية التقاط تنوّع الخصوصيات المحلية، مع ربط ذلك في سرد شامل متماسك، يضع الانهيار المعاصر على نطاق واسع للإمبراطوريات الأوروبية، وسط التيارات المضطربة للسياسة العالمية، بعد عام ١٩٤٥م. ولتحقيق ذلك، شدّد مارتن شيبواي على الحاجة إلى التثليث بين وجهات نظر «من الأعلى إلى الأسفل»، و«الجذور الشعبية»، ومن خلال مقارنة مختلف الإمبراطوريات الاستعمارية، للوصول إلى ذلك الكيان الغريب، المعروف في الأدبيات باسم «الدولة الاستعمارية».

وبالانتقال إلى الإمبراطوريات الاستعمارية المتأخرة، وفقًا لرأي شيبواي، فإن هذه العلاقة، بين السيادة الإمبراطورية المستمرة – وإن كانت موضع تحدٍّ – وأشكال الدولة الاستعمارية المتأخرة التدخلية والرفاهية (وهي أيضًا «دولة أمنية»)، هي التي نتناولها. ولكن بناءً على الأدلة المقدمة في هذا الكتاب، يبدو أن عمليات الحكم الاستعماري المتأخر استمرّت ببساطة، وإن كان ذلك في شكل متغيّر أو متحوّل، يتفوق أخيل على السلحفاة، أو ربما يتفوق عليها، ومع ذلك يستمر تقدّم السلحفاة.

ومهما يكن الأمر، فإن هذه قراءة أولية لكتاب: «بريطانيا وفرنسا وإنهاء الاستعمار في إفريقيا: مستقبل غير كامل؟» لا تدّعي الإحاطة والعمق، ولكنّها تسدّ ثغرة، في مجال إعادة النظر في قراءة أحداث التاريخ، الذي مرّت عليه عقود عديدة، لكنها أحداث اتّسمت بالحيوية والتأثير في المستقبل القريب والبعيد. ويظل هذا الكتاب دراسة تاريخية مهمة، ووثيقة معتبرة، يتطلب أن تختم بجملة من النقاط المستفادة، وذلك على النحو الآتي:

- **أولًا-** إن عملية إنهاء الاستعمار – في هذه القراءة – هي أكثر بكثير من مجرد وصف لنهاية الاستعمار، وإن الإمبراطوريات الأوروبية قوة عولمة في حدّ ذاتها، تعمل على إنشاء تشكيلات سياسية جديدة، ومجتمعات متخيلة ممكنة.
- **ثانيًا-** إن التحول التنموي لإمبراطوريات ما بعد الحرب، مثّل علامة مهمة على التغيير، ولكن هذا التغيير حدث في سياقات اتسمت بإحساس سائد بالأزمة والفرص، وفي هذا السياق، اكتسبت تشابكات الإمبراطورية أهمية جديدة في تشكيل هياكل السلطة، وتحفيز العمل في عالم ما بعد الاستعمار.
- **ثالثًا-** إن الجهات الفاعلة خارج حدود الدولة، اكتسبت أدوارًا أكثر بروزًا في تحديد اتجاه الدول القومية المستقلة حديثًا، وليس المقصود من العمليات الموصوفة أن تكون شاملة، بل أن تكون بمنزلة استكشاف للموضوعات التاريخية، الناشئة في بيئة محمومة للتحقيق التاريخي.
- **رابعًا-** إن الناشطين المناهضين، والمسؤولين الاستعماريين في تناولهم لمفهوم حقوق الإنسان، أو التنمية، اعتمدوا – على حد سواء – على سياق فكري، كانوا يكافحون من أجل السيطرة عليه.
- خامسًا- إن قوى التاريخ التي كانت واضحة جدًّا في مفردات القادة الاستعماريين، والحكومات الأوروبية في الخمسينيات من القرن الماضي، لم تكن وحدوية أو بسيطة، كما صُوِّرت. وبدلًا من ذلك، فقد تقاربوا حول مستقبل غير كامل، مشروط بصفقات لم يُتَوصَّل إليها بعد.

الأدب الإفريقي جنوب الصحراء

الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية: قضايا النوع وجماليات المرجع، تحرير وإشراف: شعيب حليفي، ط١، (الدار البيضاء: منشورات مختبر السرديات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني، ٢٠٢٣م)، ١٦٧ ص.

د. ياسين بن روان، عضو المجلس العلمي المحلي بالعيون، العيون.

يعدّ الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالحرف العربي من أهم الإنتاجات التي أبدع فيها العقل الأدبي الإفريقي، ومن بين أهمّ ما قدّمته القارة الإفريقية في تاريخها الكتابي والشفهي؛ فالأدب الإفريقي يعطينا تصوّرات عملية عن الحركة العلمية والثقافية في إفريقيا جنوب الصحراء، واللغات الإفريقية المحلية، ومنطلقات الكتابة بالحرف العربي، وخصوصية اللغات المحلية كالفلانية، والهوسوية، والصنهاجية الطارقية، والولفية، والسواحلية، وغيرها.

والناظر لكتاب «الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية: قضايا النوع وجماليات المرجع»، يجد أنه يسلّط الضوء على معالم الأدب الإفريقي المكتوب باللغة العربية الفصحى، وتجلّياته في المباحث الأدبية الإفريقية، وذلك من خلال الانفتاح على تجارب الباحثين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، باعتبارها المنبع الأصيل للأدب الإفريقي في هذا المجال الجغرافي الشاسع، ويقع الكتاب في ١٦٧ صفحة من الحجم المتوسط. وأصل الكتاب ندوتان علميّتان، نُظّمتا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية، أمّا الندوة الأولى فخصِّصت لموضوع «الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب باللغة العربية: قضايا في الأدب الإفريقي»، بمشاركة خمس دول، هي: (المغرب، والسينغال، وتشاد، ونيجيريا، وغامبيا)، بتاريخ ١٤ نوفمبر عام ٢٠٢١م. والندوة الآخرة: ناقشت قضية الأدب الإفريقي المكتوب بالعربية: الواقع والآفاق، ونظّمت في ٠٥ نوفمبر عام ٢٠٢٢م، بمشاركة باحثين من جيبوتي، والمغرب، والكاميرون، والصومال، وغينيا.[١]

وقد شارك في الكتاب الجماعي المحكَّم ثمانية باحثين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وهم من مالي، والكاميرون، ونيجيريا، وتشاد، وغامبيا، وغينيا، وجيبوتي، والصومال. وأوضح كلّ باحث في ورقته البحثية

معالم الأدب وخصائصه، انطلاقًا من دولته، ليكون الكتاب مرجعًا متنوّعًا في المقاربة المعرفية والمنهجية، يعكس وجهات نظر الباحثين الأفارقة للأدب الإفريقي المكتوب بالعربية، في بلدانهم بإفريقيا جنوب الصحراء. وقد ورد في مقدمة الكتاب نصٌّ مهمٌّ حول الأدب الإفريقي، وممَّا ورد فيه: «وأصل الأدب الإفريقي المكتوب بالعربية، توهجه وتجذره وغناه، وتنوع مرجعياته الثقافية والجغرافية؛ فالسبق الشعري لهذا الأدب عبر الأجيال... لم يمنع الأجيال اللاحقة من تطوير الممارسة الأدبية عبر كثير من الأجناس الأدبية، وخاصة السردية منها».[٢]

أمَّا الورقة البحثية الأولى فهي موسومة بعنوان: «تدوين الأدب الإفريقي بالعربية ومصادره»، وقد أعدّها الدكتور عمران كبا،[٣] ووضَّح فيها أصالة الأدب الإفريقي وقدمه في النسق الإفريقي،[٤] وعرَّج على السياق التاريخي لتدوينه وكتابته بالحرف العربي، وواقع الأدب الإفريقي العربي ومصادره التي يستند إليها، وخلص الباحث لنتيجة مهمّة، مفادها أن اللغة العربية هي أول لغة لتدوين الأدب الإفريقي بجميع أنواعه ومجالاته، منذ القرن الرابع عشر الميلادي.[٥]

وأمّا الورقة العلمية الثانية فقد ناقشت موضوع: تطور النثر العربي في نيجيريا، الرواية نموذجًا، ركّز فيها الباحث كبير أبو بكر أمين[٦] على السياق التاريخي لظهور النثر في دولة نيجيريا، وتجلّيات الأدب النثري النيجيري، وبيَّن الباحث مفهوم الرواية في الأدب النيجيري،[٧] وجلب أمثلة مجموعة من الروايات النيجيرية المغمورة لدى الباحثين، وهي كالآتي: رواية: «أعشاب ملتهبة» الصادرة سنة ١٩٩٧م، وأصلها ترجمة من الإنجليزية إلى العربية، ترجمها الأديب النيجيري مسعود راجي، ورواية: «لماذا يكرهوننا»، للأديب ثالث مي أنغوا در من إيا، وصدرت سنة ٢٠٠٣م، وتعدّ – حسب النقاد النيجيريين – أول رواية بالحرف العربي، وذات طابع محلي نيجيري.[٨] والرواية الثالثة بعنوان: «السيد الرئيس» للأديب حامد محمود إبراهيم الهجري، صدرت سنة ٢٠١٠م،[٩] والرواية الرابعة: «ادفع بالتي هي أحسن»، لجميل عبدالله الكنوي، وطبعت سنة ٢٠١٤م.[١٠] والرواية الخامسة: «الرئيس الذي لم يحكم»، كتبها جامع أبيولا في سنة ٢٠١٥م.[١١]والظاهر من خلال النماذج الروائية التي قدّمها الباحث، أن الرواية الأدبية العربية في نيجيريا قد تأخّرت في الظهور، وما تزال مجالًا بكرًا للدراسات والبحوث في هذا النمط، والغالب عليها أنّها من سرديات واقعية في المجتمع المحلي النيجيري.

وخصّصت الورقة البحثية الثالثة لموضوع: «الشعر العربي التشادي وتلاحمه مع القضايا العربية الإفريقية»، وهي من إنجاز الدكتور حسب الله مهدي فضله،[١٢]وبدأها ببيان الجذور التاريخية للأدب التشادي، والتي ترجع إلى القرن السابع الهجري، ودور الأدب التشادي في التلاحم مع الأمة العربية قديمًا وحديثًا،[١٣] وذكر ملامح الترابط مع القضايا العربية، من خلال الشعر التشادي، ومن الأمثلة التي ذكر قوله: «فالشاعر عبد

الله يونس، ينتهز فرصة زيارة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية إلى جمهورية تشاد عام ١٩٧٢م، فيعبر عن فرحة الشعب التشادي بهذه الزيارة، باعتبارها مظهرًا للتواصل بينهم وبين أبناء الدول العربية الخاصة».[١٤]

ومن تجليات الاهتمام بالقضايا العربية في الشعر، ما أنشده الشاعر عبدالواحد حسن السنوسي، حول الروابط الدينية والثقافية والروحية بين الشعب التشادي والأمة العربية، بقوله:[١٥]

إنما تجمعنـا أقدارنـــــا مثلمـــا يجمعنا ماض غبر

كلنا في الضاد شرق واحـد دربنا صنعا وإن طال السفر

وكانت القضية الفلسطينية حاضرة بقوّة في الشعر التشادي؛ فقد كان الشعراء – دائمًا – ينشدون قصائدهم دفاعًا عن القدس والأراضي الفلسطينية. وفي الأخير، وضَّح الباحث أن اللغة العربية هي قضية القضايا في الشعر التشادي؛ نظرًا لأنّها تشكّل المرجعية اللغوية عند الشعب التشادي، ولأنّها اللغة التي كتب بها القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة.

أمّا الورقة البحثية الرابعة فجاءت موسومة بـ»الحركة الشعرية الشبابية الحديثة بجمهورية مالي: ما لها وما عليها»،[١٦] وضَّح فيها الدكتور مامادو بسير دامبلي[١٧] السياق التاريخي لظهور الحركة الشعرية الشبابية الحديثة بدولة مالي، وبواعث التأسيس، ومنطلقات البناء، وعرَّج بعد ذلك على خصائصها الفنية والجمالية، وسماتها الموضوعية، وذكر أهم روادها وإنجازاتهم الشعرية، وختم المقال ببيان أهم الأزمات التي وقعت فيها الحركة الشعرية الشبابية بدولة مالي، وطرق تدبيرها أدبيًّا وواقعيًّا.

وخصِّصت الورقة الخامسة للحديث عن الأدب النثري الغامبي الحديث، المكتوب باللغة العربية، وذكر فيها الأستاذ سليمان دانجو في المحور الأول: مختارات من القصة القصيرة الغامبية المكتوبة باللغة العربية، كقصة: «بتغالي» لمحمد ماريغا الغامبي، والقصة الثانية: «ماساني سيسي» للكاتب الغامبي سليمان بن تماني دانجو السندوي، والقصة الثالثة: «عادت إليّ الحياة»، للأديب الغامبي إسماعيل بن أحمد دافي البدوي.

أمّا المحور الثاني فقد بيّن فيه دانجو أبرز الكُتّاب في الأدب الغامبي الحديث المكتوب باللغة العربية، ومنهم: سامبو غساما، وعبدالقادر سيلا الغامبي، والدكتور امباي كيبا كاه النيومي، والدكتور فودي بن بابا جغنا، والشيخ عمر بن الشيخ فابا الفودي، والأستاذ محمود دافي السنغامبي. وختمت الورقة البحثية بذكر مراحل الأدب الغامبي المتجلية في مرحلتين، المرحلة الأولى: مرحلة التقليد والمحافظة، وتبدأ من سنة ١٨٨٥م وتنتهي في سنة ١٩٦٥م، وهو العام الذي استقلّت فيه غامبيا عن الاستعمار الإنجليزي، والمرحلة الثانية: تبدأ من سنة ١٩٦٥م، وتستمرّ إلى الآن.[١٨] علمًا أنّ الأدب الغامبي المدون باللغة العربية، ما يزال بكرًا وخامًا يحتاج إلى الدراسة والبحث والتحليل، وفق مقاربة علمية، تراعي الخصوصية المحلية للأدب الغامبي.

وناقشت الورقة السادسة موضوع: «إرهاصات التجديد في الشعر الإفريقي العربي: الشعر الغيني نموذجا» خصَّص فيها الدكتور عبدالرحمن فادقا[١٩] المحور الأول لتوضيح نسقية أصالة الشعر الإفريقي، المتجلية في النهل من منابع الشعر العربي الأصيل، مع الحفاظ على الخصوصية الإفريقية في المضمون والموضوع؛ على أن الكتابة الشعرية في إفريقيا قديمة قدم دخول اللغة العربية والإسلام إلى إفريقيا. ثمّ انتقل للحديث عن تجليات التجديد في الشعر الإفريقي، والمتمثلة في الدعوة إلى تغيير الأساليب الشعرية القديمة، وتقديم صور جديدة للأغراض الشعرية الإفريقية، مع تجنّب النمطية القديمة في المضامين الشعرية. وأمّا المحور الثاني فقد بيَّن فيه الدكتور فادقا ملامح التجديد في الشعر العربي الغيني، علمًا أن كنه التجديد هو تغيير بنية القصيدة وزنًا وقافيةً، ومتنًا وأسلوبًا. وارتكزت مضامين الشعر الغيني الحديث في مجموعة من الموضوعات الواقعية المرتبطة بالمجتمع الغيني، كالحنين للماضي، وتوحيد الصفوف، والدعوة للوحدة والاتحاد، ونبذ الفرقة والتعصب، والشعور الاجتماعي الإفريقي، والنصح والإرشاد والتوعية، وترسيخ قيم التسامح والتعايش والسلم، والترحيب بالضيوف، والمراسلات. وقد ختمت الورقة البحثية بالتأكيد على أن الشعراء الأفارقة الجدد ينطلقون من تعبيرات وجدانية فنية للتأثير في النفوس، وإيصال الرسالة الشعرية.

وقد وضَّحت الورقة السابعة للباحث حسن عثمان سجال[٢٠] موضوع الشعر العربي في القرن الإفريقي: جيبوتي والصومال نموذجًا، وركّزت على بعض أنماط الشعر في القرن الإفريقي، كالشعر السياسي، والشعر الديني، والشعر الإلهي، وقصائد المديح النبوي الشريف، والشعر الاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على المتغيرات الاجتماعية والثقافية، وأثرها في الشعر بالقرن الإفريقي، ثمّ عرّجت الورقة على أسباب ازدهار الشعر في هذا القطر الإفريقي. ورصد الباحث في الأخير واقع الشعر الإفريقي المكتوب بالحرف العربي، وآفاقه، موضحًا أن واقعه الحالي يتّسم بالتدهور والجمود، بحكم مجموعة من الأسباب الموضوعية والواقعية، أمّا آفاقه المستقبلية فهي مرتبطة بمدى انتشار اللغة العربية بين المثقفين والأدباء في القرن الإفريقي، لما لهذا الانتشار من انعكاس إيجابي على الصياغة الشعرية، والإنتاج الأدبي، في جميع أنواع الشعر العمودي والحر، المكتوب بالحرف العربي.

وأمَّا الورقة الأخيرة في هذا الكتاب الجماعي فقد وردت موسومة بـ»الأدب الإفريقي المكتوب باللغة العربية في الكاميرون: الواقع والآفاق، دراسة تاريخية بلاغية»، للأستاذ سعيد علي، بدأها بمقدمة منهجية وفق أدبيات البحث العلمي، بيَّن فيها أدوار اللغة العربية في غربي إفريقيا، ونذكر منها: المحافظة على الهوية الثقافية للشعوب الإفريقية، وتطوير الأدب الإفريقي المكتوب بالحرف العربي. ثم انتقل إلى المحور الأول، الذي وضّح فيه عوامل انتشار اللغة العربية في الكاميرون، والامتداد التاريخي للغة العربية في الغرب الإفريقي،[٢١] ومنها: القرب الجغرافي من الدول العربية، ولا سيّما دول شمالي إفريقيا، والقوافل التجارية،

والهجرات البشرية العربية، ودخول الإسلام إلى الكاميرون، وقيام دول وممالك في الغرب الإفريقي ومنطقة السودان الأوسط، والزوايا والطرق الصوفية التي تعتمد على اللغة العربية في الذكر الصوفي، والمؤسسات التعليمية العربية التقليدية والنظامية، والبعثات الطلابية للدول العربية لتلقي العلوم باللغة العربية. وناقش في المحور الثاني واقع الأدب الإفريقي المكتوب باللغة العربية في دولة الكاميرون، ويقول في هذا السياق: «يمكن أن نقول: إن الأدب الإفريقي المكتوب باللغة العربية في الكاميرون بخير، وهو في تطور مستمر، وازدهار متواصل».[٢٢]

وأرجع الباحث الواقع الجيد للأدب الإفريقي الكاميروني المكتوب باللغة العربية لعدّة أسباب، وهي: تطور تدريس الأدب العربي في الجامعات الكاميرونية، وازدهار فن الخطابة بالمساجد الكاميرونية والمدارس العتيقة فيها، وتطور فن المراسلات الأدبية بجميع أصنافه: المراسلات الإخوانية، والمرسلات الديوانية، والمراسلات الأدبية، هذا بالإضافة للتطور الملحوظ في فن الشعر الإفريقي المكتوب بالحرف العربي، ممّا يدل على أن الحركة الأدبية بالكاميرون، التي تعتمد في كتاباتها الأدبية على الحرف العربي، ستعرف تطوّرًا مهمًّا في العقود القادمة، نظرًا للعوامل التي ذكرها الباحث في ورقته، وللقابلية اللغوية عند الأدباء الأفارقة في الاعتماد على الحرف العربي في الكتابة اللغوية والشعرية والأدبية، عوض الحرف اللاتيني، ممّا يبشر بنماء الأدب الإفريقي عمومًا، ذي المرجعية العربية في الكتابة والأسلوب، مع الحفاظ على الخصوصية الإفريقية في المنطلقات والدوافع والآثار.

وفي الأخير يمكن القول: إن هذا الكتاب الجماعي يشكّل وثيقة مرجعية للأدب الإفريقي بمختلف مكوّناته وأنماطه، المكتوب بالحرف العربي، سواء بالألفاظ العربية مبنى ومعنى، أو فقط المكتوب بالحرف العربي، مع الحفاظ على النمط الإفريقي في اللغات الإفريقية المحلية.

الهوامش والإحالات

(١) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية: قضايا النوع وجماليات المرجع، ص: ٠٥

(٢) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٠٥

(٣) عميد كلية الآداب وعلوم اللغة، ومدير برنامج الدكتوراه في جامعة الجنرال لانسانا كونتي غينيا كونكري.

(٤) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٠٧

(٥) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ١٨

(٦) قسم اللغة العربية، جامعة أحمد بل، زاريا، نيجيريا.

(٧) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص:٢٦.

(٨) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٢٦.

(٩) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٢٧.

(١٠) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٢٧.

(١١) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٢٨.

(١٢) رئيس الاتحاد العام لمؤسسات دعم اللغة العربية في تشاد، عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل بتشاد.

(١٣) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٣٢.

(١٤) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٣٦.

(١٥) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٣٧.

(١٦) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ٤٩.

(١٧) أستاذ بجامعة الساحل، بماكو.

(١٨) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ١٠٦.

(١٩) جامعة الجنرال لانسانا كونتي، كلية الآداب وعلوم اللغة، قسم اللغة العربية.

(٢٠) أستاذ مدرب محاضر بمركز تكوين المعلمي التعليم الأساسي بدولة جيبوتي.

(٢١) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ١٤٩.

(٢٢) الأدب الإفريقي جنوب الصحراء المكتوب بالعربية، ص: ١٥٥.